

الدكتور أحمد الخشاب

الضغط الاجتماعي

أسسه النظرية وتطبيقاته العملية

مكتبة القاهرة الحديثة

اهداءات ٢٠٠٤

اسرة ا.د / على محمود اسلام الفار
الاسكندرية

د
الضبط الاجتماعي
أسسه النظرية وتطبيقاته العملية

الدكتور أحمد الزحناش

أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب
جامعة القاهرة

ملتزم الطبع والنشر
مكتبة القاهرة الحديثة

حقوق الطبع محفوظة للؤائف

الطبعة الثانية ١٩٦٨

مطبعة المعارف
عمارة المتاحف - بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة افتتاحية

تممخض التطوير الجامعى عن اتجاهات مستحدثة فى الدراسات الاجتماعية المعاصرة ، وكان فى مقدمة الموضوعات التى برزت أهميتها فى هذه الآونة ، دراسة المسائل المتصلة بالأداب السلوكية العامة ، والرقابة الاجتماعية والسيطرة الجماعية ، والقوى المضابطة للبنية المورفولوجية ، والأجهزة الفرشيدية للاحتفاظ بمحالة التوازن بين القطاعات التطورية والمستويات التنفيرة أو للتبذلة فى إطار اللهام الوظيفية للتكمالة للنظم والتنظيمات الاجتماعية . . وكل هذه الأمور وما إليها يجمعها التعبير الاصطلاحي « الضبط الاجتماعي » .

ولا شك أن هذا الموضوع قد حظى باهتمام جمهور كبير من علماء الاجتماع العربيين والمحدثين والمعاصرين ، واستطلقت نظر بعض الباحثين العرب (١) ، غير أن المكتبة العربية ظلت فى حاجة إلى مؤلف جامع شامل لهذه الدراسة ، يضيف مادة متكاملة إلى بعض المؤلفات التى عالجت بعض جوانب هذه المسألة بطريقة هارضة غير متخصصة .

وقد رأينا من واجبنا — وقد وكل إلينا تدريس هذه المادة لطلبة قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة القاهرة — بأن نطور ما كورة إنتاجنا العلمى فى هذا

(١) راجع فصل فى كتاب الدكتور حسن الساعاتى " علم الاجتماع القانونى " بعنوان : دراسات فى الضبط الاجتماعى " من ص ٥٩ — ٩٧

المضار ، آملي أن نتابع للزبد من للدراسة التحليلية العلمية لهذا الفرع من فروع الدراسات الاجتماعية ، حتى نحقق بعض ما نأمل من الانتفاع ببعوثه في النواحي التطبيقية العملية ، لائق نحس إحساساً عميقاً بحاجة جمهوريتنا العربية إلى الاستزادة بها ، لتحقيق أهداف إيديولوجيتها البقاء .

وقد التزمنا في علاجنا لهذه المسألة ، الطريقة التبعية للتسكوبنية التحليلية فيما يتصل بالأسس النظرية ، ولم ننفل الانتفاع بالدراسة التسكوبية في تناول الجوانب الوظيفية والدملية والتطبيقية ، حسباً توافرت لدينا المادة العلمية .

هنا ولما كانت هناك ثمة وشائج وثيقة بين كل من النظام الاجتماعي والضبط الاجتماعي ، فقد آثرنا أن نؤكد هذه الشائج ونحللها ونبين كيف ينسج لنسيج النظم والروابط والمفاهيم الاجتماعية ، أن تحتفظ بطابعها المحدد ووظائفها الاجتماعية للرسمية ، وكيف يواصل البناء الاجتماعي العام أداء مهمته ويستمر تنظيمه كنسق متوافق عن طريق القوى التي تعمل على ربط التركيب الاجتماعي وتماسك أجزائه ، تلك القوى التي هي في واقع أمرها أجهزة الضبط الاجتماعي ، إذا جرد مدلولها باعتبار أن مهمتها الأساسية هي العمل على حفظ النظام الاجتماعي من ناحية ، والعمل على مطابقة مواقف الأفراد وتصرفاتهم ومعاييرهم لمتعضيات ثبات ذلك النظام واستقراره . والعودة بمقاصره إلى حالة التوازن ، وإعادة تكيف أنسجة تنظيمياته إذا ما طرأ تغيير في أى ناحية من نواحيه .

ومن ثم تعتبر معالجتنا لهذا الموضوع أصيلة في بابها ، هادفة في أغراضها فهي تتناول الضبط الاجتماعي باعتباره الأساس النظري للنظام الاجتماعي ، كما تتناول من ناحية فاعليته في مختلف مظاهر النشاط الاجتماعي ، ومن هنا تبرز

عدة موضوعات لا تبدو في ظاهرها مترابطة ، وقد جرت عادة المؤلفين على معالجتها كموضوعات منفردة ، ولكن دراستنا الوظيفية التكاملية قد أظهرت ما بينها من صلات وعلاقات وظيفية تجمعها رابطة الضبط الاجتماعى ، وبهذا يتضح للقارئ طبيعة الصلة بين النظام الاجتماعى وقواعد السلوك والرأى العام ، والشأن الذى تربط الجزاء الاجتماعى بفكرة القانون العلمى ، والوظائف المضابطة التى تقوم بها المؤسسات والمنظمات الاجتماعية المستقرة فى بنية المجتمع ، فأظهرنا الأسرة والتربية والتنشئة التعليمية والقوى الاجتماعية للرجمة والسلطة السياسية والنظم التشريعية وللرأى العام والطبقة الدينية والأيديولوجيات المعاصرة والمذهبية كأدوات للضبط الاجتماعى ، وتناولنا الموضوع فى أساسه النظرى ، وجانبه العملى التطبيقي من حيث صلته بالحراك والتطور الاجتماعى ، فتجاوزنا الناحية الاسقاطية السكونية الاستقرائية إلى الناحية الدينامية الحركية التتابعية ، ونبها الأذهان إلى ما ينبغى أن توجه إليه عناية المصلحين والمستوئين من فاعليات أجهزة الضبط الاجتماعى ، فى سبيل تعجيل تحقيق التقدم للشود فى ظل أيديولوجيتنا العربية الاشتراكية الديمقراطية التعاونية .

والأمل معقود ونأمل فى أن نكون قد وفقنا فى تزويد للكتبة العربية بمؤلف يسد حاجة تقتضيها فترة العمل على التقدم العلمى فى الميدان الاجتماعى ، وبقابل ضرورة تفرضا طبيعة المرحلة الانتقالية والكفاحية التى تحتازها جمهوريتنا العربية ، خاصة وهى بصدد تدعيم تجربتها الاشتراكية الديمقراطية التى استحدثت أجهزة للرقابة الشعبية على الإدارة التنفيذية بطريقة بناءة تسكن التكامل الوظيفى لأجهزة وأساليب الضبط الاجتماعى فى القطاعين الشعبى والحكومى .

وفى تصورنا - أنه من الممكن فى الإطار الأكاديمى - أن تحقق دراسة الضبط الاجتماعى ، كفرع هام من فروع علم الاجتماع القانونى ، ومحصلة فكرية

للتحليل الملقى للواقع الوظيفي للنسيج الاجتماعي ، الذي تمارس خلاياه مظاهر السلطة والسيادة التي تستمد منها بعض المنظمات والمؤسسات والهيئات التنفيذية مشروعية ممارستها .

ويبدو لنا أنه أصبح من الضرورات العملية والعملية أن نلقى الضوء على الوظائف الضابطة لما يمكن أن نطلق عليه اصطلاح أجهزة الرقابة الإنمائية ، ولذلك فقد حملنا في النسخة الثانية من مؤلفنا هذا على تطوير المحتوى الوظيفي للضبط الاجتماعي في إطاره الفكري ، فأدخلنا بُعداً جديداً على المفهوم الاصطلاحي وعلى المضمون التقليدي وهو البعد الديناميكي الإنمائي الذي لا بد وأن يتطوى عليه المدف التنشيط للضبط الاجتماعي ، وبذلك نتجاوز للأولف من الموقف الاستاتيكي التحليلي في بحثنا الاجتماعي إلى ذلك الموقف الفكري الحركي الدينامي ، ضمناً لتسجيل التأثير الوظيفي الهادف والكامن وراء عمليات الرقابة الاجتماعية ونقل التصور الثنائي التقليدي لعمليات الضبط الاجتماعي إلى محاولة استشفاف المدف التطويري والتنميري والإنمائي الإرادي الذي يمكن وراء الضبط التنظيمي لنشاط الاجتماعي .

والله ولي التوفيق

الباب الأول

الاسس النظرية

الفصل الأول

المفاهيم الاصطلاحية الأولية

المبحث الأول

المدلول العام للضبط الاجتماعي

تتضمن مهمتنا الأولى في هذا الفصل في عرض تمهيدى المسائل والاعتبارات التي تلقى ضوءاً على التحديد الدقيق والاصطلاحى للضبط الاجتماعى ، ذلك لأن هذا الاصطلاح يعتبر مستحدثاً إلى حد كبير في مداولاتنا اليومية ومناقشاتنا العلمية التي تتناول الموضوعات الاجتماعية .

والواقع أن اصطلاح « الضبط الاجتماعى » يقابل ما اتفق علماء الاجتماع المحدثون على التمييز عنه بمصطلح « Social Control » غير أنه لا بد من أن نشير إلى أن مدلول هذا الاصطلاح ومفهومه لم يتحدد بدقة إلا حديثاً جداً ، ولهذا فإننا نلحس وجود آراء متعددة لعلماء الاجتماع في تعريفهم للضبط الاجتماعى ، ويرجع هذا إلى تباين وجهات نظرهم فيما يتعلق بالأمور المتصلة إتصالاً وثيقاً بفكرة وفاعلية « الضبط » ، من ناحية ، وما يكن وراء فكرة الضبط من اتجاهات ايديولوجية ، تحدد معالم النظام الاجتماعى الذى تشمل وسائل الضبط على صيائنه أو تطويره في إطار التركيب المورفولوجى العام للجماعة^(١) .

ويكاد يتمقد الاجماع على أن لهذا الاصطلاح معنى عام ، ومعنى خاص وأن معناه العام ، قصد به العلماء كل مظهر من مظاهر ممارسة المجتمع للسيطرة على سلوك الأفراد النتمين إليه ، وما يخضعه المجتمع من الوسائل التي تسكفل

(١) سنتين هذه الاعتبارات خلال عرضنا ومناقشتنا لمحتوى مفهوم الضبط في الصفحات القادمة .

تكيف سلوك الناس تسكيفا يتلاءم مع ما اصططلحت عليه الجماعة من قواعد وقوالب للتفكير والعمل . .

وهذا المدلول العام هو الذى شاع استعماله عند غالبية علماء الاجتماع حتى القرن العشرين^(١) .

وبرجع ذلك فى المقام الأول إلى الاتجاه العام فى التفكير الاجتماعى .

إذ أن هذا الموضوع لم يدرس فى ذاته ، دراسة متخصصة ، وإنما كان يعالج فى نطاق الضموم السكى العام للبناء الاجتماعى ، وفى ثنايا معالجة الخصائص المميزة للظواهر الاجتماعية ، وكان يتطرق إليه عالم الاجتماع الذى يعالج القوى المسيطرة على السلوك الجماعى ، أو الذى يتناول أسس التراث الثقافى والإكراه الحضارى والاجتماعى ، أو يناقش أصول الجزاء القانونى أو التأثير السياسى للنظام الأوتوقراطى . وقصارى القول أن موضوع الضبط الاجتماعى كان شائعا موزعا بين فروع متعددة من فروع الدراسات الإنسانية والاجتماعية . ولم يكن يجمعه إطار فكرى متناسق ، حتى وضع للعلامة الأمريكى روس (E.A. Ross) كتابه للمنون « الضبط الاجتماعى »^(٢) عام ١٩٢٠ Social Control ويعتبر هذا أول كتاب تناول هذا الموضوع بوصفه دراسة متخصصة وكفرع هام من فروع علم الاجتماع . يجدر أن يكون فرعاً مستقلاً . على أن آراء روس ، اقتصر فى أغلب مظاهرها على تنسيق النواحي النظرية التى تجمع أطراف وعناصر الموضوع بصورة تبدو فيها متكاملة^(٣) .

Ency. of Social Sciences; Art. Social Control (١)

Richard T. LaPiere; A. Theory of Social Control (٢)
N.Y. 1٩54.

Edward Alsworth Ross Social Control A. Survey of the (٣)
foundations of Order N.y 1920

وكما تدور حول السيطرة الاجتماعية باعتبارها إحدى مظاهر الغواميس الطبيعية، وهذه الأخيرة إنما تجسد وتنعكس في آن واحد الطبيعة البيولوجية التي تنطوي على دعامة أساسية قوامها الرعاية والمشاركة التي تتميز بها الطبيعة الاجتماعية الإنسانية الخيرة التي يطلق عليها مصطلح *The Natural Goodness* ومن شأن هذه الطبيعة الحيوية الإنسانية الخيرة أنها تستلزم حماية القوى للضعيف وحضانتها ورعايته وكفأته، كما أنها تعمل على تحقيق وتثبيت الوسائل والأسباب التي تؤدي إلى سيادة الطمأنينة والأمن في الحياة الاجتماعية بل وتعمل جاهدة على تحقيق الأنسجام والوفاق والوثام بين القوايا الاجتماعية للتصارع وهذا هو كنه الزمالة الاجتماعية التي يعبر عنها أحياناً بمصطلح الاجتماعية . *Sociability - Fellowship* وهذا للدول العام يرتكز أساساً على الوعي والأخذ بفكرة النظام والقانون الطبيعي بالنسبة لمجاعة الفريزوقراط الطبيعيين ومن يمثلهم في الفكر الإنجليزي الحر أمثال آدم سميث *Adam Smith* الذي أشار بالشعور والعاطفة الاخلاقية *Moral Sentiment* على أساس أنها مصدر ضبط السلوك الفردي والجماعي .

كذلك يفتق هذا للدول العام مما يوحى به مصدر الشعور العضوي *Organic Sentiment* عند أصحاب الاتجاه الحيوي من علماء الاجتماع أمثال إسبناس *Espinas* وهربرت سبنسر *H. Spencer*، وهذا الشعور يتطلب ضرورة الكف الفردي والجماعي عن كل سلوك من شأنه أن يهوى أو يهمل أداء الوظائف البيولوجية وخاصة ما اتصل منها اتصالاً مباشراً بالأمور الحياتية والحوية في المجتمعات الإنسانية -

وكذلك يستمد هذا للدول العام ركائزه ودعائمه مما أبرزته المدرسة الفرنسية الاجتماعية الحديثة وخاصة العلامة الفرنسي اميل دوركايم *Emile Durkheim*

من خاصية الجبر والالزام والقهر التي تتميز بها الظواهر الاجتماعية ، وآية ذلك أن المظاهر والنظم الاجتماعية ملزمة لأفراد الجماعات الإنسانية باتباعها ضابطة لسلوك هؤلاء الأفراد والفتات والجماعات الذين لابد لهم وأن يصبوا أعمالهم وأفكارهم وفقاً لمقتضياتها وفي نطاق أبعادها وحدودها .

وأخيراً فإن « الضبط » بمدلوله العام يبدو في نظرنا وفي نظر المعاصرين من علماء الاجتماع ضرورة اجتماعية من الناحية الوظيفية والبنائية فمن الناحية البنائية يمكننا أن نتصور أهمية تماسك وحدات البيان الاجتماعي التي لا تتأكد بل ولا تنأى إلا عن طريق التنظيم الذي يحكمه الضبط الاجتماعي بفضل ما يصنمه من حدود وإطارات وشائج ارتباط واتصال ، وما يرسمه من قواعد تنظيمية لا يمكن أن يتمدها النشاط الإنساني داخل الوحدات البنائية حتى لا يقع بينها تداخلات تقفد التنظيم الاجتماعي توازنه البنائي وإستقراره التكويني ، الأمر الذي يؤدي إلى اختلال ووهن في الأداء الوظيفي .

ومن الناحية الوظيفية تنشأ ضرورة الضبط والسيطرة الاجتماعية لوضع حد لطغيان النشاطات الوظيفية للأنسجة الاجتماعية ، ولتفادي المصادمات التي قد تنشأ نتيجة صراعات القوى المتعارضة ، ولتجنب التناقضات التي قد تدببق نتيجة تمارض التخصصات الوظيفية للمنظمات والمؤسسات الاجتماعية أو تناقض مصالح الفتات الجماهيرية التي تتنظمها ، أو تباين الحاجات والمطلوبات الضرورية ولكالية التي تعمل على إشباعها ومواجهتها .

ولقد عبر العلامة ابن خلدون عن هذه الضرورة الحتمية للسيطرة الاجتماعية في قوله الجامع « أن العمران البشري لابد له من « سياسة » ينتظم بها أمره كما أنه أوضح أن العمران لا يتحقق بشكل طبيعي إذا لم يكن هناك ضوابط

اجتماعية تفظم سلوك البشر وتصرفاتهم الاجتماعية « فلا بد من وازع يدفع بعضهم (البشر) عن بعض لما في ظواهرهم الحيوانية من المداون والظلم^(١) . وهذا القول ينقلنا إلى الوجه الايجابي لجمعية الضبط الاجتماعي ، فهو يحقق من الناحية الوظيفية « النظام » في المجتمع ، بمعنى أنه الضمان الأكيد لقيام المنظمات والمؤسسات والهيئات الاجتماعية بوظائفها وتحقيق أهدافها التي وجدت من أجلها وهو الدرع الواق من الانحرافات الاجتماعية والكفيل بإعادة التوازن وتحقيق التناسق والتوافق الاجتماعي :

(١) ابن خلدون، المقدمة « فصل » في العمران البشري لابد له من سياسة ينظم بها أمره

المبحث الثاني

المدلول الاصطلاحي للضبط الاجتماعي

في ضوء ما تقدم نستطيع أن نقف على مختلف وجهات النظر والجوانب المتعددة التي عالج من خلالها طائفة كبيرة من علماء الاجتماع المعاصرين موضوع الضبط الاجتماعي بمناه العام الشامل ، ويجدر بنا أن نشير الآن إلى بعض النواحي الفرعية للتخصص لدراسة الضبط الاجتماعي بمناه الاصطلاحي التي المعاصر ، وهنا لا بد من أن نقرر بادية ذي بدء ، أن هناك فروقا جوهرية بين الأسس التي يقوم عليها الضبط الاجتماعي بمناه التجريدي العام ، وفي نظر علم الاجتماع الصوري ، وبين الدعائم التي يرتكز عليها الضبط الاجتماعي بمناه الاصطلاحي في نظر علماء الاجتماع التطبيقي والتجريبي وخاصة أن هذه الطائفة من العلماء تعرف الضبط الاجتماعي بأنه مجموعة الوسائل والقواعد والتشريعات والأنظمة التي تشرف على الجوانب المختلفة لتنظيم والبناء الاجتماعي ، بحيث لا يتخلف قسم من أقسام البنية الاجتماعية عن أي قسم آخر وبحيث يمكن تلاقي أمياب الزمن أو عدم التنظيم أو الاضطراب في أي قطاع من القطاعات الاجتماعية . بل وفي أي منظمة أو مؤسسة لها وظيفتها التخصصية . (١)

ولهذا يتضمن الضبط الاجتماعي بمناه الخاص ، توجيهها مقصودا معينيا ويرتكز على عمليات بحث واستقصاء ودراسة موضوعية وتحليلية وعلمية للأموور والظروف والملايسات التي لها مساس مباشر بالوضع الاجتماعي القائم أو

بالجوانب المحددة التي تمارس فيها عملية الضغط ، كما أنه يتضمن فكرة العمل ووضع التصميم الاجتماعى اللازم لتكييف جوانب من النظام الاجتماعى متى حدثت فى بعض أجزائه تطورات أو تغيرات غير مألوفة سواء كانت فى شكل انقلابات اجتماعية أو تحولات حضارية أو أزمات اقتصادية

وبهذا نستطيع أن نحدد بعض العناصر التى تميز الضغط الاجتماعى بمفهومه الخاص الذى يقصده علماء الاجتماع للماصرون ، فهو بهذا المعنى ينطوى على :

(١) فكرة التدخل الفعلى فى النظم الاجتماعية .

وهذه الفكرة وليدة التجربة الاجتماعية ، إذ أظهرت الدراسات الاجتماعية التطبيقية والتجريبية ، أنه فى استطاعة الإنسان أن يتدخل ليعمل ويكيف النظم الاجتماعية بما تنطوى عليه من تنظيمات وقواعد وتقاليد تشمل ما هو محظور أو ما هو مسموح به مما يجعله فى التعبير الشائع « التراث الاجتماعى » Social Heritage ويكون هذا التدخل عادة نتيجة الحركة الاجتماعية أو دينامية النظم ، التى قد ينبعث عنها اضطراب أو عدم تنظيم اجتماعى حين يحس أفراد الجماعة أو طائفة منها أن عناصر التراث الاجتماعى لم تعد قادرة على تلبية الحاجات والرغبات الفردية أو الطائفية أو العرقية ، نتيجة وضعيات اجتماعية باثولوجية مرضية كالبطالة أو سوء توزيع الثروات أو انتشار الأمراض أو استفحال الأمية أو شيوع الجريمة — فتحدث بذلك أزمات فاقى فى عادات الأفراد والجماعات ، ويتطلب الأمر مجابهة هذه الوضعيات عن طريق اثبات نماذج جديدة من الماديات والطرق الشعبية بل

(١) يمكن الاستزادة فى هذا الموضوع بالرجوع إلى

Queen' S' A' Social Organization and Disorganization NY 1935
Mabel A Elliott, and Francis E. Merrill 3 ed cd 1950 Social
Disorganization

واستحداث قواعد تنظيمية وضعية لتعمل على اعاده توازن القوى الاجتماعية وتكيف مواقف الأفراد والهيئات والجماعات لمقتضياتها . ومن أمثلة ذلك اضطراب المجتمعات التي تؤمن بالروح الفردية إلى تأكيد المسؤولية الاجتماعية والتقليل من الحريات الشخصية وآية ذلك ظهور تشريعات الضمان الاجتماعي والتشريعات المالية النقابية ومهرم تشغيل الأطفال وقوانين التعليم الإلزامي لحو الأمية ، والقوانين للنظمة للملكية والمقيدة للزعات الاحتكارية والسن المشجعة للحركات التعاونية وآية ذلك أيضا ما نشهده من تطور للمعدات المتصلة بالأحوال الشخصية على نحو يطابق اتجاهات الرأي العام وإحساسه بضرورة التخلي عن بعض القيم والآداب الشعبية التي لم تعد مسيرة للانتفاضات الاجتماعية التقدمية و متمشية مع روح الحضارة الصناعية .

(٢) إن هذا التدخل في النظم الاجتماعية ، لا يكون تدخلا عشوائيا ، أو تلقائيا ، وإنما لا بد وأن يتركز على وضع تخطيط أو تصميم اجتماعي هادف ، ويبين هذا ويتضح بشكل ملموس في القطاعات المتخصصة من الحياة الاجتماعية . والضبط الاجتماعي عن طريق التصميم يطوى على كل أنواع التنظيم داخل أى نطاق أو قطاع اجتماعي ، بدون تمييز بين تدخل السلطة الحاكمة أو السيطرة الاجتماعية للوحدة ، إذ أنه في أغلب الحالات يتم بطريقة تعاونية يساهم فيها الأفراد والجماعات والهيئات المسئولة ، وتشترك فيه كافة المؤسسات الاجتماعية ، كالأ أسرة والمدرسة والنقابة والحكومة ، بحيث تسرى وسائل التواصل في كل الأجهزة التي تشترك أو تساهم فاعليتها في تحقيق هذا النوع من الضبط وخاصة إذا كان يقصد به تشكيل بعض جوانب معينة من النظام الاجتماعي السائد بما أن يكون قد اعتوره بعض ظواهر بائولوجية غير مأوفة أو حالات طفرية غير متوقعة نتيجة اضطراب أو تغير مفاجيء غير متوازي في

جميع العناصر المترابطة من الناحية الوظيفية ، وبعيد ذلك بشكل واضح في
الأزمات الاقتصادية والاضطرابات السياسية ، والثورات الاجتماعية العامة والحروب
أو الثورات الداخلية الدامية .

وفي الحالت السوية العادية ، يابغ إلى الضبط التصميمي في سبيل إيجاد نوع
من التوازن والتوافق بين العناصر المتطورة في البنية الاجتماعية حتى لا يتأخر
قسم من أقسام البناء الاجتماعي عن قسم آخر ، فيشعر الأفراد بعدم مقدرتهم
التكنولوجية عن ملاحقة الدينامية الاجتماعية أو تحلقهم وتأخرهم في النواحي
الإنسانية والحضارية .

والواقع أن حياتنا الاجتماعية تتعاضدها ثنائية متناقضة ، فهناك عملية دينامية
متحركة زاهرة بالوضيقات الاجتماعية الجديدة ، تنافسها وتقاومها عملية
متعمدة ومقصودة نابضة بالمقاومة الاجتماعية ، فبينما نجد أن البنية الاجتماعية
متغيرة متطورة لا تستقر على حال ، نلاحظ أن طبيعة السيطرات الاجتماعية
أجهزة الضبط التقليدية تميل إلى التبلور والجود والسكون . وبملافة لهذه
الوضعية القلقة ، يلزم أن نمرن أجهزة الضبط الاجتماعي وفق إعداد تصميمي
تنظيمي ، يضمن استمرار دينامية المؤسسات والمنظمات في أداء وظائفها من ناحية ،
ويستبق العناصر الضابطة والمسيطر على فاعليات الأفراد والجماعات والفئات في
تمثلهم للقيم الاجتماعية للتجدة ، حتى لا يسود الجماعة نسكه القوي أو الوهن
وعدم التنظيم ، وذلك لأن كل وضعية اجتماعية تشمل في تركيبها عناصر تنافسها
وتعظيمها ، فأى مجتمع مهما بلغ من التنظيم ، عرضة لعدم التنظيم ، نتيجة للقوى
المتناقضة التي تتضمنها البنية الاجتماعية ، فقد يبدو المجتمع سائرا في انجاز وظائفه
في هدوء واستقرار طوال أجيال متعددة ولكنه حين يصل إلى درجة من
التجمع الحضارى ، يبدأ في التغير المفاجئ ، بسبب وجود قوى تعمل في أعماقه
لتجديد النظم أو تأسيس نظام جديدة ، ومن هنا تبدو حركية المجتمع كضرورة
(٢٤ - الضبط)

عامة ، تستلزم إعدادا ديناميا ترشيديا وضابطا ، سواء عن وعى أو بغير وعى
فإذا افترضنا مثلا أن الأقسام المادية في البناء الاجتماعى أكثر تطورا من القيم
الحضارية والأقسام غير المادية تحافظ على كيائها وبنيتها أجيالا عديدة ، ينتج
عن ذلك تناقض لا يمكن التوفيق بين عناصره ، وينشأ تصادم بين المؤسسات
الاجتماعية المختلفة ، فيلجأ الناس إلى وسائل الضبط الاجتماعى التقليدية التى قد
تعمل فى آداب السلوك العامة وأفكارهم القديمة عن العائلة والملكية وما إلى
ذلك للاحتفاظ بسكان مجتمعهم وسط التبدلات المتلاحقة .

فإذا لم تستجب هذه الآداب إلى مقتضيات الوضعيات الجديدة كأدوات
ضابطة ، يحس رأى العام بضرورة رسم وتصميم الضوابط الاجتماعية على هيئة قواعد
تقنينية ، تنعكس فى مجموعة من الأوامر والنواهي التى تلتزم بتنفيذها المؤسسات
والنظرات الاجتماعية ، كل فى مجالاتها . وعلى هذه الصورة يصبح للضبط الاجتماعى
الشكل القانونى التنظيمى الذى يضمن تساوق القطاعات والمناصر المتصلة بعضها ببعض
بروابط وظيفية فى أى مؤسسة ومنظمة اجتماعية وفى كل المستويات ، وبذلك يصبح
الضبط الاجتماعى بمعناه التصورى أساسا لكل العلاقات الاجتماعية المتبادلة فيما
بين الأفراد ، بل وقاعدة لكل التنظيم الاجتماعى وخاصة أنه كلما زاد التسيج
الاجتماعى تمعدا واتسعت دائرة العلاقات ، وتمازج مجال الاختلافات والنفاسات ،
وصار عسيرا على الأفراد أن يعيشوا فى وئام دون عوامل ضابطة تجمعهم . يكونون
عن بعض ما تلميه دوافعهم الطبيعية ، وعن هذا الطريق تتحقق حرية كل فرد
وتتم وحدة النظام الاجتماعى .

(٣) أن الضبط الاجتماعى يرتكز أساسا على القانون الاجتماعى ، وإن
خالف ذلك أحيانا الناموس الحياتى أو الطبيعى ، فمن السلم به وجود رغبات
أساسية للطعام وللجنس ، وانفعالات عاطفية أصلية ، غير أن اشباع هذه الرغبات

والتمثيل عن المواقف المتعلقة بها، يخضع لموامل الضبط الاجتماعي التقنية أو المحددة وفقاً للنظام العام . بحيث تتحقق هذه الرغبات في إطار القيم الاجتماعية حتى إنها تكاد تتحول من وضعها الطبيعي الفيزي إلى ميول أساسية اجتماعية كالرغبة في الطمأنينة أو الضمان Security والرغبة في اكتساب خبرات جديدة New Experience ، والرغبة في اعتراف الآخرين بمكانة الفرد وأهميته الاجتماعية Recognition والرغبة في التجاوب أو الاستجابة Response لمواقف الآخرين .

هذا وعلينا أن ندرك أن التقاليد والمبادئ الاجتماعية ليست جامدة ساكنة، بل هي متطورة لتقابل الوضعيات المتعددة وكثيرا ما يتصل عدم التنظيم الاجتماعي بعدم توافق الدوافع الأولية مع الأساليب والوسائل التي يقرها المجتمع، وضعف أجهزة الضبط أو توقفها عن مباشرة وظيفتها في تعديل طرق تعديل الدوافع الأولية وفقاً للنسق الاجتماعي .

وقد يذهب بعض العلماء إلى القول بأن النظام الطبيعي والنظام الاجتماعي صنوان (١) غير أن واقع الأمر يخفى هذا الزعم . حقيقة إن كل نظام من النظم القائمة في الحياة الاجتماعية مهما تعرض للتنمير والتطور ، لا بد وأن يدبر بصورة ما من قانون أو قاعدة مطردة الحدوث ، غير أنه يجب أن ننبه الأذهان إلى ما يوجد من تمايز بين الحقيقة الفيزيقية الطبيعية ، من الحقيقة الاجتماعية من حيث تعبيرها عن القانون الاجتماعي؛ فوسائل الضبط الاجتماعي تعبر عن القانون الاجتماعي ، لا من حيث حتمية القانون ، بل من حيث أنها ضوابط آمرة أو ناهية. وهناك فرق واضح بين أن تكون من طبيعة ملزمة لإثراء معيارية خلقيا يرتكز على معيار عام أو مستوى خلقى مجمع عليه ، وأن يكون من

(١) من هؤلاء العلماء روس في كتاب عن الضبط الاجتماعي .

Ross' opt' cil' ch' vi : The Natural Order' P . 41

طبيعة جبرية لامفاص من القزام شروطها وأحداثها التزاماً كائياً لا يحصى عنه، ومن هذه الناحية فإنها تقتقر إلى صفة الصلابة وللطاقة السككية التى تختص بها القوانين الطبيعية .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يمكن أن نفهم طبيعة الصلة بين الضوابط الاجتماعية بالقانون الطبيعى من ناحية أن جذورها الأصيلة موجودة فى الطبيعة الإنسانية النفسية والحياتية ، وفى محاولة للبدا الحيوى الوصول إلى تحقيق كاله الذاتى عن طريق ضبط وتنظيم المجال السلوكى المثالى . غير أن هذا لا يمنع من الاعتراف بواقع الأمر ، ألا وهو أن هذه القواعد السلوكية الضابطة ، يمكن الخروج عليها ، بحكم أنها معيارية غير حتمية ، كما أنه يمكن تغييرها لأنها تحكم وسائل اشباع حاجات الناس ورغباتهم المتجددة للتطورة وتسمى دائماً للبحث عن تسييرات جديدة لتنظيم شئون حياتهم الاجتماعية ، وهذا بالإضافة إلى أن هذه التنظيمات تكون نسبية ، وقد تختص بقطاع أو مستوى اجتماعى معين دون القطاعات أو المستويات الاجتماعية الأخرى وهذه الخاصية تبعدها كثيراً عما تقتضيه القوانين الطبيعية العامة الصارمه الشاملة .

ومع ذلك فإنها تعتبر فى نظرنا قواعد تنظيمية هادفة تلتقى مع حكمة القانون الطبيعى فى الوصول إلى السكال الحيوى عن طريق الضبط السلوكى .
(٢) إذا كان الضبط الاجتماعى هادفاً ، فمضى ذلك أنه لا بد وأن يضع فى الاعتبار علاج وتعديل الانحرافات والمخالفات غير السوية فى للنظاات الاجتماعيه ، حتى يضمن صلاحيه فاعليتها فى أداء وظائفها ، فالمجتمع كما نعلم على المنازعات وللشاحنات ، والكبت والتمرد ، والصراع بين الزمر والفئات الاجتماعيه حول الصالح المختلفه وللتعارضه ، كما أنه يوجد احتكاك وسوء

توافق وحقد اجتماعى نتيجة مظاهر الاستغلال والمنافسة الانلافية ، الأمر الذى يؤدى إلى نشوء الاضطراب وعدم التوازن فى البيئة الاجتماعية من ناحية ، وعدم التوافق بين الفرد والنظام الاجتماعية من ناحية أخرى، ويتطلب الأمر بالطبع لون من الضبط القهرى ، حتى يتم التناسق بين للنظرات فى تأدية فاعليتها وواجباتها الاجتماعية ، وحتى يتفادى المجتمع أنواع الوهن فى مرفولوجيته ، ويتدارك الاسباب الأصلية لكل انحراف فردى أو جماعى كتفكك الأسرة أو انتشار البطالة أو تعدد أشكال الجريمة ، أو الأزمات الاقتصادية أو انهيار القيم الروحية وضمف المقدية الدينية .

من الظلم الاجتماعى أن نضع مسئولية الانهيار الحضارى على عاتق بعض الأفراد ، ونكتفى بالقضاء عليهم ، كما أنه من العبث أن ندعو إلى الإصلاح والعدل الاجتماعى دون أن تكون لدينا أدوات وأجهزة ضابطة وواضحة ، نستطيع أن نأجأ إليها فى تعديل الحالات غير السوية ، ولو قبلنا فكرة (المجتمع هو المريض) لبدلنا مركز المسئولية الانحرافية نتيجة للمقازعات فى القيم المعيارية ، ولأعطينا الأهمية النسبية للعوامل الضابطة والنسبة لفاعليات الأفراد والفتات وللتنات ، كوسيلة وقائية وعلاجية للحالات غير السوية .

(هـ) ومن ناحية عامة ، فإن الهدف الأسمى للضبط لابد وأن يكون ضمان استقرار التنظيم الاجتماعى والاحتفاظ به فى حالة سوية مع مراعاة ديناميكية النظام الاجتماعى ، وضرورة اضطراد تقدم للؤسسات وللنظلمات لإشباع حاجات أفراد الجماعة، وتحقيق رفاهيتهم أو رفاهية بعض للمستويات الاجتماعية على الأقل فن؛ طبيعة وظيفة الضوابط الاجتماعية أن تعمل على تماسك الجماعة

على اختلاف مستويات بنيتها ، إلا أن هذا التماسك قد لا يكون كاملاً بصنة دأمة ، وذلك لأن المصلحة الشخصية للأفراد قد تتعارض مع المصلحة المشتركة للفئات والجماعات ، ولأن كثيراً ما تتشابك مصالح الوحدات الاجتماعية الصغرى كالعائلة أو الجماعة الترفيهية، مع مقتضيات مصالح الوحدات الاجتماعية الكبرى : كالجماعة المحلية أو الطبقة الاجتماعية ، وهنا يبدو أهمية الدور الذى تقوم به الضوابط الاجتماعية فى تنسيق وتوفيق النشاطات والاهتمامات الفردية مع المصالح الجماعية على مختلف المستويات ، حتى لا يتصدع البناء الاجتماعى نتيجة صراع محتمد بين أنسجة الجهاز الاجتماعى ، وذلك عن طريق القواعد التنظيمية التى تعكس مهمة الضبط الاجتماعى فى العمل على إيجاد نوع من الإجماع فى رأى على تقبل الأوضاع الاستثنائية الاستقرارية فى التنظيم الاجتماعى ، وذلك بنرس شعور مشترك ، تتميز به الأكثرية حول الأمور المهمة التى تتعلق بأوجه النشاط للمشاركة .

وغير خاف أن عدم التنظيم الاجتماعى^(١) ، إنما ينشأ من فقدان هذا التماسك المشترك ، أو تناقل التوقعات التى يمكن حدوثها من تصادم المصالح والاهتمامات ، وبهذا يبين أن الضبط الاجتماعى يقوم بدور هام جداً فى تحقيق العنصر الأساسى فى التنظيم الاجتماعى ، فبدونه تصبح هذه العملية صعبة ، لوجود دفعات وتفرات واختلافات فى وجهات النظر ، ولأن الضبط فى هذه الحالات يتخذ أشكالاً مختلفة تتعلق بالأدوار الاجتماعية التى تحققها للأنظمة الاجتماعية التى تعكس فى الوظائف الدينية والتربوية والآداب السلوكية والعلامات المهنية والرواحى التشريعية والمسئوليات والواجبات العائلية .

(١) أنظر تفصيل ذلك فى مقال ويرث

(٦) إن وظيفة الضبط الاجتماعى الأساسية هى تحديد نطاق السلوك القبول فى المجتمع ، ففى كل مجتمع أو جماعة توجد مقاييس مطلوبة يتوخاها الفرد فى إنجاز دوره الاجتماعى ، كما أن هناك تصرفات لا يسمح بها المجتمع ولا يميز لأفراده القيام بها أثناء تأديتهم لأدوارهم الاجتماعية أو ممارستهم لنشاطاتهم الجماعية .

(٧) إن الضبط الاجتماعى يمكن أن ينطوى على عنصر التبرير العقلى كما أنه يتضمن فى كثير من المواقف التصميم الثنائى للتغيير والتطوير (١) الإرادى Purpose - Rational Control كما أنه قد يركز ويرجع طريق الاعتقاد الواعى والوعى القومى بضرورة تحقيق الهدف القمى (٢) Value Rational Control وهو فى هذا المجال يهدف أساساً إلى تحقيق التنشيط فى الأجهزة والوكالات الإدارية والمنظمات الثقافية والمؤسسات الإنتاجية على نحو يسهم فى بلوغ الهدف الإنمائى ويحقق التقدم الاقتصادى والاجتماعى والحضارى . وبذلك يتعدى الدور الوظيفى للضبط الاجتماعى حدود وأبعاد إستراتيجية الفكر السكونى إلى جبهة وميدان النشاط الحركى الدينامى .

(٨) إن الدراسة الشكاملة للتبعية والدينامية لعملية الضبط والرقابة الاجتماعية تلقى الضوء على كثير من الظاهر والركائز الأساسية لتنظيم الاجتماعى ، فليس هناك شمة مجتمع يمارس نشاطاته بطريقة متوازنة واستقرارية دون وجود عوامل ضابطة محققة لهذا التنظيم وعاملة على دعمه وضمان فعالياته . ولا شك أن تحليل المضمين والمكونات البنيائية والوظيفية لظاهر الضبط الاجتماعى وتجسده فى إطار الوحدات السياسية والتنظيمات الادارية المركزية والمحلية ، يثير حواراً مفقوحاً لكثير من المضمين السياسية المتصلة بسيادة الدولة وسيطرتها على مواطنيها وكيفية تحقيق هذه السيطرة والأجهزة

(١) الضبط القائم على التصميم الثنائى .

(٢) الضبط الذى يعمل على تحقيق الهدف التبعى .

المختصة بأعمال الرقابة . على التنظيمات الاجتماعية والنشاطات الوظيفية ، إلى جانب ما تمارسه المنظمات الشعبية من سلطة الرقابة على الأجهزة التنفيذية وفق ما يحدده الدستور الدولة لها من صلاحيات للتابعة والتقييم والرقابة والمجاسبة وما إلى ذلك من الفعاليات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بظاهرة وعملية الضبط والرقابة الاجتماعية .

وعند هذا الحد يجدر بنا أن نشير إلى أهم اللضامين الاصطلاحية التي يتعاضى عليها ظاهرة الضبط الإجتماعى من الناحية الوظيفية للتكاملية . ولعل في مقدمة هذه اللضامين .

(١) السيطرة الاجتماعية .

إن اصطلاح السيطرة الاجتماعية يشير إلى معنيين مترابطين ، المعنى الأول أن الفرد يتعدد سلوكه من قبل الجماعة أو الهيئة الحلية أو المجتمع الأكبر الذى ينتمى إليه ، وأن عليه أن يحدد سلوكه ويتكيف في إطار سلوك الآخرين بطريقة آلية ميكانيكية ، لا يشعر معها بسطوة وسيطرة الجماعة التى فرضت عليه بطريقة غير مباشرة نماذج وقوالب ومعايير السلوك الجماعى (١) .

والمعنى الثانى أن هذه السيطرة الاجتماعية لا تفرض على الفرد لذاتها بفرض إظهار السيادة الجماعية وإنما لأن هذه السيطرة . تحقق إنجاز الفرد لوظيفته الاجتماعية ، بمعنى أن إذا كان لكل كائن في الهيئة الاجتماعية وظيفة محددة فإن عملية الضبط الاجتماعى بما تنطوى عليه من السيطرة « تصيغ وتحدد وتصنع النظام للفرد الذى في إطاره يستطيع الفرد أن يزاول دوره الاجتماعى في موقعه من خلال الوحدات الاجتماعية التى ينتمى إليها (٢) .

1. Ross, Social Control, A survey of The Foundations of Order N.y. 1901.

(٢) انظر هامش الصفحة التالية

ومن هنا اعتبرت السيطرة الاجتماعية في نظر كثير من علماء الاجتماع المعاصرين من أهم دوافع مقاومة الأعراف في السلوك الجلي،^(١) كما إعتبرت في نظر المدرسة الوظيفية البنائية أهم ركيزة يعتمد عليها النظام الاجتماعي .

هذا ويمكن التمييز بين عدة أشكال للسيطرة الاجتماعية التي يمارسها في عملية الضبط الاجتماعي ، ولعل التصنيف التالي يعتبر في مقدمة التصنيفات التي توضح اشكال السيطرة الاجتماعية . .

(١) السيطرة الإيجابية والسلبية

تتخذ عملية الضبط الاجتماعي في كل جماعة ومجتمع مظهرين رئيسيين مظهر السيطرة الإيجابية التي تتجسد في مجموعة الطرق الإيجابية التي تعتبر مفيدة للأفراد ومحفزة لهم لكي يمسكوا بالمواقف والقيم التي تعتبر مقبولة اجتماعيا ، وتتمثل هذه في تقبل الناس لمقتضيات التنشئة الاجتماعية والنظم التربوية والمعايير الأخلاقية والأعراف الاجتماعية وما إليها من القوالب للفننة ولللمعة التي يصعب مراعاتها المدح والثناء والرضا الجماعي والتي تجازى أحيانا بالمنح والمدايا ورموز التقدير الجمي والتشجيع التحفيزي .

وهناك إلى جانب السيطرة الإيجابية مظاهر متمسدة لما يسمى بالسيطرة السلبية وتتمثل فيما يتخذ الجماعة أو يقتضيه التنظيم والنظام الاجتماعي من مجموعة

1. R. E. Park and E. W. Burgess : Introduction to Social Science Chicago 1951. p. 785

2. Glencoe, The Social System, 1951.

3. Parsons, T., The Social Action,

من التفسيرات والنواهي والتهديدات والمقوبات الجزائية التي ، توقعها الهيئات
النفذاية والتنفيذية أو السلطات المتمتع بالسيطرة في حق من يقوم بأنفسه أو
يتخذ مواقف غير إجتماعية أو يسلك سلوكا يعاقض القوالب الفكرية والعملية التي
تعتبر مهددة أو ضارة لمقومات النظام والاستقرار الاجتماعي أو موهنة للعلاقات
الاجتماعية السوية .

ومن الحري أن نؤكد أن كلا النوعين من السيطرة الاجتماعية (الإيجابية
والسلبية) يوجدان جنباً إلى جنب ويعملان سوياً كظهر من مظاهر الضغط
الاجتماعي في كل مجتمع إنساني ويسعدان إلى تحقيق الاستقرار والتوازن
والتماثل الاجتماعي .

(ب) السيطرة الرسمية وغير الرسمية

يلجأ كل مجتمع من المجتمعات إلى فرض لون من السيطرة الرسمية على
الأفراد الذين ينتمون إليه ، وذلك في صورة قواعد مقننة سواء كانت تغطيات
عشائرية بالنسبة للجماعات المتخلفة ، وعلى هيئة تشريعات تنظيمية في الجماعات
القامية وللتقدمة ، تلزم بها مفعلاتها وهيئاتها وتضع قوالب قانونية لأنظمتها
الاقتصادية والتربوية والسياسية ، ويطلق على مثل هذه الإجراءات مظاهر
السيطرة الرسمية أو الشكلية نظراً لأنها شرعت بطريقة مقصودة من قبل
الجماعات التي لها مشروعية وشرعية وضع هذه السيطرة موضع التنفيذ عن طريق
ما تمارسه من حق توقيع الجزاءات لمن يخالف مقبضياتها ومتطلبات احترامها .

وهناك صور أخرى من السيطرة ، لا تمارس بطريقة رسمية ولا تنص
عليها قوانين الدولة وأنظمتها وتشريعاتها الرسمية الشكلية ، وإنما تراعى وتمارس

بشكل غير مفصوص عليه ، وعلى نحو تقليدى من قبل تجمعات أو اشكال
تجمعية أنشئت لتحقيق أغراض ونشاطات اجتماعية متخصصة ، وهذه السيطرة
تستمد سلطتها من القواعد للتعرف عليها في تنظيم العلاقات بين أفراد الجماعات
الأولية كالعائلة وعلاقات الجوار ، وأفراد المنظمات التي تجمعهم أهداف
واهتمامات مشتركة ، كالتقاليد التي ترفع داخل الحرم الجامعى أو في ساحات
التحكيم القضائي وتعمل السيطرة غير الرسمية بصورة إيجابية بفضل ما يسود
أفراد الجماعة من عقمات أو مشاركات وجدانية أو مشاعر مهتمة أو
عاطفة محلية .

(٣) السيطرة المباشرة وغير المباشرة

تتحقق السيطرة الاجتماعية المباشرة عن طريق الأنظمة والقوانين للوضوح
والواضح للكتابة ، ومن خلال المنظمات والمؤسسات والميئات والوكالات
الاجتماعية المتخصصة كاللجان والتشكيلات السياسية والتنظيمات الاقتصادية
وقد تكون السيطرة المباشرة إيجابية أو سلبية ، رسمية أو غير رسمية .

أما السيطرة غير المباشرة فيقصد بها تلك السيطرة التي تستمد فعاليتها
من مصدر مبهم غير محدد وغير أراى وتتمثل فيما لل طرق الشعبية والمادات
الاجتماعية والتقاليد والأعراف الجماعية من سطوة وسلطان وسيطرة على أفراد
الجماعات ، خاصة في المجتمعات العشائرية والبدائية والمختلفة كما وتنعكس فيما
يسود البيئة الثقافية الحضارية من قيم اجتماعية ودينية وأخلاقية وقوالب ومعايير
سلوكية ومتواضعات جماعية .

(٤) الرقابة الاجتماعية

تعتبر الرقابة في نظرنا التجسيد والتعبير الإصطلاحي عما تمارسه الدولة

باعتبارها الوحدة السياسية الكبرى في المجتمع ، من مشروعية السيطرة وممارسة للضبط الاجتماعي بطريقه إيجابية وعملية إرادية تنفيذية عن طريق الأجهزة الرسمية المتخصصة ، وبطريق العقوبات والجزاءات المحددة في حالة قيام الأفراد أو الجماعات أو الفئات الاجتماعية بإجراءات أو تصرفات تعدها الدولة مخالفة للقوانين ومعارضة لمصلحة المواطنين .

هذا ويدبني التفرقة بين الرقابة والتفتيش باعتبار . أن كلا منهما مختلف في الأغراض التي يهدف إليها ، فالرقابة إداة ضبط وإرشاد وتوجيه ومتابعة فيكون الهدف منها هو منع حدوث خطأ وتجنب التصرفات التجريبية التي يتسبب عنها الخلل في الأداء الوظيفي ، ومعنى ذلك أن الرقابة تقوم بدور إيجابي في حماية الجهاز الإداري من أجهزة الرقابة للتمتددة الحالات سواء كانت رقابة في النطاق التفافى كالرقابة على الصحف والإذاعة والبرامج التلفزيونية أو رقابة اقتصادية كالرقابة على أسعار السلع لحماية المستهلكين من الاستغلال الاحتكاري أو كالرقابة على النقد الأجنبي وعلى مقاييس المواصفات الإنتاجية أو رقابة تنفيذ القوانين والظلم الاقتصادي بالإضافة إلى الرقابة السياسية المتعلقة بأمن الدولة والحفاظ على مصالحها والرقابة بكل مظاهرها تستمد مشروعيتهما وقايلتهما وتبرير وجودها من فكرة السيادة في الدولة .

على أنه ينبغي الإشارة إلى أن الدور الوظيفي للرقابة الرسمية لا يعتمد على النفع والسكف والزجر والردع بل أنه يستند إلى التوجيه والأرشاد والمتابعة بهدف اكتشاف مواطن الخلل ، والعمل على تلافي تكراره أو بقصد التعذيب الوقائي من حدوثه وقد تواجه أجهزة الرقابة بنوع من الحساسية باعتبار أنها تركز على جوانب التنجري والتحقيق ومحاولة اكتشاف الأخطاء ، غير أن هذه

المنظرة التقليدية لم يعد لها ما يبرزها ذلك لأن هذه الأساليب لا تسكاد تتخذ إلا في حالات الإنحراف ، وهي حالات قليلة نسبيا . أما المنظرة الحديثة للرقابة فهي أنها لا بد وأن تركز على المعصر الارتقائي وعلى الجانب الإنساني لتكون سراجا واليا من ناحيه ، وحافزا للعمل البناء من ناحيه أخرى ، فلا يكفي أن يكون هدفها الكفايه بل لا بد وأن ترمي مبدأ العدالة ، ويستلزم ذلك بالضرورة وضع معايير مسبقه للأداء الوظيفي شريطة أن تكون هذه للقياس موضوعيه ، في مقنول التحقيق ، وقد لا يتأتى هذا بصورة مرضيه إلا ، إذا وضعت خطط وبرامج تفصيلية للاختصاصات الوظيفيه النوعيه ، تنفذ في إطار سياسات عمل مرنة وواضحه وبذلك تصيح الرقابة أداة خدمه الإدارة ، التنفيذيه يتحقق عن طريقها تطور وتقدم فعالية أساليب الأداء الوظيفي وبذلك تسهم في التقدم والارتقاء الإنتاجي والإجماعي .

الفصل الثاني

الإنجازات العامة في دراسة الضبط الاجتماعي

المبحث الأول

آراء في طبيعة الضغط الاجتماعي

أسلفنا الإشارة إلى أن العلامة العربي ابن خلدون كان أول رائد اجتماعي توجّه بأهمية « الضغط الاجتماعي وضرورية العمران والمجتمع البشري » حيث ذكر . في مقدمة تلك العبارة المشهورة « أن العمران البشري لا بد له عن سياسة ينظم بها أمره » ، وأنه لا يتأتى ذلك إلا إذا وجد « وازع » يدفع البشر بعضهم عن البعض الآخر لما في طبائعهم الحيوانية من العدوان والظلم^(١) .

ونستطيع أن نستخلص من ذلك إشارة ابن خلدون لأهمية الضغط الاجتماعي في حفظ نظام المجتمع إذ بفضلته يتم تحييد نوازع الصراع والظلم بين أفراده وفئات المجتمع ، وعن طريقة تمارس وسائل معالجة الإحتياجات الاجتماعية وإعادة التوازن إلى مكونات البنيان الاجتماعي ، ويضمن سلامة الأداء الوظيفي في مؤسساته ومنظلماته وهياكله . كما أنه اعتبر « الدين » من أهم وأقوى الضوابط الاجتماعية التي تؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي .

على أن هذه الفكرة الرائدة قد أتيج لها الفضيح على يد العالم الأمريكي « روس »^(٢) ، الذي وضع ضرورة الضغط للحياة الاجتماعية باعتبار أنه وسيلة للمجتمع وطريقه لتكييف سلوك وتصرفات الأفراد والجماعات ، كما أنه وسيلة

(١) مقدمة ابن خلدون ص ١١٠ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ يتبر أولاد روس العالم الأمريكي Edward Ross

(٢) من أوائل من نشر أبحاثاً متكاملة عن مسائل الضغط الاجتماعي في مجلة علم الاجتماع الأمريكية في السنوات ١٨٩٦ — ١٨٩٨ ثم عاد وجمعها في مؤلفته المشهورة الآف الذكر والتي نشرت الطبعة الأولى منه عام ١٩٠١ .

ترشيدية باعتبار أن الضبط يعنى نماذج مثالية من النظم والقيم الاجتماعية تعمل على الاستقرار والتماسك الاجتماعى . وقد حاول « روس » أن يحلل الطبيعة البشرية ليصل إلى التبرير للسيكولوجى والاجتماعى لتأصيل الضبط الاجتماعى ، فهو يرى أن الاختلافات فى الميول والاتجاهات والحاجات والرغبات وما يسود المجتمع من مفازعات ومشاحنات وصراع بين مختلف الفئات والطبقات ذات المصالح المتضاربة والناجمة عن عوامل نفسية واقتصادية وسياسية واجتماعية . تستلزم وسائل وأجهزة اجتماعية ضابطة .

والواقع أن العلامة روس Rosa كان متأثراً فى معالجته لموضوع الضبط بالاتجاهات السيكلوجية التحليلية ، والأفكار البيولوجية الحيوية ، والمبادئ الخلقية من الطبيعة البشرية الخيرة ، والتطورات الذهنية والفلسفية عن النسق الطبيعية ، ولذلك فإنه فسر الضبط الاجتماعى على أساس أنه ضرورة تستلزمها الطبيعة البشرية الخيرة ، لتكيف سلوك أفراد الجماعة وتصرفاتهم وفقاً للنظام الطبيعى Natural Order ، وقد أدا هذا التفسير إلى تجليل الفضائل الخلقية للطبيعة البشرية والتي تركّز عليها النسق الطبيعية للجماعات الإنسانية وفى مقدمة هذه الفضائل ، الرعاية والمشاركة التى يعبر عنها المصطلح Sympathy والتي يعتبر فضيلة من طبيعة بيولوجية حيوية تعبر عنها الخيرية والأمومة ، وفضيلة المباشرة التى يعبر عنها بالجماعية Sociability ، وفضيلة الاحساس بضرورة تحقيق العدالة sense of justice ^(١) .

ولاسك أن هذا الاتجاه لا يتفق وطبيعة الدراسات الاجتماعية المعاصرة

(١) Paulh. Landis : Social Control
Social Organization and Disorganization in Process
Rev. Ed, 1959
PP 10 - 11., Social Control as a Field of Study

غير أن أهميه دراسته «روس» ترجع أولاً وقيل كل شيء إلى عنادته بمعالجه الضبط الاجتماعي ، كوضع متكامل العناصر ، وتنبيهه الأذهان — رغم انتعاشه النفسي — إلى أن هذه العوامل النفسيه والبيولوجية الحيوية لا تنكشف لتفسيره ، وآية ذلك أنه تناول كثيراً من العوامل الاجتماعية التي تعتبر أدوات ووسائل الضبط الاجتماعي : فعالج الدور الذي يقوم به كل من الرأي العام Ppblie opinion والقانون ، والتربية ، والدين والعقيدة Belief ، والمثل الشخصية personal Ideals ، والطقوس والفنون والأساطير الوهمية Illusion والتقييم الاجتماعي في تطوير الضبط الاجتماعي .

ثم مالبث أن زاد اهتمام علماء الاجتماع ، وخاصة في أمريكا بهذه الدراسة للتخصصه للضبط الاجتماعي ، وفي مقدمه من أهتم بهذا الموضوع العلامة لامل Fiel Lumley فقد وضع مؤلفاً جامعاً عن الضبط الاجتماعي ، موجهاً مزيد عنايته إلى أنواع التحليلية العملية لوسائل الضبط وجعل عنوان كتابه « وسائل الضبط الاجتماعي »^(١) ونشر لأول مره عام ١٩٢٥ ، وقد عالج فيه بصفه خاصه الجزاء الاجتماعي ابتداء من الاشمئزاز والتهكم ، والسخرية ، والسباب إلى التهديد والعقوبة الجسديه ، كما درس وسائل الأعلام والدعايه التي تجعل الفرد يضبط موافقه وسلوكه وفقاً لما يبرر للجماعه .

هذا بينما نجد أن الأستاذ داود jeaom Cond ينحوا نحواً نظرياً تجريدياً في تناوله لهذا الموضوع في كتابه « الضبط في الجماعات الإنسانية » المنشور عام ١٩٣٥^(٢) . فقد حاول أن يفرق بين الساطه الضابطه التي تستمد أصولها

F. E Lumley : The Means of Social control N. Y. 1925 (١)

Jerome Dowd, "Control in Human Societies " 19:5 (٢)

من الأبوة Paternal Control ، والضبط الاجتماعي الذي يستمد جوهره من السلطات الاجتماعية التي تتركز حول الملك أو الحاكم بالنسبة للدولة أو السلطة العلمانية ، وحول القسيس أو البابا بالنسبة للكنيسة أو السلطة الروحية ، والتي تتمثل في صاحب العمل أو رجال الأعمال في النطاق الاقتصادي الإنتاجي أو في المصنع أو المتجر في القطاع التجاري التداولي .

وإلى هذا وذلك تظهر الطبعة الأولى من كتاب العلامة لاندس P.H. Landis عام ١٩٣٥ ، ويعتبر هذا الكتاب مرجعاً هاماً متكاملاً ، أعيد طبعه عدة مرات وظهرت طبعته الخامسة في سنة ١٩٥٦ (١) .

وفي نفس العام ظهر كتاب العلامة برنارد هن الضبط الاجتماعي ، موجهاً مزيد عنايته إلى الجوانب الاجتماعية ، وآية ذلك أنه جمل عنوانه « الضبط الاجتماعي كما يبدو في مظاهره الاجتماعية » (٢) .

وكذلك عالج العلامة الميوت mabel A Elliot موضوع الضبط الاجتماعي في كتابه الموسوم « عدم التنظيم الاجتماعي » (٣) ، وذلك في ثنايا تحليله للتنظيم الاجتماعي وصلة ذلك بعوامل الضبط في المجتمع الدينامي المتحرك ، وأثره في تعويق انتشار الوسائل المستحدثة في النواحي التكنولوجية في بعض الجماعات الإنسانية (٤) التي تعتمد على الاستمدادات الثقافية .

-
- (1) P.H. Landis: Social Control Social Organization and Disorganization in Process 1939 - 1926
- (2) L. L. Bernard : Social Control in its Sociological Aspects N.Y. 1939
- (3) Mabel A. Elliot, Social Disorganization 3ed. 1950.
- (4) Ibid pp. 13. Social Control in a dynamic Society

وغالبية هذه الطاقة من العلماء قد اهتمت بدراسة صلة الضبط الاجتماعى بالنظام وهدم التنظيم الاجتماعى ، شأنها في ذلك شأن اندرسه الإنجليزى الوظيفية التى يمثلها أصدق تمثيل العلامة راد كلايف Brown A·R· Radcliffe الذى لم يعالج موضوع الضبط الاجتماعى بصفة مباشرة ، غير أنه كتب مقالا هاما فى دائرة معارف العلوم الاجتماعية عن «الجزاء الاجتماعى Social Sanction» تسلم فيه عن صلة الضبط الاجتماعى بالتنظيم والوظيفة الاجتماعية^(١) .

هذا بينما نجد أن مدرسة الاجتماع الصورى التى سادت فى ألمانيا وفى أمريكا ، تتناول موضوع الضبط الاجتماعى من ناحية نواة الوحدة أو الخلية الاجتماعية فى ضوء حساسية وقدرة التواصل الاجتماعى social Communication فى نطاق الجماعات الأولية primary Groups وداخل الجماعات الثانوية secondary وفقا لتقسيم كولى Cooley^(٢) لتجمعات البشرية .

وحاول كثير من علماء الاجتماع تتبع الضبط الاجتماعى وفقاً للاشكال الاجتماعية على أساس العلاقات التعريفية التى دعا إليها سيميل g·simmel ، وما كس فيبر Max Weber فمن المعروف عن هذا الأخير أنه جرد علاقة الضبط الاجتماعى ، قياً أمماً بالسلطة أو السيطرة herrschaft ، وتبنيها فى محيط الأسرة وللؤسسة التعليمية أو التربوية (المدرسة أو المعهد) ، وفى نطاق الطبقة الاجتماعية والمهنة السياسية العامة التى تتخذ مظاهر الدولة وقد وجه مزيد عنايته إلى تصنيف أنواع الضبط الاجتماعى على أساس موقف

A· R· Radcliffe Brown Encyclopaedia of Social Sciences, (1)
Vol· 13 Art· Sanction, Social

Cooley, Charles H· Social Organization (2)

السلوك الاجتماعي منها ، فقد يتخذ مظهر العرف والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع ، وقد تكون منبعثة من السلطة القائمة على نوع من القيادة أو الزعامة .
المرتكزة على الدعامة العاطفية أو الايديولوجية العسكرية (١) .

أما العلامة فرديناند تونيز Ferdinand Toennies ، فالمعروف أنه ميز بين شكلين اجتماعيين ، عبر عن الشكل الأول بالمجتمع المحلي Gemeinschaft التي تقابل اصطلاح community واصطلاح على تسمية الشكل الثاني بالنظمة الاجتماعية Gesellschaft — أو ما يقابل الاصطلاح Association أو Institution ويبدو من تحليل نظريته في السمات التي تفارق بين الشكلين أنه أقام هذا التمييز على أساس الضبط والتنظيم الاجتماعي (٢) ، ففي الشكل الأول الذي اصطلاح على تسميته Gemeinschaft يقوم الضبط على أساس النظام الاجتماعي الطبيعي Natural Social Order ، في حين يرتكز الضبط الاجتماعي في الشكل الثاني على النظام الاجتماعي الموجه Planned (٣) Social Order . هذا يعني بالاجمال كل من ماك ايڤر R. Maciver وشارلز بييج C.H. Page (٤) موضوع الضبط الاجتماعي باعتباره همزة الوصل التي توضح العلاقة بين النظام الاجتماعي والفرد

(1) Bendix, (R) Max Weber's Interpretation of Conduct and History American Journal of Sociology L 518:528.

(2) Tonnies : Gemeinschaft und Gesellschaft 1940
Trans. into, English by C P. Loomis as Fundamental Concepty (S) of Sociology

راجع كتابنا في العلاقات الاجتماعية صفحات ٧٣ — ٨٠

(3) Richard . T . La Pierre : A. Theory of Social Control
N. Y . 19٦4 P. 12٠

(4) R. M. Mac Iver and C. H. Page : Society Part II .

ويقصد بالنظام الاجتماعى S. Institution أو العلاقة بين الوحدة والجماعة على اختلاف أشكالها سواء كانت مستقرة أو غير مستقرة ، وذلك عن طريق استقصاء الوسائل التى يشكل بها المجتمع سلوك الفرد وينتظمة ، واستبيان الطرق التى ينتهجها سلوك الجماعة العام حيال الأفراد للمحافظة على النظام الاجتماعى .

كذلك تعرض العلامة بارنز^(١) Barnes للضغط الاجتماعى باعتباره أساساً للتركيب أو البنية الاجتماعية Social Structure التى يعتمد أساساً على المنظمات والمؤسسات الاجتماعية Social Institutions ، والتى من خلالها يستطيع المجتمع الإنسانى أن ينفذ وجوه النشاط الاجتماعى المتعددة والضرورية لإشباع الحاجات الانسانية ، وبهذا المعنى تعتبر المنظمات اجتماعية ابتداء من الأسرة إلى الدولة منظمات اجتماعية تخضع لنسق (اجتماعية) Social Systems عمادها الضغط الاجتماعى .

هذا ويميل بعض العلماء المحدثين ، وفى مقدمتهم ريتشارد لا بير^(٢) Richard T. La Pierre إلى علاج الضغط الاجتماعى من ناحية تسكلمية ، على نحو ما يظهر فى كتابه الحديث « نظرية فى الضغط الاجتماعى A Theory of social Control عام ١٩٥٤ ، فقد تناول نظرية الضغط الاجتماعى من ناحية أسسها النظرية الفلسفية والنفسية والاجتماعية وخاصة فى علاقتها بالسلطة الاجتماعية للنظمة ، سواء أ كان ذلك عن طريق القانون الالهى أو التعاقد الاجتماعى أو الاتوقراطية Autocracy ، مشيراً إلى آراء كثير من

H. F. Barnes: Social Institutions P. 29 N. Y. 1942 (1)

Encyclopaedic of the Social Sciences . N. Y. 1935

V II, 8p 89 At: Institutions

Richard . T . La Pierre, Op: cit

(2)

الفلاسفة وعلماء الاجتماع وخاصة العلامة مورينو L. Moren الذي ينسب إليه الدراسات العلمية لقياس الاجتماعي Sociometry وجورفيتش Gurvitch ، وتونيز Tonies ، كما عالج الأساس الثقافي للضبط الاجتماعي باعتباره البعد الثالث The Third Dimension للسلوك الإنساني ، ووجه مزيد عنايته لوسائل وفنون الضبط الاجتماعي The techniques of social control بما تنطوي عليه من أنواع الجزاء للمادى والاقتصادى والسيكولوجى والجماعى وبما تشمله من الفكرية والعقائدية المذهبية الايدولوجية Ideological والنواحى للتصلة بالمعقيدة الدينية والطقوس والمراسم المقدسة ، وتأثر أنواع الضبط بشكل الحكم السياسى والتنظيم البيروقراطى Organization Bureaucratic ، سواء كان ذلك فى حالات السلم أو الحرب وقيام الأزمات .

ومن العلماء الذين عالجوا مشكلات الضبط الاجتماعى العلامة « تشارلس كولى » Cooley ، فقد وجه مزيد عنايته لدراسة أنواع التجمعات البشرية الأولية والثانوية « وأوضح علاقتها بظاهرة الضبط الاجتماعى وركز اهتمامه على مدى فاعلية الضبط فى كل منها ، وإن كان يميز بين الضبط الاجتماعى الشورى الظاهر ، والضبط الاجتماعى اللاشعورى للسنن ، مؤكدا أن هذه الظاهرة تتجسد فى مجموعة الرموز الجماعية والقيم الجمعية والقوالب السلوكية والمعايير الأخلاقية والنماذج الثقافية .

وأعتبر كل من بارك و بوجس « R. E. Park & E. W. Burgess »^(١)

أن الضبط الاجتماعى هو حجر الزاوية فى حـل كل المشكلات الاجتماعية وميز « نادل » Nadel^(٢) بين التنظيم الذاتى Self-Regulating والضبط

(1) R. E. Park, & E. W. Burgess Introduction to Social Science, 1921. p. 785.

(2) F. Nadel, Social Control and Self - Regulating Social Forces, Vol. XXXI, 1953.

الاجتماعى حيث أعتبر التنظيم الذاتى خاضعاً للسلوك التقليدى بينما تكون وظيفة الضبط الاجتماعى أن يصحح ويقيّد هذا التنظيم ويحدّه بحدود ويصمّمه فى إطار ات ومسيرات معينة .

وسار « ميد Mead على هذا الاتجاه النفسى الاجتماعى على أساس أن الضبط الاجتماعى يعتبر من المكونات البنائية والتر كيمية للشخصية التى تمتد فى مقوماتها الأساسية على مدى تمثّلها لمواقف وقيم الجماعة التى تعيش بين ظهرانيها ونشاركتها فى فعالياتها وترباطاتها وعلاقاتها ^(١) .

ويؤكد كثير من العلماء على الدور الوظيفى للضبط الاجتماعى فى عملية تقويم الانحرافات السلوكية والوظيفية ، وفى مقدمة هؤلاء العلماء « تالكوت باسوز » Parsons ^(٢) ، فهو يرى أن إطار النظام الاجتماعى للمسا يقوم الضبط بمهمة مقاومة الانحراف فى التنظيم عن طريق ما يملك من القدر على إعادة التوازن الاجتماعى .

ويتجه نفس هذا الاتجاه الأستاذ « نيت » R. Nett ^(٣) وخاصة فى مقاله عن دورة فكرة الضبط فى تقويم الانحراف وإعادة بناء التوافق والانسجام بين مكونات البنيان الاجتماعى .

وهناك أراء أخرى جاء بها عدد من العلماء فى الضبط الاجتماعى أمثال دور كايم وجورج فوش وما كس فير وسمير وما كايفر وغيرهم . فقد أكد العلامة

(1) G. H. Mead, The Gensis of The Self and Social Control, 1925.
in The Philosophy of The Present, Chiao. 1932.

(2) T. Parsons : The Social System 1951.

(3) R. Nett Conformity, Deviation and The Social Control Concept
in : Ethics, Vol, LXIV., 1953.

«درء كاي» على دوا الأخلاق في الضبط الاجتماعي واعتبرها كروابط تعمل على تناسق وتماسك المجتمع . والأخلاق في نظره هي مجموعة القيم والنبل التي تهدي الناس إلى التآلف والتآزر والترابط أثناء قيامهم بمعاملاتهم وفعاليتهم الاجتماعية .

ويرى جبروفتش أن الضبط الاجتماعي عبارة عن عملية اجتماعية تقوم على أساس مجموعة من النماذج الثقافية والرموز والمعاني الروحية المشتركة والقيم والأنسكار والنبل الجماعية والأفعال والعمليات المتصلة بها مباشرة، والتي يستطلع بواسطتها المجتمع والجماعة وكل فرد أن يقضى على كل ما يحصل من صراع وتنازع بين الأفراد والجماعات وعلى كل ما يؤثر على التوازن الاجتماعي^(١) . وقد حدد وسائل الضبط الاجتماعي بستة وهي : الدين ، والأخلاق ، التربية ، والقانون ، والفن ، والمعرفة .

أما ماكس فيبر فقد تتبع أثر الضبط الاجتماعي في المؤسسات الرسمية كالدولة وشبه الرسمية وفي محيط الأسرة والمؤسسات التربوية والاقتصادية والدينية، وصنف أنواع الضوابط بالنسبة إلى السلوك الاجتماعي للتصل بها . فقد يتأثر السلوك الاجتماعي بعرف وعادات وتقاليد المجتمع أو بالمقائد الدينية والقيم الخلقية السائدة فيه أو بالقانون^(٢) ويرى العالم سمنر^(٣) أن الطرق الشعبية (Folkways) والآداب الاجتماعية تمثل أهم الضوابط الاجتماعية التي تقوم بوظيفة الضبط والتنظيم الاجتماعي التلقائي .

وكذلك نلاحظ تطوراً في آراء العلامة بول لانديس Paul Landis

(1) Gurvitch, Social control in Moore (ed.), 20 th. Centvry Sociology

(2) Max Weber on Law in Economy and society

(3) W. Sumner Folkways, Astudy of The Sociological Importance of Usages, Custom and Morals 1906.

التي نشرت عام ١٩٥٦ في الطبعة الخامسة من كتابه التنظيم وعدم التنظيم الاجتماعي ، يعالج هذا الموضوع بطريقة تكاملية وظيفية ، فيعرض لسلطة المجتمع وطبيعة الضبط الاجتماعي وصلة ذلك بالبناء الثقافي وخاصة بالنسبة للأشكال الاجتماعية الأولية والثانوية . ويتبع القطاعات والبناءات المورفولوجية التي تكفل تدعيم النظام الاجتماعي ، وخاصة التمييز بين المركز على أساس الجنس sex status والطبقة Class status ، وعلى أساس شكل الجماعة والتواصل للوجود بين أفرادها Primary and secondary group

ويعرض الدور الذي تقوم به النظم والمؤسسات والمنظمات الاجتماعية في الضبط الاجتماعي ويخص بالذكر دور العائلة والمؤسسة الدينية ، والتربية الرسمية التي تدير عليها الجماعة ، والمؤسسات الاقتصادية والنقابية ، والتشريعات القانونية وشكل الحكومة المركزية والمحلية^(١) .

ونتناول بالتصنيف أدوات ووسائل الضبط الاجتماعي فيشير مثلا إلى أن بعضها يعتمد على الأجهزة الإدارية التي تحددها ثقافة المجتمع ونشير بوجه خاص إلى دور المدير The Administrator في أي منظمة من المنظمات الاجتماعية ، ويعني بوجه خاص بوسائل ضبط سلوك البالغين والياقين من الشباب وكيفية ضبط الدوافع العضوية Organic ويخصص جزءا خاصا لمناقشة أثر فشل الضبط الاجتماعي في ابتناك المشكلات ودور علماء الاجتماع في حل المشكلات عن طريق تدعيم وتحسين وسائل الضبط الاجتماعي .

Ritchard T. La Pierre :

(1)

A Theory of Social Control, London 1954
Ch. III The Component of Behavior Perso-
nality, situation and Social Control P. 64 S
Control, The Third Dimension of Behavior

ونحن مع تقديرنا لجهود هؤلاء العلماء في معالجة الضبط الاجتماعى بطريقة
تسكاملية وظيفية ، إلا أننا نلاحظ بصفة عامة الاهتمام الزائد بالجوانب النفسية
بطريقة ترجيحية وتوجيه مزيد من العناية إلى الشخصية والطبيعة البشرية والعوامل
البيولوجية الحيوية إلى الحد الذى يخشى معه طمس معالم السمات الاجتماعية لهذه
الألوان من الدراسات ، وهذا ما نحاول بقدر الإمكان تجنب الوقوع فيه ، حتى
تبدو الجوانب الاجتماعية والعناية الوظيفية للضبط الاجتماعى واضحة جلية .

وفى سبيل بلوغ هذه الغاية رأينا أن نخصص مبحثنا مستقلا لإبراز منزلة
مسائل الضبط الاجتماعى وموقعها من علم الاجتماع القانونى .^(١)

المبحث الثاني

الضبط الاجتماعي وعلم الاجتماع القانوني

أسلفنا الإشارة إلى أن مباحث الضبط الاجتماعي نشئيل حيزها ما من إهتمامات ومساائل علم الاجتماع القانوني ، ذلك لأن من أهم موضوعات علم الاجتماع القانوني دراسة القانون كضابط اجتماعي ، كما يدخل ضمن المشا كل التي يدرسها هذا العلم دور المؤسسات والمنظمات والمؤسسات والوكالات الاجتماعية في تحقيق الضبط والتنظيم الاجتماعي ، بقدر إرتكازها ومراعاتها لتفضيات هذا الضبط والتنظيم .

وفي تقدرنا أن العلامة ابن خلدون يمكن اعتباره المفكر الرائد الذي نبه الأذهان إلى طبيعة الصلة بين عنصر ومقومات الضبط الاجتماعي وللرؤىات والمسائل التي يعنى بدراستها الآن علم الاجتماع القانوني ، ويمكننا أن نستشف ذلك مما ذكره من ضرورة الضبط الاجتماعي في الحياة الاجتماعية على أساس أن الإنسان ، بالرغم أن مدنى بالطبع ، إلا أن له ميول هدوانية تتطلب قيام أداة لضبط سلوكه . وقد اعتبر الدين أهم وأقوى الضوابط الاجتماعية خصوصاً إذا كان الدين يشمل واجب الإنسان نحو غيره ، ويظم العلاقات الاجتماعية والمعاملات والأحوال الشخصية كما هو الشأن بالنسبة للدين الاسلامي ، ففي مثل هذه الحالة يكون الدين مشتملا على القانون الذي هو أهم أدوات الضبط الاجتماعي ، وقد عبر ابن خلدون عن كثير من الضوابط الاجتماعية بمصطلحات قانونية فاستخدم مثلاً عبارة « وقوانين في الاجتماع طبيعية » بهدف الإشارة إلى الأعراف الاجتماعية ، وفي تعبير « مراعاة للشوكة والعصبية » بقصد مراعاة العادات

القبليّة والتقاليد العشائريّة التي كانت سائدة في عصره .

وقد ذهب ابن خلدون إلى أن السياسة العقلية تمتد على القرنين ، وهذه القوانين مستمدة من أحكام الدين الحنيف والشريعة التي تمتد على الأداب الأخلاقية والمثل العليا والعادات الجمية والتقاليد الجماعية وهذه هي في نظره وسائل الضبط الاجتماعي التي يهتم بها علماء الاجتماع القانوني حينما يعرضون للدراسة العوامل الثقافية للضبط .

هذا ويعتبر مونتسكيو Montesquieu في طلعية علماء الغرب . الذين عنوا بمسألة الضبط الاجتماعي والاجتماع القانوني ، في كتابه روح القوانين^(١) حيث أوضح أن لكل مجتمع ضوابطه القانونية التي تتطور وتغير تبعاً لظروفه وملاساته واحتياجاته وأن لكل مجتمع قانونه الخاص الذي يتناسب مع بيئته الطبيعية الاجتماعية مؤكداً طبيعة العلاقة بين القانون والضبط والظواهر الاجتماعية وخاصة النظام السياسي والاقتصادي والديني والموقع الجغرافي والعامل الديموغرافي السكاني وهذه العلاقة هي التي يتألف منها « روح عامة » تؤثر على السلوك الاجتماعي وتضبط التصرفات وتؤثر على مختلف المؤسسات والمنظمات وتوجه الممارسات القانونية .

وينبغي أن نشير في هذا المجال إلى ما أسهم به علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية الأنثروغرافية في تطوير وإثراء اللادة العلمية لعلم الاجتماع القانوني بما أضافوه عن طريق دراستهم الحقلية والميدانية من شواهد وأمثلة عملية عن الضوابط الاجتماعية المسطيرة والسائدة في الجماعات المتخلفة والمجتمعات البدائية وفي اللدنيات والحضارات التاريخية خاصة بعد أن اتبعوا في دراساتهم المنهج التاريخي

(١) Montesquieu' L' Esprit des Lois .

المقارن من هذه الدراسات يقفز إلى الفهم أسماء كل من مورجان^(١) تايلور^(٢) Frazer^(٣) ، فريزر ، وغيرهم من أصحاب الموسوعات الاتنوجرافية التي حوت مظاهر الضبط الاجتماعي من هذات وأعراف وتقاليده وسنن عشائرية في مجموعات شتية من المجتمعات البدائية والتاريخية المختلفة ويعتبر الملاحة الإنجليزي هنري مين^(٤) Main: من أوائل العلماء الذين عفوا بالدراسة التاريخية القانونية للمقارنة للأوضاع القانونية والاجتماعية للمجتمعات القديمة وحاول أن يظهر مدى التشابه في النظم القانونية للمجتمعات ذات الأوضاع المتشابهة وذات المستويات الحضارية للتقاربة والمتماثلة وقد أولى الضوابط السلبية مزيد عناية باعتبارها أنها تعكس مصدر السلطة الجماعية في الجماعات البدائية .

وحاول الفقيه الألماني اهرنج (Ihering) تكوين نظرية اجتماعية للقانون وذلك عن طريق دراسة القوانين القديمة ومنها القانون الروماني بطريقة اجتماعية^(٥) . فقد استطاع أن يكشف لنا عن العلاقة الوثيقة بين التطور والتبدل الذي حصل لقانون الروماني والتطورات والتبدلات الاجتماعية التي مر عليها المجتمع الروماني . ويرى العالم المذكور أن جميع القوانين مرتبطة بهدف واع وهو الدفاع عن المصالح الاجتماعية وتصدر هذه القوانين عادة من جانب الدولة . وعليه فالقانون مرتبط بالضبط الذي تمارسه الدولة على أفراد المجتمع ، وبعبارة أخرى أن الدولة هي المصدر الأساسي للقانون وأن القاعدة القانونية تعكس وتجسد سيطره الدولة من ناحية وتعتبر عن الضوابط الاجتماعية من ناحية أخرى .

(١) Morgan, L. = Ancient Society 1861

(٢) Tylor, Culture,

(٣) Frazer, The Golden Bough, 12 Vols. 1890.

(٤) H. Maine, Ancient Law, 1861.

(٥) من جملة مؤلفات اهرنج الشهيرة كتاب « الناية في القانون وكتاب « الكناح من أجل القانون » .

ويمتدح اهرنج في فكرة التطور والتحول المستمر في النظم القانونية والاجتماعية . فالقانون ينشأ ويتطور عن إرادة وله غاية مرسومة ، إذ أن الغاية من القانون حفظ المجتمع باعتباره أهم وسيلة من وسائل الضبط والتنظيم الاجتماعي وبما لا شك فيه أن نظرية اهرنج ألقت ضوءاً على علم الاجتماع القانوني وساعدت على تطويره ، وأوضحت أن الضبط الاجتماعي يعتبر من أهم موضوعاته ومسائله .

وقد لعب العلامة الفرنسية دوركايم دوراً هاماً في هذا المضمار فأوضح في كتابه « تقسيم العمل الاجتماعي »^(١) الذي نشره سنة ١٨٩٣ العلاقة بين الأشكال الاجتماعية وأنواع القانون . واعتبر أن الرمز الظاهر للتضامن الاجتماعي يتجسد في القانون ، وأن مظاهره الجوهرية منعكسة فيه . ويتميز آخر إنه لا يمكن إجراء أي تصنيف موضوعي لأنواع القانون ما لم يكن ذلك عن طريق تصنيف أشكال التضامن . وفسر القانون على أساس إنه يعبر عن حقيقة اجتماعية . ثم ميز بين عدة أشكال من التضامن الاجتماعي وعدة أنواع من القانون .

فالتضامن الاجتماعي قد يكون تضامناً آلياً^(٢) ، وقد يكون تضامناً عضوياً^(٣) . وينشأ التضامن الآلي عادة عن اشتراك الناس في حاجات مقيمة فيتعاونون للحصول عليها كما يحدث ذلك بين أفراد الجماعات أو المجتمعات المتجانسة . بينما ينشأ التضامن العضوي عن اختلاف الناس في حاجاتهم وقدرتهم على تحصيل الحاجات ، فيقسم العمل فيما بينهم على أساس التخصص . وبسود هذا النوع من التضامن غالباً المجتمعات المتقدمة نظراً لاتساع وتشعب حضارتها . وتمتدح حياتها الاجتماعية وتنوع نشاطاتها الاقتصادية .

(1) E. Durkheim, De la Division au Travail Social, 1893.

(2) Solidarite Mecanique

(3) Solidarite Organique

ويقابل هذين النوعين من التضامن الاجتماعي نوعان من القانون وهما القانون الرادع والقانون للمعوض . ويقصد دور كايم بالقانون الرادع قانون العقوبات الذي يكون هدفه قمع كل ما من شأنه يخالف نظام المجتمع ويؤثر على التوازن الاجتماعي عن طريق فرض العقوبات الرادعة . ويقصد بالقانون للمعوض القانون المدني وهو ذلك القانون الذي يقر أنواعاً مختلفة من التعويضات والجزاءات لمعالجة الأضرار التي حدثت نتيجة الانحراف عن الضوابط الاجتماعية . وقد بين أن القانون المناظر للتضامن الآلي هو قانون العقوبات والقانون المناظر للتضامن المعصوي القانون المدني بما في ذلك قانون الأحوال الشخصية والقانون التجاري وقوانين المعاملات والالتزامات .

وكشف دور كايم عن وجود أدلة على التوازي بين القانون الرادع والتضامن الآلي من جهة ، وبين القانون للمعوض والتضامن المعصوي من جهة أخرى . فالمعوقات الرادعة المتضمنة في القانون الرادع تسعى للمصالح الاجتماعية ، والجريمة ما هي إلا تمزيق للتضامن الآلي وتصرف عدائي موجه ضد الوعي الجمعي . ويقرر دور كايم في هذا الصدد إنه كلما ساد التضامن الآلي في المجتمع وكلما اندمج الفرد في مجتمع متجانس ساد القانون الرادع على القانون للمعوض وعلى العكس من هذا يحفظ القانون للمعوض أجزاء المجتمع المتباينة في وظائف وفي جماعات فرعية وفي مختلف النشاطات الفردية الشخصية . فالقانون للمعوض إذاً بضمن التقسيم الحر للعمل الاجتماعي . وهذا كلما ساد التضامن المعصوي في المجتمع كلما تقلص نفوذ قانون العقوبات .

وعلى هذا الأساس ينسب دور كايم التضامن الآلي والقانون الرادع إلى
(م ٤ — الضبط)

المجتمعات البدائية والتاريخية . وفي تصورنا أن دور كاييم يقصد تأصيل القانون الرادع بمجموعة الضوابط الاجتماعية التلقائية التي يفرضها المجتمع ويجسدها في أوامره ونواهيه ومحرماته المقدسة . ويرجع ردهه إلى تلك القوى القوية القهرية التي تلازم للقطعات الدينية عند الجماعات البدائية بينما يعتبر التضامن العضوي والقانون الموض كظهور من مظهر تقدم المجتمعات وتطورها (١) .

(1) Gurvitch, op cit, PP. 83 — 86

أشار الدكتور حسن الساعني الاجتماع القانوني ص ١٨٠ — ١٨٢

الفصل الثالث

وسائل الضبط الاجتماعي

المبحث الأول

مقدمة عامة وآراء متنوعة

تثير مسألة علاج وسائل الضبط الاجتماعي ، بعض الاهتمامات العلمية ، التي تتصل بالطريقة التي تناولناها علماء الاجتماع ، سواء من حيث بيان أهميتها النسبية في فاعليتها ، أو من حيث ربطها بالبنية الاجتماعية والدواحي النظامية والتنظيمية في الجماعات المحلية ، أو من حيث صلتها بالأداة الفنية التي تضمن استمرار فاعليتها أو تسهر على تنفيذ مقتضياتها . وسنشير فيما يلي إلى بعض النماذج التي تلاقى بعض الضوء في معالجة هذه المسألة .

وفي مقدمة من يحمل تسجيل آرائهم ، العلامة روس Ross ، فقد أرجع عوامل الضبط الاجتماعي إلى ما يقرب من خمسة عشر ، مرتبة من حيث أهميتها على النحو الآتي .

١ — الرأي العام Public Opinion

٢ — القانون Law

٣ — المعتقد Belief

٤ — الإيحاء الاجتماعي Social Suggestion

(١) أنظر كتابه السالف الذكر القسم الثاني . من ص ٨٩ — ٣٧٥ .

Edward Ross, Opt-Cit (Social Control)

Parts 11, 89 — 375

٥ - التربية Education

٦ - العادة الجمية Custom

٧ - دين الجماعة Social Religion

٨ - النبل العليا الشخصية Personal Ideals

٩ - الشعائر والطقوس Ceremony

١٠ - الفن Art

١١ - الشخصية Personality

١٢ - التنوير والتثقيف Enlightenment

١٣ - الأساطير والأوهام Illusion

١٤ - القيم الاجتماعية Social Valuations

١٥ - القيم الخلقية التي تدافع عنها الطليعة الواعية
The Genesis of Ethical Element , The Elite

ويبدو من تحليل آراء « روس » أنه عفى بالجانب التجريدي النظري ،
المتصل بطبيعة الضبط الاجتماعي باعتباره منبثقا من النظام الطبيعي للمجتمع ،
كما أنه لم يحدد الفواصل بين وسائل الضبط وأجهزته والعوامل التي تضمن
بقاء فاعليته ، وربما كان مرجع ذلك إلى أنه لم يفتن إلى أهمية الدراسة الوظيفية
كما أنه أغفل أو كاد يغفل وجهة النظر المورفولوجية ، وعالج وسائل الضبط
باعتبارها « ظواهر » اجتماعية تلقائية . أكثر منها أدوات تنظيمية لها تجسّداتها
المادية وأجهزتها التنفيذية .

ويتميز « روس » على أي حال صاحب الفكرة الكلاسيكية عن الضبط
الاجتماعي باعتباره أنه يبطو على معنى المينة والضغط من جانب سلطة
عليا مطلقة هي الجماعة الإنسانية على اختلاف ظواهرها . ومع ذلك فإنه لم

يشير إلى ظاهرات اجتماعية لها دورها في الضبط الاجتماعي وخاصة الظاهرتين السياسية والاقتصادية ووكالاتها المتخصصة التي تلعب دوراً كبيراً في وسائل الضبط الاجتماعي في مجتمعاتنا المعاصرة . هذا بالإضافة إلى أن كثيراً من وسائل الضبط التي ذكرها العلامة روس متداخلة بحيث يمكننا - إذا سائرنا منطقاً واتجاهه - أن نرجعها إلى الرأي العام - القانون - الدين - العادات الجمعية والتربية والفنون الشعبية ، لأنه من السهل أن ندرك تداخل الدين والمقيدة والشعائر مثلاً ، وتداخل التربية مع المثل العليا والشخصية والقيم الاجتماعية ودور اليك على نحو ما أشير في خاتمة مؤلفه عن الضبط الاجتماعي .

على أن أهم ما يجب أن نذكره للعلامة Ross من فضل في علاجه لهذه المسألة ، هو إبرازه أن وسائل الضبط هي الأساس الفعال للنظام الاجتماعي . وذلك فإنه يطلق عليها اصطلاح الآلات المحركة للضبط *Engines of control* بمعنى أن الضبط الاجتماعي هو المفصر الذي يوجد ويهيئ العناصر الضرورية واللازمة للاحتقرار ولتحقيق التضامن والتماسك الاجتماعي ^(١) ، فالنظام الاجتماعي بهذا المعنى يعتبر الفتاج الطبيعي *Natural Fabric* لفاعلية وسائل الضبط الاجتماعي ، كما أنه انتهى من دراسته لوسائل الضبط إلى إرجاعها إلى أصلين رئيسيين : الأصل الأول الزامي خلقي *Ethical* والثاني وضعي سياسي ، فهد بذلك الطريق إلى غيره من الباحثين لأن يميز من الناحية التحليلية بين الوسائل الضابطة التي تستمد فاعليتها من الطبيعة الاجتماعية ، التي تأتي تلقائياً وبصورة غير مباشرة وغير متعمدة ، وبين وسائل الضبط الموضوعية والمفقتة لخدمة نظام الجماعة واستقرار تنفيذاتها كالتقانون والتربية ^(٢)

(١) الدكتور حسن الساعاتي : الاجتماع القانوني

Ross, op.cit, pp. 59, 320

Ross, op. cit. Ch xxx, The System of Social Control

(٢)

pp 411—416

والواقع أننا نجد هذا التمييز واضحاً إلى حد كبير في بعض المؤلفات الحديثة التي عالجت وسائل الضبط ، فقد ميز ماك إيفر Mak Iver وبيج Page في كتابهما « المجتمع » بين وسائل الضبط الاجتماعي باعتبارها قواعد منظمة للسلوك الفردي والجماعي ، وبين القوى المؤيدة لقواعد السلوك والمعدات الجماعية ، وفي مقدمة وسائل الضبط الأجزاء الاجتماعية وقواعد السلوك الخاصة بالجماعات المحلية ، والقيم الخلقية ، والقواعد والتشريعات القانونية وقواعد السلوك الخاصة بالمنظمات الاجتماعية . أما عن العمليات والوسائل المؤيدة لهذه الوسائل والمؤيدة إلى استمرار الآداب العامة ، فترجع إلى دور عملية غرس الفضائل التي تعمل على احترام قواعد السلوك وذلك عن طريق تكرار ذكر أساليب التفكير وأنماط المعتقدات التي تمثل الفضائل الضابطة لسلوك أفراد الجماعة .

وترتبط بهذه العملية ، عملية اجتماعية أخرى هي عملية التعمود اللاشعوري لتلك الآداب العامة ، وترتبط هذه وتلك بأساليب السلطة في الجماعة ، وإزاعة والريادة في الرزمة ، كما تساندها الشعائر والطقوس والممارسات الدينية أو التصرفات التي تنظمها قواعد منظمه تحكم بعض الأفعال الموجهة لتحقيق غاية معينة ، والتي يبنى السهر وفقها بصورة رتيبة دون أدنى تغيير في شكلها كلما حلت مناسبة لأجرائها ^(١) .

ونلاحظ بصفة عامة أن ماك إيفر عني بوجه خاص بتوضيح صلة وسائل الضبط بالتنظيم والتركيب الاجتماعي باعتبار أن مهمة هذه الوسائل الكبرى هي صيانته النظام الاجتماعي والحرص على حفظ توازن عناصره على نحو ماسنين فيما بعد .

(١) راجع كتاب « المجتمع » تأليف ماك إيفر - ترجمه على عيسى -
الكتاب الثاني : الباب الأول : القوى المؤيدة لقواعد السلوك والمعدات الجماعية :

أما العلامة غلفريدو باريتو (Vilfredo Pareto) فيعطي أهمية نسبية لما يسميه بالبوأى « Residue » التي تعتبر عناصر هامة تحدد سلوك الجماعة البشرية وتضبط تصرفات أفرادها ، وأخص أنواع البوأتى تلك التي تحفز الجماعة على المحافظة على ترأسها الروحى والثقافى والبوأتى المبدعة التي تتمثل فى القوة العقلية التي تربط الأحداث والأفعال بعضها ببعض أو تفكر عن طريق تجميع بعضها إلى بعض .

وبوأتى الكمال الفردى التي تظهر فى المثل الشخصى والتميز القادى وبوأتى الجنسية التي تتمثل فى الإبقاء على الجنس والحرص على فاعلية الوظائف الحيوية غير أن باريتو ، Pareto يقرر أن هناك أصولا Principles تقف بين الإنسان وبين ادراك الحقائق الواقعية لطبيعته ، وهى مسلمات تأخذ بها الجماعات وتسيطر على تصرفات الأفراد ومواقفهم ، وهى أشبه ما تكون بالحساسية الاجتماعية التي تجعل الأفراد يستجيبون لبعض المواقف أو يتجنبون مواقف أخرى ، وتعتبر هذه الأصول ضوابط إجتماعية على جانب كبير من الأهمية من الناحية العملية وإن كانت تخالف للمنطق العقل من الناحية النظرية والواقع أن باريتو يخضع تفكيره إلى حد كبير للمبادئ العقلية الفردية أكثر من تقديره للأسس الفعلية التي ترتكز عليها الحساسيه الاجتماعيه والتصرفات الجماعية .

ومن الذين ذهبوا إلى تقسيم وسائل السيطرة الاجتماعيه أو الضبط الاجتماعى إلى رئيس وفرعى العلامة جورفيتش « G. Gurvitch » فهو يرى أن الضبط الاجتماعى عبارة عن عملية اجتماعيه ترتكز على العائى الروحيه والقيم والمثل

Vilfredo Pareto, The Kind and Society N'y 1935. (1)

انظر فى نقد آرائه كتاب :

E. Faris, The Nature of Human Nature N'y - 1937
Georges Gurvitch, The Twentieth Century Sociology 1942

الجماعية والنماذج الثقافية ، والرموز الاصطلاحية والفنية ، وهذه المجموعة المعقدة تتولاها وسائل الضبط الرئيسية وهي . الدين أو السحر والأخلاق والقانون والفن والأيدولوجيا والتربية ، وهذه الضوابط الرئيسية تتفرع وفقا للشكل المورفولوجي للجماعة ، وتختلف أهميتها النسبية باختلاف البنيات الاجتماعية ، فمثلا سيكون للدين السيطرة والمهيمنة في الجماعات المتقدمة حضاريا ، في حين يكون للسحر هذه القيادة في الجماعات للتخلفة .

أما ريتشارد لاير Richard . T . Iapierre ، فقد ميز بين وسائل الضبط الاجتماعي من الناحية العملية وفي مقدماتها وسائل التواصل communication of means ، كالمحافة والإذاعة والتلفزيون والسينما والمسرح باعتبارها أجهزة متسلطة على الجماهير Mass Media .

وبين الأساليب الفنية التي تكفل تدعيم سلطة الجماعة على أفرادها والتي أطلق عليها إصلاح The Techniques of social control والتي تتلخص في أنواع الجزاءات الجمعية التي تتراوح ما بين النفي والطرده والخلع من الجماعة Exclusion ، والحرمان من الرعاية للقدسة Extermination والمقوبات الاقتصادية واللبسدية .. إلى الجزاءات النفسية والرمزية التي يطلق عليها Psychological sanctions (١) بما ينطوي عليه من اشمئزاز واشمئناط وصخرية وتهكم ، والجزاءات التوقعية Anticipated sanctions (٢) التي يخشى الفرد التعرض لها إذا ما خالف عرف الجماعة أو عاداتها وتقاليدها أو سننها الفنية . ومن هذه الأساليب الاجتماعية الأيدولوجيات (٣) الفكرية وما تسببه

(١) من هذه الجزاءات :

Reproach, Disdain, Derision, Taunt, jeer Shame Slight
Richard, T . La Piere, A Theory of Social Control PP 16, ch 9
pp 238 —240

Ibid p 245

(2)

Ibid p ch, 10 p, 257-259

(3)

على اللغة من شعارات ورموز ومبادئ تدعم سطوة أجهزة الضبط الاجتماعى وتنطوى هذه الأساليب أيضا على مقومات العقيدة وشعائرها وطقوسها الرئيسية وأخيرا فإن هناك السلطة الحكومية ودينامية أجهرتها البيروقراطية والأجهزة الانوقراطية والديموقراطية التى تتولى الرقابة الاجتماعية ، وذلك بالطبع متوقف على شكل الحكومة وايدولوجيتها وما إذا كانت تعتمد على التنظيم البيروقراطى Bureaucratic organization أو على النظام والرقابة الأوتوقراطية Autocratic control التى تستمد سلطتها من مصادر دينية أو مقدسة أو أنها تأخذ بأساليب الضبط القائمة على أساس ديمقراطى وفى أى الحالات لابد من التمييز بين الرقابة فى وقت السلم وفى وقت الحرب على نحو ما ستفصل القول فى فصل قادم .

ويميز كارل مانهم Karl Mannheim بين وسائل الضبط الاجتماعى فى الجماعات المتعلقة التى يسود فيها التنظيم الاجتماعى القائم على التماسك الآلى Solidarte mecanique ، وبين تلك الوسائل فى الجماعات التى يسودها تقسيم العمل الجماعى والتى يرتكز تنظيمها الاجتماعى على التضامن العضوى Solidarte Organique على نحو ما ذهب إليه العلامة الفرنسى أميل دركهم E. Durkheim . فتقسيم العمل من شأنه أن يوجد أو يستحدث وظائف اجتماعية أساسية ، توزع اختصاصات الفئات وتقسّم جهود الأفراد فيشمر كل فرد بحاجته إلى كل فرد آخر واعتياده على غيره أكثر مما كان يعتمد للتردد فى الجماعات البدائية الأولية ، حيث لا يتفصل تقسيم العمل فى شئون الجماعة تداخلا ملحوظا ؛ ونظرا لعدد التخصصات واعتماد الفرد - فى قضاء حاجاته - على جل أفراد جماعته ، فإنه ينشأ عن ذلك أنواع جديدة من وسائل الضبط الاجتماعى التى لا تكون مألوفة فى الجماعات المتعلقة غير

التخصصة ، ومعنى ذلك أن وسائل الضغط الاجتماعى ، لمواجهة المواقف ، وتوجيه السلوك الفردى والجماعى ، تزداد أهميتها ويقوى الشعور بالحاجة إليها كلما تعمق المجتمع وتداخلت أوجه نشاطه ، ولذلك فإن وسائل الضغط فى الجماعات للتقدمة حضاريا ، ترتبط بكل العمليات الاجتماعية التى يعبر عنها اصطلاحيا بالأساليب الفنية Social Techniques للإدارة أو لتنظيم الاجتماعى ، وهذه الأساليب تتصل بالنواحى الاقتصادية والسياسية والنظم الإدارية والتربوية . وهذه النواحى ليست جوانب قائمة بذاتها ، وإنما هى متكاملة ومتداخلة بعضها فى البعض الآخر ، وتهدف جميعا إلى استمرار النظام الاجتماعى وبقاء فاعليته : فاقتصاديات المجتمع ليست مجرد خطط لتنظيم الانتاج والاستهلاك ، ولكنها أيضا وسيلة ضابطة يمكن النظر إليها كعامل من عوامل تنظيم السلوك الإنسانى ، وكثير من القواعد والسنن الاقتصادية يقصد بها أولا وقبل كل شئ ضبط تصرفات الأفراد والفئات والمهيات فى المعاملات . وخاصة فى شئون التمويل والبيع والشراء وتحديد الأسعار والأجور وما إلى ذلك من الأمور التى تساعد على التوافق فى الاتجاه العام للجماعة . وكذلك الشأن بالنسبة للنظم الإدارية ، فهى ليست مجرد نوع من التنظيم الاجتماعى ، توجد بقصد تنفيذ قرارات من نوع معين أو وفق نسق محدد ، ولكن تعتبر الإدارة أيضا وسيلة للضغط وللتأثير ولإحداث توازن فى ميزان القوى التى لها فاعلية فى مختلف الجماعات الإنسانية ، ويمكنس هذا فى مجموعة القوائم والتعليمات الإدارية التى تنظم النشاطات المختلفة فى أجهزة الدولة البيروقراطية وفى تنظيماتها الادارية .

وينطبق هذا كذلك على الناحية التعليمية والتربوية ، فإن علماء الاجتماع

لا يرون في التعليم أنه مجرد وسيلة للبحث في نظريات مجردة أو مثل عليا ، وإنما هناك . وظيفة اجتماعية هامة للتربية والتعليم باعتبارها وسيلة ضابطة ، تؤثر في سلوك الأفراد ، وتحدد قواعد معاملاتهم ببعضهم مع البعض الآخر ، كما أنها تنرس فيهم المبادئ العامة التي يرتضيها المجتمع والتي تصطلح عليها الجماعة باعتبارها نماذج يشترشد بها الأفراد في مواقفهم وأوجه نشاطهم وحكمهم على التصرفات . وبما لا شك فيه أن هذه النماذج التربوية الضابطة : تمسك نظام الحكم السياسى والنظام الاقتصادى القائم عليه للبناء الاجتماعى ، بل كثيراً ما يفصح عن الوضع الدولى للجماعة إلى غير ذلك من الاعتبارات التى لا محل لتفصيلها في هذا المجال . وقصارى القول أن كارل مانهم يرى أن جميع أوجه النشاط الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والتربوى والادارى كلها تتكامل كعوامل ضابطة ومحددة لسلوك الانسانى ، بالأسلوب الذى يراه المجتمع ملائماً لتحقيق مصالحه وحفظ بنيته واستمرار تنظيمه وبقائه نظامه في حالته استقراره وتطوره .

هذا ويحاول كارل مانهم من ناحية أخرى ، أن يفسر فاعلية وسائل الضبط الاجتماعى في ضوء علم اجتماع المعرفة *Sociology of Knowledge* فهو يرجع كل نشاط اجتماعى في أى جماعة إلى ما لها من طاقة ذهنية ، فكل جماعة طاقة ذهنية هى عماد نشاطها الانتاجى أو الابداعى وتحرص الجماعة على الاحتفاظ بهذه الطاقة بطريقة متجددة ، وأن تقايرت أساليب ووسائل التعبير عنها ، في صورة أساليب محركة ومجددة وأساليب ضابطة لأوجه النشاط ، وهناك دائماً أبدأ في كل جماعة حافظ ألا وهو استخدام واستغلال الطاقة الذهنية في سبيل « الانتاج » أو تحويل الموارد الطبيعية لقضاء الاحتياجات الانسانية الطبيعية ، ومهما تنيرت الوسائل فلنما تلتقى عند هذا

المهدف النهائي الذاتي ، ففي العصر الروماني مثلاً ، كان العبيد يقومون بالعمل الآلى تحت رقابة وضبط. شديد يتخذ مظهر العقوبة البدنية التى كانت تتمثل فى الضرب بالسوط ، وفى العصور الوسطى ، انتقل مركز ثقل الضبط الاجتماعى على طبقة رقيق الأرض المعروفين بالاصطلاح Serfs الذين كانوا يقومون الأرض ويعاملون معاملة السلع المنقولة ، وأخيراً أصبح الضبط الاجتماعى فى المجتمع الصناعى يقع على كاهل الطبقة السكادحة ، وإن كان يتخذ مظهر التشريعات العالية للنظمة لملاقة العامل بصاحب العمل ويضمن فى الوقت نفسه الشروط اللازم توافرها لآمن العامل والضمانات الاجتماعية لاستمرار كفايته الإنتاجية .

وهناك حقيقتان هامتان يتعلقان بدراسة الضوابط الاجتماعية. الحقيقة الأولى: استنادها إلى مبدأ عام تضمنه النظم الاجتماعية، ويعمل الأفراد يعملون وفقه والحقيقة الثانية أنه يمكن وجود وسائل مختلفة للوصول إلى تحقيق هذا المبدأ السلوكى العام ولهذا فإن للاعتماد أن الطاقة الإنسانية تهدف إلى تحقيق غايات واحدة ولكن بوسائل متعددة ومتغيرة بتغير الظروف والبنية الاجتماعية .

ويصنف كارل مانهم وسائل الضبط الاجتماعى إلى قسمين رئيسيين .

(أ) مجموعة الوسائل التى تؤثر تأثيراً مباشراً فى السلوك الإنسانى .

(ب) مجموعة العوامل التى لها تأثير غير مباشر فى السلوك .

وتعتمد المجموعة الأولى على التأثير الشخصى للأفراد ، كإحدى حالة قيام أحد الوالدين بضبط سلوك أحد أطفاله ، كأن ينهيه والده مثلاً عن عمل شئ أو يعوده طريقة تصرفه فى أى موقف من المواقف ، أو فى قضاء حاجة من حاجاته الطبيعية أو السكالية ، وفى هذه الحالة من الواضح أن الوالدين يرغبان فى وضع قواعد

سلوكية ضابطة لسلوك الطفل . وما ينطبق على الوالدين في المثال السابق ، ينطبق على رجال الدين إذ ينصصون إتباعهم بالتزام قواعد ضابطة في معاملاتهم بعضهم لبعض الآخر ، وفي توجيههم وجهة خاصة بالنسبة للنواهي والرواجر والمحظورات التي من طبيعة دينية أو خلقية أو اجتماعية .

وكذلك الأمر فيما يتعلق بالدور المباشر الذي يلعبه القادة في الضبط الاجتماعي بالنسبة للمواطنين ، إذ أنهم يحددون معالم الطريق للتصرف السليم فيما يتعلق بملاقات المواطنين بعضهم الآخر وفيما يتعلق بشئونهم القومية عامة أو مجالات تخصصاتهم في أوجه نشاطهم ، خاصة إذا نظرنا إلى الزعامة نظرة إجتماعية شاملة باعتبار أنها ظاهرة اجتماعية تتفق بدرجة ما وعلى أى صورة حيثما يتجمع عدد من الناس في زمرة لها وظيفة أو فاعلية ، فمعصاة الأشرار لها زعيمها ، و فرق الرياضة لها ، رائدها وكل شزمة من الأصدقاء أو من الطلبة أو كتيبة عسكريه ، لها مرشد لها أو قائدها . الخ ، بل كثير اما تتألف من زعامات تلقائية في التركيبات والبنيات الاجتماعية غير المنظمة بطريقة غير مدبرة - ونجد ذلك بوجه خاص في التكتلات العمالية داخل أو خارج المصنع أو تكتلات الأحياء التي تنتشر فيها الطبقة العاملة ^(١) .

التأثير المباشر وغير المباشر للضبط

يتحقق أثر الضوابط الاجتماعية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ودور القادة بصفة عامة في الضبط الاجتماعي دور مباشر لأن تأثيرهم في سلوك الأفراد يكون تأثيرا مباشرا .

أما التأثير غير المباشر لوسائل الضبط ، فيظهر عندما يتأثر سلوك الإنسان ونظرته للأمر وعادته عن طريق ضبط البيئة الاجتماعية أو البيئة الثقافية والطبيعية بطريقة محسوسة أو غير محسوسة ، بمعنى أن تأثير عامل الضبط ينبع من

(١) الاندفاع على الزعامة الثقافية في الهيئات الصناعية والعمالية يرجع لكتاب

Elton Mayo' Problems of an Industrial civilization

W. F. Whyte' Street Corner Society 1943.

وكتاب

مصادر بعيدة غير مباشرة بالنسبة للأفراد الذين يتأثرون بها . ويتحقق هذاعادة: بوجود سلطة إجتماعية لها قوة إلزامية ترغم الأفراد على أن يشكّلوا سلوكهم وفق ضوابط وقوالب ونماذج معينة أو محددة ، وتستخدم هذه السلطة عادة عوامل طبيعية وأجهزة ثقافية لمباشرة وظائفها الضابطة ، ففي هذه الحالة لا يؤثر في سلوك الناس أفراد معينون وإنما يقوم بالضبط قوة غير منظورة أو قطاعات أو طبقات أو مؤسسات لها شخصيتها المعنوية . وقد يبدو لأول وهلة أنه طالما لا يوجد هناك مؤثر مباشر لتوجيه السلوك أو إلزام بالطاعة والانقياد المباشر لمصاحب أو ممارس سلطة محددة ، فإن الأفراد يمكن أن يكون لهم مطلق الحرية في تصرفاتهم بلا ضوابط ، غير أن الواقع أن الفرد المادى يسلك دائما سلوكا إجتماعيا ، بمعنى أن سلوكه يتحدد دائما بقوانين إجتماعية ضابطة متعلقة بالموقف الذى يواجهه .

ومما يمكن من شيء ، فإنه على الرغم من تسليمنا بأن التأثيرات المباشرة لوسائل الضبط تختلف عن المباشرة ، فإن من المحقق أن عوامل الضبط غير المباشرة تتمتع في فاعلياتها وفي مراحلها النهائية على التأثيرات المباشرة . فلو افترضنا مثلا أن مجتمعا من المجتمعات قام في تنظيمه الإقتصادى على مرونة الضوابط في المعاملات الاقتصادية ، بأن جعل هيكله العام أساسا للنفاضة الحرة فإن الأفراد في هذا المجتمع ، بالرغم من شعورهم بالحرية وفق نظمهم الاقتصادية ، إلا أن هذا لا يمنع أن تكون هذه الحرية من الفاعلية الفعلية الواقعية محددة بضوابط إجتماعية مباشرة . مقصودة بجمهور العملاء والمستهلكين وأذواقهم وميولهم التى تحدد طريقة ونوعية السلع المنتجة . كما تتصل بالأفراد المفاشرين في نفس العملية الانتاجية أو في العمليات التجارية عامة ، وآية ذلك أن الضوابط وأن بدت في جوهرها ضوابط مجردة إلا أنها لا تتحقق إلا عن طريق الهيئات والأفراد الذين تتألف منهم ، وقصارى القول أنه لا مناص من ضرورة تحقق الوسائل المباشرة التى تؤثر في

السلوك الانساني ، لأن النظام الاجتماعي يتم بناؤه عن طريق تكامل المعمرين ووجودهما جنباً ، إلى جنب . واسكننا من ناحية أخرى ، إذا تعمقنا في محاولة توضيح فاعلية كل من الأثر المباشر وغير المباشر لموامل الضبط ، نجد أن الاستجابة ليست متماثلة بالنسبة للعائلتين ، فمثلاً في حالة التأثير المباشر الذي يصدر عن الوالد الذي يخشى ابنه من عقابه إذا ما خالف توجيهاته وضوابطه السلوكية . تختلف استجابته عن تلك الاستجابة التي تستثار في حالة الضوابط الاقتصادية للتصلة بالمنافسة ، فلأن الوالد يرغب في تنفيذ فكرة خاصة أو إلزام ابنه بوجه نظر معينة ، فإنه يكون صاحب السلطة في إصدار الأمر ، ويمكن اعتباره ممثلاً للمجتمع ، وإنما عند استجيب الشخص لضوابط المنافسة في المجتمع فإن هذه الاستجابة لا تكون نتيجة مباشرة لصاحب سلطه محدودة ، بقدر ما تكون نتيجة تفاعل إجماعي بين الفرد والنظام الاجتماعي الذي يعيش فيه وتبدو هذه التفرقة أساسية في حالة وضع تخطيط أو تصميم لإحداث تبدل في الاستجابات بالنسبة للمواقف . فإذا أراد صاحب الخطه الاجتماعية أن يعدل سلوك الأطفال حيال بعض المواقف طالب ذلك إلى الآباء عن طريق وسائل التواصل الفسكري أو الترفيهية الاجتماعية مثلاً . فيحدث الفغير المطلوب أو للنشود . أما إذا أراد إحداث تبدل في السلوك بالنسبة للحالة الثانية ، فإنه يحاول أن يغير وضعية عملية بالمنافسة ذاتها .

هذا ومن للملاحظ بوجه عام — كما يذهب كارل ملهم — أن التأثير المباشر لموامل الضبط الاجتماعي يتوقف على عدة إعتبارات في مقدمتها حجم الجماعة والتنظيمات القائمة في المجتمع ، ووسائل التواصل بين أوسجه وأجهزة المجتمع ، ودرجه المرونة والحراك الاجتماعي Social Mobility . ويبدو أن هذه الإعتبارات متكاملة بصورة أو أخرى في كل الأشكال

الاجتماعيه ، ولنضرب مثلاً لذلك بالشكل المعروف بالمجتمع الاقطاعي The Feudal Society حيث تركز السلطة في يد السيد أو الشريف أو حيث يتركز تنظيم الجماعة ونشاطها على وسائل الضغط المباشر باعتبار أن جميع الهيئات والأفراد تتلقى أوامرها وضوابط سلوكها من مصدر واحد مباشر هو صاحب السلطة المطلقة ، ولم تكن العدالة إعطاء حقوق متساوية للأفراد أمام القانون ، ولكن كانت تتم ممارسه العدالة عن طريق منح الفرد الحق الذى خولته النظم الطبقية الاجتماعية وكانت تختلف تبعاً لذلك الضوابط الاجتماعية المحددة لسلوك الأفراد والجزاءات للترتبة على الخروج على هذه القواعد المنظمة للتصرفات فى اللواقف المختلفة . فقواعد السلوك للنظمة لطبقة المبيد والأرقاء تختلف اختلافاً بيناً عن تلك التى تختص بها طبقة النبلاء والأشراف .

والواقع أن الضوابط الاجتماعية لم تتوحد صورها على نحو يحقق العدالة إلا بعد أن تساوت الجماعات فى حقوقها الانسانية على الأقل من الناحية السياسية التى بمقتضاها اعتبر الفرد مواطناً ، فهى مرتبطة بفكرة المواطنة Citizenship^(١) ، وظلت التأثيرات والضوابط الفردية الشخصية هى السائدة مع ذلك تحت رموز وشعارات متباينة تمثل السلطة السياسية أو السلطة الربوبية أو السلطة المدنية ، دون أن تستمد الضوابط فاعليتها من الوازع الشخصى أو للنطق الفسكرى أو الاتجاه النفسى الفردى .

وللضوابط المباشرة أيضاً فاعليتها فى الوحدات الاجتماعية غير السياسية وخاصة فى تلك الأشكال التى سماها العلامة كولى Cooley بالجماعات

(1) Cooley 'C H' Social Organization' A Study of the Larger Mind N. y. 1924

Park, R. E. and 'Burgess' E. W., Introduction to The science of Sociology, ch V, Primary and secondary contacts 1924 .

الأولية ، وهى الجماعات التى تعتمد فى تواصلها الفكرى والعقلى على الاتصال المباشر والملاقات المواجهة Face-to-face Relations ، وهى قد تتمثل فى الأسرة أو فى جماعة الجوار أو الجماعات الريفية المتكاملة ، وفى الأندية وفى المعاهد الدراسية والتربوية . وفى مثل هذه الجماعات يكون للزعامة المحلية والتأثير الشخصى المباشر الدور الإيجابى الفعال فى الضبط الاجتماعى وخاصة فى المؤسسات التى لها صلة بتربية الأطفال أو شغل أوقات الفراغ ودور الحصانة .

ولهذه الأشكال الجماعية التى تقوم على العلاقات المباشرة أهميتها فى خلق عادات جديدة مستحدثة ترتكز أساساً على مبدأ التجربة والخطأ ، ويفضل هذه الجماعات لا تختفى التأثيرات المباشرة ، بل تؤكد نفسها فى بعض أوجه النشاط فى الحياة الاجتماعية العامة . ويلاحظ تأثيرها بصورة أوضح فى أوساطنا عندما تنشأ جماعات الأصدقاء والتكويّنات الأولية للجماعات الدينية أو الاقتصادية أو السياسية ، فهذه الجماعات الصغيرة المحدودة العدد هى التى تضع أسس العادات والضوابط الاجتماعية الجديدة ومن أجل ذلك يذهب كارل مانهم إلى أن كل النماذج الأولى للضوابط والعادات تخلق عن طريق المحاولة والخطأ ، وهذه العادات والمشاركات الوجدانية التى تنشأ عن طريق تلك الجماعات الأولية ، لا تلبث أن تتأكد وتتحد بصورة أكل ، وكلما تطورت هذه العادات وأصبحت فى درجة من الثبات والرسوخ كلما تحولت هذه العادات الجديدة إلى عادات لها صفة العمومية والثبات ، ويفرق كارل مانهم بين الضوابط الاجتماعية التى تظل حبيسة على فئة معينة أو جماعة خاصة ، والعادات التى يشيع استعمالها ويتسع نطاق الأخذ بها فى كل قطاعات الجماعة ، كالعادات المكتسبة المتعلقة بنظم تناول الطعام أو قواعد الترحيب إلى غير ذلك من الأمور التى صنفصل فيها القول .

وفى أى الحالات فإن هذه الظواهر الضابطة ترسخ فى الجماعة عن طريق (م • - الضبط)

ميكانيزم المادة *Méchanism of habit* الذى يتوقف على الممارسة والاستمرار ووجود التوافق والانسجام بين من يمارسون المادة على نحو تقبله عواطفهم وأفكارهم . وذلك عن طريق التربية التى تعتبر وظيفتها الرئيسية تزويد الفرد بالقدرة على التوافق والتكيف الاجتماعى ، فهى التى تعد الأفراد بالتقاليد والعادات ونماذج السلوك وتنقل كل هذه الضوابط من الجيل السابق إلى الجيل اللاحق . ويهمن أن ننبه الأذهان إلى أنه لا يقصد بالتربية مجرد التعليم والتعويد على هذه الأمور على نحو ما هو مألوف فى مجتمعاتنا الحديثة ، بل إنه يقصد بالتربية بالمعنى الاجتماعى ، الوسيلة التى عن طريقها يكتسب الأفراد كل أوجه النشاط الاجتماعى ، والاستجابات الانفعالية والم عاطفية بالطريقة التى تقرها الجماعة . وعلى هذا النحو يدخل فى نطاق النظم التربوية فى الجماعات المختلفة وسائل الحصول على الغذاء والكسب حتى عن طريق الصيد والقتل .

هذا فيما يتعلق بأراء كارل ماركس عن الضوابط ذات التأثير المباشر فى الجماعة أما عن الضوابط غير المباشرة^(١) ، فإنه يقصد بها « تلك الضوابط التى تنطوى عليها المنظمات الاجتماعية كالمؤسسات الاقتصادية والعقابة والمنظمات السياسية » . ويميز بين الضوابط فى الجماعات غير النظامية التى تجمع بين أفرادها الصدفة أو الأهداف المارضة كالخشود التى تجتمع فى المباريات أو فى الاحتفالات أو فى المظاهرات حيث تسود الانبجاعات الجماعية الانفعالية عن طريق المحاكاة والإيحاء والبعد عن المنطق الفردى وبين الضوابط فى الجماعات التى نشأت نشأة تلقائية واستمدت كيانها من مجموعة العادات والتقاليد الراسخة والتى يطلق عليها اسم *Traditional Institutions* ، والضوابط الاجتماعية التى تحكم هذه المنظمات ، ليست ضوابط

Karl Mannheim opt. cit Indirect Methods of Influencing (١)
Human Behaviour PP 285 f:

مكتوبة أو مكتونة ولكنها متوارثة جيلا بعد جيل؛ بصفة لاشعورية غير مدركة، ولذلك فإن عناصر الضبط في هذه المجالات عناصر تاريخية تنظم علاقة أفراد هذه الجماعات بطريقة الضبط للتبادل « Mutual Control » فكل فرد يعنيه أن يضبط سلوك الآخر بحكم ما يربط بين الجميع من وشائج صلات القرابة أو الدم أو الممارسات الدينية أو الجماعية على نحو ما هو ملموس في نظم الزواج والطقوس والمراسم السائدة في الجماعات المتخلفة والتي تشمل في المجاهدات النفسية والفيزيقية *Ordeals* ومراسم القبول في الجماعة *Initiations* وفي حفلات التتويج الدينية الخ^(١) التي تسود مثل هذه الترابطات *Associations* .

وفي مقابل هذه النظم والنظما التي تستمد ضوابطها من العناصر التاريخية نجد النظم والنظما التي تتكيف وفقا لقتضيات وظائفا الاجتماعية الحالية ويطلق على هذا النوع من النظما *Rational Institutions* وهي ترتكز أساسا على عدم التقيد بالعناصر التقليدية واستبدالها بما يحقق الغايات العقلية والنفسية التي من أجلها تمسكونت أو انشئت هذه النظما . ومن أمثلتها المؤسسات والنظما التي يحكمها جهاز إداري معين يسهر على تنفيذ القوانين واللوائح للنظمة لنشاط المؤسسة أو النظمة سواء كان ذلك من الناحية الرسمية أو الناحية الشكلية . وللتقدم التكنولوجي والصناعي أثره في نمو هذه الأنواع من التنظيمات *Organizations* ، وهنا نلاحظ أن الضبط الاجتماعي لا يقتصر على ضبط سلوك أفراد للنظمة نفسها وإنما يتعدى ذلك إلى العلاقات التي تربط نشاط للنظمة أو المؤسسة أو الجمعية بأوجه النشاط الأخرى للنظما المتنافسة لها أو المتماثلة والتكاملة

Samner, W. G. , Folkways, a Study of the Sociological Importance of Usages, Manners, Customs, Mores, and Molals, 1907. (1)

في نشاطها معها . وذلك فان كارل مانهم يعتبر كلا من التنظيم Organization والإدارة Administration كأدوات من أدوات الضبط الاجتماعي في مثل هذه المنظمات المحددة الأهداف والأغراض والوظائف الاجتماعية .

هذا ويضيف كارل مانهم إلى ذلك ألوانا من الضبط الاجتماعي التي لا تتركز في نطاق جماعات محددة أو ترابطات معينة أو مجتمعات محلية متخصصة ، وإنما تعتمد على البنية الاجتماعية لمجالات نشاط الأفراد والفئات والزمروالطبقات الاجتماعية والاهتمامات النفسية وما تتحقق عن طريقه من وسائل مادية وثقافية وهذا ما يطلق عليه مصطلح Field Structures « البنيات الميدانية » للوظائف الاجتماعية ، فإذا كان الفرد مثلاً من المشتغلين بمهنة التجارة ، فان الضوابط الاجتماعية التي يخضع لها لا تقتصر على الضوابط المحلية التي يلتزم بها في مجتمعه المحلي أو وطنه القومي ، بل أن هناك أنواعاً أخرى من الضوابط تعتمدى حدود النطاق القومي ، إلى ما يمكن أن نسميه « بعالم التجارة » أو الميدان التجاري بالمعنى المطلق الذي يعلو على للماملات التجارية بين المراكز والأسواق الدولية والعالمية والذي يشمل التبادل التجاري، ووسائل النقل التجاري والقانون التجاري والقانون البحري والتأمين التجاري . وهذا المجال الحيوي لهذا الميدان يقابل ما يعرف في العالم الطبيعي بالمجال المغناطيسى Magnetic field ويقصد بالضوابط الاجتماعية بهذا المعنى تلك الضوابط التي يكون مصدرها خارج نطاق المجال القومي ، وينفذ تأثيرها بما يمكن أن يعبر عنه بقوة النفاذ أو الإشعاع الدولي في النطاق الطبقي أو للمنى أو الفكري أو الايديولوجي .

وهناك نوع رابع من الضوابط غير المباشره يطلق عليه كارل مانهم اسم

« ضوابط المواقف » ^(١) Influencing Behaviour by means of Situation وهذه الضوابط نسبية تتولد من طبيعة الظروف وللإبسات التي تضبط على الفرد وتحدد أو تشكل تصرفه في أى موقف من المواقف التي تتحكم فيها قوى إجتماعية مؤثرة ، فهناك مثلاً الروابط العاطفية أو العلاقات التنافسية التي تربط الفرد بالأفراد الذين يشتركون معه في موقف من المواقف . مجموع هذه العوامل المادية والتفاعلة الخلقية تسكيف تصرف الفرد بحيث لا يشعر أى فرد بالحرية الكاملة لمجاهاة الموقف سواء كان يدعو للامى أو للعزى كحالة إفلاس تاجر مثلاً ، أو موقف يدعو للسور والفرح ، كالمخطوبة أو الزواج ، أو موقف يتطلب الجهاد والتضحية كالتطوع في الحرب .. كل هذه المواقف من شأنها أن توجد نماذج من الضبط الاجتماعى متميزة عن وسائل الضبط التي تنشأ في الجماعات المحددة ، وبعض هذه الضوابط يكتسب طابعاً ونمطاً خاصاً ويطلق عليها المواقف للنمطة Patterned Situations ، بمعنى أنها تصبح قوالب محددة تفرها الجماعة بـ تكرار هذه المواقف في الحياة الربية .

أما البعض الآخر فلا يكتسب صفته الاجتماعية ، لأنه إنما ينشأ من مواقف طارئة أو في حالات انتقال كتلك التي تنشأ في وقت الحرب أو إبان ثورة أو انقلاب أو في فترة انتقال . ويطلق على هذا النوع من المواقف اصطلاح المواقف غير للنمطة Unpatterned Situations : أما كيف تنشأ الضوابط الاجتماعية من المواقف ، فإن كبار ملهم يقرر أن الجماعات تحاول عن طريق

Gr. Lewin, K., "Field Theory and Experiment in Social (1) Psychology - Concept and Methods: Amer. Journal of Social, Vol: 44, 1938"

Lippman, W., The Good Society, London 1938 P 316 ff

Karl Mannheim, opt cit P 299 ff

أجهزتها الخاصة بمقابلة المواقف التي تعرض لها مثال ذلك «الأزمات الاقتصادية» تعتبر موقفا من المواقف التي تتعرض لها الجماعة ، ففي سبيل ملاقاتها أو حل مشكلاتها تقوم الدولة بجمع رأس المال وتستخدم جهازها التقني لزيادة الإنتاج أو تعديل التوزيع والاستهلاك إلى غير ذلك من الوسائل السكيفية بمقابلة هذا الموقف ، وبالمثل الاستعداد للحرب أو نشوب الحرب بالفعل يعتبر موقفا من المواقف يتطلب إعداد جيوش وتموين وذخائر إلى غير ذلك من الاستعدادات التي تجابه به الدولة هذا الموقف. هذه المواقف وما إليها ينشأ عنها ضوابط تلقائية ودينامية وبطريقة لاشعورية لمساندة أجهزة الدولة القائمة على مجابهة مثل هذه المواقف الطارئة .

وأخيراً نجد نوعاً آخر من الضوابط الاجتماعية التي ينشأ من طبيعة الميكانيزم الاجتماعي *Influencing Behaviour by means of sMechanisms* ويقصد بميكانيزمات الحياة الاجتماعية تلك العمليات التي تظهر في شكل المنافسة ، وتقسيم العمل ، وتوزيع السلطة ، ووسائل إيجاد التدرج الهرمي الطبقي *Social Hierarchy* والتفاوت الاجتماعي أو التباعد الاجتماعي *S. Distance* والقائس التي توضح مدى تقدم الجماعة أو تخلفها في المجال الاجتماعي أو ارتفاع الفرد أو نكوصه في السلم الاجتماعي ، والواقع أنه من الصعب أن تميز - فيما يتعلق بنواحي الضبط الاجتماعي - بين نطاق ومجالات الأنواع الثلاثة الأخيرة وأعني البنية الاجتماعية لمجال النشاط الحيوي للأفراد

الفصل الرابع

الأساس النظرى للضبط الاجتماعى

المبحث الأول

الضبط والقانون الاجتماعى

أسلفنا الإشارة إلى الدلالات اللفظية والاصطلاحية ، لضبط الاجتماعى وألحنا بصورة خاطفة إلى المحتوى والمضمون الاجتماعى لوظيفة التنظيم والضبط باعتبارهما عمليتين متلازمتين متساوقتين ، ويجدر بنا الآن أن نوضح بعض الأسس النظرية والفلسفية والعملية التطبيقية التى تنطوى عليها وظيفة الضبط فى علاقتها بدعامات التنظيم والنظام الاجتماعى بصفة عامة .

أولاً : وفى مقدمة هذه الأسس مدى الوعى بفكرة وطبيعة القوانين الاجتماعية ، ذلك لأن هذه الفكرة تعتبر فى نظرنا النقطاء الجوهرى الذى يمكن وراءه تباين وجهات نظر العلماء فى فهم طبيعة ومحتوى الضبط الاجتماعى بمعناه العام .

وغنى عن البيان أن الوعى بطبيعة القوانين الاجتماعية ، جاء وليد البدايات النظرية والتأملات الفكرية الأولى فى تاريخ التفكير الاجتماعى ولستأ هنا بصدد استجلاء مراحل نمو الوعى بفكرة التقنين الاجتماعى ، غير أنه يكفى أن نشير فى هذا المجال إلى نضوج هذه الفكرة عند العلامة ابن خلدون فى حديثه عن طبيعة المجتمع البشرى ، واختارها بعد ذلك عند

الفكر الفرنسي مونتسكيه Montesquieu ، وخاصة في مؤلفه الشهير «روح القوانين» حيث نبه الأذهان إلى العلاقات الضرورية والارتباطات الوظيفية والقواعد العرفية والخلقية والظروف البيئية التي تحكم الحياة الاجتماعية ، وفي إنجلترا نظر كل من دافيد هيوم D. Hume وآدم سميث Adam Smith إلى المجتمع الإنساني باعتباره نظام طبيعي Natural System ، بمعنى أن الظواهر الاجتماعية ظواهر طبيعية ، ولذلك عالج كل منهما القانون الطبيعي والدين الطبيعي والسلوك الطبيعي ، غير أن هؤلاء المفكرين لم يعالجوا فكرة الضبط الاجتماعي في ذاتها ، وإن كانت تعالج في ثفايا تعرضهم للسلطة أو السيادة في الجماعات البشرية ، ثم مالبت أن حظيت باهتمام كثير من العلماء .

وقد اختلف العلماء في فهمها وتحديدتها فوجد مثلا أن العلامة روس يقرر أن الضبط الاجتماعي يستند إلى فكرة النظام الطبيعي وهذا النظام يرتكز بدوره على الطبيعة الاجتماعية الإنسانية الخيرة Natural goodness وهو وإن كان لا يذهب مذهب العلامة Buffon الذي اعتبر الإنسان شكلا خيرا متطورا عن الأشكال الحيوية دون البشرية (good ape) إلا أنه يميل إلى الاعتقاد بأن الإنسان قد اكتسب هذه الطبيعة الاجتماعية التي تميل إلى ضبط ومحدد السلوك في إشباع الغرائز والحاجات ، بمعنى أن الإنسان ليس أنانياً حراً طليقا يفعل كل ما يريد ، وإنما بحكم اجتماعية تتولد عنده نزعة الكف عن بعض أشكال السلوك الضار .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى . فإن الانسان مزود بقوة طبيعية تحدد هذه النزعات الطليقة ، بل قد تتطلب وتقتضى بعض التوضيحات ، الأمر الذى يتمثل فى دور المشاركة والرعاية *The Role of Sympathy* وما تنطوى عليه من رعاية الكبير للصغير ، وحماية القوى للضعيف ومساعدته وكل للظاهر التى تؤدى إلى تحقيق الوئام والوفاء وسيادة حالات الأمن والطمأنينة فى الحياة الاجتماعية ، ويقوى هذه الانبجاعات الدور الذى تقوم به القرينة للمعنوية أو الاجتماعية التى يعبر عنها بالإصطلاح *Sociability* والتى يقصد بها الزمالة الاجتماعية التى ترتكز فى أول أمرها على الزمالة *Fellowship* والضيق من العزلة *Isolation* ، فالإنسان البدائي كان بطبعه يميل إلى الماشرة والمسالمة ، الأمر الذى تدل عليه البحوث الانثروبولوجية من طبيعة جماعات الاسكيمو *Eskimos* والبابواى *Papuas* ، والدياكس *Dyaks* والبوشمان *Bushmen* وغيرهم من الجماعات للتأخرة .

أما ما كان يفسر من جانب بعض علماء الانثروبولوجيا عن عادات تسمى مثل هذه الجماعات بالتوحش كمادات وأد البنات والاجهاض وقتل الشيوخ ، فإن هذه الممارسات أصبح لها تفسيرات اجتماعية تتصل فى أغلب مظاهرها بمعتقدات دينية ، وعلى هذا الأساس يتفق روس مع روسو فى تصور الطبيعة الخيرة للإنسانية .

بل إنه دعم وجهة نظره بما لاحظته علماء الاجتماع من سيادة الوئام والتوافق فى الجماعات العمالية التى هجرت من مواطنها لتميش على شكل

معسكرات ومستعمرات على مساحات شاسعة عام ١٨٤٨ في مقاطعة كاليفورنيا الأمريكية ، فلقد ساد هذه الجماعات الاحترام المتبادل بين الأفراد ورعاية مصالحهم الخاصة ولم يكن هناك في المرحلة الأولى من نشأة هذه الجماعات أى مبرر لقيام تنظييات اجتماعية للمحركات أو الفصل في المنازعات (١) ، (٢) .

وكذلك يتركز النظام الطبقي في نظريوس Ross على الحاجة إلى الضبط الاجتماعي ، إذ تبدأ الحاجة إليه بمجرد أن تبدأ الجماعة في مباشرة أى عمل جماعي ، وما يقع ذلك من ضرورة توزيع عناصر العمل أو خطواته على الأفراد . ومن هنا يبدأ الضبط الاجتماعي لتنظيم التعاون الإجباري للنائي ، ولتعدد نصيب كل فرد من العمل ومن العائد .

هذا إلى أن نشأة السلطة في الجماعات الإنسانية كان نتيجة لازمة لمقاومة الظروف الطبيعية القاسية ، ففي مصر القديمة والصين مثلاً كان الضبط الاجتماعي ضرورة لازمة لمباشرة عملية ملاحظة فيضانات الأنهار ، وكان لابد من أن تنشأ الدولة في ظل هذه الظروف الطبيعية عند الشعوب التي تفرض لأهوالها ، وهذا بالإضافة إلى الموامل الطبيعية في البيئة الاجتماعية مثل ظاهرة الملكية وتوزيع الثروات والقوى الطبقيّة المتنافسة والمتصارعة ، والزيادة السكانية للطردة ، والفرقة العنصرية والاحتكاكات المذهبية والمقاتدية . كل تلك أمور اجتماعية طبيعية تستلزم الحاجة إلى أجهزة اجتماعية ضابطة (٣) ولذلك فإنه يبدو أن الضبط ولید الحاجة

C. H. Shinn, Mining Camps (١)

Hittell : History of California (٢)

Kropotkin ; Mutual Aid in the Mediaeval City (٣)

Nineteenth Century, Aug & Sep 1894

إلى إيجاد نظام يحدده القانون الوضعي وتسدده الدولة وخاصة في الجماعات المدنية للمعقدة في البنية .

وأية ذلك أن النظام الطبيعي لم يعد كافياً في ذاته لأن يحقق الاستقرار الاجتماعي في المجتمع المدني ، إذ تصبح الجماعة في حاجة إلى نظام يحدده القانون الوضعي بصرامة حتى يتهيأ لهم في ظله حياة أكثر استقراراً وأحسن مستوى مما يهيئه النظام الطبيعي ^(١) .

وفضلاً عن هذا وذاك ، فإننا إذا حللنا موقف الجماعة من قواعد السلوك باعتبارها المصدر الأول لضبط الاجتماعي ، نجد أنها إما أن تتوخى مصالحها الذاتية أو أنها تعمل على تحقيق قيمها الخلقية ، وقد حاول بعض المفكرين أن يفسر هذا بما سماه العلامة آدم سميث « Adam Smith » بالشعور الخلقى Moral Sentiment وأهمية هذا الشعور هو محاولة ضبط الفرد لسلوك نفسه وضبطه لسلوك الآخرين ^(٢) ، ولذلك فإن العلامة Ross يعتبر هذا الشعور الخلقى أساساً لضبط الاجتماعي المشترك أو المتبادل ^(٣) .

ونعبر الفلسفة الأخلاقية عادة عن هذه الوضعية بوظيفة الضمير أو الوجدان Conscience ، حين يصبح الوجدان الجمعي انمكاساً للرأى العام public opinion ، أكثر مما يكون الرأى العام انمكاساً للضمير الكلى ،

(١) أنظر

Jesse Macy : Institutional Beginnings in Western state
Ross, opt Cit ch VII, The Need of social Control

Adam smith, "Theory of the Moral sentiment, Vol I (٢)
Part II

Ross, opt cit The Method of Mutual Control p 64 (٣)

Robertson smith, The Prophets of Israel, pp 71, 72

وحين يكون صوت الشعب أقرب ما يكون إلى ما نستطيع أن نتصوره عن صوت الله .

ويؤيد فريق من المفكرين هذا الاتجاه، بالأدلة العملية التطبيقية والاخلاق الوضعية : فنجد مثلاً روبرتسون سميث Robertson Smith ، يذكر لنا في بحثه عن « أنبياء اسرائيل » أن فكرة الاستقامة والبراءة والفراسة، لم تكن مجرد تمبيرات قانونية يحكم بها القاضى ، وإنما كانت ذات دلالية خلقية ودينية لأن اللفظ الاصطلاحي « قادش » Gaddik الذى كان يحكم به القاضى على البرىء له دلالة « مقدس ، وخير » فى نفس الوقت ^(١) .

هذا وبالإضافة إلى ذلك الشعور الخلقى ، فهناك أيضا الشعور العضوى Organic Sentiment الذى يستلزم بالضرورة الضبط الاجتماعى ، ويتطلب هذا الإحساس أو الشعور ضرورة السيطرة أو الكف الاجتماعى عن كل سلوك ما من شأنه أن يعوق أو يعترض أداء الوظائف البيولوجية الطبيعية ، وخاصة ما اتصل منها بالحياة الإنسانية اتصالاً مباشراً . وهذا يفسر فى نظر روس Ross ^(٢) مجموعة الأوامر النهائية المقدسة التى تعرف باسم « التابو » فى الجماعات المتخلفة ، كما يفسر تحريم ألوان السلوك والتصرفات المتصلة بالزنا والاجهاض والبناء والادمان على المسكرات والتخدرات والاعتداء على الملكيات والاهمال المقصود فى الانتفاع بطيبات الحياة ، وعادة وأد النيات Infanticide أو التمثيل بمحنة الموتى إلى غير ذلك من الماديات والتصرفات التى لا تقرها الجماعات .

ويعمل العلامة روس Ross عدم إحساس الأفراد بوطأة النظام الطبعى

(١) للرجع المذكور فى المنفعة السابقة (راجع الملاحظة)

Ross, Social Control, pp 66-667

(٢)

الذى يخضع له الضبط الاجتماعى ، فى الواقع التجربى بأن النظام الاجتماعى والنظام الطبىى صنوان ، وأن الجماعة فى سبيل اقناع أفرادها بالأخذ بأسبابها وأساليبها ، تخلق فيهم الحساس والإحساس بالشعور الجارف نحو الطبيعة العملية المسائل الحيوية ، حتى إن الأفراد يأخذون بهذه الأسباب والأساليب دون أن تأخذهم حمية التبرير أو التفكير فى أصولها ومبرراتها ، فالجماعة تخاطب أفرادها بلغة العاطفة دون أن تبرز فكرة المصلحة الجماعية من وراء ما تطالبهم به ، فإذا برزت هذه الفكرة ، فإن التراث الثقافى بما حوى من مضامين أسطورية وأوهام شعبية يطمس معالم المصلحة الفعلية ، ويشغل الأذهان بالمصلحة التطلعية المرغوب فيها.

هذا فضلا عن أن انطباق وتطابق الأوامر الاجتماعية للضرورات والاحتياجات الحيوية ، كفيل باستمرار الأخذ بها حتى بعد استغراقها لأغراضها ودوافعها الأساسية ويضاف إلى ما تقدم أن الجماعات الانسانية كثيرا ما تعبر عن عوامل الضبط الاجتماعى بأشياء رمزية ومثل خلقية ، وتظهر هذه بشكل واضح فيما تحاط به بمض المراسيم والطقوس الروحية ، بشعائر رمزية تحاط بهالة قدسية ، وكذلك الشأن فيما تزخر به العائلات التجارية والعلاقات الانسانية من دلالات رمزية ، وتمهيدات معنوية ، والتزامات خلقية بالإضافة إلى الطقوس والمراسيم الدينية^(١) التى تصاحب مظاهر النشاط الاجتماعى ، والتى تبني على المقدسات الرمزية^(٢) ، وتمتزج بالأحاديث والروايات الأسطورية والفلكلوريات والفنون الشعبية^(٣) .

ولاشك أن تنير مظهر الرقابة وتنوع السيطرة الاجتماعية من آن لآخر ينطوى

Ross, Opt. Cit. ch xix Ceremony

(1)

Ross, Opt. Cit. ch xx A.4

(2)

Ross, Opt. Cit. ch. xi, Illusion 304 Asceticism

(3)

على مظهر من مظاهر التجديد المستمر للتواصل لأجهزة الضبط الاجتماعى حتى
تتحقق أهداف النظام الطبى والنظام الاجتماعى بصورة تكفل الهوام
والاستقرار والتوازن .

وبالإضافة إلى ما تقدم فهناك مراكز إشعاع دأمة للضبط الاجتماعى يطلق
عليها العلامة روس *Ross* كاصطلاح تعبيرى (١) .

Radiant Points of Social Control

ويعنى بها الطبقة المثقفة التى تمثل الطليعة المتفجرة الواعية *The Elite*
كأربانيين عند اليهود والبانديت عند الهنود ، كما ينطوى تحتها جهود ونعالميم
وحكم أصحاب العبقرية « *Genius* » التى تتمثل فى الرجل المصلح وفى الفنان وفى الرسول
أو النبى الذى « فى أمثال هؤلاء تتركز مصادر الأشعاع لضوابط الاجتماعية
وتكون فاعليتها فى نظره أقوى وأمضى ، وكلما سميت وتمركزت عوامل اشعاع
الضبط ، كلما كانت لها دورها الايجابى فى التأثير على التطور الاجتماعى .

ومهما يكن من شىء فإن مصادر الأشعاع تمثل القوة الكفيلة باستمرار تجديد
فاعلية عوامل الضبط الاجتماعى ، وإن اختلفت قيمتها باختلاف نوع السلطة التى
تتركز فيها والواقع أن لكل جماعة اهتماماتها التى تحدد ضوابطها ، والتى تتركز على
مراكز القوة المهيمنة أو المسيطرة على تلك الجماعة حسب نوعيتها . سواء كانت
مراكز اشعاع الضبط ترجع إلى الطبقة الحاكمة وغالباً ما تكون ممثلة
للاقلية ، أو كانت تعتمد على الطليعة الواعية بالضرورة الاجتماعية ، ومدى
إحساس الجماعة وشعورها بحاجتها إلى قوة موجبة أو سلطة مدافمة (٢) ، فإن

Ross, Opt. Cit, ch, ix, pp 77—83

(1)

(٢) راجع قانون تارد فى تناسب تركيز أو انتشار السلطة الاجتماعية طردياً مع هذا الشعور

G. Tarde : Les Transformations du Pouvoir ch. III

Ross, Opt—cit, pp 77 - 82

الشعور بالحاجة إلى القيادة أو اللطأ أنينة هو الذى يحدد مركز هذه القوة ، فإذا ما شمرت الجماعة بهذه الحاجة ، فإنها تشكل تحقيقها إلى الطبقة التى توليها ثقتها والتى تحتل فى نظرها مكانا مرموقا بالنسبة لاستجاباتها الموعومة هذه الحاجة ، فقد تكون الحاجة ماسة إلى ضوابط روحية أو خلقية تصحيح أو تصلح القيم الإنسانية ، فيكون رجال الدين وعلى قمتهم الرسل هم ينبوع الإشعاع للضبط الاجتماعى ، وبالتالي يكون لهذه الجماعة الصدارة والمركز الرموق Prestige وبالمثل قد يكون الشعور بالحاجة إلى تطمين المجتمع عن طريق الأفكار والآراء الصحيحة ، فيصبح للطبقة المثقفة الواعية Elite تلك المكانة فى السلم الاجتماعى . وبالتالي تكون هى مصدر الإشعاع الرئيسى للضبط الاجتماعى .

وفى ضوء هذا ، تقسم الجماعات ، بالنسبة لمصادر الضبط الاجتماعى وأهمية هذه المصادر النسبية . فهناك جماعات أو توفراطية يسكنون لرجال الدين السلطة فى الميمنة على الضوابط والمواضع الاجتماعية .
ويطلق روس على هذا النوع من الجماعات اسم الجماعات الاكليركية الدينية Clericalism .

فإذا كانت الطبيعة العسكرية هى للتحكمة فى بنية الجماعة أطلق عليها اسم الجماعات العسكرية Militarism .

وإذا كانت أمور الجماعة الرئيسية تسيرها النظم البيروقراطية سمهاها جماعات تخضع للسلطة البيروقراطية Officialism .
وإذا كانت القيادة فى المجتمع مركزة فى رجال الأعمال كانت رأسمالية جماعات تسيطر عليها الطبقة الرأسمالية Capitalism .

أما إذا تولى التوجيه والضبط رجال الفسكر الحرفى فى نظره الجماعات المدافعة عن الحرية الليبرالية Liberalism .

وأخيرا فهناك الجماعة التى يضبط سلوك أفرادها وإدعهم الشخصى الجماعات المدافعة عن النزعات الفردية Individualism .

وفي كل الحالات لا تعتبر الدولة مصدرا للضبط الاجتماعي وإنما هي في نظر روس Ross المصب الذي تصب فيه أو تلتقي عنده الروافد أو المراكز الإشعاعية السالفة الذكر وفقا لأهميتها النفسية وفي شعور الرأي العام إلى وضعيتها في سلم البنية الاجتماعية باعتبارها « وكالة » لتطمين الجماعة للحصول على احتياجاتها إلى ما يدعم قوتها واستقرار فاعليتها وصيانة نظمها .

المبحث الثاني

الالتزام الاجتماعي في مضمون الضبط

هناك ناحية لها شأنها في فهم طبيعة المحتوى والمضمون الاجتماعي لوضعية الضبط ، ألا وهو انطوائها على عنصر الجبرية ولستنادها إلى القهر والالتزام أو على الأقل اختلاطها بفكرة الضغط الاجتماعي Social Pressure وقد لعبت المدونة الفرنسية الاجتماعية دوراً كبيراً في إبراز صفة الجبر والالتزام المميزة للظاهرة الاجتماعية .

والواقع أننا إذا نظرنا إلى الضبط الاجتماعي على أنه وظيفة اجتماعية وجردناها من دلالاتها وانطباعاتها للموضة . وجدنا أنها تنطوي على تلك الخاصية التي عبر عنها العالم الفرنسي دركهم Durkheim ، بأن الظاهرة الاجتماعية ملزمة وجبرية Coercitive Obligatoire (١) إذ لا شك أن الأفراد ينظرون إلى أجهزة الضبط الاجتماعي نظرتهم إلى ضرورة أو سلطة لها هيئتها ولا بد من احترامها ، ويمتقدون في قراره أنفسهم أنها تستمد سلطانها عليهم

(١) الدكتور عبد العزيز عزت . آراء في طبيعة الظواهر الاجتماعية القاهرة ١٩٤٩
الدكتور أحمد الحجاب : الملاحظات الاجتماعية ص ٥٤ - ٥٥

مما زودت به من قوة فاهرة ، تظهر بشكل واضح فى حالات الخروج على مقتضياتها أو إذا ما سولت نفس أى فرد التذكر لها ، أو مخالفة أحكامها .
فحينئذ يتعرض لأى لون من ألوان الجزاء الاجتماعى ، وفقاً لما ارتكبه من مخالفة ، وفى الحدود التى يضمها المجتمع لدرجة اللزوم التى تشكل بها تصرفات الفئات والأفراد ومواقفهم ، فقد يعأرجح هذا الجزاء من الاشتىاط والسخرية والاستهجان والاستخفاف والنفمة والاعتزال ، إلى الجزاء الأولى بالتوبيخ واللوم إلى الجزاء المادى بالسجن .

أما التفسير التقليدى المام لمدم شعور أفراد الجماعة بضغط وإلزام وسائل الضبط الاجتماعى . فستمد من طبيعة عوامل التربية الاجتماعية ، التى أحاطت بهم منذ ولادتهم ، وقبل دخولهم فى عضوية الجماعة التى ينتسبون إليها ، فهذه العوامل كفيلة بنشئة الفرد تنشئة اجتماعية ، وترويضه على تقبل أنماط الحياة الاجتماعية بما تنطوى عليه من ضوابط فى صورة مجموعة من الأوامر والنواهى ، وبما تزخر به من نظم فى شتى نواحي النشاط الاجتماعى ، حتى يتمثل قواعد وأنماط الحياة الاجتماعية بحيث تستقر تلك الأنماط والضوابط والنماذج التى يرتضيها المجتمع لأفراده وهيثاته ومنظاته ، كقوالب سليمة لتصرفاتهم وسلوكهم ، وكمايير ومقاييس لمواقفهم فى معاملاتهم ، ورد أفعالهم إزاء الأحداث والحقائق ومجريات الأمور الاجتماعية ، حتى ترسخ فى نفوس الجميع أسس التنظيم أو النظام الاجتماعى المام ، من رضاً وتقبل وإطعنان ، وبذلك تصادف فى نفوسهم الخماس لصيانتها والسير وفقاً لها والعمل على احترامها والودود عن مقدساتها والنقاع عن مستلزماتنا ، ومقاومة أسباب تحريفها أو تمويهها أو إبطال فاعليتها .

وبذلك ينهأ التسكون الفردى والجماعى لقبول وحفظ النظم الاجتماعية
(٦٢ - الضبط)

وضبطها لتصرفات الأفراد والفئات والجماعات ، تماماً كما يتنبأ بنفس الكيفية التكويني الجسمي الفزيولوجي لتحمل الضغط الجوي دون شعور الناس به .

وهذه القوة القاهرة الضابطة التي تنطوي عليها الظاهرة الاجتماعية ، لا يكاد الأفراد يحسونها أو يلمسون آثارها في أفعالهم وتصرفاتهم الرتيبة التي تتلاءم وتتوافق وفق مقتضياتها ، وفي نطاق مجالات المواقف السوية ، فإذا ما تجاوز الأفراد هامش إطار المرونة للحدود السلوكية للستساغة ، بدأوا يحسون برد فعل قهري ، يتناسب تناسباً طردياً مع تجاوز هذه الحدود ، ومدى أهمية نوع السلوك الفردي أو الجماعي ، في نظر المعايير والقيم الاجتماعية التي يرتضيها المجتمع .

أما كيف استطاعت الجماعة أن تفرض سلطانها على الأفراد والفئات ، وأن تقوى فيهم نزعة الامتثال إلى ضوابطها الآمرة والنهائية ، إلى الحد الذي يتطلب منهم الانسحاق والطاعة والتضحيات بالمصالح الفردية أو الفئوية أو الطائفية في سبيل تحقيق للمصالح العامة الجماعية ، كل هذه الأمور وما إليها يتعرض لها العلامة دركيم Durkheim عند تحليله لامتقادات والطقوس الدينية . في كتابته الأشكال الأولى للحياة الدينية^(١) فيزعم أن المجتمع ، لكي يحفظ بكيانه وسلطانه وقدرته على ضبط سلوك الأفراد ، لا بد وأن يفرس في نفوسهم الاحساس بالارتباط الدائم بمجتمعهم ، وتماقهم بوحدهم الجماعية ، والشعور الدائم بحاجتهم إلى تدعيم هذه الوحدة والدود عنها . ولما كانت الطبيعة الاجتماعية تختلف عن كل من الطبيعة الفردية الحيوية والفردية النفسية ، فإن العقل الجمعي ، يلجأ إلى وسائل خاصة ، لكي يؤثر في أفراد

(١) أنظر تفصيل ذلك في

E. Durkheim, Les Formes Elementaires de la Vie Religieuse

راجع ملورد بهذا الصدد في كتابنا (علم الاجتماع الديني)

ويحقق هذه الوحدة الجماعية في الارتباط بالمجتمع عن طريق مجموعة من القيم التي تأخذ شكل أوامر ضابطة لتصرفاتهم .

فإذا سألنا كيف تخضع الجماعة أفرادها وهيئاتها وقوانينها القواعد الحياتية الاجتماعية وكيف أن الأفراد ينعمون في تصرفاتهم ومنطقهم الجمعي ألواناً من التفكير تختلف عن التفكير والنطق الفردي، بل كيف يتمشون وفق أنماط من السلوك تفاقض ما تملئهم عليهم غرائزهم الفطرية البشرية^(١) . أجاب در كيمر على ذلك بأن العقل الجمعي يوظف في الأفراد فكرة الاحترام والتفديس المبدأ الإلهي باعتباره قوة أخلاقية ، ويدلل على ذلك بمطابقة الحب والاحترام التي لازمت انبثاق فكرة التفديس عند الجماعات للآخرة ، والتي اتخذت من توتم المشيرة رمزاً لها تقدسه لا عن طريق الرهبة والخوف ، وإنما عن طريق الاعتقاد في قوة غيبية عميقة يفرضها المجتمع ، ويضيف إلى ذلك در كيمر تصوره أن الجماعة الإنسانية حاولت أن توظف الأفراد وجود قوى خارجية عنهم ، هذه القوى تسيطر عليهم ، وتتحكم فيهم ، وتضبط تصرفاتهم ، وتحدد قوالب سلوكهم ، وهذه القوى من طبيعة خالقية ودينية ، وهي ليست في آخر الأمر سوى التعبير للؤكد عن العقل الجمعي أو بعبارة أخرى هي العقل الجمعي في صورة مبادئ دينية غيبية لها القوة القاهرة والقدرة الضابطة .

وتصارى القول أن « الجماعة » أراوت أن تفرض سلطانها على الأفراد وأن تتحكم فيهم ، وأن تنفذ رغباتها عن طريق ضوابطها الاجتماعية ، فأيقظت في أفرادها فكرة التفديس التي تميز عنها الظاهرة الدينية بمظاهرها في العبادات والطقوس والراسم والعميقة التي تجسد حيويتها في الأعياد واللوازم والأماكن والناسبات للقدسة ، وينذهب در كيمر إلى تصور إمتداد السلطة إلى كل نشاط اجتماعي في الجماعات الإنسانية البدائية ، فكل ظاهرة اجتماعية

(١) أنظر كتابنا في الملاحظات الاجتماعية ص ٥٨ - ٥٩ وكتابنا الاجتماع الديني .

رأى المدرسة الفرنسية الاجتماعية

كانت تعتبر ظاهرة دينية، وكان لفظاً «اجتماعي» و«ديني» مترادفين، ثم أخذت الوظائف الاقتصادية والسياسية، تتحرر شيئاً فشيئاً من الوظيفة الدينية، بظهور الفرق بين الوظائف الاجتماعية التي كانت مختلطة في أول الأمر، وذلك بفضل خضوع المجتمعات لمبدأ التخصص وتقسيم العمل الاجتماعي^(١) وانتقالها من مرحلة التضامن الآلي إلى مرحلة التضامن العضوي الذي تتعقد فيه الوظائف وتنشعب الاختصاصات وتحسن الهيئات والأفراد بمسئولياتها ووظائفها الاجتماعية المتمايزة والتي يعمل لها كياناً ذاتياً مميزاً، ومن هنا ظلت فكرة التقديس ووظيفتها الفخامة والضابطة ملازمة لكل أنواع النشاط الوظيفي التي أصبح لها كيان مستقل، وظلت أجهزة الضغط الاجتماعي مستندة إلى قوتها الجاهلية للبيئة من تقديس الجماعة ورعايتها لمصالحها واتخاذ ما يلزم من الأسباب لبقائها واستمرار بنيتها ومنظمتها في أداء وظائفها.

وعلى هذا الأساس، حرية الفرد في مجتمعه وحرية الجماعات والهيئات المحددة بالنسبة للمجتمع العام، حرية نسبية، وتصرفات الأفراد والفئات في أي مجال تسيطر عليها قيود اجتماعية ضابطة تنمكس أو تتمثل في السنن الاجتماعية، والقوانين الفكرية والقيم الخلقية، والنظم التربوية والمعادن والعرف والتقاليد للمهنية والطائفة، وقواعد الذوق واللباقة وآداب السلوك العام.

وبذلك يصبح السلوك الانساني مشروطاً، بالنظم التي تحدد علاقات أفراد الجماعة، بشكل معين، يضمن تحقق الاستقرار في حياتهم الاجتماعية أو على الأقل بأكمل للمنظمات الاجتماعية القيام بنشاطها وفعاليتها في نطاق التنظيم أو النسق الاجتماعي العام.

(١) راجع تفصيل ذلك في :

وخلاصة ما تقدم أننا إذا طبقنا منطق العلامة إميل دركهم في تفسير طبيعة الضبط الاجتماعي باعتباره المظهر الوظيفي لما تحققه خاصية القهر والانزاع الجماعي، فمعنى ذلك أنه يرتكز على التفكير التلخيصية التي أحاط بها دركهم حالة ما أسماه بالعقل أو الوجدان الجماعي والذي جعل منه فكرة قاهرة « Idée Force » ؛ متحققة في ذاتها Sui generis خارجة عن نطاق الأفراد الكوئين للجماعة من ناحية ، ومرتبطة بفكرة القداسة والألوهية من ناحية أخرى ، ومزج فيه بين نظرية أوجست كومت Auguste Comte عن الكائن الأعظم للإنسانية نظرية Grand Etre de L, Humanité ، ونظرية هيغل Hegel في الروح الكلية المطلقة Absolute Spirit وأكد بأن هذا الوعي أو الوجدان الجماعي له الخصائص المميزة الآتية :

- ١ - أنه يمارس سيطرة فعلية على ضماير أفراد الجماعة ووجداناتهم .
- ٢ - أنه يجمع بقدرة الإلزام والهي الخلقى .
- ٣ - أنه يتصف بالموم والشمول المطلق ، فأحكامه وضوابطه لا تخص فئة أو طبقة اجتماعية دون أخرى .
- ٤ - أنه يستمد سلطوته وسيطرته مما يتمتع به من قداسة وتبجيل .
- ٥ - أنه القوة المحركة للفاعليات الاجتماعية ، والضابطة للتصرفات السلوكية الفردية والجماعية .

والواقع أن فكرة القهر التي تنطوى عليها طبيعة الضبط الاجتماعي يمكن أن ينظر إليها من زاوية أخرى من ناحية وظيفية واقعية غير الناحية

الفطرية في التعيينية السالفة الذكر ، فلا شك أنه توجد في كل المجتمعات الإنسانية درجات ومستويات وأشكال كثيرة للقهر والإلزام Coercion ويشعر كل فرد في الجماعة بأنه يواجه قوة كامنة وراء عادات وتقاليده وسنن وشرائع مجتمعه . يخشى بطشها أو يتجنب ضررها ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، فشعور الإنسان بالقهر لا يتأتى من طبيعة الأشياء ، كأن نقرر مثلاً أن للجماعة بصورتها المجردة قوة قاهرة - أو أن الظاهرة الاجتماعية مجردة عن تجسدها المادية أو فاعليتها الوظيفية - قدرة ملزمة ، ولأنما الشعور بالقهر يأتي من إدراك الأفراد والجماعات وجود سلطة من أى نوع وعلى أى شكل وهذه السلطة تملك عادة القدرة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على أن تصنع ضوابط للسلوك وفق نفس الوقت تملك القدرة على توقيع الجزاءات على من لا يعمل وفقها ، ومن هنا تختلف أشكال القهر والإلزام باختلاف السلطة التي يستند إليها . ومن وجهة نظر عامة بحث كثير من علماء الاجتماع «السلطة» التي تستمد منها الضوابط الاجتماعية خاصيتها الملزمة ، فعالج هذا الموضوع العلامة لانديز Landis في كلامه عن السلطة في المجتمع البشري ، حيث تلقى من ناحية تاريخ التفكير الاجتماعي معذوراً في الجماعات المتخلفة في طابع صوفي ديني غيبي وانعكاسها في الميثولوجيا أو الأساطير الأغريقية الصادرة عن مقومات النظام في المجتمع الأوربي القديم واتخاذها المظهر النثوقراطي الديني في العصور الوسطى في أوروبا ، فكانت السلطة مركزة في رجال الكنيسة وكانت الضوابط الاجتماعية تستند إلى الأوامر والنواهي الإلهية . وكانت مخالفتها تعتبر جريمة اجتماعية ودينية وخطيئة خلقية في آن واحد ، ولذلك كانت جزاءاتها قاسية ، وكان الحكام يوقعون الجزاءات باعتبارهم منفذين للشئنة الألئية والأحكام القدسية .

ثم تدرج التفكير الاجتماعي بالتحور من النظريات النثوقراطية

المقدسة sacred والاتجاه إلى النظريات العلمانية profane, secular mondial التي تنسب السلطة إلى النظام الطبيعي المطابق للنظام الإلهي ، ويتقدم الإنسانية إلى هذا الاتجاه جاءت أفكار جديدة عن الضبط الاجتماعي ، باعتباره منطبقا من الطبيعة البشرية ، سواء كانت هذه الطبيعة خيرة على نحو ما تصورها جان جاك روسو Rousseau ، أو طبيعة جامحة على نحو ما زعم هوبز Hobbes أو حيادية على نحو ما يبدو من نظرية جون لوك Locke (١) ، فهؤلاء العلماء انتهوا جميعا إلى أن الضوابط الاجتماعية تستند إلى العقد الاجتماعي Social contract وينطوي هذا التطور في فهم طبيعة الضبط الاجتماعي على معنى هام ، خاصة وأن العقد الاجتماعي لاقرار النظام يمثل إرادة الشعوب العنصرية ، وليس مفروضا من قوة ميتافيزيقية أو قدسية . بل هو من نتائج الطبيعة البشرية التي قبلت بقاء السلالات البشرية .

الضوابط والتعبود الاجتماعية حرصا منها على سلامة بنيتها الاجتماعية واستمراره ويبدو أن هذا التطور كان وليد الانتفاضات السياسية والحركات الدينية التقدمية البروتستانتية والتطورات العلمية ، وإحياء الآثار الأدبية ، وتقلص السلطة الكنسية والبابوية فأصبح الإنسان - بهذه الوضعية - كأننا قادرا قدرة إيجابية على تنظيم مجتمعة وفقا للقانون الطبيعي والناموس الإلهي ، وحرصا على المبدأ الحيوي . وهذه الفكرة التي وصل إليها الإنسان عبر الزمان جاءت نتيجة ما بذله العقل الإنساني من جهد في سبيل حل للمشكلة المزروعة عن طبيعة السلطة والنظام التي تعبر عن الطبيعة المزروعة للضبط الاجتماعي ، من ناحية السعد أو المصدر ولوظيفة أو الفاعلية .

J. M. Foskett,

(١)

Emile Durkheim and the problem of Order,

هوبز ١٥٨٨ - ١٦٧٩

لوك ١٦٣٢ - ١٨٠٤

روسو ١٧١٢ - ١٧٧٨

Authority and Order.

(٢)

أبحاث الثالث

الضبط كضرورة إجتماعية

ومن المفاهيم الهامة التي تشمل عليها طبيعة الضبط الاجتماعي فكرة الضرورة الاجتماعية ، فالضبط الاجتماعي ضرورة لازمة ، لاستقرار النظم والمؤسسات الاجتماعية ، لضمان استمرار فاعليتها على صورة تحفظ الشكل البنائي والميكل الوظيفي للجماعة وفتاتها وطوائفها وتفرعاتها ، وهذه الضرورة مدبقة من طبيعة النسخ الاجتماعية Social Systems ، بل أنها الزم خواصها فلكل مجتمع نسق خاصة تتفق مع القيم السائدة فيه ، والمورثات الثقافية المفقولة إليه ، وكل جماعة ، منها صغر حجمها أو كبر ، ترتضى بعض القواعد العامة ، التي تجمع على اعتبارها الطرق الفذة للمقولة لتلبية حاجات أفرادها واستجابة لرغباتهم ، وتحقيقها لميولهم ونوازمهم الأولية .

وغنى عن البيان أنه حين يعاشر الأفراد بعضهم بعضاً في وحدة اجتماعية فإنهم يضطرون إلى ضبط دوافعهم ونوازمهم وميولهم الأولية ، خشية حدوث تصارع أو تصادم أو احتكاك يؤدي إلى الوهن في البنية وعدم التنظيم الاجتماعي ، وحرصاً منهم على تحقيق خير الجماعة واستقرارها والحفاظ على بنائها الاجتماعي وكيانها المعنوي .

وهذه القواعد العامة انخاصة بالسيطرة على وسائل إشباع الدوافع والميول الأولية ، لا تلبث أن تسكتسب صفة الديمومة والاستقرار والثبات والجودا دامت قد أصبحت لازمة للبيان الاجتماعي ، ثم لا نقأ أن تتبلور وتعارف عليها أفراد الجماعة وزمرها وفتاتها ، فتشكل عاداتها الاجتماعية ، وآداب سلوكها العامة ، وتقاليدها الطبقية والمهنية والطائفية ، وعرفها ومعتقداتها الشعبية وتصبح محوراً للقومات الأساسية للمنظمات الاجتماعية التي يتألف منها ميكل البناء الاجتماعي ، ومن ثم فهي تمثل قوة الزامية ، عامة وشاملة ، ذات طبيعة خلقية معيارية ، تمارس السيطرة الفعلية على القطاعات الاجتماعية

ذلك لأن كل تنظيم إجتماعى ، يقوم من الناحية الوظيفية بواجبين أساسيين .
الواجب الأول هو العمل على قضاء الإحتياجات الأولية وأشباع الدوافع
والميل والريغات الأساسية ، مع القيام فى نفس الوقت بفرض لون من الضبط
والرقابة والسيطرة على الأفراد ، فى تمييزهم وتلبيتهم لتلك الدوافع والميل
والريغات ، فالأسرة مثلا مظهر من مظاهر التنظيم الإجتماعى ، تقوم بتلبية
كثير من الدوافع والاستجابة لكثير من الميل والريغات مثل الحاجة الأولية
فى الحصول على الغذاء والسأوى والرغبة الطبيعية فى الانجاب والانسان
وحضانة وتربية الأطفال .

وبهذا المعنى تكون الأسرة شكلا وأداة هامة للتنظيم الإجتماعى . لها
وظائف متعددة من طبيعة حياتية وتربوية واقتصادية وفى نفس الوقت ،
لا يمكن أن ننصور — من الناحية الواقعية الفعلية ، أنه فى نطاق هذه المنظمة
الاجتماعية ، تستجاب الدوافع والاحتياجات والميل الأولية أو تشبع الريغات
الطبيعية بطريقة غريزية فطرية ، وإنما يتم ذلك بأى صورة من الصور بطريقة
إجتماعية منسقة . وفى ممارسات وعادات وطقوس وتقاليده ونظم تضبط
فأعليها وتحدد قواها .

ومن هنا يبدو الواجب الأساسى الثانى لكل تنظيم اجتماعى ، ألا وهو
ضبط سلوك الأفراد والسيطرة عليهم ، وتعديل مواقفهم إزاء ميولهم ، واتجاه
معادلاتهم لمعظم البعض الآخر ، وما ييسر على المنظمات الاجتماعية تحقيق
هذا الواجب ، انطواء البنية الاجتماعية على عمليات . وأجهزة من شأنها أن
تروض الأفراد والفتئات أو الجماعات وتمودهم على تقبل ما يفرضه عليهم
التنظيم الاجتماعى من قيود وضوابط ، ويكتفى أن نشير فى هذا المجال إلى عملية
التطبيع والتغشئة الاجتماعية Socialization التى تبدأ مع الفرد منذ نعومة

أخفاره حتى يماته ، مخترقة معه كل الحلايا والأنسجة واللغظات التي تنظم شبكة الوحدات الاجتماعية التي ينسب إليها سواء في الأسرة أو في جماعة الصداقة أو للدرسة أو للمؤسسة الترفيهية أو الطائفة أو النقابة المهنية ، فمن طريقها تتكيف مواقف الأفراد وعاداتهم وفقاً للمقاييس والضوابط التي حددها النظام الاجتماعي العام .

وعن طريق عملية التمثيل الاجتماعي Assimilation ، لا يكاد الأفراد يحسون أو يشعرون بأي ضغط أو تسلط يقع عليهم أو يحد من إرادتهم أو يمدل من وسائل تحقيق رغباتهم وميولهم وترغباتهم الأولية ، لأنهم يمثلون هذه الضوابط والقواعد كمنادج وأنظمة مقبولة ومحبة لديهم .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ، فإننا إذا كنا نؤمن بأن اللغظات الاجتماعية ، تعمل على تعديل واستجابة الرغبات الطبيعية والحاجات الحيوية للأفراد ، فإن من المسلم به أيضاً أن هذه الحاجات والرغبات لا تقف عند حد ، فالطبيعة البشرية ليست قادرة بذاتها على وضع حدود قصوى للبول والحاجات والرغبات الطبيعية والكمالية الاجتماعية ، كما أنه ليس في وسع كل إنسان أن يوجد الوسائل الصالحة لاستجاباتها ، وتطمئنها ، بل في كثير من الأحيان كلما تعددت رغبات الفرد ، ووجد الوسيلة إلى إشباعها فإنها كثيراً ما تكون محفزاً لرغبات جديدة وعند هذا الحد .

نستطيع أن نخلص أنه إذا كان الفرد عاجزاً عن وضع حدود لرغباته وودافه الأولية واحتياجاته الاجتماعية ، فلا بد أن يقوم بضبط هذه الرغبات ووضع حد لما قوة خارجة عن الفرد . وحيث أن تلك القوة الضابطة المظلمة ، تهتم بالحاجات الاجتماعية والحيوية ، فلا بد أن تكون قوة من طبيعة خافية واجتماعية ، لأن الفرد لا يمكن أن تعالج رغباته وتضبط على أساس الإكراه والقسر ، إذ لا بد أن يتلقن ذلك من سلطة يحترمها ويقدها بصورة تلقائية ، ومن هنا يبدو أن لضبط ضرورة اجتماعية من الفاحية الوظيفية البيولوجية والاجتماعية ، كما

يقضح أن المجتمع بالمفهوم المثنوى - وبصورة مباشرة أو غير مباشرة هو وحده وعن طريق وكالاته المتعددة والمتخصصة ، الذى يستطيع أن يضبط ويسيطر على رغبات الأفراد . لأنه القوة الوحيدة التى تتفوق على الفرد ، وتنظم فاعلياته . غير أن بعض العلماء القدامى . قد عالجوا الضرورة الاجتماعية للضبط من زاوية ^(١) السلطة وكضرورة لاحتفاظ الدولة أو رأس الدولة بسعوته وسلطانه ، لحفظ النظام فى جماعته وضمان طاعتهم لرواده . ويطلب لنا أن نذكر فى هذا المقام ما ذهب إليه العلامة ابن خلدون من أنه لا بد للبشر فى الاجتماع من وازع حاكم يرجون إليه ، وحكمه فيهم تارة يكون مستنداً إلى شرع منزل من عند الله ، يوجب انقيادهم إليه . . . وتارة إلى سياسة عقلية يوجب انقيادهم إليها ما يتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم ، وقد فسر اصطلاح السياسة العقلية بقوله إنها السياسة التى يراعى بمقتضاها المصالح العامة للجماعة ، والمصالح الخاصة بالسلطان حتى يسقيهم ملكه مع التبر والاستطالة فى الحكم . وتستند هذه السياسة العقلية على الأحكام الشرعية والآداب العقلية والقوانين الاجتماعية والطبيعية مع مراعاة الشوكة والمعصية ، والاعتداء فيها يكون بمراعاة الشرع أولاً ثم الحسنة فى آدابهم والمألوف فى سيرهم .

ويذكر أيضاً ابن خلدون فى مقدمته عن ضرورة السلطة الاجتماعية التى يستند إليها الضبط ، أنه لا بد بعد حصول حرمان البشر من وازع يدفع بعضهم عن بعض ، لما فى طبائعهم الحيوانية من العدوان والظلم . وخلاصة ذلك أن الضبط الاجتماعى يعتبر فى نظر ابن خلدون ضرورة اجتماعية حقة للنظام وصوناً للملك ومنعاً لاعتداء الأفراد أو الهيئات على البعض الآخر ،

(١) راجع مقدمة العلامة ابن خلدون فى الفصل الذى عنوانه :

« فى أن العمران البشرى لا بد له من سياسة ينظم بها أمره »

وتحقيقاً للصالح العام أما وسائله فقد حددها القانون « وقوانين في الاجتماع طبيعية » ، والدين (الأحكام الشرعية) ، والآداب العقلية (التي تسند إليها السياسة العقلية) والعادات والعرف والتقاليد (التي تمثلها مراعاة الشوكة والعصبية) والمثل العليا (التي تستمد من آداب الحكماء ، وسير الملوك)^(١) غير أن هذا التفسير الذي ذهب إليه العلامة ابن خلدون لا يستقيم مع طبيعة النظام الاجتماعي وهو لا يعدو أن يكون تبريراً نظرياً لسطوة الحكم واستئثاره بالسلطان .

المبحث الرابع

الطبيعة المعيارية للضوابط الاجتماعية

يحتوى المدلول الوظيفي للضبط الاجتماعي في على عنصر خلقى معيارى ، يحدد ما ينبغي أن يلتزمه الأفراد وتقيده به الجماعات والهيئات من نظم وسنن اجتماعية ، حتى ينسب للمنظمات أن تقوم بوظائفها الاجتماعية ، وحتى يفسر للأفراد أن يقوموا بأدوارهم في نطاق المؤسسات والهيئات التي ينتمون إليها وهم في حالة من الطمأنينة الاجتماعية والنفسية .

وينطوى المقياس المعيارى لضبط الاجتماعى على معنيين عامين . للذى الأول يقصد به التزام قواعد السلوك السوية التي اصططلحت عليها الزمرة أو الجماعة المحلية أو الطبقة الاجتماعية أو الطائفة المهنية باعتبارها تصرفات صائبة وصحيحة وسليمة . وتمثلها مقاييس العادات الجمعية ولآداب العامة التي إذا خولفت ، فإن جزاءاتها تخرج من نطاق تأنيب الضمير والوازع الشخصى ، كما لو خالف فرد في تصرفه ما هو متبع عادة من إكهار وتقدير رجال الدين أو العلماء أو كبار السن مثلاً إذا هو وجد في نفسه ما يبرر سلوكه ، وفي هذا العدد يختلف المقياس للمعيارى بالنسبة لتقافة الفرد وتقديره الموقف دون التقيد بما جرى عليه العمل عرفاً .

(١) الدكتور حسن الساعى : علم الاجتماع القضائى .

أما للمعنى الثانى لقياس المعيارى فهو الذى ينبع من الوجدان *Conscience* أو الضمير ، بمعنى أن الخروج عن مقتضيات الضبط الاجتماعى ، يعقبه جزاء ذاتى نفسى استغنائى ، يتمثل فى عدم راحة الضمير والقلق والشعور بالإثم نتيجة خرق الفرد لقواعد وآداب السلوك أو اجب الخلقى ، أو للقاعدة القانونية . ويبدو هذا بشكل واضح فى المخالفات التى ترقى إلى مرتبة الجرائم الخلقية أو الكبائر الدينية .

هذا وقد يشعر الفرد أحيانا وفى بعض المناسبات بإلزام خلقى مضاد للقواعد والضوابط الاجتماعية كما فى حالة الطبيب مثلا الذى قد يعتمد إهدام طفل أثناء الولادة لأنه مشوه الخلقه ، فإنه لاشك بهذا العمل يكون قد خالف القانون أو قواعد الضبط الاجتماعى ، ولكنه يفسه وبين نفسه قد بعثر نفسه على حق وأن تصرفه سليم من الناحية المعيارية كما تبين له ، على أن هذه الحالات لا تعتبر شيئا مذكورا بالنسبة لأكثر مظاهر حياتنا اليومية ، التى تتفق فيها مقاييس السلوك الفردى ، والآداب العامة والواجب الخلقى والحد القانونى .

وغنى عن البيان أن قواعد لسلوك الضلعية تختلف من شعب لآخر ولكن الآداب العامة تخص الجماعة المحلية ، وينظر إليها باعتبارها السلوك الأمثل ، ومن ثم ينظر كثير من العلماء إلى الآداب العامة باعتبارها القيم المعيارية التى تعبر عن أدوات الضبط الاجتماعى وتمسب عن مستويات الجماعة أو الفئة أو الطائفية ، وما تراه كل منها ملائما لسلوك أفرادها العام ، وما تقدره من تصرفات سليمة وصحيحة ومؤدية لسعادة المجموع ، غير أن هذا السلوك الأمثل ، نسبي يختلف باختلاف المستويات الاجتماعية واللغوية ، بل والمستويات الحضارية والثقافية ، وفى المجتمع الواحد باختلاف وضعياته الاجتماعية ، فشكل وحدة اجتماعية ضوابطها العامة ، فهناك ضوابط للذكور ، وأخرى للإناث ، على اختلاف الأعمال والطبقات والجماعات والنظرات ابتداء من الأسرة حتى الأمة ، فى نطاق الأسرة يبدأ الطفل يتلقن الأوامر والقواعد المثالية للضبط الاجتماعى

عن طريق والديه وأخوته الكبار ، بطريق ترشيده والعمل على تجديده السلوك
المتح أو العادات للتعجبة، وإرشاده إلى خير الطرق الممكنة لمطابقة مواقفه
لمقتضيات الضوابط وقواعد آداب السلوك العامة ، وإسنا هذا بمصدد تفصيل
القول في هذه الناحية ، ولكن يكفي أن نشير إلى أن الفئسة الاجتماعية في
نطاق الأسرة ، تختلف باختلاف نوع الأسرة (متنقلة قبلية ، أو مستقرة ريفية
أو مستقرة مدنية) ومستواها الثقافي والاقتصادي ومركزها الاجتماعي .. الخ .

وما يصدق على الأسرة كنظمة ضابطة ، يصدق على النقابات المهنية فإنه
إلى جانب وظائفها الاقتصادية والسياسية ، لها وظائف ضابطة معيارية بالنسبة
للأعضاء المنتمين إليها ، في مقدمتها توجيه أعضائها الوجهة الصحيحة في آداب
سلوكهم وفي أساليب ووسائل الانتفاع بأوقات فراغهم بما يعود عليهم من مزايا
صحية جسمية وثقافية روحية .. هذا فضلا عن غرس الضوابط المهنية التي تمكن
للإدباء الأخلاقية للمهنة التي ينتمون إليها ، تلك المبادئ التي تنمي فيهم الإبداع
وللهارة والأخلاص للعمل المنتج وفق الضمير المهني ، وكذلك فإن النقابة ترفع
لم الضوابط الاجتماعية العامة . التي تحدد سلوك العمال تحديدا يتفق مع الصالح
العام ويحقق للمصلحة الدائمة لكل من العامل وصاحب العمل والمصلحة القومية^(١) ،
والنقابات عامة تعتبر أداة اجتماعية لتحقيق الأخلاق السوية في الجماعة .

ولما كانت الوحدات الاجتماعية تختلف فيما بينها من حيث السلوك المسموح
به ، والمحظور عليه ، فما لاشك فيه أن كل وحدة أو منظمة اجتماعية تتميز
بمفردات سلوكها المثالية التي تعتبر ضوابط اجتماعية بالنسبة لأفرادها . وينطوي
هذا للمعنى على أن كل الوحدات الاجتماعية تعمل باستمرار على الحد من حرية

(١) الدكتور عبد العزيز عزت : في الاجتماع الأخلاق (القاهرة ١٩٥٧) ص ١٠٠ .

الفرد كي يتجمع مع المجموع ، وهذا ما يؤدي إلى إحساس الفرد بالراحة الشخصية أو بالتأنيب الذاتي على أعماله وسلوكه وتصرفاته ، أو بمباراة أخرى التصديق على موافقة وفعالياته للتمشية مع الآداب العامة ، واستنكار كل ما هو مضاد لها ، ومعنى ذلك في نية فلاسفة الأخلاق أنه لا محل لوجود النظرية المعروفة باسم النظرية العقلية الانفعالية Atomistie Theory أو Théorie Atomiste والتي بمقتضاها يتصرف الفرد باعتباره ذاتاً له كيانه الخاص ، دون التقيد بالمجموعة ، فالواقع أن السلوك الفردي لا يأتي على عواهنه ، وإنما يخضع - بطريق مباشر أو غير مباشر - لعناصر الضبط المترابطة بقواعد محددة .

وقد اختلف العلماء في فهم هذه الضوابط ، فقد فسرها الفيلسوف الإنجليزي ديفيد هيوم Hume على أساس عقل ، فالإنسان مقيد في سلوكه بالقوانين العقلية التي ترتكز على فكرة السببية Causality والضرورة Necessity وذلك حسب ما تعود عليه الإنسان من تجربته الاجتماعية ، وما اكتسبه من بيئة المحلية ، وما لمسه في أنسجة البيئة الكلية ، مما يقضي به إلى القانون العقلي العام في تداعي الخواطر ، وهذا المعنى ، يمكننا أن نجعل من الضوابط الاجتماعية حمزة وصل بين فكرة الحرية الفردية وبين فكرة الضرورة والسببية ، فهي ليست فطرية دائماً وإنما هي مكتسبة مما يقع تحت نظره من مظاهر التنظيم الاجتماعي في كل وحدة ينسب إليها^(١) . ولا شك أن الحياة الاجتماعية ، تثبت وتجدد « تداعي الخواطر » في شكل عادات اجتماعية أو آداب للسلوك العام يتمثلها الفرد أمامه . ويستهدفها في كل موقف وتصرف بل إن المحيط الاجتماعي كثيراً ما يبدل هذه التصورات وينير مجرى سلسلة التداعي ، فقد

(١) راجع في ذلك كتاب الدكتور عبد العزيز مروت في الاجتماع الأخلاق ص ٦٥ وما بعدها والمراجع الآتية :

D. Hume ; Enquiry on Human Understanding, Oxford 1902.
Ribot , La Logique des Sentiments, Paris 1912

يألف الفرد في فترة من الفترات عادات معينة وضوابط خاصة فإذا ، انتقل من بيئته الاجتماعية إلى بيئة اجتماعية أخرى ، فإنه يغير مألوف عاداته ، وفقاً لنوعية الضوابط الجديدة التي تتفق مع للناخ الاجتماعي الذي انتقل إليه ، وبالمثل فقد انتقلت الانسانية عبر تطورها وتقدمها الحضارى من معايير للضبط إلى معايير مخالفة أو متعددة .

وآية ذلك أن طبيعة الضبط الاجتماعي ليست أزلية أبدية ، أو ثابتة جامدة تستند إلى قيم كلية ومسلّمات ميتافيزيقية وآراء أيوبية خيالية وإنما هي طبيعة معيارية تختلف باختلاف الجماعات والمستويات والنظم السائدة والبيئة وللورفولوجية الاجتماعية وإذا كانت تمكس « مثل » السلوك . فليس بالمعنى النفسى أو الفلسفى للميتافيزيقى ، وإنما بالمعنى الاجتماعي الوضعى ، الذى تميز عنه « التفضيلة الاجتماعية » التى تتلخص فى أن يقوم الفرد بواجبه ويحترم سنن مجتمعه وضوابطه ، فهى ليست فكرة ميتافيزيقية مجردة تركز على فعل الواجب الكائن ، وإنما هي مشققة من طبيعة الضوابط الانسانية الواقعية في المجتمعات البشرية ، والى تخضع للنسبية الاجتماعية من الفاحية الزمانية والمكانية والحالية .

ولان قصد الفاحية للمياريّة إلى بلوغ الفرد درجة الكمال النفسى أو الخلقى أو الروحى وإنما تقصد الى أن يسلك الفرد السلوك السوى الواقعى المحسوس للملموس الذى يرتضيه المجتمع . والذى يتقبله الرأى العام في شكل أوامر ونواه أو ضوابط متداولة ومتعارف عليها بين الناس ، وفداً كدتها العجربة الاجتماعية وطورتها النظم الدينامية ، وصقلتها المعاملات الانسانية « وانتظمتها السنن الأخلاقية ، وأقرنها الشرائع الدينية ، وأصبحت جزءاً من التراث الثقافى الذى ينتقل من جيل إلى جيل بالتواتر ، ليؤكد استقرار النظام ، وينفى الفرد من اجتهاد نفسه في استيضاح مواقفه إزاء الأحداث الاجتماعية الجارية .

(١) وابع الدكتور عبد العزيز عزت : علم الاجتماع الأخلاقى ص ٣٧ - ٤٠ .

Lévy-Bruhl, Le Morale et la Science des Moeurs Paris, 1927.

البحث الخامس

الطبيعة النفسية للضوابط الاجتماعية

عالج كثير من المفكرين موضوع الضبط الاجتماعى من ناحية الأسس النفسية التى تتركز عليها الحياة الاجتماعية ، فلم ينظروا إليه باعتباره وسيلة وظيفية للاستقرار الاجتماعى ، وإنما باعتباره ظاهرة سيكولوجية ترجع أساساً إلى ما زودت به الطبيعة البيولوجية والنفسية من الاستعداد للقيام بالمعاملات المؤدية إلى التوازن أو التآزر والتناسق بين مجموعة الوظائف الحيوية فى الجماعات الإنسانية ، فكما أن جسم الانسان ، بحكم تركيبه الفسيولوجى يستطيع أن يقاوم إلى حد ما آثار الاختلال وأن يحقق من جديد التوازن المصغرى ، عن طريق العمليات التكيفية ، والتعويضية والتعديلية ، فكذلك الجماعة الانسانية تقوم بعملية الضبط الاجتماعى كظهر من مظاهر القدرة على السكف أو المنع التى تلعب دوراً هاماً فى تنظيم الوظائف ، وتمديلها وكضرورة سيكولوجية تقاوم الاندفاع والتهور الذى يؤدى إلى الاختلال وعدم الاستقرار ، فهو صادر عن مجموعة الأحاسيس Feelings التى يرجع مصدرها إلى الطبيعة البيولوجية . وللبدا الحيوى ومن العلماء الذين ذهبوا إلى هذا التفسير العلامة (باتن) Patten (١) .

ويفسر بعض العلماء الضبط الاجتماعى ، بشعور الفرد بأن كيانه القاتى لا يتأكد على نحو كامل إلا إذا امتزج إمتزاجاً كلياً ، وتقبل إرادياً العناصر التى تدعم كيان الجماعة التى ينتمى إليها ، ومن ثم فإن التسلط والهيمنة

(١) راجع مقاله Patten, S.N., The Theory of Social Forces, A supplement to The Annals of the American Review of Political and Social Sciences, 1896

من جانب الجماعة ، وتقبل الأفراد لهذا أساسه . بأن التسلط يرمى إلى تحقيق البواعث النفسية الاجتماعية التي تضمن السكيان الذاتي والجماعي ، وهذا ما يعبر عنه العلامة جنزبرج Ginsberg ^(١) بالإصطلاح .

“The Interweaving of the self and social—Assertion.

ويعنى العلامة سمير Summer بالآثار النفسية الاجتماعية للطرق الشعبية Folkways ، والآداب الاجتماعية The Mores ، باعتبارها أدوات للضبط الاجتماعي ، فهذه الوسائل تخرج الفرد من حدود للنفعة الذاتية والأنانية إلى نطاق الأثرة والنيرية والمشاركة الوجدانية ، وتظل هذه الوسائل متمتعة بفقوذ وسلطة مازمة وخاصة في الجماعات للتأخرة حيث تمارس العادات الجمعية . والتقاليد الاجتماعية قوة قهرية ترسم للفرد حدود سلوكه ومواقفه . ويتتج عن ذلك تمصّب أعمى لتقاليد الجماعة ، ويشعر الفرد داخل جماعة بالطمأنينة النفسية ^(٢) ويعتقد أن كل ما تملكه جماعته من نظم خلقية أو قيم اجتماعية جدير بالتقديس وذلك بفسر ظاهرة التركز الثقافي Ethnocentrism التي بمقتضاها تتمصّب الجماعة لقيمتها وعاداتها وتستبعد وتقاوم المادّات والقيم الغريبة عليها .

ويذهب العالم الأمريكي وليم توماس W. I. Thomas ^(٣) إلى أن إقرار مبدأ الضبط الاجتماعي يرجع إلى الرغبة في الطمأنينة الخاصة والعامه Security فهي تعتمد أساساً على الخوف والحذر من مواقف واستجابات

(١) M. Ginsberg : Sociology

(٢) راجع كتابه W. G. Sumner: Folkways, A study of the sociological importance of usages, Manners, Customs and Morals 1906

W. Sumner and A. Y Keller: The Science of Society 1927

(٣) W. I. Thomas - Source Book for Social Origins Chicago, 1909

الآخرين فيحاول الفرد أن يصب أفعاله في قوالب ونماذج سلوكية رتيبة مقبولة مألوفة بالنسبة لجماعته ، وهذا هو أساس تدعيم العرف والمادات والتقاليد ، فإن الحرص على الأخذ بها يجلب الفرد سخط مجتمعه ، كما أن العمل وفق سنن الجماعة يكسبه العلمانية وضمان حريته .

ويعد العالم الألماني صافيجنى Savigny من أصحاب الاتجاه النفسى الاجتماعى فى تأصيل الضبط الاجتماعى ، فلقد ذهب إلى أن هذه الظاهرة تنشأ على شكل عادات تسود المجتمع ، وتترس فى نفوس أفرادها ، وهذه العادات الجماعية تنبثق من ضمير الجماعة ثم تتطور هذه العادات تبعا لتطور البيئة التى وجدت فيها ، فليس مصدر القانون - كضابط اجتماعى - هو الدولة ، وإنما هو وليد الإدارة الجماعية وربيب المشيئة الجماعية وتنظيم الروابط الاجتماعية .

والدولة لا تمثل فى نظره إلا واجهة من واجهات المجتمع ، كما أن للوظائف والمؤسسات والجماعات التى تخوّمها إيسة خاضعة لها ولكنها مترابطة معها .

ويرى العلامة « ميد » (1) G.H. Mead أن السيطرة الاجتماعية تعتبر جزءا لا يتجزأ من الذات ، لأن هذه السيطرة إنما تنشأ من تبنى الشخص لمواقف الجماعة فى محاولة لتحقيق للامعة بينه وبين غيره ممن يشتركون معه فى بذل جهود ونشاطات مشتركة .

ويمالج العلامة « نيت » Nett الضبط الاجتماعى كدرك عقلى ، وكنظم للمجتمع ، يصدر عن محاولة الذات للامعة بينها وبين مقتضيات البيئة الاجتماعية

(1) G. H. : Mead The Genesis of The Self and Social Control 1925

R. Nett ' Conformity ' Deviation and The Social Control Concept ' Ethics Vol. Lxxv ' 1953

من ناحية ، ومحاولة منها لمواجهة وتصحيح الانحرافات السلوكية الجماعية من ناحية أخرى .

هذا بالإضافة إلى أن الذات تعمل على اتباع العادات والتقاليد ، فإن الحرص على الأخذ بها يجنب الفرد ضغط مجتمعه ، كما أن العمل ، وفق سنن الجماعة يكسبه الطمأنينة وضمان حريته .

وأنخذ الأستاذ مارتن Martin (١) اللاشعور أساساً للضغط الاجتماعي ففي ظنه أن العناصر اللاواعية لها فاعليتها في تحقيق التجانس ، وهذا التجانس يتحقق عن طريق الرموز المجردة والأفكار للناتية التي تعتبر وليدة كبت الشعور المشترك ، وإخفائه خوفاً من أنواع السيطرة الاجتماعية متمثلة في العادات والتقاليد والواجبات الخلقية والفروض الدينية والقوانين الوضعية .

وإذا كنا قد وصلنا إلى هذه المرحلة من تفسير الضوابط الاجتماعية على أسس لاشعورية ، فإنه يلزم بنا أن نفرها في ضوء آراء العالم النمساوي فرويد Freud باعتباره مؤسس هذا الاتجاه والواضع لدعائمه ، ومن وجهة نظر عامسة يمكننا القول بأن فرويد ينظر إلى الضغط الاجتماعي باعتباره نتاج الصراع الدائم بين الميول الشهوانية التي تدفع إلى الحب والمودة والألفة والانسجام والوفاق ، وبين الميول المدوانية التي تدفع إلى البغض والكراهية والقطيعة والانزاع . وتنطوى الميول الشهوانية على كل عوامل الجاذبية ، فهو يستخدم « الشهوة » هنا بمفهوم أوسع مدى عما هو مألوف في المجال النفسي ، بحيث تتضمن المعنى الحيوي ، الذي يمتنضاه تنجاذب الأجزاء المنفرقة من الكائنات الحية بعضها إلى بعض وترباط وتمازج بعضها بالبهض الآخر . وقد جعل مركز الثقل في عوامل التوافق للفرزة الجنسية في بادئ الأمر ، وأعطى أهمية نسبية للميول

(1) E. D. Martin : The Behavior of Crowds N.y 1919

العُدوانية « Aggression » فهي في نظره عناصر أولية في العلاقات الاجتماعية إذ أن الحياة الاجتماعية تقوم أساساً على محاربة ضبط الميول العدوانية بين الأفراد والجماعات .

ويتحقق هذا الضبط عن طريق « حب الجنس البشري » الأروسي « Eros » وهو أعم وأشمل من الحب الأفلاطوني والحب الشهواني « فهو حب الإنسانية » الذي دعا إليه القديس بولس ، وهو يشمل الجانب الروحي ، والجانب الفيزي الشهواني الذي يطلق عليه اسم لبيدو « Libido » وينضوي تحت الجانب الشهواني الغريزة الجنسية « Sexual Instinct » ويرى فرويد أن كلا من العامل الشهواني « Libido » والعامل الإنساني الفيزي Eros يعتبر قوة دافعة للتوافق الجماعي ؛ الأول في حدود الأسرة ، والثاني في نطاق المجتمع الكبير . غير أنه يوجد صراع بين القوتين أي بين التوافقات القاتية الفردية والدوافع الغريزية الجماعية ، وهذا الصراع يعتبر ضرورة اجتماعية . إذ أن هذا التصارع ينتهي عادة بنهاية الدوافع الغريزية الانسانية والحد من فاعلية الميول العدوانية الغريزية . وهكذا تنشأ النظام المقيدة لهذه الدوافع الأنانية مما يمثل في نظم التابو^(١) السائدة في المجتمعات البدائية المختلفة وطبقات المحارم الزوجية في كل المجتمعات الإنسانية وبذلك تتأكد الرقابة الاجتماعية والسلطة الجماعية التي تسكبت الدوافع العدوانية سواء عن طريق العادات والعرف والتقاليد أو عن طريق السنن المكتوبة في القواعد والنشرعات والنظم القضائية التي تتولى تحديد العقوبة على من يستسلم لنزعاته العدوانية ، أو يخرج عن القواعد التي حددتها نظم مجتمعه في شتى مظاهر النشاط الاجتماعي .

(١) التابو تعادل Taboo أو Tabu ويصدها مجموعة من التواهي والحرمات ، التي يلتزمها أفراد الجماعات المختلفة خوفاً من غضب القوة الخفية .

وآية ذلك أن أساس العلاقات الاجتماعية هي تلك القيود والضوابط الاجتماعية التي من شأنها تنظيم أو كبت أو إخضاع الدوافع المؤلفة والميول العدوانية المفرقة وفقاً لمثل إجتماعية تنعكس في نفسية الأفراد فيما يطلق عليه بالوجدان « Conscience » فيعمل الأفراد وفق ما تقتضيه أوامر الضمير الخلقى . وعلى هذا الأساس يميز « فرويد » بين الجانب القطرى الموروث من الدوافع الذرية في صورتها الممجبة للممياء ويطلق عليه الإد أو الهو « Id »^(١) ، وبين الجانب المكتسب من العمليات العقلية التي استقرت في اللاشعور والتي ترجع إلى التعاليم الدينية والخلقية والقواعد الاجتماعية والتي تعمل على قمع ما ترى أنه يتناقض مع الآداب العامة . أو ينبو عن مقتضيات النظم الاجتماعية . ويطلق على هذا الجانب اسم الذات الواعية « Ego » التي تحاول أن توفق بين مبدأ اللذة أو النزعات السفلى وبين مقتضيات الوسط الإجتماعى الذى ينتهى إليه الفرد . أما الضوابط والقيود الاجتماعية فتمثل في الفرد ما يطلق عليه بالذات العليا أو المثالية « Super or Ideal » وتتلور فيها مجموعة الأوامر والنواهي والمثل التي كان يلقاها الفرد عن مصادر السلطة الاجتماعية ، وهي التي تحول الميول العدوانية إلى دوافع للترابط والوفاق الإجتماعى سواء بين الأفراد والجماعات أو بين الأفراد ويمثل السلطة في المجتمع ، بالرغم من وجود نوازع الكراهية الكامنة بين الذات الفردية والقوات التي تحاول فرض إرادتها عليها ، وبفضل هذه الذات العليا يحاول الفرد أن يعتمل النظم الاجتماعية القاهرة ، ويحترم أصحاب السيادة في مجتمعه ويدين بالطاعة لوالديه ويجعل كبار السن كما يجعل كل من هو أعلى منه في مرتبته الاجتماعية .

S. Freud · Id and Ego (1)

(٢) راجع كتابنا في العلاقات الاجتماعية من ص ١٠٣ — ١٠٦ .

وبذلك يقوم التعامل الاجتماعي على أساس مبدأ خلقى يرتكز على تسامى الفرائز والدوافع الفردية أو تحويلها إلى نزعات وميول غيرية إنسانية أو تعييدها باختزانها فى بؤرة اللاشعور . وبذلك يتم التمثيل الاجتماعى بين الفرد ونظم مجتمعه ويتم خضوعه لمظاهر السلطة فيه وتقبله لها يفرضه أصحاب السلطان عليه .

المبحث السادس

الضبط وقضية الحرية

نعنى هنا بالضبط المعنى الاصطلاحي ، الذى يرتكز على التخطيط والتصميم الوضعى الواقعى ، فلا شك أن البشرية بحكم أنها كذلك تحيا حياة دنيائية متطورة . غير أن طبيعة الحياة ومقتضياتها فى الجماعات المدنية المعاصرة أصبحت ترتكز على الأساليب الاجتماعية الضابطة Social Techniques التى تهبط لها الحراك الاجتماعى Social Mobility وقد أصبحت هذه الأساليب الضابطة أمورا مستساغة مادامت ترتكز على الأسس العلمية وتحقق العدالة الاجتماعية ، فلا تتعرض لقضية الحرية الاجتماعية أو الفردية مادامت عامة ومنظمة بطريقة يدرك معها الأفراد والفتات الاجتماعية أهمية امتثالهم وتقبلهم لها ، ولتقرب هذا للأذهان بموقف الأفراد فى القطاعات المختلفة من التزامات الضرائب المفروضة عليهم من قبل السلطة الحاكمة . فالذين يقومون بهذا الالتزام إما أنهم يدفعون الضرائب تنفيذا لأمر رسمى صادر من جهة رسمية ، وإما أنهم يؤدونها لأنهم مقتنعون أن أداء الضرائب فيه مشاركة وتعاون مع الحكومة ، وفى هذا مساعدة لها على القيام بوظائفها على نحو فعال ، ومن هنا نستطيع أن نخلص إلى ضرورة

انطواء الضبط الاجتماعى على عنصر أخرية بالمعنى التنظيمى العلمى فمثلا إذا اعتبرنا القانون مظلماً من مظاهر الضبط وسيلة لتحقيقه ، فإنه ينبغى أن يراعى وضع القوانين الضرائية أو التنظيمية الإدارية ، لا وفقاً للاعتبارات الفنية التى تبرز مدى سلطة الأداة الحاكمة على الرعية ، وإنما ينبغى مراعاة مواقف الأفراد ومشاعرهم النفسية إزاء هذه القوانين وفكرتهم عنها ومدى استعدادهم لقبولها تقبلاً حساناً عن رضى واقتناع . لا عن إكراه والزام .

والواقع أن هذه هى السمة السامة - فيما يبدو - السامة وراء التشريعات التى تمثل أدوات السيطرة والضبط الاجتماعى فى المجتمع الصناعى فبعد أنه حتى فى المجتمعات الرأسمالية والاحتكارية - وأن كانت تهدف إلى تحقيق أهداف مادية نفعية ، تشكل قوانينها وقوانينها تحقيقاً أكبر قدر ممكن من الربح على حساب معبودات العمال - إلا أنه بالرغم من ذلك نجد أن التشريعات الصناعية تلزم أصحاب رؤوس الأموال اقتطاع جزء من أرباحهم للخدمات والتأمينات الاجتماعية لصالح العمال ، وذلك لتخفيف من وطأة الضغوط ووسائل الضبط إذاً هى تحت النحول مادى الصرف طبقة معينة دون الطبقات الأخرى ، ولعل هذا هو البرر الطبقي لمشاعر العمال إزاء قوانين الضبط للزمنة لهم .

والمجتمع الذى يسير وفق تصميم وتخطيط اجتماعى ، لا يحس أفرادَه بكتب حرياتهم عن طريق وسائل الضبط ، طالما يراعى المجتمع فى سياسته التخطيطية ابتكار الوسائل التى تمود آثارها على قطاعات ومستويات الشعب المختلفة . ولا يقتصر فى تقييمه على الإمكانيات المادية وإنما ينظر أيضاً بعين الاعتبار إلى الإمكانيات البشرية ومدى كفايتها الفنية وانتفاعها بنتائج

Karl Mannheim*

Man and Society in an age of Reconstruction

Studies in Modern Social Structure

London 1940

(1)

التصميمات العمرانية والاقتصادية .

ولا يعنى الضبط الاجتماعى بأى حال من الأحوال التدخل المبالغ فيه فى كل الخطط الاجتماعية ، فقد توضع خطة ضابطة لتنظيم أوجه النشاط المدرسى ، وقد تتضمن هذه الخطة للنهيج ومواعيد الدراسة ولكن من الأجدر أن يترك أمر النشاط الترويحى وقضاء وقت الفراغ للتلاميذ أنفسهم ، ليقرروا نوعه وأساليبه بدون التدخل فى هذه المجالات حتى يمكن لكل طالب أن ينمى فى نفسه القدرة على تحقيق الذات أو الابتكار ، ولا شك أن المجتمع الذى يسير وفق تخطيط منظم ، يتهيأ له سبيل استغلال امكانياته المادية والمعنوية والروحية بطريقة أفضل مما يتهيأ لمجتمع آخر لا يتبع برنامجا تخطيطيا فى نواحي نشاطه ، أو تظل مجالات النشاط تهر فيه سيرا عشوائيا أو بطريقة أولية بدائية كما هو الشأن فى الجماعات المتخلفة التى تجمد فيها وسائل الضبط جودا يؤدى إلى تخلف تلك الجماعات عن السير فى ركب المدنية ، كما أنه لا شك أن التقدم الحقيقى للمجتمع إنما يأتى عن طريق استخدامه للوسائل التكنولوجية كوسائل للضبط الاجتماعى ، والانتفاع بهذه الوسائل فى الوقت نفسه لزيادة قدرته فى السيطرة على موارده الرئيسية ، ولا يمكن أن ننظر إلى هذه السيطرة على أنها تعارض مبدأ الحرية بقدر اعتبارها ضرورة تكنولوجية فنية وعلمية ، وخاصة إذا كانت أساليب التدخل فى شئون الأفراد منظمة تنظيما يجعل الأخذ بها أمرا عاديا لا يحس الأفراد معه يانقص من قدرتهم على الترقى وتحقيق أهدافهم للرجوة .

هذا وهناك مسألة جديدة بالإشارة فى هذا المجال ألا وهى مشكلة الحرية الخلقية والسلوكية بالنسبة للفرد باعتباره عضوا فى جماعة لها نموذجها ومبادئها وضوابطها الاجتماعية . والواقع أن هذه مسألة فلسفية تقباين الآراء فيها . غير أننا سكتفى بالتعويه بالجانب الواقعى فيها . فما لا شك فيه أن

المعايير الاجتماعية والعوامل الموجهة سلوك الإنسان والضابطة لتصرفاته ليست من الجمود والثبات والإطاحة الشاملة بحيث تلم في كل موقف بجميع تفصيلاته ولا يسانه الوجهة والمحدد للسلوك ، فهذه الضوابط تعتبر من الناحية المعيارية مبادئ عامة لتحديد السلوك في نطاق واسع ، يشعر الفرد في هذا النطاق بحرية الاختيار دون أن يحس في ذلك وخز الضمير أو الخروج عن القاعدة السلوكية للضابطة ، وكما يقول ماك إيفر ، لا يستطيع آدمث الأفراد خلقاً وأكثرهم وداعة ، أن ينظم حياته وفقاً لهذه المعايير وحدها ، ويضرب لنا أمثلة بصد من المواقف التي تظهر فيها حرية الأفراد في الخروج عما تقتضى به تلك المعايير الضابطة . فيقرر مثلاً أن قواعدنا الخلقية تأمرنا بقول الحق والصدق من ناحية مطلقة ، ولكن في نفس الوقت من الحماقة أن نأخذ هذا على أنه يقتضى هذه القواعد الضابطة . ينبغي أن نقول كل الحق في كل شيء ولكل إنسان وفي كل مناسبة ، فليس من الحكمة في شيء أن نقول الحق لرجل معتوه أو مجنون يسألك عن شخص لكي يرتكب جريمة في حقه . وكذلك الشأن بالنسبة للطبيب الذي يتحرج من أن يقول الحق لأحد المرضى بمرض عصبى ، إذا كان يعتقد في قرارة نفسه أن قول الحق يعمل حالته للرضية تزداد سوءاً ، وبفلس الكيفية لا يمكن أن يحقق ضابط العدالة في معاملتنا الشخصية إلا الفرد نفسه الذي يستطيع أن يفسر في حدود الملابس التي تحيطه هذه القاعدة السلوكية (١) .

وقصارى القول أن الضوابط الاجتماعية مهما بلغت من صرامتها ، فإنها لا تعارض

تعارضاً تاماً مع قضية الحرية ، غير أن هذا القدر من الحرية يختلف اختلافاً بيناً وفقاً للمواقف الاجتماعية من ناحية ، ولتنظيم القاعدة بالعمل في الجماعة من ناحية أخرى ، ويقل الإحساس بانتقاص الضوابط من الحرية الفردية أو الجماعية كلما ساد الجماعة نظام تخطيطي عادل وشامل وكلما تمثل أفراد الجماعة تنظيماتها عن طريق التنشئة الاجتماعية والتمود والتربية المحلية والقومية .

غير أنه يجدر بنا أن نشير إلى أن وطأة الضوابط الاجتماعية على الحرية الفردية تظهر وتبين بوجه خاص بالنسبة لموقفها من الدوافع واليول الطبيعية والرغبات الأولية ، وخاصة ما اتصل منها بالفريضة الجنسية والملكية وخاصة في المجتمعات التي تنعدم فيها مقومات التكافؤ في توزيع السلطة والثروة ، حيث تفرض زمرة مهيمنة إرادتها على الأفراد لتأكيد مركزها أو التمهيد عن قدرتها وضمان الولاء لسلطانها ، هذا فضلاً عن تسخيرها للسيطرة غير الشخصية بالنسبة للنظم والمنظمات الاجتماعية .

ولاشك أن أفضل ألوان الضبط الاجتماعي ما تضمنت وراعت للمستويات والحدود التي تقبلها الجماعة بوجه عام . على أنه لا يفيب عن أذهاننا أنه مهما قاربت معايير الضبط الاجتماعي درجة الوفاق والكمال ، فإنها لا يمكن بحال من الأحوال أن تسد مقتضيات كل موقف على حدة ، ولا أن تنظم تنظيمياً تاماً موقف الفرد وسلوكه إزاء مجتمعه ، وإلا لأصبح الفرد مجرد آلة طبيعية لا إرادة له بالسكلية .

كما أنه يجب أن ننظر بعين الاعتبار إلى الجانب الواقعي والعمل من المسألة ، فالحياة الاجتماعية مليئة بالمواقف للعقدة التي تجعل الفرد في حيرة من أمره من أن يحل مشكلته الخاصة وأن يراعى قواعد الضبط العامة ، فهناك مثلاً

في المجتمع الصناعي صاحب العمل الذي تعرض لأزمة مالية والذي عليه أن يختار بين أن يعلن إفلاسه ، أو أن يأخذ بأساليب جديدة في المنافسة التجارية لا تقرها الضوابط الاجتماعية المألوفة ، أو العامل الذي قد يطلب منه الاشتراك في اضراب بصفته هو أنه وسيلة من وسائل تحقيق مطالبه . وأن هناك من مظاهر الظلم الاجتماعي ما يبرر اشتراكه فيه وبين تعرضه وفقاً للضوابط الاجتماعية للقاعة في مجتمعه أو في محيطه لقصاص الذي يهدده وأمرته بالمعز والنفقة .

فهذه المواقف وأمثالها تنطوي على مشكلات خلقية تفوق أحكام الضوابط الاجتماعية ، والواقع كما يقول ديوي Dewey أنه يجب أن تستمد القواعد الخلقية الضابطة أصولها وجذورها من العلاقات الاجتماعية والسيكولوجية ، بحيث تقوم الحرية الخلقية للفرد كإحدى وقائع الحياة الاجتماعية .

هذا ويجب أن نميز بين مختلف المجالات الضابطة فهناك المجال الذي تطلق عليه Field - Structure وبين المواقف التي تتحكم في تصرفاتهم Situation وبين مكانزمات الحياة الاجتماعية Social Mechanisms ، فهذه المجالات الضابطة متداخلة ومختلط بعضها ببعض الآخر . فالمنافسة مثلاً تعتبر من مكانزمات الحياة الاجتماعية التي تؤثر على سلوك الفرد ، فإذا نظرنا من ناحية أخرى إلى فاعليتها بالنسبة للتاجر في الميدان التجاري للطاق ، اعتبرناها أداة ضابطة من ناحية بنية المجال الحيوي أو الغناطيسي لهذا التاجر أو لطائفة التجار عامة . ومن ناحية ثالثة فإن المنافسة في حد ذاتها من شأنها أن تخلق مواقف تؤثر على تصرف الفرد في المجال ومن هنا يبدو

أن للتنافس ليست مجرد عملية من طبيعة اقتصادية وإنما هي أداة إجتماعية ضابطة في الموقف وفي مجالات النشاط الحيوى وفي عمليات وميكانيزمات الحياة الاجتماعية .

والآن بعد أن ألمنا المأمة عامة بآراء بعض علماء الاجتماع عن وسائل الضبط الاجتماعى ؛ نجد بنا أن نتناول فى شيء من التفصيل هذه الضوابط شيوعا وأبعدها أثرا ، دون أن نلتزم بأولوية الأهمية النسبية لإحداها على الأخرى فى فعاليتها الوظيفية .

الفصل الخامس

المواضيع الاجتماعية في المجتمعات المتأخرة والمتخلفة

مقدمة تمهيدية

من الملاحظ أن لكل مجتمع ، أيا كان بناؤه الاجتماعى ومستواه الحضارى ، مجموعة من التدابير والاجراءات التى تهدف إلى المحافظة على الأوضاع السائدة فيه ، بمعنى أن لكل مجتمع قواعد وقوانينه السلوكية التى يفرضها على أعضائه بقصد دفعهم للسير وفق القيم والمعايير التى درجت عليها الجماعة ، والتى استقرت عليها نتيجة التجربة والخطأ ، فى مواجهة ومقابلة احتياجات أفرادها وتنظيم العلاقات الاجتماعية القائمة بينهم .

ومن الملاحظ بوجه عام أن هذه الضوابط تبدو تلقائية فى أول نشأتها ، كما أنها تكون عادة محدودة الأبعاد ، بسيطة التدابير والاجراءات ، قدسية الجزاءات ، مباشرة الفعاليات ، وكما اتسع نطاق الجماعات وتعقد تركيبها المورفولوجى والوظائى كلما تعقدت وسائل الضبط فيها ، وامتدت إليها السعة الوضعية والصفة التخصصية والنواحى التقنية .

ومهما يكن من أمر ، فإننا نطلق اسم الضبط الاجتماعى على هذا المركب الثقافى الذى ينطوى على مجموعة القواعد والقيم والمعايير والجزاءات للمصاحبة لقواعد السلوك وكافة الوسائل التلقائية والتشريعات الوضعية ، والاجراءات الرقابية والترتيبات التنسيقية والتنظيمية التى تحول دون انخروج على ما رسمته الجماعة من نماذج مألوفة وقوانين ضرورية لسلوك الجماعة ، كما نطلقه على كافة الموصفات الاجتماعية التى تفرضها جماعات الضغط الاجتماعى التى تمارس سلطانها على أفرادها وأتباعها ، هذا بالإضافة إلى ما تلجأ إليه الدولة المعاصرة من اتخاذ أجهزة للرقابة والتوجيه ، على تمدد مستوياتها وتنوع أشكالها واختلافها باختلاف نظم الدولة السياسية والاقتصادية وايدولوجيتها الفكرية والاجتماعية (٨٤ - الضبط)

وسنحاول في هذا الفصل أن نعطي صورة عن الأساليب للضابطة التي تبدو أنها، وتلقائية التي لها مركز الصدارة في ممارسة هذه الوظيفة بالنسبة للمجتمعات البسيطة والتأخرة والمتخلفة والمهيئة للتنمية . ويجدر بنا أن نؤكد بادئ ذي بدء أن كل مجتمع بشري مهما كان بسيطاً في تكوينه ، محدوداً في حجمه ، ينشئ تنظيمًا اجتماعيًا يلائم به احتياجاته ومتطلباته ويواجه به متطلبات حيوياته الاجتماعية ، ومن المسلم به أن كل تنظيم اجتماعي يتعاضد على انطواء عضويًا ووظيفيًا على عوامل تلقائية ضابطة ، تتعدد في مجموعة من الأوامر والنواهي الجماعية للزمامة للأفراد والتشكيلات الاجتماعية والفئات الجماعية ^(١) .

وقد أوضحت الدراسات الأنثروبولوجية الاجتماعية الميدانية أن الضوابط الاجتماعية في الجماعات البدائية والتأخرة والمتخلفة تنشأ بصفة تلقائية من عدة دعامات وركائز تنظيمية . ولعل أبرز مصادرها الاجتماعية تلك التي تتصل ببناء المجتمع سلطة الرقابة الجماعية التي تنبثق أحياناً عن الهيمنة القبلية أو العشائرية أو قرابة الدم أو الولاية والتبني والتخالف والمصاهرة ، وقد تنبثق عن مصدر غير محدد أو ديني نوعي أو روحي أو المهي ، وقد تكون ضرورة لازمة لمساواة بعض النشاطات الاجتماعية الحياتية أو الرثسية والتي قد تتصل بالحياة الاقتصادية أو السياسية للجماعة . مثل الضوابط التي تنشأ للحفاظ على الثروة النباتية أو الحيوانية أو حماية الأجهزة الإنتاجية وتوفير المواد الاستهلاكية ، تلك الضوابط التي ترمي إلى إحاطة القيادات والأنظمة السياسية بسياج من القدسية والصيانة . على أنه مهما يكن من شأن المصدر الوظيفي الذي تصدر عنه مثل تلك الضوابط في الجماعات البدائية ، فإنها تصدر عن البينتان الاجتماعيتين بما له من ميكانزمات دفاعية وصيانة لبقية واستمرارية فعاليتها ، ولذلك فإن الوظيفة الضابطة تقوم بمهام الرقابة

الاجتماعية التي تقوم مقام السلطة التقنية في المجتمعات المتقدمة . وقد تتخذ هذه السلطة الرقابية الضابطة ثوب التواترات الحضارية ، وقد تتجسد في الأعراف والآداب والتواضعات الاجتماعية ، وقد تتخذ من التقاليد وعاء لها ولكنها مهما تشكلت وتعددت مظاهرها وانطباعاتها فإنها تمارس نشاطها تنظيمية ذات صفة جماعية انتشارية ، تعبيراً عن الإرادة الكلية والضمير الجمعي دون الاستناد إلى معايير موضوعية أو الاعتماد على أجهزة وظيفية متخصصة ، وذلك لأن مثل تلك المجتمعات للتأخرة لا تعتمد على السلطة القانونية الوضعية المتخصصة ، ولا يسودها تقسيم العمل الوظيفي الذي تتمدد وتفرد بموجبه الوظائف وتنوع بمقتضاها التخصصات ، وتتخصص في ظله الأدوار والمهام ، وتتمدد بتعاقباته العلاقات والنشاطات وتندرج في إطاره المكنات والمراكز الاجتماعية للأفراد والفتات والجماعات .

وفي ضوء ما تقدم نلاحظ بصفة عامة أن الضوابط الاجتماعية التقليدية السائدة في المجتمعات البدائية والتأخرة والمتخلفة ، تبدو عامة غير متخصصة لأن الفوارق والفواصل المميزة بين التنظيمات الوظيفية المتخصصة لا تظهر بشكل واضح حيث يشملها برمتها التنظيم الاجتماعي ، وحيث يصعب التمييز بين التنظيم الاجتماعي والتنظيم السياسي والتنظيم الاقتصادي لعدم بروز ووضوح القومات الأساسية لأي من تلك التنظيمات . على أن هذه الوضعية لا تقودنا إلى إغفال الحقيقة الاجتماعية وتأكيدها ألا وهي : أنه متى وأنى يقوم تنظيم اجتماعي لا بد وأن يساند ويدقه مجموعة من الضوابط والرقابة الاجتماعية التي تمثل في أدنى صورها في الطرق الشعبية والعادات الجمية والتقاليد الجماعية والأعراف والآداب العامة وهي تكون قطب الرحى للسلطة التي تمارس لوتاً من الإكراه الحضاري والضغط الاجتماعي على سلوك الأفراد والجماعات ، وأن هذه الضوابط تكون في أول مراحلها ذات أبعاد

أفقية متشابهة منتشرة في كل خلايا الوحدات البنائية والوظيفية للجماعة بأسرها، وبأخذ بها الأفراد كلهم كقطعة وحيدة للسلوك وناسلوب مثبت في العلاقات وللعاملات . وكميار تقييبي لكل تصرف إزاء كل موقف ، ثم لانتاج هذه الضوابط أن تأخذ بمد رأسياء بعد أن تتطور الجماعه وتأخذ شكل الدولة التي تتدرج فيها السلطة وتسقلم تدريجيا في المنشئات والمنظمات التي تتولى الوظيفة الرقابية كأداة ضابطة وكأداة جزائية وكوسيلة تعويجية وتطويرية .

وعند هذا الحد نرى أن نقدم تفصيلا لما أوجلهاء، يلقى مزيدا من الضوء ويعين على استيعلاء تلك الضوابط التلقائية .

المظاهر الأولية للضوابط الاجتماعية

المبحث الأول

الطرق الشعبية « Folkways »

يقصد بالطرق الشعبية الوسائل التي أقرها المجتمع ليصوغ أفرادها سلوكهم في معاملاتهم وعلاقاتهم الاجتماعية وفقا لها وتبعا لقتضياتها ، سواء في الحياة العادية الروتينية الجارية أو في المناسبات التي لها دلالة اجتماعية خاصة ، وبهذا المعنى تشمل الطرق الشعبية الأنماط الشائعة من أفعال وسلوك وتصرفات الناس في مختلف المواقف والمناسبات الاجتماعية ، والتي تستمد أصولها ونشأت وجودها من الوضعية العشرية Gregariousness أو الاجتماعية Sociability ، فهي تمثل ضرورة اجتماعية تلقائية ، لا تصدر عن سلطة معينة محددة الاختصاص والوظائف وإنما دعائما قبول الرأي العام لها Public opinion وتمثلها وإياها وحرصه على مراعاتها .

أما عن النشأة الأولى لتلك الطرق الشعبية فقد أرجعها بعض العلماء ، وفي مقدمتهم العلامة سمنر Summer إلى الحاجات الضرورية الحيوية التي تتطلب إشباعها وتطمينها قيام الأفراد والجماعات بألوان من النشاطات والأعمال والتصرفات ، وأن التجربة الاجتماعية للصاحبة لهذه الممارسات في سبيل إشباع تلك الرغبات والاحتياجات ، هي التي أوجدت النماذج الأولى ، والأنماط الرئيسية عن طريق المحاولة العشوائية ، والتجربة والخطأ .

وقد يستعمل اصطلاح Usage ^(١) للدلالة على النمط الذي يحتوى على الأفعال الاعتيادية لأفراد المجتمع وقد عرفها العلامة ماكس فيبر بأنها عبارة عن أفعال متشابهة احتفظت بها الجماعة لأن الناس تمودوا عليها ونالت قبولهم واحترامهم ، فأصبحت قوالب ضابطة مرتكزة على التمود . واختيار الجماعات للخبرات الناجعة وترسيخها ونقلها إلى الأجيال المتعاقبة .

Sumner, W.G. Folkways, 1906.

(1)

Max Weber, OP. Cit. P.2

فالناس يبدأون حياتهم الاجتماعية بقيامهم بأعمال معينة وليس بأفكارهم أفكاراً محددة ، ثم لا يلتفتون عن طريق « المحاولة والخطأ » أن يتجنبوا الخبرات الاجتماعية التي تحدث لهم ألماً أو ضرراً أو فشلاً في عدم قدرتها على تلبية احتياجاتهم الضرورية ، ويختارون الخبرات الفاجحة في تلمين هذه الحاجات ، وهكذا انبثقت من الحاجات الطبيعية الحيوية ، أو من التجربة الاجتماعية أنماط السلوك الأولى التي تطورت فيما بعد إلى عادات وأساليب رتيبة ، وأخيراً إلى مهارات لها ظاهيات اجتماعية . مما أدى إلى حرص الجماعة على أن تضيف عليها صفه الاحترام والتقدير ليرعاها الأفراد دون شعور بالزام وبذلك يستفيد كل فرد من الجماعة من خبرات أفراد الجيل السابق عليه وبهذا تمثل الطرق الشعبية لونا من ألوان الإرث الاجتماعي Social Heritage وتصبح ظاهرة جماهيرية يلقنها الصغار بالنشئة الاجتماعية ، وعن طريق التقاليد والمحاكاة التي تسرى في خلايا أنسجة الشبكات الاجتماعية التي يمر بها الفرد منذ ولادته ، وفي الجماعات البدائية وللتأخرة والمتخلفة ، تعتبر الأساليب والطرق الشعبية الوسائل الفعالة لتعليم كل مطالب الحياة الاجتماعية ، وتتميز بكونها شاملة لكل مظاهر النشاط الحيوي والاجتماعي التقليدي ، ومن هنا تسكتسب مظاهر الاستقرار والصلابة والجمود في بنيتها وشكائلا فلا يمتورها التغير الطفرى ، وكما استقرت بتقدم الزمن كلما أصبحت أكثر موضوعية وأقوى في سيطرتها وإلزامها للأفراد الجماعة ، فإذا سألتنا أفراد أى جماعة منتملة من تيار الحضارة ، لماذا يسلكون سلوكا معينا تجاه بعض الحوادث والمواقف ، فإنهم يجيبون بأن « ذلك ما وجدنا عليه آباؤنا » بمعنى أن أجدادهم من الأجيال السابقة عليهم ، كانوا يمارسون ذلك أزمانا طويلا .

وفي جل الجماعات للتأخرة تساند هذه الأساليب الشعبية الملزمة ، عقيدة دينية بدائية ، كقوة روحية أو مانوية (Mana) تنبث في عقول الأفراد

لتكسب هذه الأساليب قداستها وتلزمهم باحترامها لأن في الخروج عليها إغضاباً لأرواح الأجداد أو أشباح الموتى أو للملائكة أو للأصول التوتمية^(١). وفي ذلك تهديد لسكبان الجماعة وعدم استقرارها نظراً لما يجلبه ذلك الغضب من كوارث ونكبات... ومن ثم تصبح الطرق الشعبية قوى اجتماعية الزامية تساندها جزاءات دينية ودنيوية، وتعتبر في نفس الوقت قوى أولية وأصلية تمارس الزاماً خلقياً واجتماعياً وأساسياً وجوهرياً لاستقرار الجماعة وضمان سيادة النظام في علاقات أفرادها بعضهم ببعض الآخر.

ويحذر بنا الآن أن نلخص أهم الخصائص التي تتميز بها للطرق الشعبية باعتبارها ضوابط اجتماعية أولية :

(أولاً) تتميز الطرق الشعبية بأنها تتكون تلقائياً في الجماعة بصورة غير واعية وغير مقصودة، لأن أسسها المحاولة العشوائية في سد واشباع الحاجات الطبيعية الضرورية، ولا شك أن الإنسان في سبيل تلمين هذه الحاجات والرغبات، كان يكتفي في مراحله الاجتماعية الأولى بتلبيتها بصورة مباشرة دون روية أو خبرة جماعية منظملة، ثم تتدرج الجماعات الإنسانية في التجربة الاجتماعية عن طريق المحاولات العشوائية (المحاولة والخطأ)، ولا بد أن يمر وقت كاف حتى تستطيع الجماعة أن تتخذ بعض القواعد والأصول التي تصبح فيما بعد عادات فردية وعادات اجتماعية، يعبر عنها اصطلاحياً بأنماط ومظاهر ومقاييس للسلوك العام.

وقد عبر العلامة سمنر Sumner عن الطرق والأساليب الشعبية بقوله أنها

(١) راسم ماكتنباه عن الأرواح وللأصول التوتمية في كتابنا الاجتماع الديني
القاهرة ١٩٥٩ .

تشبه نتائج القوى الطبيعية التي يستغلها الإنسان ويستخدمها في تنفيذ أعماله دون وعي أو بصيرة غير واعية ، أو بمعنى آخر فهي تقابل وتماثل طرق السلوك الفريزية عند الحيوان ، التي تنمو مع التجربة وتتطور عن طريق الخبرة ، حتى تبلغ أو تصل إلى أعلى درجاتها من التكيف لتحقيق الغاية المرغوبة أو المصلحة المطلوبة ، أو التطلعات المرجوة .

(ثانيا) أنها تتميز بالاستمرارية والدوام فهي تستعمر من جيل إلى جيل في نطاق التراث الثقافي والاجتماعي دون تغيير أو تحريف أو شذوذ في الأسلوب العام ، ومع قابلية محدودة لمواجهة ظروف جديدة غير مبنية على فاعليات مقصودة ، وفي نطاق نفس الأساليب المحددة الثابتة — وبدون تعقل أو بحث في الأسباب التي تستلزم التغيير المحدود . وآية ذلك أن العلاقات الاجتماعية في أية جماعة بشرية وفي كل مرحلة من مراحلها الثقافية المختلفة في مدتها الحضارية ، تسيطر عليها مجموعة من الأساليب والطرق الشعبية التي انحدرت إليها مع مجئ الزمن منذ القدم عن أصولها السلافية الأولى ، وما تزال هي في جوهرها على حالتها الأولية ، ولم يتغير فيها إلا ظاهرها العام نتيجة للتطور في مظاهر النشاط الفكري والتفكير الخلاق والمقننى أو الأخلاق الاقتصادية أو السياسية أو تدرج النواحي الفنية أو النظام التربوي .

(ثالثاً) أنها تتميز بالتوافق مع رغبات الناس .

فن الواضح أن هذه الأساليب والطرق تظل بالرغم من قدمها مؤيدة ومقبولة ، لأنها تنطوي على ما تواضع عليه أفراد الجماعة من فاعليات سلوكية

سواء ما تكون منها نتيجة خبرة سابقة أو لا يزال في دور التكوين والنبات وذلك كله فسييل ترشيد الأفراد إلى ألوان السلوك السوى في قضاء احتياجات معيشتهم الاجتماعية ، وهذه الخاصية هي التي تفسر اختلاف هذه الأساليب والطرق باختلاف الجماعات بل واختلافها في المجتمع الواحد باختلاف المصور ، وإن كان هذا الاختلاف يسكون في النطاق الظاهري المحدود ، كاختلاف زى الرأس في مجتمعا العربي المعاصر وما طرأ عليه من تحول دون أن يتخذ في شكله مظهرا يقاربه من مظهر زى الرأس في الجماعات الغربية . ونفس هذه الخاصية هي التي تقوى الحساس والتعصب لتلك الأساليب من جانب الجماعة أو العائنة للمارسه لها ، فيميل الجيل القديم إلى التعصب والتمسك بالطرق الشعبية القديمة ، وإلى مقاومة كل حدث غريب يحاول أن يبدل شيئا من الطرق الشعبية للورثة .

وبنفس السكيفية ينشأ التعصب الأعمى للعادات الجمعية التي تعتبر إمتدادا للطرق الشعبية بحيث يشعر الفرد أن كل ما تمسكه جماعته من قيم إجتماعية جدير بالتقدير والتبجيل ، وفي نفس الوقت تصغر في نظره القيم والأساليب الجماعية التي تتخذها الجماعات الأخرى في تنظيم وضبط مظاهر نشاط حياتها الاجتماعية ، ويعبر عن هذا الموقف بالاصطلاح « Ethnocentrism » الذي يعطى على تمسك الجماعة وتعصبها لمفاسرها الثقافية التي تتمتع بسلطة إجتماعية قاهرة ، والتي ينشأ عنها شعور عميق بالحدود النفسية والاجتماعية التي تغلف إطار التضامن والمصيبة في داخل الجماعة Ingroup ، والتي تباعد المسافة الاجتماعية بين الأفراد الذين ينتمون إلى جماعات أخرى Outgroup .

وعلى هذا فنحن نعتبر الطرق الشعبية وسيلة فعالة للعمل على إدماج الفرد في مجتمعه ، فهي وإن كانت تمارس الضغط على الفرد لكي يتماشى مع أساليب جماعته أو

طبيعته الاجتماعية، إلا أنها من ناحية أخرى تسكب الجمادة التجانس Homogenity لتحقيق التكافل والتكامل الاجتماعى ، وكل جماعة تتوق إلى تقوية أواصر اللازم تضامن أفرادها تعمل جاهدة على تقوية تأثير الأساليب الشعبية فى أعضائها وذلك عن طريق مساندتها بالقيم ، وربطها بالمصالح النفعية ، وإحساس الأفراد بلزومها لاستقرار الجماعة . وعن طريق تزويدها بقوة وعناصر جزائية من طبيعة خلقية أو دينية أو تشريعية ، فإذا تهافتت للأساليب والطرق الشعبية هذه الأسباب الاجتماعية ، اتخذت أداة تنظيمية للضبط الاجتماعى ، ويعبر عنها بعض علماء الاجتماع وفى مقدمتهم سمنر بالاصطلاح الآداب العامة للسلوك "The Mores" وسنعالجها فيما يلى :

المبحث الثانى

الآداب الاجتماعية The Mores

تمتاز الآداب الاجتماعية كوسيلة ضابطة ، عن الطرق الشعبية ، بقوة إلزامية خلقية اجتماعية ، وبوضوح ذلك الملامه سمنر بقوله إن الطرق الشعبية حينما ينظر إليها من ناحية انصالتها بتحقيق أهداف الجماعة أو رعايتها أفرادها وفنائها ، أو عندما تلحق بها قيم معيارية متصلة بمستويات الخير والشر . فأنها تصبح أدوات تنظيمية ، لأنه فى هذه الحالة تصاحبها فكرة كونها السلوك الأمثل ويمكن تصورهما فى هذه الحالة على أنها آداب عامة اجتماعية تظهر بمظهر أدوات للضبط الاجتماعى ، وتبر عن التصرفات السليمة المؤدية إلى سعادة الجماعة ، فالآداب الاجتماعية بهذا المعنى عبارة عن طرق شعبية ذات فلسفة تتصل انصالا وثيقا بتحقيق المصالح العام للجماعة ، ولها أهميتها الإيجابية فى المحافظة على الفقه الاجتماعية ومنزلتها .

وهناك تمت فرق آخر يميز الآداب الاجتماعية عن الطرق الشعبية من ناحية فاعليتها التنظيمية ، ألا وهو درجة الإلزام والقهر الاجتماعى المتصل بكل منهما ، فمن الممكن أن يخرج الفرد أو ينحرف عن الطرق الشعبية ، ومع ذلك يستمر كعضو له مكانته الاجتماعية في طبقته أو جماعته ، أما إذا تعارض سلوك الفرد مع الآداب الاجتماعية فلأن مجتمعه يصب جام غضبه عليه ، ذلك لأن الآداب الاجتماعية تعتبر معيار تنظيميه ضابطة بصفة مطلقة ، يخضع الفرد لأحكامها ويتكيف مواقفه وسلوكه وفقاً لها ، إذا أراد أن يبقى بمكانته الاجتماعية داخل الفئة التى ينتمى إليها ، وزيادة في الإيضاح ينبغى أن نقرر أن الآداب العامة يمكن اعتبارها بمثابة مبادئ معيارية عامة وملزمة ، في حين أن الطرق الشعبية بالنسبة إليها تمثل النواحي التطبيقية أو نواحي المطابقة الفردية للقواعد العامة ، فارتداء الملابس في حد ذاته يعتبر من الآداب العامة التى يمثل الخروج عليها عدم ارتداء الملابس إطلاقاً (الدراء) أما ارتداء زى معين بشكل خاص فيعتبر من الأساليب الشعبية التى لا تكون نتيجة الخروج عليه بالنسبة للجماعة كنتيجة الخروج على القاعدة الأساسية في ضرورة ارتداء ملابس لستر الجسد مثلاً .

وآية ذلك أن الآداب الاجتماعية تظل معياراً مطلقاً يخضع له الأفراد في أنماط سلوكهم ومواقفهم واستجاباتهم لاختلاف المؤثرات الطبيعية الفيزيائية أو الإنسانية النفسية ...

وكذلك للآداب الاجتماعية مقومات فلسفية من طبيعة خلقية ، فمستند ما ينشأه الأفراد في الكفاح من أجل البقاء ، ويؤسسون علاقات اجتماعية تنظم تعاملهم بعضهم مع البعض الآخر ، وتنشأ عادات اجتماعية تلقائية تتخذ مظهر الطرق الشعبية الجوهرية لتطمئن الحاجات الطبيعية ، فإذا ما تبدلت ظروف

الحياة الاجتماعية وتطورت نظمها ، تحلت تبدلات أساسية وجوهرية في الطرق الشعبية ، وتكتشف فلسفات وقواعد خلقية لتبرير الأخذ بالوسائل الشعبية للمستحدثة حينئذ تنحول الطرق الشعبية إلى آداب اجتماعية حتى تتصف بصلتها الوثيقة بالصالح العام وبقوتها الإلزامية التي تتصل اتصالاً وثيقاً بالمبادئ الخلقية التي تساعد على تحقيق الأنماط المثالية التي تصطلح عليها الجماعة سلوك أفرادها من الناحية الاجتماعية والخلقية والمقائدية .

وهي رغم اعتبار الآداب الاجتماعية مظاهر سلوكية مثالية إلا أنها تتميز بإعتبار إن لها قوة الحقائق الواقعية . سبب أصالتها واحداً من الأجيال المنصرمة إلى الأجيال اللاحقة ، مع ثباتها وعدم تغيرها وجودها النسبي وبسبب غرسها في نفوسنا وأفكارنا وتعود الأفراد عليها والأخذ بمقتضاياتها .

وتظهر هذه الخاصية بوضوح إذا نحن أجهلنا الإشارة إلى السكيفية التي تتفاخل بها الآداب الاجتماعية في مظاهر نشاط حياتنا اليومية الروتينية ، حتى يمكن أن نطلق عليها اسم عادات إجتماعية ، فالواقع أن الذي يميز العادة الاجتماعية هي أنها تكون بمثابة إجراء يظهر للجماعة بالتدرج صلاحيته لتطبيق دون رغبة صريحة في أن تتولى حمايته سلطة رسمية محددة ، بل يكون هناك في العادة من عام اتقبلها ، فهي بهذا المعنى أكثر قواعد الضغط الاجتماعي تلقائية وأشملها الزاماً وأعمها مراعاة ، لأنها منبثقة من ضمير الجماعة ذاتها ، وجزائرها تختلف عن جزاءات القانون الذي يتركز على استخدام القوة للمنظمة ، فجزائرها نتيجة ردود فعلية لمظاهر الضغوط الاجتماعية غير الرسمية وخاصة في الجماعات للتمدنية ، وهي تترج بنفوس الأفراد امتزاجاً لا يشعرون معه بالحاجة إلى تغييرها أو الخروج عليها أو مناقشة أسباب تحسكها فيهم . وإذا ضعفت في نفوس الأفراد ، فإنما تضعف بنفس السكيفية التي تسربت إلى نفوسهم بها ، أي بغير وكالة ، إجتماعية رسمية أو قوانين منظمة أو سلطة قاهرة ولكن بطريقة تدريجية تلقائية .

فهى بكلمة مختصرة عبارة عن الطرق المألوفة التى تنشأ بصورة غير واعية وتلقائية ، تتمتع بأهداف غير مقصودة أو محدودة للقيام بما عليه قواعد الحياة اليومية العامة التى تنقبها الجماعة ، والتى تستمد جزاءاتها من ضرورات الحياة الاجتماعية لتحقيق أهداف نفعية ، وهى فى مجملها ترجمة غير مدونة لتجربة الجماعة : الحايه المحدودة أو البيئة الإقليمية ، ولذلك فإنها رغم صلابتها وجسودها ، فهى قابلة للتغيير وفقاً لما يطرأ على نظم الجماعة من تطوّر .

غير أنه ينبغي أن ينبذ الأذهان إلى أنه من الناحية التنظيمية السلوكية لا يمكن أن نعتبر الآداب العامة ، عادات جماعية ، ذلك لأن هناك نوعين من العادات ، عادات سليمة ومفيدة تنبى سلامة المجتمع وسعادة أفرادها ، وهناك عادات ضارة أو شاذة ينهى المجتمع عن فعلها فهى عادات غير مشروعة فى نظر الجماعة (١) . وإن مارسها طوائف أو فئات . وكذلك فإنه يحسن من وجهة النظر الاجتماعية الوظيفية أن تدخل فى نطاق الآداب الإجتماعية النواحي السلبية والنواهي المقدسة التى يطلق عليها علماء الأنثروبولوجيا اسم « التابو » المحرمات « Tabu »^(٢) وهى تشير إلى مجموعه من الأمور والأفعال واللوائح التى يجب أن يتعاشروا الأفراد القيام بها ، وخاصة أنها تستند على الجزاء الدينى والرادع الخلقى ، بل أحياناً العقاب اللدنى والسياسى ولا سيما فى الجماعات المتأخرة والمتخلفة ، فى هذه الجماعات تساق هذه الأمور والنواهي المقدسة المعقّدة بأن الخروج عليها يعنى إثارة الغضب فى القوة المقدسة سواء كانت « مانا Mana » أو الأرواح النتشية للنبته فى الظواهر الطبيعية ، أو فصائل للنبات والحيوان أو كانت أرواح الأجداد الموتى أو غضب الآلهة ، وكل هذا وما إليه يصعبه

(١) راجع بعض الأمثلة فى كتاب :

الدكتور عبد العزيز عزت : السلطة فى المجتمع الفصل الثانى : سلطة المجتمع .

ص ٢٣ - ٢٤ .

(٢) أنظر موسوعة مريز الذى كتبها عن التابو ونظام الزواج الاغترابي
j Frazer' Taboo and Exogamy

الاعتقاد بالنظر الدائم لآعلى مجرد الشخص الذى يخالف هذه النواهى ، بل على الجماعة كلها .

وتظهر الآداب الاجتماعية المساوية (المحرمات) بشكل خاص فى العلاقات الجنسية التى تتعدد بطبقات المحارم ، والى تؤدى إلى الزواج الاغتصابى Exogamy وخاصة فى الجماعات المتأخرة ، كما تظهر فى محرمات الأكل المقدسة التى تشجع فى الجماعات النومية التى تحرم أكل أو لمس أو الاتفاع بالملكة النباتية أو الحيوانية التى ينسب إليها نوعها الذى تقده (١) والذى يعتقد أفرادها أنهم منعقدون عنه ، كما تبدو بشكل ظاهر فى بعض النواهى فى المناسبات الاجتماعية المقدسة ، كالأعياد والأيام الصوم أو الحج . . وما يحرم على الأفراد الاتيان به فى حضرة أفراد لهم قداسهم وخاصة للوك والرؤساء الدينين فى الجماعات المتخلفة البدائية والمتأخرة .

وقد تختص طائفة من النواهى المنظمة للعلاقات المتبادلة بين الجنسين ، الذكر والأنثى — وفى أغلب الأحوال يحرم على الأنثى فى فترات بيولوجية معينة إتيان بعض الأعمال كعلب الألبان أو دخول الحقل أو حصاد القمح أو القيام بالطقوس الدينية فى تلك الفترات حيث يسود الاعتقاد أن الخروج على هذه التقيدات والغوابط يغضب الآلهة ، ويهدد الجماعة بشر مستطير كعول ولاء أو قحط أو أى نوع من الشر (١) .

العادات الفردية

وعما نبني الإشارة إليه أن الآداب الاجتماعية كوسيلة تنظيمية ، تختلف كذلك عن العادات الفردية ، وإن كانت الأخيرة تعتبر من الناحية العملية

(١) راجع كتابنا فى الاجتماع الدينى .

وسيلة تنظيمية للتصرفات الفردية ، وإليها ينصرف الذهن عندما يبحث علماء
التربية فسكرة « سلطان المادة » وأثرها من الناحية الاجتماعية ، فهي كما يقرر
العلامة وليم جيمس ^(١) عجلة المجتمع التي تحافظ على سير نظامه على وتيرة
واحدة وبسرعة منتظمة ، وهي أهم وسائل تأمين أوضاعه والحفاظ على كيانه
وهي التي تمنع أفراد الطوائف وأصحاب الحرف الدنيا من أن يهيجروا ما اعتادوه
في مزاولة أعمالهم ، فهي تنظم الأفراد في حدود النظام ، وهي وراء
العامل في المنجم والزارع في المزرعة ، تحت كل على مزاولة ما تعودوا
على أدائه من الأحوال ، وهي التي تحول دون تداخل الطبقات والمستويات
الاجتماعية ، لأنها تعلم الأفراد أنهم لا يصلحون لشيء إلا لما ألفوه في الصغر
وورثوه من آباءهم ، وتعودوه في بيئاتهم وبين نظرائهم .

ويبدو أن هذه النظرة قابلة للمناقشة في ضوء التجربة الاجتماعية والنظم الديمقراطية
السياسية والاجتماعية والتربوية ، خاصة إذا نظرنا إلى المسألة من ناحية أخرى وأغنى
من زاوية أن العادة الفردية ، كأداة تنظيمية ، ليست سلطة مستبدة جامدة ، وإنما كأداة
مبسطة وميسرة للنشاطات الفردية في المجالات الاجتماعية الانتاجية أو الاستهلاكية
أو الترفيهية ، خاصة بالنسبة للعادات الآلية المتصلة بالقدرات الفنية والتي تفرضها
التكنولوجيا وعملية التحضر urbanization في مجتمعاتنا المعاصرة ، فمن العادات
الفردية التي يدفعنا إليها التمدن كالأحكام الشديد ووسائل تنظيم الحركة وتسهيلها
داخل المدن ، إلزام السير على الجانب الأيمن ، في الطريق أو كالتوقف في صفوف

(١) انظر رسالة الدكتوراء . ل. و. ن.

The Notion of Taboo With Special Reference to The Arabs
Thesis London 1952.

William. G. Sumner, Folkways, A Study of the
Sociological Importance of Usages'
Manners' Customs and Morals.

William James, Principles of Psychology N.y 1' 121 1890

متابعة عند ركوب السيارة الخ ، وعن طريق الماديات التي يلزمها العامل بفضل الترشيد والتقدم التكنولوجي الآلي؛ يقتصد العامل فيما يبذل من جهد وطاقة ، ويقلل مما قد يعانيه من كآبة ^(١) .

وما من شك في أن هذه الماديات التي تخضعها الاكتشافات والمخترعات الآلية الحديثة يمكن أن تعتبر ضوابط اجتماعية متعددة ، خاصة إذا تشابهت وتمثلت للماديات الفردية تشابها يرقى بها إلى الماديات الجماعية ، مثل الماديات الفردية التي نتجت في عصرنا الحاضر عن استخدام التليفون والسيارة والراديو والتليفزيون والتردد على دور النسيئة والمسارح والحفلات الرياضية والأندية وتناول الأطعمة اللذيذة والمحفوظة ، كل هذا وما إليه سرى إلى صميم الحياة الاجتماعية وعدد من الضوابط الاجتماعية التقليدية المتمثلة في الماديات الجمية للأجيال السالفة وما يتصل بتلك الأمور الجارية في حياتنا اليومية الروتينية الدارجة في الجهات للصناعة الممعدنة .

والآن يجدر بنا أن ننسأل عن طبيعة الصلة بين الآداب الاجتماعية كموايل ضابطة تنظيمية من الناحية الوظيفية ، وبين الماديات الجمية والفردية كظواهر موضوعية .

الواقع أنه إذا كان هناك تمت تميز بين الماديات الجمية كماداة ضابطة ، والماديات الفردية كظواهر واقعية ، إلا أننا نلاحظ في كثير من الأحوال ونلواقف ، أن هناك ارتباطا عليا بين المجموعتين في الحياة الاجتماعية ، وآية

(١) أنظر في تفصيل السلام عن الماديات الفردية كتاب الدكتور عبد العزيز عرت المشار إليه آتينا ٦٠ — ٦٣ ومن الواضح أنه لا يهتينا في هذا المجال الكلام على الماديات الفردية في ذاتها ، إلا بالقدر الذي يظهر ما كاداة تنظيمية ، ومن حيث شأنها بالماديات الجمية وقواعد الآداب الاجتماعية ومن ثم نحن لم نتحدث عن الماديات الفردية السئية التي يجب التخلص منها .

ذلك أن كل جماعة تحاول عن طريق وسائل التفتيش والتربية غرس عاداتها الاجتماعية في النشء ، فتظهر وكأنها عادات فردية في الأطفال وصغار السن ، وبذلك تنقل العادات الجمعية بأوسع معانيها إلى كل فرد في كل جيل ، وتظل بمثابة القوة المنظمة السكائمة التي تشكل عاداته الفردية ، وعلى هذا النحو يبدو أن العادات الاجتماعية الضابطة سابقة على العادات الفردية المكتسبة عن طريق التقليد والمحاكاة أو الخبرة والتجربة الاجتماعية والاستجابة الشخصية .
لظروف حياته في الشبكة والأنسجة الاجتماعية ، غير أننا نلاحظ من ناحية أخرى أن هذه الاستجابة الفردية تتأثر عادة بالتطورات التكنولوجية والسياسية والقيادات الاجتماعية المتعددة ، فتؤثر بدورها في تطوير العادات الاجتماعية التقليدية ، وتحولها من أداة تنظيمية ضابطة إلى أداة قابلة مرنة حتى تتكيف بالوضعية الجديدة فتسترد قوتها التنظيمية الفاعلة ، ومن أمثلة ذلك العادات السلوكية التي كانت نتيجة لازمة للاكتشافات واختراعات الآلة المستحدثة واستخدامها في أحوالنا الاجتماعية الروتينية كاستخدام التليفون والسيارة والمذياع والتلفزيون . . . والعادات الجمعية الشائعة في المدن للصناعة الكبيرة كمادة تناول الأطعمة المحفوظة أو المثلجة ، أو تجديد « المودات » المتعددة .

ولاشك أنه كما يقول ماك إيفر Mac-Iver أن دور العادات الجمعية وآداب السلوك العامة كأداة تنظيمية ، تحدد الاتجاه العام للعادات الفردية ، ودور هذه الأخيرة في تأييد وتثبيت واستمرار العادة الجمعية في أجيال متعددة وفي تعديلها وتطورها أحيانا . هذا الدور الوظيفي للتبادل ، يمثل جانباً هاماً هاماً من جوانب كل تنظيم اجتماعي ، ففهم العلاقات الوظيفية للتباعدة بين العادتين الفردية والجمعية من الناحية التنظيمية والسلوكية يمكن في الواقع النظم السائدة والآداب السلوكية العامة في فاعليتها في الأساليب التربوية لتنظيم حياة الجماعات البشرية ، ونظمها الاجتماعية .

الآداب الاجتماعية والمعادات الفردية :

يجب أن ننبه الأذهان إلى أن لموضوع الصلة بين الآداب الإجتماعية والمعادات الفردية وجهاً آخر من الناحية التنظيمية الضابطة لسلوك الأفراد ، وهذه الناحية تظهرها الجوانب المتعارضة بين فاعلية الآداب الاجتماعية والاستجابات الشخصية الفردية في المواقف العادية . ذلك لأننا إذا حللنا مواقف الأفراد ازاء مثل هذه الضوابط الاجتماعية ، وجدنا أن الفرد إما أن يفطر إليها على أنها أصبحت جزءاً من طبيعته الإجتماعية بحسب أن تعودها وألفها عن طريق الفسنة والتربية الإجتماعية ، وإما أنه يحس بأنها أمور ضاغطة قاهرة محددة لإرادته ، موجهة ليوهه متدخلة في تحقيق رغباته ، متحركة في تقديراته الخاصة والشخصية ، وبذلك توجد لديه نزعة معارضة لها ولو بصفة لاشعورية ، ومع ذلك ، وبالرغم من شعور الفرد أحياناً بالرغبة في مقاومتها داخل نفسه ، إلا أنه يقبل معظم تلك القواعد والآداب السلوكية وإن خالفها أحياناً ، وهذا الموقف للتمارض من جانب الأفراد حيال تلك القواعد والآداب العامة . يعنى به ملائمة للتخصصين في المصالح النفسى ، باعتبار أن أسباب الأمراض العصبية والنفسية التي ترجع إلى عدم توافق المعية مع ظروف البيئة الاجتماعية تعود أساساً إلى حالة التماسخ بين النزعات الشخصية الفردية ومقتضيات الآداب السلوكية العامة والمعادات الجمعية .

ومن للملاحظ أن مجالات هذا التنازع تناسب تناسباً طردياً مع حضارة المجتمع وتعقيد بنيته ومورفولوجيته ، ذلك أن أهم ما يميز الجماعات بسيطة التكوين والمتنوعة هو تماسخ أفرادها من حيث مواقفهم إزاءها وخضوعهم لسلطان الآداب السلوكية العامة دون تمايز في اختيار وسائل التوفيق بين مقتضيات القواعد

الضابطة ، والنصرفات الفردية القلمية ، فالفرد في مثل هذه المجتمعات يخضع خضوعاً يكاد يكون آلياً لسلطان المادة الاجتماعية كدأه ضابطة تنظيمية ، وآية ذلك أن الاعتراف بمصوية الفرد وانتمائه للجماعة لا يتم إلا عن طريق ملقوس القبول في الزمرة Initiation ، والتي تنطوى على ممارسات يجب اجتيازها تؤهل الفرد للأخذ بالأساليب والمادات التقليدية للجماعة .

أما في الجماعات المعقدة والمتحضرة ، فإن الفرد يصطدم بسلسلة متلاحقة من القواعد الضابطة التي تتمدد مصادرها بتمدد الأنسجة والأجهزة والآلات والمنظمات الاجتماعية التي لها صلة بالفرد أو ينتمى إلى عضويتها ، وفي مثل هذه الحالات تتضارب تلك القواعد ، فيختار الفرد القاعدة السلوكية بمحض إرادته في حدود ما تنقضى به السنن الاجتماعية ، ووفق ما يمشى مع مقتضيات البيئة الاجتماعية ، ولكنها مع ذلك تمسك صورة من حرية إرادته في اختيار ما يلائم شخصيته ، باعتباره إنساناً ، الفرد بذاتيته هو أهم ما يميز استجابة الفرد في مجتمعاتنا الحديثة للعوامل الضابطة والتلقائية .

وقد يجابهنا اعتراض على تقرير هذه الواقعة الاجتماعية بالنسبة لما يجري عليه العمل السلوكي في المجتمعات الاشتراكية التي تعتبر متقدمة من الناحية الحضارية ، وفي الوقت نفسه تقيد فرص الاختيار بالنسبة لقواعد السلوك العامة ، والواقع أنه لا محل لهذا الاعتراض لأنه يبدو أن القيود للوضوعة على التصرف الفردي في المجتمع من طبيعة سياسية محضة بقصد حماية النظام العام للدولة أما في حدود التصرفات الشخصية مع الأيديولوجية الاشتراكية ، فإنه لا مجال للمناقشة في أن حرية الأفراد مكفولة لاختيار استجاباتهم بالنسبة لقواعد الضابطة وإن كان الأمر يبدو أكثر دقة وأشد صرامة نظراً للطبيعة العامة التي تنصف بها المجتمعات الاشتراكية من حيث أخذها بالأساليب التخطيطية الضابطة لكل المجالات والمستويات وفي جميع مظاهر النشاط الاجتماعي ولاسيما الاقتصادي

والثقافى والنفسى. ومهما يكن من أمر الجدل حول هذه المسألة بالذات ، فإننا نعتقد أنه إذا كان سمة الفرد فى المجتمع المتمدين أن يتمتع بالقدرة على اختيار قواعد سلوكه للظلمة لنشاطه الاجتماعى والاقتصادى والثقافى فإن عليه فى نفس الوقت أن يعصون النظام الاجتماعى الذى يتمتع فى ظله بهذه القدرة . مهما اختلفت إيديولوجية الجماعة التى ينتمى إليها ، فإن هذه المسألة محك للنسبية الاجتماعية والذاتية الايديولوجية . والمشارع القومية والوطنية .

ولواقع أن الينبوع الرئيسى للقواعد الضابطة بالنسبة للفرد فى المجتمع المتمدين ، هو مجموعة القيم الاجتماعية التى ينزلها فى نفسه منزلة التقديس أو الإغراء أو التقدير ، وكثيرا مايحدث صراع أو تعارض بين التقييم الشخصى ، وبين الضابط الاجتماعى التنظيمى فى المستوى القومى . على نحو ما يصوره موقف مواطن يفرغ من القتل ولا يؤمن بالحرب فى وقت يقتضى واجبه الوطنى أن يشترك فى الحرب والقتال ، أو عندما يجاذب الفرد ضابطان اجتماعيان يتعارضان فى مضمونهما ، وإن كان يعس بإحساسات متجانسة أو متقاربة إزاء كليهما .

وذلك عندما يجابه الفرد موقف يشعر معه بأن قاعدة سلوكية تعنيه تقتضى منه القيام باستجابات تعارض مع أحكام عقيدته أو إيديولوجيته أو العكس .

وفى ضوء ما تقدم ، نستطيع أن نستخلص الوسائل الاجتماعية التى تؤيد بها القدرة الضابطة والقوة التنظيمية لقواعد السلوك العامة والعادات الجماعية فى الجماعات الإنسانية ، فنوضح أن الدلائل للورنولوجى أثره فى مسدى صرامة الأخذ بقواعد السلوك العامة ، إذ أن أن للقرر أن « التضامن الآلى Solidarité Mécanique الذى ترتكز عليه بنية الجبهات المختلفة غير المعقدة وغير المتخصصة ؛ هو العامل للورنولوجى الذى فى تثبيت دعائم السلطة الضابطة

للمعادن الجمعية وقواعد السلوك العامة ، فتجد مثلا بعض الجماعات المتخلفة مثل « السكوكيوتيل » وسكان جزر دوبيو أو تلك الجماعات الريفية شبه المنعزلة في كيويك السكونية ، تخضع لقواعد سلوكية هامة بسيطة تنظم حياتها الجمعية . ، ويحترمها كل افراد الجماعة ، وينظرون إليها باعتبارها ملزمة وصليمة مهما انحرف عنها بعض الأفراد ، مثل قواعد « مقاسمة الأشياء » التي يحصل عليها أى فرد من المجموعة ، وآداب السلوك الجنسى ، وقواعد الاشتراك في العائس اللبى ، إلى غير ذلك من القواعد التى تمتاز بالبساطة وعدم التعقيد ، والتي لا تظهر بالنسبة للرجل البدائى أى فوارق فيما بينها ، من حيث نوعيتها أو اختلاف أنماط الجزاءات للترتبة على مخالفتها .

أما فى الجماعات المتقدمة فى الحضارة حيث يسود نظام التخصص وتقسيم العمل وتتسم نشاطات الحياة الاجتماعية بالتعقيد المورفولوجى ، فإن الفرد يميز بين أنواع من أنماط السلوك وقواعد الجزاءات ويؤثر بعضها على البعض الآخر ، وقد يعمل متعمدا على اختيار ما يراه منها أنفع له ، هذا فضلا عن وجود أنواع مختلفة من القواعد السلوكية القابضة لكل خلية من خلايا النسيج الاجتماعى للمقد التركيب ، ولكل تنظيم أو مؤسسة اجتماعية معقدة البنية ، ابتداء من مستوى الدولة بقوانينها الجبرية للزامه حتى أصغر الأندية المحلية بل الجماعات التى تجمعها رابطة الموالاة والنشاطات الفردية . وذلك بالضرورة نتيجة لازمه للمورفولوجية الاجتماعية للعباءات المعاصرة التى توزع مهمة تأييد القوى التنظيمية على أجزاء النسيج الاجتماعى المتعددة ، وعلى مختلف المستويات والمجالات الحيوية .

غير أننا نلاحظ أن هذا التعقيد المورفولوجى من شأنه أن يوجد لنا

من التنازع بين القيم السلوكية ، إذا نظرنا إلى المسألة من حيث المصالح المشتركة للهيئات النوعية المتخصصة ، ذلك لأن مراعاة المصلحة المشتركة ينطوى على احتضان وتجميع بعض الأفراد دون البعض الآخر ممن ينتمون إلى هيئات خارجية . ومن هنا نجد أنه من أهم أساليب نشر الدعوة لتقوية شعور الجماعة بمصالحها المشتركة بين أفرادها هو مراعاتها لقواعد سلوكها المميزة لها كزمرة لها شخصيتها الذاتية المعنوية ، وقد يؤدي هذا الاتجاه من الناحية العملية إلى تحييد الأخذ بأساليب التعصب الضابطة للسلوك الجماهيري ، باعتبار أن المصلحة المشتركة لطاقته أو لهيئته ما مهددة من مصلحة لجماعة أخرى خارجية على نحو ما نلصق في اتهام حزب سياسي لحزب سياسي آخر في المجتمعات التي تتبنى الحكم الديمقراطي السياسي ، أو عندما تهدد الدولة فئات أو انقسامات داخلية ، فتحول اهتمامات أفرادها ومنظمتها إلى عداوة هيئة خارجية أو منظمة داخلية تعارضها في مصالحها الذاتية ، وفي الوقت نفسه تتخذ الدعاية التي ترمي إلى إثارة المصلحة المشتركة للجماعة أو توجيهها نحو غاية معينة ^(١) تخدم بها مصالحها الذاتية .

فمن طريق الأساليب والعارف الضابطة يمكن للمنظمة أن تقوى ترابط أعضائها وتوحد غايات أفرادها ، وتلمب أحياناً مشاعرهم ضد الأنماط السلوكية الضابطة لتصرفات الأفراد للتمييز لهيئات أخرى ، تعارض مصالحها المشتركة مع المصلحة المشتركة لتلك الجماعة من الناحية الداخلية ، أو لا تتفق أنماطها مع القواعد العامة للمنظمة لسلوك على المستوى القومي بالنسبة للمجتمعات

(١) أنظر في تفصيل الدعاية المفروضة أو الهادفة .

الغريبة عنها أو الأجنبية عليها ، وقد يؤدي هذا الموقف إلى إعتقاد أفراد الجماعة بأن قيمهم وقواعدهم السلوكية الضابطة لتصرفاتهم والمنظمة لنشاطاتهم ، أعلى شأنًا من عداها بالنسبة للجماعات الأخرى . وهذا ما يبرر عنه اصطلاحياً بالأثنو سنترزم « Ethnocentrism » المتمركز حول الذات الحضارية وهو يمثل عادة المرحلة التي تتركز فيها جهود الجماعة للمحافظة على تراثها الثقافي إذا أحست بوطأة غزو أو تسرب أو صراع ثقافي من جانب جماعة معادية لها خارجة عن نطاقها .

ولذلك فإن العلماء ينظرون إلى الآداب العامة في كثير من الأحيان باعتبار أنها مظهر من مظاهر التراث الثقافي ووسيلة من وسائل انتشار واستمرار للجانب الروحي المعنوي من التكوين الاجتماعي ، وهذا يؤكد بصفة قطعية الوظيفة الاجتماعية للعادات الجمية والآداب السلوكية العامة ، باعتبارها أداة لإدماج الفرد في المجموعة التي ينتهي إليها ، وإدماج المجموعات الاجتماعية الفرعية في الجماعات والأشكال الاجتماعية الكبرى .

فهى تعتبر بحق الوسيلة الكبرى من الناحية العملية لحماية التضامن والتكافل والتسكامل الاجتماعى ، وقد يسكون لكل وحدة اجتماعية آدابها العامة وتقاليدها المرعية ، ولكن تعمل كل مجموعة من الآداب السلوكية الضابطة في النطاق المحلي أو المجال الوطنى على تضامن الوحدة التي تعمل في نطاقها مع الوحدة العامة السكائية . وفي نفس الوقت فإن كل طائفة تحاول أن تزيد تضامنها ، تسعى إلى أن تقوى تأثير الآداب العامة والتقاليد الخاصة في سلوك أفرادها .

وهى تبلغ هذه الغاية عن طريق عدة عمليات إطرادية تسود حياتنا الاجتماعية في مختلف مجالات نشاطها ، وفي مقدمة هذه العمليات : عملية غرس القواعد السلوكية الضابطة المتفق عليها من الجماعة السكائية أو الوحدة الاجتماعية الفرعية

أو المختصة، فلا بد من أن تفرس هذه القواعد في أعماق نفوس الأفراد الملتزمين إلى الجماعة حتى يشعر الأفراد حيالها بالتقدير والاحترام، ويحسون بأهمية الدور الذي تلعبه في حياة الجماعة، عن إقتناع وتدبر، لا عن قهر وقسر بالطبيعة الآمرة، تخضوع الأفراد لهذه القواعد ليس شيئاً فطرياً غريزياً وإنما هو نتيجة تكيف إجتماعي، ومن هنا تنوعت القواعد السلوكية في الاستجابة لنفس الحاجات والدوافع الطبيعية فهناك تنوع كبير في الآداب العامة حيال تنظيم العلاقات الجنسية والزواجية. وللممارسات الجنائزية، وحقوق الملكية الخ.

ولاشك أن هذه القواعد السلوكية على اختلافها وتنوعها بتنوع الجماعات، تتأيد في حدود نسبيتها — عن طريق عملية غرس الأفكار والمعتقدات والاتجاهات العمالية المتصلة بهذه الآداب السلوكية. وهذه العمالية من طبيعة تربوية إجتماعية تتطلب التكرار والتذكير والتنبيه والإشارة إلى مضامين هذه القواعد وطريقة تنفيذها من وقت لآخر في كل وحدة إجتماعية أو منظمة تربوية أو هيئة تنفيذية، ويعتبر ماك أيفر^(١) هذه العملية أخطر عملية لنقل التأثيرات التنظيمية في الهيئات الاجتماعية، ويشير بصفة خاصة إلى دور الوالدين في التنبيه على ابنهما فيما يتعلق بالحكم في الصواب والخطأ على أفعاله منذ نعومة أظفاره، ثم يأتي دور المعلمين في المؤسسة التعليمية.

عملية غرس الأفكار :

ولاشك أن عملية غرس الأفكار للتصهلة بقواعد السلوك العامة، تتخذ

(١) راجع كتاب المجتمع تأليف ماك أيفر
وترجمة الدكتور علي عيسى : ص ٢٨٣ وما بعدها
« المبادئ المتعددة والرسائل المؤدية إلى استمرار الآداب العامة »

مظاهر مختلفة وأساليب مختلفة وطرق متباينة بالنسبة لاختلاف المجتمعات وتفاوتها في مستوياتها الحضارية ونظمها السياسية والתרورية وأدواتها الفنية ومعتقداتها الدينية .

كما أنها تختلف في الجماعة الواحدة بالنسبة للتقاليد للرعية وفقاً لمركزها في سلم الهرم الاجتماعى أو وظيفتها الاجتماعية أو المهنة وحالتها الاقتصادية . والوسيلة العامة المشتركة في كل هذه الحالات هي التعاليم للتواصل والدعاية للنهضة إلى جانب دور الأمرة والإسكات الدينية والنظم التي تنشأ لتشكيل عقول المواطنين وخاصة عندما يصل إلى حكم البلاد الطالبون بنظام اجتماعى جديد يختلف عن الأنظمة المألوفة التي سبقتها . على نحو ما أنشأت روسيا السوفيتية منظمات الشباب الشيوعي ، وما أقامته ألمانيا النازية من تشكيلات الشبيبة هتلرية . وما لجأت إليه مجموعة الدول النورية التي اتهمرت في الحرب العالمية الثانية واحتلت ألمانيا واليابان من تعديل مناهج الدراسة وطبع كتب جديدة والقضاء على المنظمات الفاشية في تلك البلاد ، لتوجد أو تعمل بحماها أنظمة لقواعد السلوكية التي تتركز على أسس ديمقراطية غربية لمحاولة السيطرة على نظام التعاليم الرسمية ووسائل تلقين للبادئ الاجتماعية .

عملية التعرف :

وتساوق حماية غرس الأفكار والتعاليم حماية أخرى تساندها في تأييد وثبوت قواعد السلوك العامة الضابطة ، ونعني بها عملية (التهود) وبهتقد العلامة مالك أيفر Mac-Iver أن هذه الحماية عملية اطرادية ، عن طريقها تكيف مواقف الأفراد بطريقة لاشعورية بحيث تتلاءم مع مقتضيات أحوالهم الاجتماعية بما يتواءم علىه من قواعد ونواهي إلزامية . كما تتشكل أساليب تفكيرهم بحيث

يسكونون أحكامهم التقويمية والتقديرية عن الصواب والخطأ في التصرفات العادية ، وفقا لحاجتهم في الحياة اليومية إلى مقاييس خلقية ^(١) ، فأنفوه وتودوه في مجالاتهم يكون صحيحا ولازما ، ومالم يألفوه أو يتعلموه في نطاقات نشاطاتهم الروتينية فهو خطأ وباطل . وعلى هذا النوع تكون عملية التمود وسيلة فعالة وإيجابية لتأييد وتثبيت الأفكار والمقاييس والأساليب العامة للقبالة لها ، حتى أنها لتبدو بالنسبة إليهم وكأنها أمور طبيعية لازمة للجماعات الإنسانية .

فرجل الأعمال الذى ألف في مجال نشاطه الإقتصادى انخراطا أسلوب العمل في السوق التى تقوم على المضاربة ، قد ينتهى به الأمر إلى أن يعتقد بأن المفاسدة الاقتصادية جزء من التواعد الطبيعية اللازمة للجماعات الإنسانية ، وبالمثل في نطاق المستويات المادية والاجتماعية يعتقد كل فرد ينتمى إلى طبقة معينة ، أن المقاييس والمفاهيم التى تعودها هي وحدها المقاييس الصحيحة والسليمة التى يجب أن تسكتسب مظاهر للعرف الشائعة . وبذلك تساعد عملية التمود على إيجاد إطار فكري عام متكامل - فيما يتصل بقواعد السلوك الصائبة لهم ، في تقوية الشعور بالارتباط بنظام إجتماعي معين والدفاع عن قواعد السلوك له المنظمة .

ضغط الرأى العام :

ويساند الممثلين الاجتماعيين للسابقة في تثبيت القواعد العامة المنظمة لسلوك الجماعة ، مجموعه الاستجابات للشبكات للتصرفات الجماعية ، والتي يميز عنها اصطلاحيا بضغط الرأى العام ^(٢) ، فشكل فرد باعتباره كائنا اجتماعيا .

(١) أنظر كتاب المجتمع لماكفر وبيج ، الترجمة العربية للدكتور على عيسى ص ٢٨٨ وما بعدها .

(٢) منهجيات الوسائل المؤدية إلى تثبيت القواعد السلوكية الصائبة باعتبارها وسائل ضبط أصيلة في الفصول القادمة . من هذا الكتاب نظراً لأهميتها النسبية في مجتمعنا المعاصرة .

يعنى بأحكام غيره على تصرفه وسلوكه العام، فهناك إحساس لاشعورى دائم بما عسى أن يقوله لنا أفراد جماعتنا عن سلوكنا الخاص ، وهذا الاحساس ينمكس فى شعورنا بالارتياح والرضا كلما طبقت تصرفاتنا فى مواقفنا المختلفة القواعد السلوكية الجماعية الضابطة، وشعورنا بعدم الرضا إذا حدثنا عن ذلك ، وكذلك شعورنا بالكرهية أو بالرغبة فى مقاومة كل ما يترتب على مطابقة سلوك غيرنا لقواعدنا التى ارتضيهاها سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر ، فضلا عن إستشعارنا بالخرج إذا عجزنا عن تكيف مواقفنا على نحو ما يفوقه مفاز ملائنا أو محبتنا أو أفراد الطلية الإجتماعية التى تنتمى إليها .

الشعائر الطقسية :

وإذا أغانفنا الآن جانبنا بعض العوامل الإجتماعية التى تعمل على تثبيت القواعد السلوكية الضابطة بطريق التمرس الإجتماعى أو الضغط السياسى أو التقنين التشريعى ، فإننا نجد إلى هذا وذاك مجموعة من الممارسات التى من طبيعيتها دينية والتى تتركز على عقائد مذهبية ، وتختلف من جماعة لأخرى ، بل أحيانا من طائفة دينية إلى طائفة أخرى ، وتتخذ شكل الشعائر والطقوس التى تفرص على غرس مبادئ السلوك الضابطة فى عقول وتصرفات الأفراد بطريقة عملية بل وآلية فى كثير من الأحيان ونحن نقصد بالشعائر فى هذا المجال ما ينطوى عليه مصطلحى « Rites » و « Ritual values »^(١).

ونقصد بها مجموعة من التقاليد المرعية والممارسات التى تنظمها قواعد

(١) أنظر مقال كرسمان :

L. S. Gressman, "Ritual the Conserver"
American journal of sociology xxxv 1930.

نظامية من طبيعة مدسدة أو موقرة، ولذلك فهي تتمتع بسلطة قهرية لازمة ضابطة لتتابع بعض الحركات للوجهة لتحقيق غاية معينة، ويسكتسب هذا التتابع التسلسلى صفة الثبات والتسكّر بتكرار المناسبة الإجتماعية التي ترتبط بها تلك الممارسات. والمظهر الغالب على الشماثر أن تكون من طبيعة سحرية أو دينية ، وقد تطوى على مجموعة المحرمات المقدسة المعروفة باسم التابو Taboo ، وبذلك فإن إلتزامها يكون مصحوباً عادة بالشعور بالخير أو النضلة دون التقاطع بالمنفعة ، كما أن مخالفتها يكون مقروناً بالخطيئة . وكثير من العلماء من يدخل فى نطاق الشماثر بعض الممارسات التقاليدية التي ترقى إلى درجة العلقوس الإجتماعية المألوفة لبعض الفئات أو الهيئات ، أو المرتبطة ببعض المناسبات التي لها حيوتها بالنسبة للجماعات أو الطوائف والزمير الملهيية أو الإجتماعية ، ومن ذلك مثلاً الشماثر التي تستخدم للحفاظ على مستوى الوفاق بالنسبة لبعض الهيئات التي لها مكانتها الإجتماعية مثل هيئة التدريس بالجامعات وهيئة القضاة والمستشارين ولبس الأرواب أثناء المحاضرات أو المحاكمات ، ولصق الشعارات والشارات بالنسبة لهيئات الشرطة والبوليس والحربية ، وما تقتضيه تلك الأمور من قواعد سلوكية خاصة بشكل هيئة سواء فيما يتعلق بالمناسبات الجماعية أو بألوان التصرفات الفردية « وخاصة فى الاحتفالات الرسمية التي لها أهمية خاصة بالنسبة لتلك الهيئة .

وليست المسألة مسألة « وقار » الهيئة التي لها مركز إجتماعى مرموق ، فالهبة فيما يبدو لنا بأهمية المناسبات من الفاحية الحيوية للجماعة أو للهيئة أو للطبقة الاجتماعية كواسم الحصاد بالنسبة للجماعات الريفية ، وكأعياد الدينية بالنسبة للطوائف الصوفية والشماثر الجنائزية وآية ذلك أن الشماثر كقواعد ضابطة للمناسبات الجماهيرية ، ليست مقصورة على المناسبات الدينية . وليست هادفة إلى تحقيق مجرد أهداف نفعية . وإنما هي أدوات ترميطة في طبيعة الحياة

الإجتماعية، وتعمل على تأكيد وتثبيت قواعد السلوك الجماعية ، لأنها تتسكروا بصفة إنظامية ، وعلى صورة تقليدية أو تقليدية ، ولا يحصى من التزامها والتسك بها كضرورة لازمة للشخصية الذاتية للهيئة الإجتماعية .

التقاليد :

وفى الهيئات المهنية الخاصة ، تختلط الشماز بالتقاليد التى تعتبر وسائل ضابطة بالنسبة للزمر الإجتماعية . ويقصد بهما من الناحية الاصطلاحية الإجتماعية ، قواعد الآداب العامة الضابطة لسلوك أفراد بعض الطبقات والطوائف والهيئات ، والتى تعطى لأفراد مثل هذه الزمر ، الذببة ، والشخصية الذاتية بالنسبة لجموع الأخرى فى الجماعة الكبرى ، فهى أشبه ما تكون بقواعد تنظيمية لظواهر خاصة تتماق بقتة معينة فى مهنة أو وظيفة إجتماعية متخصصة مثل القواعد التنظيمية الضابطة لتقاليد الجامع العلمية والهيئات القضائية والعسكرية والطبقات الأرستقراطية . فهذه الجموع المتخصصة ، لها تقاليدها المرعية فى المناسبات الإجتماعية الهامة التى تؤكد وحدة التضامن فيما بينهم ، والتى تحكم تصرفات أفرادها فى علاقاتهم وتصرفاتهم مع أفراد الجماعات الأخرى ، وتحفظ لهم المركز الخاص الذى يتمتعون به فى الوسط الإجتماعى الذى ينتمون إليه ^(١) .

المرشدة :

ومن الملاحظ بصفة عامة أن هذه التقاليد - التى تعتبر فى نظرنا عادات

(١) راجع فى ذكر الأمثلة ما جاء بكتاب الدكتور عبد العزيز عزت السلطة فى المجتمع

جمعية مهنية وآداب وقواعد سلوكية تنظيمية مغلقة أو محددة - تثبت وتؤيد وترسخ عن طريق ظاهرة إجتماعية جذرية بالتسجيل ألا وهي ظاهرة الرمزية Symbolism. ونحن إذ نشير إليها في هذا المجال، فإنما نقصد إلى وظيفتها الإجتماعية في هذا النطاق، فالواقع أنها أعم من أن تختصص أو تنحدد لتكون مجرد وسيلة ضابطة أو مؤيدة لقواعد السلوك التنظيمية، فهي ذات طبيعة دينية واجتماعية وفنية وثقافية وخلقية في آن واحد، وهي إذا حللناها، اشتملت على ذلك المركب المتجسد الذي يحوى كل العناصر اللؤدية إلى تقدير « الرمز » أو الشعار أو تقديسه باعتباره حاويا لكل القيم الثقافية للجماعة، بما يغطى عليه من آداب سلوكية تنظيمية ضابطة. تلتقى عندها وحدة الجماعة، باعتبار أن الرمز هو التجسيم الموضوعي لتنظيم الجماعة وتماسك بنيتها فضلا عن أنه يعتبر مركز العبادة في الجماعات المتعانة التي تدن بالعقيدة التوهمية حيث يكون رمز المشيرة وتوهمها موضوع الطقوس الدينية ومحور ارتكاز جميع مظاهر النشاط الإجتماعي، وخاصة فيما يتصل بالضوابط الاجتماعية للتمانة بالشعائر الطقوسية السلبية التي يطلق عليها الاصطلاح التقليدي تابو Taboo أو الاصطلاح الحديث Negative Rituals^(١) وعلى أى الحالات فإن الذى يعنينا في هذا اللقاع هو أن يقرر أن الشعائر والرموز تفسد قواعد وآداب السلوك الضابطة بعناصر القوة للزمنة التي تؤدى إلى تأييدها وتنشيتها، ويعتقد كثير من علماء الاجتماع أن هذه هي الوظيفة الرئيسية

(١) هذا الاصطلاح يستخدمه العلامة رادكليف براون Radcliffe Brown مؤسس المدرسة الإنجليزية الأنثروبولوجية الوحيية - راجع نظريته في كتابها دراسات أنثروبولوجية والنوثر في الطبعة الثانية

Thurman Arnold, The Symbols of Government, 1935.
The Folklore of Capitalism, 1937.

للمرمزية باعتبارها أداة تنظيمية للوحدة البعائية ، فكثيرا ما تؤدي الشارات والشعارات والعلامات الاصطلاحية والحركات الرمزية ، الوظائف التي تؤديها لقواعد التنظيمية الوضعية بصورة آلية في مجرى الحياة اليومية وخاصة بالنسبة للجماعات المهنية والطائفية والجماعات المحلية .

فأية جماعة منظمة سواء كانت طائفة دينية ، أو نقابة مهنية أو غرفة تجارية أم جمعية أهلية أو مؤسسة خيرية أو منظمة سياسية أو منشأة ثقافية لا يمكنها أن تحتفظ بوحدةها وقوتها على نحو مرضيها ، إلا إذا كان لها ، بطريقة شعورية أو غير شعورية رموزها وشعارها الخاصة التي تعمل على أن تثبت في نفوس أعضائها ، طريقة آليته وتبنيته ولا شعورية ، أحيانا ، معاني هذه الرموز وما تنطوي عليه من قوة ، وما تلعبه من دور إيجابي في تدعيم التركيب الاجتماعي عن طريق صيانه الآداب العمامة الضابطة لسلوك وتصرفات الأفراد المنتمين إلى المنظمة ، ورسم النشاط العام لمواقفهم وردود أفعالهم إزاء ما يحيط بالجماعة من اهتمامات أو يعادفها من مشكلات .

وأخيرا فإنه إلى جانب العوامل التنظيمية الثقافية التي تؤدي إلى تأييد وتثبيت العادات الجمعية وقواعد السلوك العامة الضابطة ، توجد عوامل موضوعية وضعية تعمل على الوصول إلى هذه الغاية بطريقة لا شعورية وغير مباشرة ، وتمثل في أشكال القهر الاجتماعي الذي يتجلى في أنواع الجزاءات للتيابنة التي يتعرض لها كل من تسوله نفسه عدم مراعاة مقتضيات القواعد العامة الضابطة . وسنرجى تفصيل ذلك إلى فصل قادم .

المعتقدات الشعبية:

يساند هذه الأمور مجتمعة ، العناصر الروحية والمعتقدات الشعبية الباردة (١٠٣ - المخطط)

ومجموعة الحكم والأمثال-للتواترة، والتي تحملها حجة التراث الثقافي عبر الأجيال
للتماقية ، والتي تمارس لوفا من ألوان السلطة ، يسكسه عرف الجماعة كوسيلة
ضابطة لمواقفها وتصرفات أفرادها ، والتعبير عن إحساساتهم في مختلف المجالات
وخاصة النواحي الأدبية والفنية ، فهم يلجأون إلى الحكم المأثورة والأمثال
المشهورة لتدعيم أو لتبرير تقييمهم للأفعال وللواقف ، كما أنهم يستشهدون بها
أو يلزمونها في إنتاجهم الفني ، فتتعدد إطار الأغاني الشعبية ، والتهكمات
والسكات المامية ، وتتنفل في قصصهم الأدبية ومواقفهم وأزجالهم الشعرية .
ولا شك أن هذه الحكم والأمثال تحوى بين طياتها قواعد سلوكية ضابطة
عامة وتقوم على تجربة اجتماعية سليمة غير أن كثيرا من المعتقدات الشعبية يحوى
نواحي أسطورية وهياكل خرافية ، ومعظم هذه العناصر تعتبر بقايا أورواسب
Survivals مراحل ثقافية متغلطة ، ترسبت في ضمير الجماعات حتى بعد تطورها
وخاصة بالنسبة لبعض القطاعات الشعبية التي تنتشر فيها الأمية والانتجاهاث
الحافظة والأوهام الأسطورية القديمة . ويدخل في هذا النطاق بعض المعتقدات التي
تدور حول التقاؤل والتشاؤم من بعض التصرفات أو الأعمال بالنسبة لبعض
الأشياء أو في بعض الأوقات وللناسبات، والتي تعالج إعادة من الناحية الانثروبولوجية
الاجتماعية تحت اصطلاح « المحظورات الشعائرية » Ritual Avoidances ،
وهذه الطائفة من المحظورات ذات طبيعة مقدسة ، وتستند إلى الاعتقادات
الوثنية في الأرواح والتوائم ، والنحس والجزر والتطير إلى غير ذلك من
الأمور التي تمثل بقايا Residues حضارية للرحلة المعروفة باسم Prelogical
والتي تمكس صورة التفكير البشرى قبل أن يستخدم التقدم العلمى في

(١) أنظر بعض الأمثلة عن المظاهر الدارجة العرف في كتاب الدكتور عبد العزيز عزت :
السلطة في المجتمع ص ١٧ — ٥٢ .

التفسير والتأويل الدينى والاجتماعى على أن هذه المعتقدات التى تكون جانبها هاما من عرف الجماعة لا تزال تتمتع بقوة ضابطة لأفراد الطبقات الشعبية التى تسيطر عليهم تلك الأوهام والمعتقدات سيطرة فعالية ، كما أنها تسود نسياناً فى الجماعات المتخلفة التى ليست لديها سنن مكتوبة تضبط سلوك أفرادها وهيئاتها وإنما يحكمها العرف الجارى .

كما أن مثل هذه المعتقدات الشعبية دورها الإيجابى فى الجماعات شبه المتحضرة ، أو التى يمر عنها دركهم بالمجتمعات شبه المتأخرة . وكان يقصد بذلك الشعوب والمجتمعات الشرقية التى عتاز بالنظم الطائفية ، كما كان الشأن بالنسبة للمجتمع الهندى الذى كان يرتكز على النظم الطائفى فى تكوينه الاجتماعى . ويتضح ذلك أن يخضع الفرد خضوعاً تاماً فى تصرفاته لجموعة من الأساطير الوهمية عن أصل هذه الامتيازات الطبيعية التى تنظم العلاقات الاجتماعية بالسكيفية التى تحفظ هذه البنية ، والتى لا تقم وزناً لكفاية الفرد الشخصية ، بل تربط مركزه الاجتماعى بالطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها ، فإذا كان من البراهمة كان فى القمة ، وإذا كان من السودراً أو من اللبوذيين حرم من كثير من الحقوق السياسية والدنية .

وكذلك تروج سلطة الآداب الشعبية فى الجماعات والقطاعات التى تتميز بقوة وصرامة نظامها العائلى مثل الجماعات لريفية بصفة مطلقة ، والمجتمع الصينى قبل خضوعه للنظام الاشتراكى ، فى مثل هذه المجتمعات يخضع لسلطان هذه الآداب الأبناء ويقدمون تصرفات الآباء بما ، انطوت عليه من مبادئ سلوكية ضابطة للمعاملات والعلاقات الإنسانية ولا يسكاد الأفراد يشعرون بشخصية ذاتية متميزة عن الشخصية الجمعية ، وخاصة إذا كانت تتولى الساطة الفعلية حكومة ثيوقراطية أو دكتاتورية .

وكان يساعد على ازدياد قوة وثبات العادات الجمعية وتأثيرها بالمعتقدات

الشعبية ، هزلة الجماعة من الناحية الحضارية أو الثقافية عن غيرها . إما بسبب ظروف البيئة الطبيعية (كالجبال والصعاري) وخاصة قبل تقدم وسائل المواصلات وطرق التواصل بين الشعوب ، على نحو ما هو مألوف في وقتنا المعاصر ، بعد أن استخدمت وسائل الانتقال الجوي والأثيرى في الاتصال والتراسل بين الجماعات ، فإن هذه الهزلة الاجتماعية تقلل من فرص الاحتكاك الثقافي ، ومن ثم تحفظ للجماعة تراثها الثقافي بما انطوى عليه من عادات جمعية وعرف ومعتقدات شعبية وحكم وأمثال فارجة ، تحوى بين طياتها ضوابط اجتماعية تقليدية جامدة غير متطورة ، بحكم ثبات التكوين المورفولوجى وجود القيم والأنماط الثقافية للجماعات المتخلفة وللهمزة عن تيار المدنية ، الأمر الذى يساعد على استمرار وجود التجانس في التفكير وفى المعتقدات وفى آداب السلوك ما يتولى الأخذ بأساليب العرف التقليدية التى تسير عليها الجماعات المتأخرة والجماعات التاريخية القديمة .

يقدم لنا هذا التفسير سبباً جوهرياً فى صرامة العقوبات التى يتعرض لها الفرد إذا خالف مقتضيات أوامر ونواهي للمعتقدات الشعبية بعد أن تصبح عرفاً ذا سلطان ضابط وقاهر ، إلى الحد الذى يبدو للعالم المحلل أو المدقق ، إن عقوبة الجماعة لا تهدف إلى إصلاح المجرم أو معاقبته ، على جرمه ، بقدر ما تهدف إلى تقوية العرف فى ذاته ، وإرضاء الحساسية الاجتماعية التى تجعل الجماعة فى حالة قلق من أن يهدد ما خطر دأهم من العالم الغيبى أو من قوة الأرواح الخفية أو التوائم المقدسة أو أرواح أجدادها ، إذا خالف أى فرد فيها مقتضيات عرفها ومعتقداتها وضوابطها الاجتماعية للمقدسة .

(١) راجع كتاب :

E. Durkheim, De La Division du Travail Social

والدكتور حسن الساعاتى : فى الاجتماع القانونى . الفصل الخامس بالضبط الاجتماعى .

التجديد والعادات المتغيرة :

قبل أن نختم هذا البحث المتصل بالقواعد السلوكية العامة والعادات الجمعية كوسائل ضابطة ، يجدر بنا أن نشير إلى بعض النواحي الديناميكية المتصلة بتطور المادات . فإما لا جدال فيه أن الصبغة الأساسية لقواعد السلوك العامة هي صبغة الاستقرار والثبات والجمود ، غير أن كل جماعة بشرية بحكم أنها كذلك ، تكون موضعاً للتطور والتجديد ، خاصة إذا وضعا نصب أعيننا ، العوامل الديموجرافية وازدياد التخصص وتقسيم العمل ، وزيادة وارتقاء أجهزة التواصل المادي والتفكيرى بين الجماعات وانتشار تيارات جمعية تتخذ صفة المادات المستحدثة .

ويقصد بالمادات المستحدثة ما يقره للجموع من تغير متتابع لعنصر أو لظاهر من عناصر أو مظاهر العادة الجمعية التقليدية ، وتتصل العادة المستحدثة عادة بوسائل التسلية والزينة وفنون الزخرفة وطريقة التحدث والموسيقى الشعبية ولذلك فإنه يطلق عليها اصطلاحاً « القوق العام »^(١) أو المودة « Fashion » التى لا تتصف بصفة الاستقرار والثبات ، وإنما تمتورها التطورات وتعاقب عليها التبدلات ، ومن هنا لا نستطيع أن نقرر أن العادة المستحدثة أو موجات القوق العام تستطيع أن تحل محل المادات الجمعية التقليدية دفعة واحدة ، بل إنها أحياناً تسكنها ، كافي حالة تثير مودة « الزى » وأحياناً أخرى تمهد الطريق لتغير المادات التقليدية ، كالإقلام فعلا عن لبس زى الرأس لبعض الطبقات فى مجتمعاتنا المعاصرة .

(١) للوده Fashion

وهي ظاهرة التجديد التى تنبثق عن بدعة أو أحدثوة Novelty وليست عن طريق التكرار والاستمرار .

على أنه من الملاحظ أن التغير الذى تحدثه العادة المستحدثة ، يعتبر تغييراً سطحياً أكثر منه تغييراً جذرياً أو جوهرياً ، ومع ذلك فإن العادة المستحدثة تعتبر وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعى ، نظراً لما تتمتع به من قوة تنظيمية بالنسبة لبعض القطاعات الاجتماعية ، وتستمد هذه القوة من عوامل التعكيف الاجتماعى للتجديد من ناحية ، وللتميز الطبقي من ناحية أخرى ، فالعادة المستحدثة تعتبر من الناحية السيكولوجية الاجتماعية ، وسيلة اجتماعية لتحويل الرغبة فى التجديد من الأشياء ، إلى فعل اجتماعى ، كما أن التغيرات البسيطة التى يدخلها الفرد على ملابسه المألوفة أو على أى شكل آخر من أشكال السلوك تبدو كما لو كانت انحصاراً لذاتيته الفردية ، وتحقيقاً لرغبته فى أن يجارى أو يتمشى مع الآخرين من المجتدين . ومعنى ذلك أن سلطان الذوق العام أو العادة المستحدثة ليس مستمداً من تقديس الأفراد لها أو من قيمتها التاريخية وإنما مستمد بما لصفة التجديد أو الجدة من تأثير على نفوس الجماهير ، ولذلك يذهب العلامة تارد Tarde إلى تعريف الذوق العام بأنه محاكاة أو تقليد الجماهير للمعاصرين فى مقابل العادات التى يعتبرها تقليد الجماهير للقديم الراسخ . (١)

والواقع أن العادة المستحدثة تنبثق عادة فى مجتمعاتنا المعاصرة من الطبقة التى لها مكانتها الاجتماعية المرموقة أو الطبقات للترف غير المأملة ، أو الطبقات الموثرة ، التى تحاول أن تتميز عما دونها من الطبقات الاجتماعية بطريق ما تستحدثه من أساليب فى مختلف مظاهر الحياة ، كآساليب اللباس وآداب اللياقة ووسائل التسلية الخاصة والمجالات الرياضية والألحان الموسيقية الخ .

(١) كتاب المجتمع لما كبر - ترجمة الدكتور على عيسى ص ٣٦٥ - ٣٦٦ .

ثم ما تلبث أن تنتشر على نطاق دولى بالنسبة للطبقات الاجتماعية للتقاربة
فى مستوياتها الاقتصادية ، لأنها ترتبط عادة بنفقات لا يقدر على السبر فى
عضائها إلا الطبقات الثنية ، ثم لا تلبث أن تنشر أنماطها ونماذجها بما
يناسب للمستويات الاجتماعية المختلفة ، التى تعمى عادة إلى الأخذ بالشكل
الخارجى الذى يقرصه الناس ويمكن تقليده بسهولة أو بوسيلة تلائم مواردهم
المادية المحدودة .

فإذا وصلت الجماعة إلى هذه المرحلة ، وكثر الأخذ بمظاهر المادة المستعذنة
فى قطاعات متعددة ، فإنها تصبح وسيلة لإضعاف تعلق أفراد هذه الجماعة بالظاهر
التقديمية للمادة الأصلية ، وفى الوقت نفسه تصبح وسيلة لخلق أو إيجاد مظاهر
جديدة لتلك المادة التقديمية . ولذلك تعتبر المادة المستعذنة ، من الناحية التنظيمية
الدينامية ، وسيلة للانتقال والتجديد والتطور فيما يتعلق بالسنن الإجتماعية غير
المكتوبة ، وذلك بعد أن تكون قد تمثلتها فئات إجتماعية معينة أو أغلب أفراد
فئة أو هيئة أو طبقة إجتماعية خاصة .

وللإحاطة أن المادة المستعذنة ، فى نطاقها المحدود وفى مرحلتها
الأولية ، تعتبر « بدعة » من جانب الأفراد والهيئات التى لم تمثلها أو
تقبلها بعد ، وتظل موضع سخيرة واستهجان ومعارضة الكثيرين ، إلى
أن يكتب لها القديوع والانتشار فى بعض الأوساط ، وقد مر مجتمعنا العربى
بمظاهر كثيرة من تلك الأساليب المتصلة بالكماليات وللتعلقة بزمى الرجال
وسفور المرأة وقص شعرها واستخدامها نماذج مستوردة فى الأزياء ، وفى
الألعاب الرياضية ووسائل التسلية . وقد تأصلت بعض العادات المستعذنة فى
مجتمعنا فى الآونة الراهنة ، فأحدثت تغييراً جذرياً فى مركز المرأة الاجتماعى ،
وقضت أو كادت تقضى على بعض العادات التقليدية ، كمادات التمهويل والمبالغة
فى الأفراح والأفراح وزواج الفتيات المبكر ، وعدم اشتغال المرأة فى الطبقات

التوسعة في الحياة العملية والوظائف العامة . إلى آخر ما هناك من المظاهر التي
تعكس الاعتراف بحقوق المرأة المدنية والسياسية ، والانتفاع بجميع مميزات الحضارة
في الميادين الإنتاجية ، والتوسع في فهم وظائفها الاجتماعية . ومن هذه الزاوية
ينظر إلى المادة المستعدة كأداة تنظيمية ضابطة ، فإن التطور على هذه
المواد المستعدة والتمسك بالمعادن التقليدية القديمة فيما يتصل بمركز المرأة ،
يعتبر في نظر الكثيرين رجعية وتخلفاً ويصبح موضع نقد واستهجان وتبريم
من جانب كثير من الطوائف والطبقات المثقفة والعناصر التقدمية المتحررة .

وبهذه المناسبة يجب ألا نخلط بين المواد المستعدة التي تؤدي إلى التعادل
أو الانحلال والفساد ، وبين المواد المستعدة التي تؤدي إلى التطور والتحرر
من القديم ، الذي لا يصبح ملائماً للوضعية الاجتماعية المتطورة . والواقع أنه
كثيراً ما ينظر إلى الأخذ بالمواد المستعدة على نطاق واسع ، على أنه مظهر من
مظاهر انحلال الجماعة وعدم البالية بالجوانب الأساسية للحياة الاجتماعية ، وعدم
الاكتراث بالقيم الأخلاقية التقليدية ، وبذلك تتميز أداة تفكيرية وليست
تنظيمية ضابطة ، غير أننا لا ننفى في مجالنا هذا تلك التيارات الشاذة التي جاءت
وليدة تطبيقات خاطئة لأفكار مغالية في فهم الفلسفة الوجودية مثلاً أو الشيوعية
الجنسية ، التي تتناقض مع مقتضيات الحياة التنظيمية للجماعات الإنسانية .

ويجدر بنا أن ننظر إلى المسألة من ناحية الوظيفة الاجتماعية للمادة المستعدة
من خلال ما يفرضه من إحساس بعدم الاكتراث « بالتقاليد البالية » ، حيث
يتمسك الأفراد بالمستعديات الشائنة ، في حياتهم الجارية : ويعتبرونها النماذج

A. L. Kroeber, 'On the principle of Order in Civilization (1)
as exemplified by changes of Fashion'
American Anthropologist. xxi, 1919.

الفئة المرغوب فيها في معاملاتهم ، وخاصة إذا وجد لهذه العادات المستحدثة وكالات متخصصة ترتبط مصالحها المادية بـرويجها وإشاعتها ، إذ تأخذ هذه الوكالات حلقاتها العناية لها ، لاقتناع الجماعات المحلية بالأخذ بها ، حتى تقوموها ولا تجد بداً من التشجيع لها والعمل على إشباعها ، ويظهر هذا بشكل واضح بالنسبة للعادات المستحدثة التي كانت نتيجة لازمة للتقدم التكنولوجي والتطور الصناعي ، واستجابه للتكيف الذي تقتضيه عملية التغير والتطوير الاجتماعي .

وعلى هذا النحو من المتابعة للتغيرات الاجتماعية المصاحبة والملازمة للعادات المستحدثة ، تسهم هذه العادات في صيانة البنية الاجتماعية من حيث مضامينها الملائمة لمتطلبات الوضعيات المتجددة ، خاصة إذا لاحظنا أن هذه العادات يقوفا مدى انتشارها والأخذ بها على التركيب الاجتماعي ومدى مرونته فيما يخص بقوة نفاذ تلك العادات في المستويات الاجتماعية والاقتصادية التي يتألف منها البنيان الاجتماعي ، فهناك علاقة مطردة بين قوة نفاذ هذه العادات ، وتناوب الطبقات الاجتماعية ، وسيادة مبدأ العدالة والديمقراطية الشعبية ، فضلاً عن التقدم الذي تحرزه الوسائل الفنية في الاستجابة للمطالب والحاجات السكانية والترفيهية ، وانتشار أجهزة التواصل المادي والفكري الأمر الذي يؤدي إلى سهولة ذبوع تلك العادات بين مختلف المستويات في الجماعات المحلية ، وفي الإطار الاقليمي أو القطري ، وعلى النطاق القومي وفي المجال الدولي ، خاصة إذا نحن وضعنا في الاعتبار أن عصرنا الحاضر يعتبر عصر تواصل وانتقال فكري وحضاري واستمداد ثقافي ، يبدد كل الحواجز التي كانت تقف حائلاً دون نفاذ الأنماط والقوالب والإطارات التجديدية للسلوك الجمعي دون التقيد بأبداً مكانية أو مسافات اجتماعية .

المبحث الثانى

المصطلح العرفى والضبط الاجتماعى

أسلفنا الإشارة إلى العرف ، فى مضمونه ونحوه ضمن المحتوى الثقافى لقواعد السلوك العامة والمادات الجمعية ، ولقد رأينا أن نمالج المفهوم الوظيفى للمصطلح العرفى ، باعتباره أنه أداة تلقائية للضبط الاجتماعى أو على وجه أدق ، باعتباره أنه همزة الوصل . أو سرداب الانتقال من التنظيم والضبط التلقائى ، إلى التنظيم والضبط التقينى الوضى أو القانونى .

يقوم العرف مقام القانون الوضى فى المجتمع البدائى حيث يعتبر الوجه التقينى للتقاليد والمادات الجمعية وآداب السلوك العامة ، وحيث يرتبط ارتباطا كليا بإجراءات دينية وطقوس سحرية ومبادئ خلقية ، ومن الصعب تمييز أو فصل هذه العناصر بعضها عن البعض الآخر فى المجتمعات والقطاعات التى تأخذ العرف كوسيلة فذة للضبط الاجتماعى ، باعتباره أنه يمثل مجموعة القواعد التى درج الناس على الأخذ بها ، جيلا بعد جيل ، والتى يشعرون بضرورة احترامها خشية الجزاء الدينى أو الاجتماعى الذى يتعرضون له عند مخالفتها أو الخروج عليها .

وقد يصل هذا الجزاء إلى حد تضييع الجماعة بالفرد الذى يخرج عن عرفها على نحو ما هو معروف بنظام « الخلع » عند القمائل العربية فى الجاهلية ، إذ كان المألوف أنه إذا ارتكب أحدا فرد القبيلة جرماً ، فإن قبيلته تتبرأ منه وتغسل من تبعه أعماله بحلمه رسمياً فى المجتمعات العامة ، وكان رئيس القبيلة يأتى به فى الموسم وينادى أنه أصبح طريداً ، لا أسرة له ، كما عرف هذا النظام عند اليونان حيث كانت العشرة تخرج الشخص الذى يخالف عرفها من حظيرتها ، وتجرده من ماله ، فيصبح أجنبياً

عن عشيرته ، محروماً من حماية إلهة العدو للمروفة باسم *Themis* ^(١) .

ويمكننا أن نقرر بوجه عام أن « العرف » يقوم مقام القانون الوضعي في الجماعات المعصلة والقطاعات البدوية ، كما أنه لا يزال مأخوذاً به في كثير من الجوانب التنظيمية للهيئة الاجتماعية في البيئات الريفية التي تعتمد على السن غير المكتوبة ، وأظهر ما يكون الأخذ بقواعد العرف في العشاير العربية المراقية ، والجمينية والبيدية والقبائل السودانية ، واضرب لذلك مثلاً بمجموعة القواعد العرفية التي تسمى الدرائب عند قبائل برقة الليبية ، والتي تميز عن الضوابط الاجتماعية المتعارف عليها في علاقاتهم ومعاملاتهم . وتبرز أهمية الدرائب في فض المنازعات بين القبائل وإنهاء للشكوك بين العشاير وهي تتركز في أساسها على مبدأ الدية ، فإذا حدث اعتداء داخل نطاق القبيلة أو بين قبيلة وأخرى ، دعى المتخاصمون إلى اجتماع يعرف « باليماد » ويحضره الشيوخ وأهل الفتنة والله كاه حيث يتبادلون الكلام بالحجج والأدلة ، ولا تنص عليه عادات وسنن للقبائل المتنازعة ، وفي اليماد تحمل للشكوك على أساس الدرائب الجارية بينهم فتتلا في حالة القتل المدد ، تفرض الدية على أهل القاتل وتسلم لأهل القاتل وكانت تقدر في أيام الحكم العثماني التركي بنحو ١٥٠٠ ريال وبعد الاحتلال الإيطالي قيمت بالمائة (٤٠٠ رأس) هذا إلى جانب ما يسمونه بالصناعة . وهي الحكم على قبيلة القاتل بالخنوع لقبيلة القاتل وقد انتهى هذا الجزء العرفي وقدر فدية من الماعز ، ويقضى العرف عند القبائل الليبية أن تكون دية المرأة نصف دية الرجل .

والواقع أن القواعد العرفية التي تقضى بدفع الدية ، تعتبر خطوة تقدمية

(٢) الدكتور سولي أبو طالب . تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ص ٦٠
Encyclopedia of the Social Sciences ant, "Custom"
Law, vol IV, LX.

إنسانية إذاً قيست بالمبدأ العرفي المشهور بالثأر *Revenge* أو القصاص « *Talioun* » الذى يرى إلى إرضاء شهوة جماعة للمتعدى عليه والانتقام منه ومن الجماعة التى ينتمى إليها . ولا تزال آثار هذا العرف باقية فى كثير من القطاعات المتخلفة حتى فى الأمم المتقدمة . بل لقد ترك المبدأ العرفي فى القصاص كثيراً من الآثار فى الشرائع القديمة ، فضلاً عن أنه مبدأ مقرر فى الشريعة الموسوية والإسلامية . ومن ذلك مثلاً ما أشار إليه القرآن الكريم خاصة بالأحكام الواردة فى التوراة . سورة المائدة ، ٤٩ « وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ، والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص » . وسورة البقرة ١٧٨ ، يأياها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص فى القتلى ، الحر بالحر ، والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى ... » (١) .

وهذا المبدأ العرفي الذى سرى فى الشرائع قد تدرج وأبدل بنظام القصاص بنظام أخرى تقوم على إرضاء جماعة للمجنى عليه بأية وسيلة ، فقد بقى عرف الجماعة بأن يعمد الجاني إلى إرضاء المجنى عليه وجماعته بوضع نفسه تحت تصرف الجماعة التى وقع عليها الضرر ، فى بعض القبائل مثل قبائل قبايل يذهب الجاني إلى عائلة المجنى عليه ويستعطفها قائلاً « إذا أردتم قتلى فاقبلوني وهذا كفى ، وإلا فاعفوا لى جريرتى وسأكون منذ الآن أحد أبناءكم » (٢) فإذا قبلت العائلة ذلك أصبح عضواً فيها يلتزم بواجبات أفرادها ، ويشترك فى مسؤولياتهم ، ويتمتع بكافة الحقوق التى يتمتعون بها أو قد يعمد الجاني بالتقرب إلى عائلة المجنى عليه بالتزوج بأحدى قريبات المجنى

(١) واجه كاتبنا دراسات أثرولوجية الطبعة الأولى ص ١٨٤

Letoureur, La Kabylie, t. III, P 68. cité Par

Westermarck, L, Origine et le developpement

des idées morales 1928, t. I.

The Origin and Development of Moral Ideas.

عليه ، كما يحدث في الغرب العربي ^(١) وقد يقوم الجنى وعائلته أو عشيرته بإرضاء الجنى عليه وعشيرته عن طريق تقديم الهدايا من السال والعبيد ، وقد نظم هذا الإجراء العرفي وحددت قواعده ، فاعتمد مظهر الدية « Composition » لنشر إليه أنفا ، وقد تبنته الشرائع والدول التي أخذت بهذا الإجراء أو المصطلح العرفي ، لتضع حداً للمصطلح العرفي القائم على التاروا الانتقام للشخصى .

وحسبنا إلى هذه المرحلة كان تحديد الدية متروكا للطرفين اللذين يعنهما أمر التحكيم فيما وقع من جرم ، وهذا التقدير نسبى عادة يختلف باختلاف المركز الاجتماعى للخارج على العرف وما تسبب عنه من ضرر ، كما يتوقف على قوة المشيرة أو القبيلة التي ينتمى إليها أو التي اعتدى عليها ، وحتى بعد أن خضعت الجماعات والوحدات الاجتماعية التي تأخذ بالقاعدة العرفية في ضبط سلوك أفرادها وتحديد جزاءاتها — للدولة ، ظلت متمسكة بمصطلحاتها العرفية مع وجود النظم والقواعد التشريعية المدنية والجنائية في الجماعات المدنية ، كما هو الشأن بالنسبة للشعائر والقبائل السودانية واليمنية ، وكان هذا العرف ممولا به ، ومقررا من جانب الدولة قبل الثورة التحريرية في الجمهورية العربية بالنسبة لقطاعات البدو والأعراب ، ولا تزال توجد آثاره في بعض القطاعات ، ولكن هذه القواعد العرفية ما لبثت أن حددت وقفت وأصبحت عامة ونسبية في نطاق الجماعات التي تأخذ بها في أحكامها ، وتلتزم بها في معاملاتها وفي مناسباتها الاجتماعية .

وعما يجدر الإشارة إليه — فيما يتصل بالنماذج العرفية للألوف في الجماعات المتخلفة — وللجتمعات التاريخية المتمدية ، قبل تدوين نظمها القانونية والتشريعية ، ما تلجأ إليه الجماعات من الإجراءات في سبيل التحكيم وتوقيع الجزاءات الاجتماعية بالنسبة للخارجين عن القواعد العرفية ، ومن ذلك مثلا عادة

(١) الدكتور مرق أبو طالب . تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ص ٦٢ — ٦٣

« الرهان » ، فحينما كان يقع خلاف أو نزاع بين قبيلتين أو عشيرتين أو فردين بقضى العرف بأن يتراهن الطرفان المتنازعان على شئ معين أو مبلغ من المال ، وكان دور المحكم مقصورا على إظهار من كسب الرهان ومن خسره ، وكان الخصمان يلتزمان بنتيجة الرهان واحترام حكم المحكم ، كان اختيار المحكم متروكا للطرفين أو الأطراف المتنازعة ، ولا يزال هذا العرف معمولاً به في كثير من القبائل العربية البدوية .

ويبدو أن الأساس القاعدي لهذا النموذج العرفي ، دبنى في طبيعته ، عن ذلك لأن التعكيم كان يرجع فيه إلى ممارسات من طبيعة ديفية تحت رعاية الآلهة أنفسهم أو من ينوب عنهم من السدنة والكهنة ، فما يروى أساس العرف القانوني في المجتمعات التاريخية مثلا أن العرف في المجتمع المصري القديم كان يركز أساساً على تأليه الفراعنة ، ومن هنا جاءت السلطة المطلقة التي كان يتمتع بها فرعون سواء في الناحية التشريعية أو القضائية أو التنفيذية ، وكان فرعون يعتبر من الأسرة الثالثة إبناً للاله « رع » الشمس ، وابتداء من الأسرة الرابعة كانت كل سلطة من تلك السلطات موضوعة تحت حماية إله معين فكانت السلطة التشريعية تحت إشراف الاله Thot إله العرف ، وكانت السلطة القضائية تحت رعاية الآلهة مات Maat وبهذا كان العرف صادراً من الاله توت التابع للاله رع ، وكان الكاهن أو السادن يستلم أحكامه من تمثال الاله رع أو آمون ، وكان يعد الحكم الفاصل في السائل الجنائية ، فإذا كان اللتهم معروفاً ، جرى به أمام تمثال آمون « ويسرد » السكدة الوقائع أمامه ويسأله الكاهن عما إذا كان اللتهم مذنباً أم بريئاً فيمنز الاله راسه بالنفي أو بالانجاب

(١) الدكتور زكي عبد المنصالح : تاريخ النظم القانونية من ٣٣٩ — ٧٤٠ .

الدكتور عبد الحيد متولى . أصل نشأة الدولة ، مجلة القانون والاقتصاد سنة ١٩٤٨
أظهر كتاب ديانة قدماء المصريين ، تأليف استيندورف تعريب سليم حسن سنة ١٩٢٣
أظهر تفصيل ذلك في كتاب الدكتور صوفى أبوطالب . تاريخ النظم القانونية والاجتماعية
(الوحي الإلهي لدى شعوب المشرق) .

أو يحرك يده ويمسك بأحد كتائين يقدمان إليه ، يحوى أحد الكتائين الانهام ، ويحوى الثانى اللدفاع ، فإذا قبض على الأول اعتبر التهم مذنباً ، وإذا أمسك بالثانى اعتبر بريئاً ، ولا شك أن الكنية كانوا يلجأون إلى حيل تساعد التمثال الإله فى الإجابة . فكانوا يتخذون لذلك خيوطا خفيسة ، أو يمدون آلة ناطقة يحقونها داخل التمثال على نحو ما هو متواتر عن تمثال ممنون؛ وهذه الإجراءات وللممارسات تشبه ما هو معروف عن القبائل العربية فى البهاوية بالنسبة لممارسة « الأزلام » التى قضى عليها الإسلام ، باعتبارها رجسا من عمل الشيطان ، فكل هذه الممارسات يمكن اعتبارها لونا من ألوان الفتاوى الالهية التى تساعد تنفيذ العرف الذى يرجع بدون رأى الاله الأكبر . وما ينبى الإشارة إليه أن الصيغة الدينية ظلت السمة العامة للنموذج العرفى فى الاقليم المصرى ، وأخذ فى الاضمحلال فى عهد الأسرة الثانية والعشرين وهو عهد اللويين إلى أن جاء يوخوريوس مؤسس الأسرة الرابعة والعشرين (أواخر القرن الثامن قبل الميلاد) ووضع مجموعة قوانين عرفت باسمه .

كذلك ارتبط للمصطلح العرفى بممارسات محاولة اللهم تبرئة نفسه وخلصه من العقوبة الاجتماعية التى تفرض عليه ، أو يمكن أن يتعرض لها ، ومن ذلك مثلا « للبارزة » فهى عرف شائع لدى قبائل الاسكيمو ، والسكان الأصليين لاسرائيل على نحو ما يرويه بعض علماء الأنثروبولوجيا أمثال رايدلى Ridley ووسترمارك Westernmark من أنه إذا اغتصب أحد زوجة الآخر ، تقابل المقتصب والزوج فى مبارزة مميتة ، وتمتبر طمعة الرمح التى تقضى على حياة أحدهما . فى نظر المجتمع الوسيلة للفذة لنسل الالهة التى حاقبت بالزوج أو تبرير سلوك المقتصب فى نظر المجتمع ، وما تزال المبارزة هى الوسيلة الخامسة فى فض المنازعات بين القبائل الاسترالية المختلفة ، غير أنه يجدر بنا أن نشير

إلى أن نظام المبارزة العرفي ، غير نظام المبارزة القضائية الذي كان معمولاً به في المجتمعات الأوروبية في القرون الوسطى بعد انهيار الدولة الرومانية وفساد النظام الجرمانية ، فهذا النظام الأخير جاء وليد التنظيمات الإقطاعية التي اعتتمدت على الفروسية في فض المنازعات المدنية والجنائية ، وإن كان تبريره من الناحية الشعبية يرتكز على أسس دينية ، مؤداها أن العناية الإلهية ، تشمل المظلوم وتصره على خصمه عند مبارزته ، وكان الأفراد التبارزون يقسمون اليمين ويلتصون من الذات الإلهية لإظهار الحقيقة ونصره المظلوم وهذه العقيدة امتداد لفكرة أن لكل جماعة بشرية إلهامياً ويذود عنها في أوقات محبتها كأن وسيلة المبارزة تعتبر راسها من رواسب الالتجاء إلى القوة في فض المنازعات ، ويقرر وستمارك أن هذا العرف ما زال جارياً ومتصفاً في سنن الملايو ، فإذا اتهم شخص شخصاً آخر - وأنكر هذا الأخير - ولم يوجد شهود يثبتون الاتهام أو البراءة ، قضى العرف بأن يتبارز الخصمان . وهذا العرف يرتكز على أساس ديني هو استنصار الآلهة وطلب المساعدة قبل بدء المبارزة . ويدخل في نطاق هذه الإجراءات العرفية تلك الممارسات التي ترتكز على قيام الفرد بأعمال شبيهة بخارفة Ordeals لاثبات براءته أمام الجماعة التي ينتمي إليها من التهمة التي يراد أدانتها بها ، وهذه الممارسات تتخذ أشكالاً مختلفة باختلاف الجماعات وطقوسها السحرية ومعتقداتها الدينية ، ونجد بعضها في السنن العرفية المنضممة في مجموعة القواعد التنظيمية لضابطة التي اشتمل عليها القانون الهندي القديم وقانون مانو (حوالي القرن الثالث عشر قبل الميلاد) والذي يقضى بأن يقدم إلى التهم وعاء به ماء في درجة الغليان ويوضع بقاع الاناء أو الوعاء شيء ، ويطلب إلى المتهم إخراجه بلسانه وقفه ، وبالنسبة للجماعات الجرمانية

القديمه سادت عادة التبرئة عن طريق لمس الحديد المحمى فى النار ، فكان على للشخص أن يقبض بيده على قطعة من الحديد المحمى ، فإذا ظهر — بعد ثلاثة أيام — أن الحروق التى أصيبت بها يده تماثلت لشفاء ، كان هذا فى نظر الجماعة تبرئة للمتهم .

ومثل هذه الممارسة لا تزال منتشرة فى القبائل العربية وخاصة فى شبه جزيرة سيناء وتعرف بالاصطلاح الخلى « البشمة » كما أنها لا تزال منتشرة عند قبائل أفريقيا الشرقية ، فما يروى بهذا الصدد ، أن الساحر يطلب إلى المتهم أن يردد بضعة كلمات معينة ، ثم يمر بقطعة من الحديد المحمى على يديه أربع مرات ، فإذا احترقت يده أعقب مدنياً أما إذا لم يصب بأذى عد بريئاً^(١) . ومن أمثال هذه الممارسات أيضاً ما قضت به التوراه فى حالة اتهام الزوجة بالزنا ، فكان للزوج يقدم لزوجته شراباً مقدساً بحضور أحد الكهنة ، وكان المجتمع يعتقد أن الزوجة إذا كانت زانية فعلا ، انتفخت بطنها وترهلت أردافها ، أما إذا لم يصعبها ذلك بعد تناولها الشراب المقدس فهى بريئة . ومثل ذلك ما يجرى به العرف عند بعض القبائل الأفريقية . (الماساى) إذ تطلب من المتهم أن يتجرع مزيجاً من اللبن والدم ، فإذا عاش بعد ذلك مدة تزيد على خمسة عشر يوماً اعتبر بريئاً^(٢) . وغير هذا وذلك توجد ممارسات عرقية على طقوس سحرية ، تنتشر فى القبائل السودانية الجنوية وخاصة عند الأزاندى على نحو ما يفصله لنا عالم الأنثروبولوجيا ايفانز برتشارد Pritchard ، مما لا يسمح المجال بسرده^(٣) .

(١) راجع تفصيل ذلك فى كتاب الدكتور صوفى أبوطالب ، المرجع المشار إليه آخفاً بتاريخ النظم القانونية والاجتماعية ص ٦٥ — ٧٥ .
نقلا عن أحمد صقوت « مقدمة القانون » .

(2) Westermarck' op. cit. vol II

(3) Evans Pritchard' Witchcraft, Oracles, and Magic among the Azande G.I.F. 1937

والواقع أنه لا ينبغي الدخول في مثل هذه التفصيلات عن الاجراءات العرفية ، بقدر اهتمامنا باظهار التطور التاريخي والدور الاجتماعي الذي يقوم به المصطلح العرفي في الضبط الاجتماعي ، فالحقيقة أننا ننظر إلى المصطلح العرفي من ناحية وظيفته باعتباره ذلك المركب الثقافي الاجتماعي الذي امتزج فيه منذ بدايته عناصر وسمات الدين والأخلاق والقانون ، وكانت هذه العناصر والسمات مختلفة كلها بعضها ببعض الآخر ، وخاصة في الجماعات والقطاعات غير المعقدة وبسيطة التكوين ، التي تعتمد على التجانس الوظيفي وعدم التخصص الاجتماعي ، ولذلك فإنه يبدو أن وظيفة الضبط الاجتماعي كان يتولاها رئيس القبيلة والعشيرة باعتباره رئيسا دينيا ونشريا وسياسيا في آن واحد .

ولما اقتضى مبدأ تقسيم العمل الاجتماعي توزيع السلطات ، واختصت طائفة رجال الدين والكهنة باصدار الاحكام الضابطة ، كانت هذه الطبقة تظهر بمظهر المسقوح للأحكام من الآلهة ، وكان السكاهن يقوم براسم كولو كان يتنظر هبوط الوحي في كل نزاع يمرض عليه هل سدة ، وكان لامر من التأثير عما يحيط به من أفكار ومعتقدات وضوابط خلقية ، وان كان ينسب تلك الأحكام إلى الآلهة ، فان ذلك بنيه ضمان احترام الناس لتلك الأحكام ، خوفا من الجزاء الذي يلقى بحق بهم نتيجة غضب الآلهة . وبشكرار الحوادث للثباتية كان لابد للسكاهن أن يراعى في أحكامهم مطابقتها وتقاربها لما سبق أن أصدره من أحكام في موضوعات وقضايا مماثلة ، خشية أن تزعزع ثقة الأفراد في عدالة حكم الآلهة . بل كان الاعتقاد السائد في بعض الجماعات أن رجال الدين إذا خالفوا تلك الأحكام ، فان غضب الآلهة سيحق بهم ، وقد أشارت الإلياذة والوديسا إلى العقوبة التي تنزل بالمساوك إذا لم يستمعوا إلى صوت إله الشمس *phœbus* فيما كانوا يعدرونه من أحكام^(١) . ومن ثم تأكد الأخذ بمبدأ ضرورة الحكم بالحكم وجزاءات مماثلة في الحالات

Pollock, Notes on Ancient Law P21, Summer Ancient Law (١)

والذكور مول أبو طالب للمرجع السابق ص ١١٥ ، ١٥٦ ، ١٥٨

المشابهة . وبمضى الزمن انتقلت بعض الأحكام المحددة من جيل إلى جيل وأخذ الناس يتفاضلون ويتوارثونها جيلا بعد جيل حتى أصبحت لها في نفوسهم من القدسية والاحترام ما جعلها جذيرة بالاحترام على مر السنين ونظر إليها نظرة مجردة عن الملابس والظروف التي صدرت بصدها ، فأصبح لها بذلك قيمتها الذاتية كقواعد عرفية ملوكية ، ويتطور الجماعات الانسانية نحو الأخذ بالنزعة العلمانية والتحرر من التفكير الميتولوجى والنبولوجى ، أصبحت الضوابط العامة تستند إلى الأحكام الالهية ، بقدر استنادها على القواعد والتقاليد التي سار عليها المجتمع ، وأصبحت القواعد التي كان الناس يلتزمون باحترامها والسير على هديها لأن الآلة تأمرهم بذلك أصبحت تستمد صرامتها من قوة الرأي السام ورضاء الناس عنها ورسوخها في نفوسهم ، فأصبحت بذلك عرفا جاريا كان مقدمة لازمة لظهور القوانين والتشريعات المكتوبة .

ومن الملاحظ بصفة عامة ، أن الخروج على العرف الجارى كان في أول الأمر يعتبر إما إثمًا Sin أو جريمة إنسانية Criminalite (١) Humaine ، ويمثل الإثم انتهاك الأوامر الدينية وكانت الاساطير الدينية Mythes هي الوسيلة التي تكفل احترام النظم الدينية على أساس الخوف من العقوبة الالهية ، وكانت نظم الزواج والأسرة الملكية من النظم الإلهية التي تستلزم القيام بطقوس التعطير للجماعة عن طريق تبرئة التهمة بقيام المتهم بالجاهدات المعروفة باسم Ordens التي سبقت الإشارة إليها أو بالمبارزة التي تساند فيها العناية الالهية المنتصر بالنجاة والفوز لصاحب الحق باذن الآلة ، أما الجرائم الانسانية فكانت نهاسة أخرى هي سنة الثأر والانتقام Vendetta (٢) وكانت الوحدة في الثأر هي الجماعة التي ينتمى إليها الجاني ،

(١) راجع مقال در كيم

Emile Durkheim, Deux Lois de L'Evolution Penale L, Année Sociologique 1901

(٢) الدكتور أحمد خليفة ، التجريم ص ٨٣ — ٨٤

وكان النار يعتبر من القواعد العرفية التي اقتضتها المعتقدات الدينية . كما هو متواتر عن عرب الجاهلية ، من أن روح القتول تغل تذكّر القبيلة بالصدى حتى يثار لها ، وكان الثأر يتناول أى فرد من العشيرة المقتولة ، وليس بلام أن يكون هذا الشخص هو الجاني نفسه .

وفي ضوء هذا يمكن أن يردى « النار » بالنسبة للجماعات المتخلفة وظيفية الضبط الاجتماعي ، إذ أنه ولاشك يحذر من تسوله نفسه بالاعتداء على الغير أنه هو وعشيرته كلها معرضون للانتقام ومسئولون عن هذا الاعتداء^(١) ، وينهب كثير من العلماء إلى اعتبار الانتقام أو النار بين القبائل من أول الجزاءات العرفية التي وضعها الجماعات الانسانية^(٢) .

وعندما بدأ تدوين العرف واتخذ مظهر القانون كان مبدأ القصاص Jus Talionis من أهم للباديء التي اشتملت عليها الشرائع القديمة مثل قانون هامورابي الذي وضعة هامورابي أحد ملوك بابل عام ٢٠٠٠ ق م . واكتشفه العالم الأثرى دى مورجان De Morgan عام ١٩٠٢ ، ويعتبر هذا القانون تجميماً للقواعد العرفية التي كانت سائدة في ذلك الحين ، فهو بالرغم من أنه يعترف بالملكية الفردية . ويعترف للمرأة بأهاية قانونية في معظم الحالات إلا أنه لا يعتبر في نظرنا « قانوناً » بالمعنى المفهوم حالياً ، لأنه لا يساوى بين جميع أفراد الجماعة التي شرع لها . فهو يفرق بين ثلاث طبقات من الناس الأشراف والعامّة والعبيد ، وكان القصاص مما تستأثر به طبقة الأشراف بينما يسود فيها دون هذه الطبقة مبدأ التعويض للادى .

فاذا قتل رجل ابنة رجل آخر من العامة كان تعويضها نصف مثقال

(١) راجع كتاب مالىوفسكى

Malinowski, Crime and Custom in Savage Society London 1942

(٢) مبدأ الجزاء والسطاء للعادل

Hans Kelsen, Society and Nature Reciprocity 1046

من النضة ، وإذا كانت القليل من العبيد ينال سيدها ثلث مثقال من فضة .
وكان مما يقضى به العرف في بابل القديمة أن الولد الذى يقنصر لأبيه
يقص شعره ويقيد بالحديد ويبيع كالرقيق ، وإذا تنكر الابن التبنى لأبويه
الذين تنبأه بقطع ، لسانه أو تقلع عيناه ، وإذا تمدى الابن على والده قطعت
يده ، وإذا تنكرت الروجة لزوجها وخانتها أغرفت في النهر ^(١) .

ولا يهمننا في هذا المجال أن ندخل في تفصيلات القواعد العرفية التى
سجلتها شرائع الجماعات التاريخية ، وإنما هدفنا أن نتبين انتقال وسائل الضغط
الاجتماعى من النمط الشفاهى الجمعى إلى التقنين، الوضعى . ويبدو أن الضغط
الاجتماعى لم يأخذ الشكل التقينى إلا نتيجة تطورات اجتماعية . وصراعات
طبقية في سبيل تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية من الناحية القانونية الحقوقية
وتحمل المسؤولية الجنائية .

وفي مقدمة العوامل التى أدت إلى هذه التطورات انتقال السلطة في
الجماعات التاريخية القديمة ، من الملوك المؤننين الى طبقة رؤساء القبائل أو طبقة
رجال الدين تحت تأثير الحاجات الاقتصادية والظروف الاجتماعية
والديمقراطية واستئثار الأقلية الارستقراطية بالسلطة الفعلية ، وزيادة
العمرانية والسكانية والحاجة الى إيجاد وكالات تخصصية ، ويذكر لنا
مؤرخو النظم اليونانية والقانون أن الصراع الذى قام بين الملوك المؤننين
من جانب وطبقة الأشراف من جانب آخر انتهى بانتقال مصدر
الضغط الاجتماعى من مرحلة الوحي الإلهى الى الأخذ بالمصطلح العرفى ،

(١) هذه القواعد العرفية سجلتها القوانين السومرية القديمة الى سبقت قانون هامورابى
انظر هامش ص ٦١ من كتاب الطريقة العامة للتجريم . للدكتور أحمد خليفة ، وذلك نقلاً عما جاء
بكتاب ل . ديلاپورت : بلاد ما بين النهرين ترجمة دكتور عبد المنعم أبو بكر ويرجم كذلك الى
A. H. Sayce, Babylonians and Assyrians London 1809

ولكن مالمثل أن قام صراع بين المصانة والأشراف لأن المصطلح العرفي كان يقضى باختلاف الجزاءات وفقاً لاختلاف الطبقات ، ولما انتهى الصراع بانتصار العامة ، حدث تطور سياسي واجتماعي أدى إلى وضع قواعد تنظيمية للجماعة بشارك فيها العامة مع طبقة الأشراف والخاصة، وحدثت نفس الصراع بين العامة والخاصة عند الرومان على الحقوق والالتزامات والقواعد التنظيمية، وتم هذا الصراع بمشاركتهم في المجالس الشعبية وأصبحت الضوابط الاجتماعية ملزمة للعامة والخاصة على السواء ، وطالب العامة بتدوين القواعد العرفية التي كانت منار خلاف بينهم وبين الأشراف ، فصدر قانون الألواح الاثني عشر في منتصف القرن الخامس قبل الميلاد ، استجابة لهذه الرغبة والإرادة الجماعية ، ومقرراً للنماذج العرفية التقليدية السائدة في هذه الجماعة في تلك الآونة .

وكان في مقدمة مانص عليه قانون الألواح عقوبة الإعدام على مرتكب جريمة الشموذة ، وهي جلب اللعنة على شخص بطريق ألوان من الطقوس والتراتيل الكلامية ، وجريمة إزالة الحدود . أما جريمة السرقة فسكانت من الجرائم الخاصة ، فترك للمعتدى التصرف في السارق .

وبهنا أن نقرر أنه في هذه المرحلة بدأ التطور في تغيير الأساس الذي تقوم عليه القواعد التي تنظم علاقات الناس وتضبط تصرفاتهم ، فقبل ذلك الحين لم يكن هناك من يدان له بالطاعة غير الرؤساء الدينيين ، ومن أطاعهم فأنما يطيع المصطلح الديني أو العرفي المستمد من الوحي الإلهي ، فبدأ بذلك مبدأ جديد ، هو إطاعة الإنسان للإنسان بصرف النظر عن وضعه ومكانته الدينية وبذلك لم تعد الضوابط العرفية هي تلك الضوابط والطقوس التي كان يتوارثها

(١) أنظر في تفصيل الصراع بين الأشراف والعامة عند الإغريق: فوستيل دي كولانج « المدينة المتينة » ترجمة عباس محمود .

الناس جيلا بعد جيل ، ومحيطونها بهالة من التقديس والاجلال ، والى كان يستأثر بها فئة من الناس ، بل أصبح هناك حرف تقليدى معروف للجميع ، يمس إرادة المجموع ، ويهدف إلى خير الجماعة . فلم يعد بذلك صيغة جامدة منزلة غير قابلة للتعديل ، بل أصبح نتاجا فكريا من صنع البشر ، يعمل على تعديل احتياجاتهم الاقتصادية وتنظيم علاقاتهم الاجتماعية ، وأدى هذا التطور إلى تطوير المرف التقليدى وانتقاله من التداول الشفوى إلى القانون المكتوب ، فبمجرد اكتشاف الكتابة وتداولها ، بدأت المجتمعات بتدوين قواعدها المرفية وبدأت المرحلة التقنية للضوابط الاجتماعية .

الفصل السادس

الالتزام الخلقى والضغط الإجتماعى

المبحث الأول

الآراء النفسية والفلسفية :

المألوف عند الفلاسفة وخاصة العقليين والمثاليين . تصور الالتزام الخلقى على أنه تابع من الضمير الفردى الشخصى ، وأن مصدره هو العقل الانسانى باعتبار أن وظيفته فائقة على السيطرة وضبط شهوات الجسم ونزواته ، نعم هذا العقل تصدر القواعد الخلقية ، كمنفعة مثالية تنظيمية للعلاقات الاجتماعية . هذا الاتجاه يمثل سقراط وأفلاطون وأرسطو والرواقيون ، وتعتبر آراء أرسطو أكثر الآراء الحديثة اعتدالا ، لأنه اعتبر الطبيعة البشرية مزاجا من الحسن والعقل ، وأرجع للعقل مهمة وضع القانون الخلقى الذى ينبى أن يسير عليه سلوك الانسان ، وتضبط وفق قواعده تصرفاتهم ، وبذلك تتحقق الفضيلة التى تعتبر وسطا بين رذيلتين . فالكرم مثلا وسط بين التبذير والبخل ، والعقل وحده هو الذى يحدد الوسط . .

أما النفسيون ، فيرجعون الالتزام الخلقى إلى ملكة نفسية خاصة على نحو ما يذهب شافتربرى Shaftesbury من افتراض وجود ملكة خاصة بالمصالحات والقواعد الخلقية يطلق عليها Moral Sense^(١) وهى التى تحدد تصرف الفرد وتضبط سلوكه ومعاملاته بين أقرانه وفى مجتمعه . أو كما يفسره

(١) أنظر تفصيل ذلك فى كتاب ،

الدكتور عبد العزيز عزت . فى الاجتماع الأخلاقى ١٩٥٧
الأخلاق وفلسفة النفس

جماعة النفسيين التحليليين عند تحليلهم للمضائق البشرية ونشأة الضمير وسلطته في ضبط أفعال الأفراد ، وفي رأيهم أن النزوع إلى إتباع قواعد الضغط وفعل الخير والشعور بالإثم عند الخروج على قواعد السلوك التي يقرها المجتمع ، كل ذلك يرجع إلى أحداث وقعت للفرد في نشأته الأولى وأبان طفولته ، ونسبت واستقرت في اللاشعور عن طريق السمكيت ، يضاف إلى ذلك التعاليم الدينية والخلقية والمناجج الاجتماعية التي يتلقاها الفرد في تنشئته الاجتماعية منذ طفولته .

ويرى فرويد Freud ، منشئ هذه المدرسة ، أن الذات الفردية تتألف نظرياً من جانبين ، جانب فطري موروث تمثله الدوافع والميول الفطرية التي يعبر عنها عادة بانفraz ، وجانب مكتسب ينطوي على العمليات العقلية التي جابهت الأحداث الاجتماعية المكتوبة في اللاشعور . وهذه الذات الفردية ، يطلق عليها الذات السفلى أو يسميها اصطلاحياً « ID » وهي وإن كانت مصدر كل نشاط حيوي ، إلا أنها عياء لا تميز بين الخير والشر ، وعندما تراول نشاطها لاتنمى بمقتضيات الأوامر الاجتماعية والنواهي الخلقية والمبادئ السلوكية . ولا يتحكم فيها إلا مبدأ اللذة ^(١) .

ولما كان الفرد يعيش في جماعته ، فإن هذه الذات السفلى تتأثر بمقتضياتها وقواعدها وسننها ، وبهذا تتكون الذات الواقعية التي يطلق عليها فرويد اسم « Ego » وهي التي تتحكم في تصرفات الفرد وتضبط مواقفه إزاء الأحداث الاجتماعية الجارية ، فهي تمثل في نظر فرويد مظهر الضغط الخلقى والمسخة التي تشرف من الناحية الوظيفية ، على اشباع وتطمين الميول الفطرية . وتكبت ما تراه من الرغبات متافيا للماداب السلوكية العامة ، أو خارجا على

(١) الدكتور توفيق الطويل الإلزام الخافي في كتاب مشكلات فلسفية ، ص ٤٧ وما بعدها

العرف الاجتماعي السائد في البيئة الاجتماعية المحلية ، ومهمتها التوفيق والملاءمة بين النزعات الفردية والقواعد الخلقية والدينية والاجتماعية ، وبالنسبة للفرد النافع تتمثل هذه الذات في هؤلاء الذين أسهموا في نشئته وتربيته الاجتماعية منذ نعومة أظفاره والذين كانوا دائماً يرشدونه إلى فعل السلوك السوي وينهونه عن السلوك المذموم ، وما تلبث أن يتقمص شخصيتهم ، وتحول هذه الشخصية إلى سلطة باطنية نفسية ، تبدو في جزء من الذات بطاق عايه فرويد « الذات العليا أو المثالية Ego Super or Ideal » .

فإذا ما بلغ الفرد هذه المرحلة ، نبت عنده ما يسمى عند الأخلاقيين بالوجدان أو الضمير الخلقى Conscience ، وبعد أن كان الوالد أو الزين هو الذي يأمر الطفل بأن يأتي أفعالا معينة ، وينهاه عن اتيان أفعال أخرى ، انتقلت سلطة الوالد أو من يمثله من أفراد الجماعة إلى الذات العليا الفردية ، وأصبحت الأوامر والنواهي وقواعد الضبط الاجتماعي تصدر عن باطن النفس بعد أن كان الفرد يتلقاها من سلطة قاهرة خارجية عن ذاته ، وبهذا وجدت للقوة النفسية الضابطة التي ترشد الفرد للقواعد التي ينبغي عايه أن يلتزمها في معاملاته وتصرفاته ، وهذه القوة تنمو بالتجربة الاجتماعية . وما يكسبه الفرد من تعاليم خلقية وثقافة اجتماعية وأحكام دينية وقانونية ، وتلج هذه القوة في أن تكبت كل الرغبات التي تسيء الى مركز الفرد الاجتماعي أو تجعله خاضعا لذاته ونزواته ، وقد يؤدي افراطها في الضغط والضغط إلى عقد نفسية اذا لم تجد الطاقة المكبوتة مخرجا تلطف به من حدة الضغط والكبت الذي تعانیه . وخلاصة كل ذلك أن الالتزام الخلقى في نظر للدرسة النفسية التحليلية مصدره

(١) أنظر في نقد هذه الآراء وما إليها كتاب الدكتور عبد العزيز عزت في الاجتماع الأخلاقي وخاصة مناقشته لآراء لوسين التي تضمنها كتاب

Le Senné. Traite de Morale Generale, Paris 1947

الذات العليا والأنا للثالية التي تأخذ مكانة سلطة الأب ومن أسهموا في التربية الاجتماعية والتي تسكف بما يهدره المجتمع من مبادئ خلقية ومثل اجتماعية ونحن لا نسلم بطبيعة الحال بالآراء الفلسفية العقلية والميتافيزيقية ولا بالآراء النفسية والتحليلية التي ترجع الضوابط الاجتماعية إلى ملكة نفسية فطرية أو مكتسبة ، فهي لا تمسدو أن تكون آراء فطرية ذاتية ، غير موضوعية وتقوم على أسس افتراضية وأحوالات باثولوجية مرضية ، وأوضاع تعليمية غير يقينية ، أو نظريات تحليلية ، تقوم على الآراء التقليدية في تقسيم قوى النفس البشرية إلى قوى للشعور والعقل والارادة ^(١) ، ذلك لأننا لا نعتبر أن مصدر الضبط والالتزام الخلقى قوى داخلية ، وإنما يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك فنحلل مصادر هذه القوى النفسية الداخلية التي تصدر عنها الأحكام الخلقية بالخير والشر والفضيلة والذيلة ، والتي تصنف وفقاً لأنواع السلوك والواقف ، فإن الوجدان أو الضمير ، إنما يعكس ويرجم بالنسبة للفرد ما منضصلته الجماعة أو الهيئة التي ينتمى إليها الفرد من تجارب اجتماعية بمعددة الأسس ، مفرقة في القدم وجدت قبل هؤلاء الأفراد الذين تتولى ضمائرهم ووجداناتهم الحكم على سلوكهم أو سلوك غيرهم أو يتخذون منها ضوابط إيجابية للتصرفات الفردية والواقف الشخصية ، فإن التجربة الاجتماعية كقيلة بأن تهدى الجماعة إلى

(١) هذا الترتيب يمشى مع آراء لوسين Lesenne إذ أنه يقدم قوة الشعور على القوى الأخرى ويعتقد أن هذه القوة إما أن تحيد وتؤيد الاتجاه الخلقى في الفرد أو تعارضه وتقاومه ، بينما العقل يحس الفعل الخلقى ونتائجه وأهدافه ويتبنى في ضوء هذه القاعدة الخلقية إلى إصدار أحكام وأوامر Commandametra وتشمل هذا الأمر قسرية تحقق الامانة والتوافق في تصرفات الانسان وإلى هنا يجوز للفرد أن يأخذ بها أو يفتلها ، وتظهر ذلك في القوة الثالثة وهي الامارة التي تركز على الحرية والاختيار مع تقدير المشولية والجزاء وهي تتكيف تنفيذها للأحكام العقلية أو الرغبات الضرورية بالتقابل بالبرعية في الجماعة ، وتربط هذه القوى الثلاثة ومنها يتكون الوجدان الخلقى .

القواعد الخلقية التي ثبت نفعها بالنسبة لسكان تلك الجماعة، وكفالة صيانة نظامها وبنياتها الاجتماعية، ومن هنا يبدو واضحاً أن المصطلحات والقواعد الخلقية، شأنها شأن أية ظاهرة اجتماعية، تتميز قوى قائمة بذاتها، بمعنى أنها ليست من صنع فرد من الأفراد، وإنما تتكون في الحياة الاجتماعية، ويتلقاها الفرد تامة التكوين عن المجتمع الذي يعيش فيه، فالفرد لا يوجد بها مهما كانت منزلته وحكمته وإنما شأن الحكام والأخلاق في تصوراتهم للفعل الخلقية، شأن المترجم عن الغايات المثالية التي تنفيها الجماعة من معاملات أفرادها وهيئاتها، بعضها للبعض الآخر، وهي بالنسبة للفرد بمثابة القوالب التي يحسدها الفرد مفروضة عليه، ويحدد نفسه مضطراً للسير وفق قواعدها الضابطة، فإذا كان الفرد يؤدي واجبه نحو والده أو زوجته أو غليفته أو دولته أو قومته فأدائه لهذه الواجبات ليس صادراً عن ذاته الفردية بحسب أو عن مجرد تفكيره أو ضغط ضميره أو عواطفه وإنما يخضع في هذا القهر والالزام الخلقى الذي يفرضه المجتمع الذي يعيش فيه،

وبهذا المعنى يكون الالتزام الخلقى الضابط لسلوك الفرد صادراً عن القواعد العامة التي ارتضاها المجتمع، وصدى لما أقره الرأي العام من معايير توصف وفقاً للأفعال والتصرفات بالخير أو الشر، فالمصطلح الخلقى من طبيعة أمرة توجب إلزاماً في حد ذاته؛ يقوم أساساً على بذل قدر من الجهد وقهر النفس، ويتمرض من يحاول مقاومة هذا القهر لسخط المجتمع واستهجاناً أو يتمرض لانقمامه. ويمتاز الجزء الخلقى بأنه حتى في حالة غفلة المجتمع عن خروج الفرد عن مقتضياته ومبادئه، يعاني الفرد من الجزاء الشخصي النفسى الباطنى الذي يتمثل في الشعور بالاثم أو وخز وتأنيب الضمير نتيجة خرق قواعده

وأحكامه ، وذلك لأن القاعدة الخلقية الضابطة ذات مسئولية اجتماعية وجزاءات أدبية . وهى أولا وأخيرا صدى لمسئولية الفرد أمام سنن المجتمع ورقابته الخارجية عن ذاته ، فهى آية من آيات سيطرة المجتمع وسلطة إرادته على أفرادهِ ، بحيث يشمر الفرد أن هناك ضوابط اجتماعية من طبيعة خلقية ، تضطره أن يتمثلها ويتمشى حسب قواعدها ومقتضياتها .

المبحث الثانى

الاتجاه الاجتماعى الوظيفى

ونحن نميل إلى تقرير وجود تفاعل متبادل بين الفرد والمجتمع الذى يعيش فيه ، خاصة بالنسبة للمصالحين والقديسين فهناك نصيب ملحوظ للفرد للمهام فى إبراز اللثل العليا للجماعة ووضعها موضع التنفيذ ؛ واعتباره قدوة للذير بالنسبة للأجيال المتعاقبة وبذلك نحفظ للفرد حريته فى التعمق والاختيار ، فإننا لانستطيع أن ننسكرك دور الأتزام التالى فى الضبط الاجتماعى على أساس تربوى وتقليدى أو على أساس إيمائى ، سواء صور هذا اللثل بالنسبة للجماعة على أنه صادر من مصدر غيبى أو تشريعى ، فالعميرة بالوظيفة الاجتماعية للقيم واللثل الخلقية . كأدوات تنظيمية للعاملات الإنسانية ، باعتبار أن الجماعة البشرية تمثل وحدة عضوية . تتوقف سلامتها وصيانته بنيتها على أداء كل عضو لوظيفته الاجتماعية ، وأية ذلك أن الإلتزام الخلقى لا يرتكز على أحاسن نفعى ذاتى ، أو أسرافى النورية وإنسكار للذاتية ، وإنما يرتكز أساساً على إدماج الفرد ذاته الفردية فى ذاته المتصلة بالجماعة التى ينتسب إليها ويرتبط بها فى إهتماماته وأوجه نشاطه ، وذلك فى جميع المجالات التى تربطه بالشبكة الاجتماعية سواء كان ذلك أسرة أو جماعة وظيفية أو مؤسسة ثقافية أو نقابة مهنية أو بيئة محلية .

ويمكننا بهذا أن نفسر مبدأ النسبية الاجتماعية الذي تثبته الدراسات الانثروبولوجية والأثريولوجية بالنسبة للقواعد الخلقية، كدورات تنظيمية في الجماعات الانسانية. فالنماذج النسبوية التي لها عديمة خلقية ليست واحدة أو عامة في جميع المجتمعات البشرية على نحو ما يذهب إليه جماعة الخدسين الأخلاقيين، وإنما هي قيم نسبية تختلف باختلاف الجماعات الانسانية وبماذبحها الثقافية ونظمها الدينية والسياسية والاقتصادية والذوقية. كما أنها تختلف في المجتمع الواحد بما بطرأ على نظمه من تطور وتغير، بل هي في مجملها ظاهرة ديناميكية متطورة، فالذهب التطوري في الأخلاق Evolutionism والذي يمثلها العلامة الإنجليزية هربرت سبنسر H. Spencer يقرر أن الظهور والشيء يجري عنهما التطور.

وعلى هذا الأساس التطوري ذهب إلى المدرسة النفعية Utilitarianism إلى أن الأعمال الخلقية هي التي تحقق أو البجدية بأن تحقق أقصى قدر من السعادة للجماعة التي تأخذ بها، وعلى ذلك فليس هناك خير مطلق وكل ما تصطلح الجماعة على أنه خير ينحصر دائماً في اختياره على ضوء قائلته الاجتماعية.

ونحن لا نستبعد صدق التفسير المادي لفائدة الاجتماعية لبعض الطوائف والمسؤوليات الطبقية بالنسبة لبعض الجماعات الانسانية على نحو ما تنص عليه النظرية المادية التاريخية^(١) التي ترى أن المجتمعات البشرية في أول مراحلها التاريخية قد قامت على محاولة فرض الأقلية، السلطة على الأغلبية واستغلال نشاطها وثمرتها لصالحها ولتأجها لتحقيق مصالحها الطبقية الذاتية، وعلى هذا عمدت الأقلية السائدة أو المسيطرة إلى وضع السنن الاجتماعية والنظم التربوية والقواعد الخلقية التي تشكل مصالحها وتضمن استمرار سيادتها وسلطانها، وبذلك يكون مصدر الضوابط الخلقية في نظر أنصار المادية التاريخية البعدية هي الطبقة المستغلة التي تعمل على صياغة هذه الضوابط بحيث تضمن أن تكسح الأغلبية الساحقة لصالح الأقلية المتعككة وتعبر القواعد والنماذج الخلقية بتميز الوسائل التي تتحقق بها مصالح تلك

(١) الدكتور توفيق الطويل «الانوار الخلقية» ص ٥ من كتاب مشكلات فلسفية

الطبقة الحاكمة ، ولا شك أن هذه الآراء لا يمكن تعميمها على جميع الضوابط التي من طبيعة خلقية ، وإن كانت هناك مبادئ خلفية عامة طبقية ، فأخص ما يميز القاعدة الخلقية مثلاً عند الطبقات البورجوازية والرأسمالية حرصها على الملكية الخاصة ؛ فكل ما يحقق ويؤمن للملكية الشخصية فهو خير ، وكل ما يهدد هذا الحق فهو شر ، فإذا كانت المجتمعات الرأسمالية تحمى الاشتراكية والشيوعية بوجه خاص ، وتقاوم مبادئها ومصطلحاتها الأخلاقية ، فإن ذلك يرجع أولاً وقبل كل شيء إلى انتقاصها من القيمة الخلقية لصيانة الملكية الفردية ، وخاصة إذا كانت تمثل الأشكال الاحتكارية من الفاحية الإنتاجية والاستغلالية .

وهناك ثمة مبادئ خلفية لاختلف الأيديولوجيات في إقرار عموميتها ، وإن اختلفت أساليب ووسائل تطبيقاتها العملية مثل « التعاون » كهدأ خلقى ضابط ، فإنه يمتد في ذاته خيراً مطلقاً لا يتوقف على جماعة دون جماعة أو بيئة دون بيئة ، وإن تباينت أشكاله ومدى تطبيقه ، فهو فيما يبدو مبدأ حيوى ضرورى واجتماعى عمومى لاسبيل إلى استنكار مظاهره أو تطبيقاته ، على تفاوت مدى الأخذ بروحه ، وكذلك الشأن فيما يتعلق بالمبدأ الخلقى السلوكى المتعلق بعدم الاتصال الزواجى بطبقة المحارم ، فليس هناك جماعة نظامية ترسكز علاقاتها للعشرية على أساس الشيوعية الجنسية كما توهم البعض ، حتى من علماء الأنثروبولوجيا ، إذ الثابت المحقق من الدراسات المونوجرافية الأنثروبولوجية أن كل الجماعات المختلفة التى درست دراسة ميدانية عقلية تثبت أن الجماعات المتأخرة

١) الدكتور عبد العزيز عزت المصدر للمصدر السابق ص ٣٧ — ٣٨ ، ٤٧ ، ٥٢ .
Durkheim, Sociologie et Philosophie Paris 1929
William Thomas, Primitive Behavior, N.y 1938. P. 575
Bronislaw Malinowski crime and Custom in savage society
London, 1949

منقطة بأوامر التحريم والكف والنواهي المقدسة المعروفة بأمم التابو ، وأن هذه النواهي المقدسة لها طبيعة خلقية ، وتمتد إلى تنظيم المعاشرة الزوجية ، بحيث يحرم زواج الرجال من نساء العشيرة التي تشترك معها في التوتم أو الرمز للقدس وهو النظام المعروف بالنظام الاغترابي Exogamy وقد تشكل هذا البدا الأخلاق وتطور وظلت رواسبه فيها هو معروف ومرعى من تحريم التزاوج بين طبقة المحارم التي محلها الشرائع والأديان .

ونحن نؤمن بأن الضوابط التي من طبيعة خلقية ليست بالضرورة مبادئ تجريدية أو أصول عامة مصدرها العقل أو الحدس أو الحاسة الخلقية ، وإنما هي ضوابط واقعية مدوسة لها وظيفة إجتماعية تهدف إلى ضمان أداء الفرد لواجبه واحترامه لسنن مجتمعه ، وهذا الواجب الخلقى ليس مصدره التفكير النظري أو التأمل الفلسفى ، ولكنه يصدر عن المجتمع في شكل أوامر ونواه متعارف عليها ومتداولة بين أفراد الجماعة ، وهي لا تنهى أن تجعل من المواطنين حكماء وقديسين ، بل تهدف إلى أن يكونوا مواطنين صالحين ، محققين للقيم الاجتماعية التي ترتضيها جماعتهم ، متسكفين مع التطورات التي تعتور الجماعات التي ينتمون إليها ، ولذلك فإنه يبدو أن علماء الاجتماع الحديثين^(١) يوجهون مزيد عنايتهم إلى ما يمكن أن نطلق عليه الضوابط الأخلاقية المهدية ، لأنها تلائم طبيعة الجماعات المعاصرة التي مرت بدور التصنيع ، والتي اقتضت نظما الاقتصادية والاجتماعية لإشتر الطبقة العاملة السكادحة بالتوجيه من طريق منظماتها النقابية ، وهذه الضوابط الخلقية مهمتها الرئيسية ضمان قيام العامل بدوره كاملا في مجتمعه ، وإيجاد ترابط وتماسك مع غيره ممن ينتسب إلى مهنته وتقابته ، وتحقيق قدر من التعاون المتبادل والتوافق للتفاعل بين أصحاب المهنة

William Thomas, Primitive Behavior, N.y 1938

(١)

راجم الدكتور عبد العزيز هزت — الاجتماع الأخلاقى

للتكاملية والثنائية ، وتحقيق لون من التكافل الاجتماعى والتعاون بين أصحاب الأعمال ورؤوس الأموال والعمال ، وليس معنى ذلك أن الأخلاقية المهنية مجرد قواعد توجيهية ، بل هى ضوابط تنظيمية للعلاقات الصناعية ، وحدود معيارية للعلاقات الانسانية فى المجالات الانتاجية ، وإحقاقا للواقع لقد كانت هذه الضوابط الخلقية المهنية من أهم العوامل التى دفعت المصلحين الاجتماعيين إلى تطوير التشريعات المالية لتتطوى على كل ما يكفل الرعاية والضمانات والتأمينات الاجتماعية .

وقد يسوقنا هذا إلى الحديث عن الوظيفة الاجتماعية للضوابط الخلقية بصفة عامة ، فقد يبدو للعيان لأول وهلة أن تلك الضوابط تحمل فى طياتها أنواعاً من الضبط الاجتماعى التى ينوء بها الأفراد ، أو الجماعات ، غير أننا إذا حللنا الظاهرة الخلقية ، ألفينا أن أهم ما يميزها من طبيعتها عن كل من الظاهرة القانونية والدينية ، أنها تخلو من عنصر الجزاء المحدد لمن يخالفها ، فالأفراد إذا كانوا مجبرين على اتباعها ، فإن ذلك راجع الى سطوة رأى العام فى الجماعة ، وهم يقبلونها باعتبارها أمراً صادراً عن إرادتهم الكلية ، وليس مصدرها سلطة تشريعية فعلية أو سلطة غيبية إلهية يخشى بطشها أو غضبها . فالحقيقة أن أساس الالتزام الخلقى هو توقع رضا الجماعة وخشية استنكارها فهو قائم على الإزدواج بين الإكراه والجاذبية ، بين خوف الفرد من أن تنبذه الجماعة أو تستنكر وتسبب آفاته ، وبين سمادته بإرضاء زمرة وجماعته ، فهو انهـكاس رأى الجماعة الإنسانية نتيجة لتجربتها الاجتماعية^(١) ولذلك فإنه محبب إلى نفوس

(١) راجع فى ذلك فى الكتب الآتية :

Georges Gutvitch Sociology of Law N.y 1912,
Roscoe Pound, The Talk of Law, Lancaster 1948.

الأفراد ، مدافعا عنهم ضما نهم الفردية والجماعية ، لا مجرد التموي د عليه ، بل لأن الأفراد يدركون أن السنن والعضوا بط الخلقية ضرورية لتنظيم معاملات وعلاقات الأفراد بعضهم بالبعض ، الآخر ، فهي وسيلة من وسائل تدعيم النظام والقضاء على الفوضى والجنوح فى الجماعة ، إذ أنها تقدم فى مجموعها للجماعة دستورها الخاص بها . وهذا الدستور جاء نتيجة تفاعلها الاجتماعية ، وهو الذى يعكس مستوى ثقافتها وحضارتها ، فالمجتمعات البشرية مها تشابهت وتماثلت فى قوانينها ونظمها الدينية ، تظل متأثرة فى قواعدها .

وهذه الحقيقة الاجتماعية ، قد أدركها كثير من الفلاسفة والمفكرين فى عمومها ، فإن رأى العام فى كل مستوى من مستويات المجتمعات الإنسانية لم يقر أن يقوم تنظيمه الاجتماعى على مستوى النزعات الفردية أو الميول البدائية ، بل تدخل لأداء وظيفة الرقابة والضبط لسلوك الأفراد ، وصاغ لهم الانزمامات الخلقية فى التهرقات والمعاملات ، لاسكى تسلم الجماعة من الغناء حسب ، بل لاسكى تمنحى قدما فى التطور وفى مرحلة التحضّر ، وقد عبر العلامة كوفى C. H. Cooley عن وجهة النظر هذه فى إيضاح مصدر الا لزام الخلقى والضبط الاجتماعى بقريره أن الضبط الاجتماعى هو ضبط الجماعة لنفسها ، فهو ليس ضبطا يتميز فيه الضابط عن يقع عليه الا لزام ، بل هو يقع من وعلى الجماعة فى مجموعها^(١) وذلك مراعاة لمصالحها الاجتماعية ، وتأكي د المقوماتها .

هذا ولم تدخر الجماعات التمدنية وسعا فى محاولة محافظتها على ضوابطها الخلقية ، فإذا كان الا لزام الخلقى يتميز بأنه لا ينطوى على عقوبة مدنية رادة ، أو مسئولية جزائية محددة ، فإن التشريع الوضعى — بمد أن أصبح الوسيلة الفذة

(١) الدكتور أحمد خليفة النظرية العامة للتجريم ص ١٦ .

المصارمة للضوابط الاجتماعية — قد امتد إلى المفاهيم التي تضمن حماية القيم الخلقية للجماعة مبرراً ذلك بمراعاة المصلحة الاجتماعية. ويكفى أن نشير في هذا المجال إلى بعض القواعد القانونية^(١) التي سنت في بعض قطاعات المجتمع العربي، مثل القانون الذي سنته حكومة السودان في عام ١٩٤٧ بتجريم الخفافض أو الاختان الفرعوى وهو عادة متأصلة بين الأهالي وثيقة الصلة بالقيم والمعايير والضوابط الخلقية، ومن ذلك القبول أيضاً للتشريع المعمول به في الجمهورية العربية المتحدة لمحاربة عادة الزواج المبكر في سن أقل من ١٦ سنة للفتاة، وكانت عادة إجتماعية من طبيعة خلقية ومنها أيضاً القوانين الحديثة في تحريم تعاطي المخدرات والانجبار بها، والتي تهدف إلى الحد من ذبوع عادة تعاطي المخدرات والادمان عليها.

وغنى عن البيان أن القانون في هذه الأحوال وأمثالها إنما يتدخل لحماية القيم والمعايير الخلقية التي تمس كيان المصلحة العامة، والتي يحس الرأي العام أن مجرد الالتزام الحائقي لم يعد يندى زرع مراعاتها، بل في الحالات التي يتجسم فيها الفساد بشكل يهدد كيان الجماعة، فالوشاية مثلاً إنتهاك للقيم الخلقية، ولكن المجتمع لا يعي بردع الواشى بطريقة عادية إلا إذا تصدت العلاقات الخاصة، ووقفت في صورة استعناء على السلطة العامة، كما في حالة البلاغ الكاذب إذ يرى الرأي العام في هذه الحالة مصلحة إجتماعية تستدعى تدخله وفرض عقوبة على من ينتهك المبدأ الخلقى، ويرنو إلى إيقاع الضرر بالغير بدون وجه حق.^(٢)

(١) الدكتور أحمد خليفة النظرية العامة للجريمة ص ١٩ .

(٢) راجع تفصيل ذلك في كتاب :

الدكتور أحمد خليفة أصول علم الإجرام الاجتماعى القاهرة ١٩٥٤ .

المبحث الثالث

الالزام الخلقى فى المجتمع الرأى

الملاحظ بالنسبة لبعض الجماعات التقدمية أن ، الرأى العام يضع الواجب أو
الالزام الخلقى فى مستوى الواجب القانونى ، ويبد ذلك بوجه خاص بالنسبة
لبعض المجتمعات ، التى بنص تشريعها على إيقاع الجزاء المادى على من يخالف قاعدة
خلاقية لها قدسية ، فنظر المجتمع . ومن ذلك مثلاً ما تنص عليه المادة ٥٠٣ من
قانون العقوبات الإيطالى وما تنطوى عليه من عقوبة الحبس أو الغرامة لمن يجد
قتيلاً أو جريحاً أو شخصاً فى حاجة إلى مساعدة ، ولا يحف إلى مساعدته إذا
كان ذلك فى استطاعته ، أو يبيع السلطات المختصة بذلك . ومن هذا القبيل أيضاً
ما ينص عليه قانون العقوبات الدانمركى (مادة ٢٥٢) من عقوبة الحبس أو الغرامة
لمن يمنع عن تقديم المساعدة لشخص يهدده خطر الموت ، كما تنص المادة ٢/٢٥٥
من نفس القانون على مسؤولية الشخص الذى يمنع عن مساعدة امرأة على وشك
الوضع ، كما كان ينص القانون الألمانى النازى على عقوبة الحبس أو الغرامة الجرمية
الامتناع عن المساعدة فى خطر عام مخالفاً لما يقضى به للشعور الشعبى (١) .

كل هذه الأمثلة وما إليها توضح مدى استعانة الجماعات بالضغط القانونى لتحقيق
فاعلية الضوابط الخلقية ، ومراعاة تنفيذها بالسلطة التشريعية الوضعية ، وذلك اقتناعاً
من تلك الجماعات وأمثالها بحجية الضوابط الاجتماعية وبالغ أهميتها لسلامة نظمها
وبنيانها ، ورسالة العلاقات التى تربط الأفراد بمؤسساتها وهيئاتها ومؤسساتها .

(١) الدكتور أحمد خليفه النظرية العامة للجريمة القاهرة ١٩٥٩ .
ص ١٢٢ الهامش *

ويعطى لنا، ونحن نعالج أهمية الضوابط الخلقية في الحياة الاجتماعية، أن تشير تطبيقها أو نجرمها، إلى أنه إلى جانب السلوكية الضوابط العامة، توجد ضوابط خلقية مثالية، يجرى في بعض جماعات محلية أو طوائف صوفية أو فرق دينية، بحيث يمكن أن يطلق عليها اسم الجماعات الفاضلة الأتيوية المثالية التي تنهج نهجا خاصا متميزا عن غيرها من الجماعات المحلية أو الطوائف للمهنية أو للفظات الخيرية، وتنهض لنفسها قيا خلقية مثالية، وهذه الجماعات والمنظمات تعمل على الدفاع عن قيمها الخلقية وتتخذ من الوسائل ما يصونها من الوهن أو التبع بمدوى القواعد السلوكية المنتشرة في المجالات الخارجية، وبذلك فإنه يتحتم عليها عادة الاستعانة بنظام صارم من الضبط الاجتماعي يرتكز على عقائد مذهبية دينية وقيم خلقية سامية كما هو الشأن مثلا بالنسبة لجماعة السكويسكرز الدينية في أمريكا والجماعات والطرق الصوفية المنتشرة في الأمة العربية.

وهناك أيضا بعض للمستعمرات وللزارع التي تقوم على أسس اقتصادية اشتراكية وتعاونية وترتكز على مبادئ خلقية غريبة تنسكب الأثانية الدائمة^(١) فتتل هذه الجماعات تعتبر نماذج انجسد وترتكز القيم الخلقية كضوابط اجتماعية تنظيمية، وهذه النماذج ينظر إليها على أنها تنظيمات مثالية ومصادر لإشعاع القيم الإنسانية السامية التي تنوق الجماعة السكويكرز أن تأخذ بها، وتظل مثل هذه الجماعات، بفضل تمسكها بقواعدها الخلقية، نبراسا يضيء معالم الطريق للإصلاحات الاجتماعية، والتطبيقات العملية للايديولوجيات التي توضع موضع التجربة والاختبار، وفي الوقت نفسه تكون بوتقة اعداد وصهر للأجيال الجديدة وتشثتها نشئة خلقية إنسانية مثالية.

وقد تضخ هذه الجماعات مسالك تنظيمية تباشر في خلالها فعاليات ونشاطات تتمركز حول شعارات رمزية، كما أنها تمارس أنشطة اجتماعية تتصل

(١) راجع أمثلة أخرى في كتاب المجتمع لماكيتر ترجمة الدكتور علي عيسى ص ٢٢٠ - ٣٢٢

بالتربية والنشئة الإجتماعية القوية ، ومن الأمثلة الواردة في هذا النطاق الجماعات الإسلامية الخيرية وجمعية الشبان المسلمين ، وجمعية الشبان المسيحيين ، وجمعية من المسكرات ، وجمعيات الرعاية الاجتماعية ، ورابط الإصلاح الاجتماعى وهذا يقودنا إلى الوجهة التالية التى يعتبر امتدادا وظهيرا لهذا المجال ونعنى به نطاق الضوابط الأخلاقية ودورها الإيجابى فى تحقيق النمط المثالى لسلوك فى القطاع الإنتاجى وخاصة فى الميدان الصناعى .

وقد عبرنا عن هذا فى أكثر من مناسبة تحت اصطلاح الأخلاقيات المهنية ، ونعنى بها مجموعة الضوابط الخلقية التى تنطوى على عنصر روحى وإنسانى ، والتى تائب دورا إيجابيا فى تحديد مواقف الناس إزاء العمل ، كقيمة إجتماعية أخلاقية ، فإذا كان العمل فى المجتمع الجديد - حقاً على الدولة لىكل مواطن فإنه واجب خلقى على كل مواطن أن يأخذ دوره الإيجابى فى عمارة البناء والتنمية لتحقيق مجتمع الكفاية فى الإنتاج ، والعدل فى التوزيع والاستهلاك ، ولا شك أن « العمل » هو الذى يحقق للفرد ذاته الإجتماعية ، وهو الدالة على مدى كفايته وقدرته وإمكانياته ، فضلا عن أن المهنة لها دورها الاجتماعى فى رفع مستوى المعاملات الخلقية ، فهى وسيلة إلى الإيجابية ودفع عن السلبية والقواكلية وفى طريق إلى التماسك الاجتماعى الذى يربط بين أفراد المهنة الواحدة ، نرى تقوم مقام الأسرة فى وضع ضوابط اجتماعية تنظم علاقات أفرادها بعضهم البعض كما أنها تعمل على غرس الضمير المهنى الذى يصدر عنه الميل إلى العمل المتقن ومحاولة الإبداع والمبادأة فى بذل الجهود لتعمسين وزيادة الإنتاج فى سبيل الصالح العام .

ومثل هذه القوالب الأخلاقية الموجبة تعتبر ضرورية فى المجتمعات التى تجرى تجربتها الصناعية على أساس تفسير النظرة التقويمية إلى الفنون الآلية والتطبيقية والإفادة من الانجازات التكنولوجية على أساس أنها

ترسم بعض المحددات والضوابط التي تركز على الهندسة الإجتماعية، والعلاقات الإنسانية، وتعمل على غرس وتنمية الفهم المشترك للمسئولية الفردية والجماعية من ناحية الكفاية الإنتاجية والمهارات الفنية والطاقت التجديدية ومحفزات المبادأة الإبداعية ، وتعميق الإدراك بأهمية المشاركة الجماعية، وإشاعة الروح التعاونية والتكافلية بين مستويات الإدارة الصفاعية والأجهزة الانتاجية، والحفاظ على قدسية واحترام الضوابط الأخلاقية التي تجسد ما يمكن أن نسميه بالأداب والأخلاقيات المهنية .

المبحث الرابع

الإلزام الخلقى كضابط وقائي وعلاجي

الغرض من هذا البحث هو محاولة الوصول إلى بعد وظيفي جديد يصبح الضبط بمثابة أداة لمواجهة وصندوقاً للانحراف ، ويقوم بالدرء الوظيفي الذي يمكن أن تتولاه بعض وسائل معالجة « المجرمين والمنحرفين » على أسس إجتماعية ، فقيمة ونزج أهمية هذا البحث إلى الأضافة العالمية في مجال تدارس الوسائل الوقائية من الاجرام بطريقة غير مباشرة من خلال حوار على مفتوح حول أعداد وسائل الدفاع الاجتماعي المرتكز على الإلزام الخلقى . وبهنا بوجه خاص الإشارة إلى الاعتبارات التالية :

(أ) الدالات الوظيفية لكل قيمة من القيم الانضباطية الأخلاقية وخاصة القيم المرتبطة بالردع للنبيق عن الضمير الجسدي ، والتصلة بالكف أو الصد عن الخط السلوكي غير السوي .

(ب) استتار الصراع المحتوم بين المحفزات والمحذرات التي تقوم

بوظيفة الحدودات الثقافية التي تصاحب اتخاذ مواقف متباينة لإزاحة القيم المستحسنة والمستحقة ، أو في مواجهة التصادم بين القيم الأفعلة والقيم الفاشية.

(ج) الوقوف على مظاهر ونوعية وأجهزة الانضباط أو الضبط الاجتماعي، للتعرف على عادات وتقاليده المنصوص لسلطة والامثال للقيم الأخلاقية، وقياس أثر الجماعات الضاغطة Pressure Groups على مواقف واستجابات وسلوك الأفراد، ومدى إدراك واستعداد الأفراد والجماعات للمسؤولية الاجتماعية أو الجماعية المشتركة.

(د) العمل على تطوير القيم الأخلاقية التي لها صلة إيجابية بمنع ارتكاب الجريمة، وذلك بإكسابها مزيداً من الفاعلية في تعزيز القيم الجماعية والوطنية والعشائرية التي تمكن وراء ارتكاب بعض الجرائم، ذلك لأننا نرى أن السلوك الإجرامي يعتبر في الحالات تحميذا لبعض القيم الاجتماعية التي تأثر بها الفرد في نشأته الاجتماعية، فقد يرى الفرد في التأخر أو التأخر في مواقف معينة مظهراً من مظاهر الرجولة والفكرية، في إظهار القيمة، وإذا كان الدافع إليه حفظ الشرف أو العرض، ابتداء من الوضع القبيح في الجماعة التي يدين لها الفرد بالولاء والالتزام الخلقية. أو الأذى^(١)

(هـ) اعتبار أن التخطيط الوفاي من الإجرام « من عناصر الضبط الاجتماعي، كما أن ركيزة أساسية من ركائز التخطيط الأخلاقي، فحين نعتقد أن « سوء التنظيم الاجتماعي » وعدم تسخ القم الأخلاقية Immorality وعدم التفهم الصحيح

(١) ننظر الجريمة في هذا المقام على أنها عمل لا أخلاقي : من وجهة النظر الاجتماعية

Ferri, *Criminal Sociology*, Ti Pavis, 1896

Araim , Abdul Jabbar , Crime Prevention ' Baghdad ' 1693 .

Henderson's proposal For Crime Prevention, *Ibid*, pp 46

للقواعد الدينية^(١) التي تعتبر من أقوى الضوابط الاجتماعية ممارسة لتوجيه السلوك
الفردى والجماعى :

(و) إنمّا هذا أسلوب التخطيط الأخلاقى كأداة وركيزة لسياسة الدفاع الاجتماعى
ولضبط سلوك من عندهم استعداد للسلوك الإجرامى، أو من يواجه فى ظروف بيئة
إجتماعية تساعد على السلوك الجانح، مع الاستشارة بآراء ونظريات علماء الاجتماع الوقائية
فى اتخاذ الإجراءات العلاجية، وفى محاولة لتقليل نسبة الجرائم، ولا بأس أن نشير
فى هذا المجال إلى آراء العلامة الإيطالى « فيرى » — Ferri — التى تنطوى
على كثير من العناصر ذات الطبيعة الأخلاقية، فهو يرى أن الاجراءات الوقائية
Preventive Treatments تسكن فى العمل على تزويد الحياة الاجتماعية بمقومات
أخلاقية، حتى تتجه فعاليات الأفراد بطريقة غير مباشرة فى مسائلك سوية غير
إجرامية أو انحرافية، وهو يرى أن إطلاق الحريات، وتحسين الأحوال الاقتصادية
ورفع مستوى الخدمات الاجتماعية، وتحسين ظروف البيئة للعيشية، وما إلى ذلك
كفيل بإقامة دعائم الدفاع الاجتماعى ضد السلوك الإجرامى. وحيداً لو تحقق ذلك
على أساس علمى وفق مبادئ علم تحسين البيئة الاجتماعية Euthenie وفق
إطار تخطيطى .

وسار على نفس الخط الفكرى فى الإجراء الوقائى على أساس أخلاقى العلامة
هندرسون « Henderson^(٢) » فهو يرى أن السياسة الجنائية العلاجية يجب أن
تركز على مخطط وقائى ينطوى على مجموعة من البرامج الإصلاحية والتشريعات

(١) فمن تصد بذلك أن المنصر الدينى يمكن أن يكون عاملاً أساسياً فى منع
ارتكاب الجرائم

Henderson's Proposal For Crime Prevention .

(2)

والنظم التي تعمل على تأكيد فعالية بعض الضوابط الاجتماعية الأخلاقية، وفي مقدمتها منع الدعارة وإدمان شرب الخمر وتماطي المخدرات وسوء استغلال تشغيل الأولاد والصغار في الأعمال الصناعية، إلى غير ذلك من الضوابط الإيجابية والسلبية^(١).

وعند هذا الحد ينبغي إلى أن نشير إلى أهمية بعض الدراسات الاجتماعية النظرية والتطبيقية العملية، التي تفيد في تحقيق أهداف الضبط الوقائية بطريقة علمية. ولعل في مقدمة هذه الدراسات تلك البحوث الواقعية حول جنوح الأحداث والجريمة، التي يمكن أن تلقى الضوء على العوامل البيئية والاجتماعية التي تعتبر أكثر الأسباب احتمالا في الدفع إلى الجنوح أو الجريمة، مع بذل مزيد من التركيز على مفاصل الإجرام لإحاطتها بسياج من وسائل الدفاع الاجتماعي.

ومن البحوث المهمة التي تستخدم هذا الغرض دراسة الآداب والإعراف والتواضعات الاجتماعية، على أساس النظرة الوظيفية البنائية، وذلك بهدف محاولة احتزال فعاليات ترسبات القيم التي لم تعد توافق طبيعة التحول، والتي فقدت أهميتها الاجتماعية، والتعرف على الدلائل الوظيفية لسكل قيم مستخدمة وخاصة ما انصل منها بظواهر ونوعية الانضباط، وتقاليدها الخشوع للسلطة، والامتثال للقيم الأخلاقية، والتوجهات الجماعية الضاغطة.

(1) Ferri Criminal Sociology, 1896, Tr, Paris, 1890
Araim, A., Crime Prevention Baghdad 1962:
„ Ferris „ Plan of Prevention 'qq. 39-46-

الفصل التاسع

القواعد الدينية كمضوابط إجتماعية

مقدمة تمهيدية

نقصد بالقواعد الدينية في هذا المقام ، مجموعة من الظواهر الاعتقادية والطقوسية العملية التي تتصل بضبط وتنظيم سلوك الأفراد حيال بعضهم البعض الآخر ، تنظيماً يكون مصدره العالم المقدس أو القوى القينية أو الآلهة أو الأرواح أو الله في الديانات التوحيدية ، وهذه القواعد المنظمة تستمد سلطانها وسلطانها من مصدرها المقدس ، ومن جزاءاتها التي من طبيعتها قاهرة ملزمة ، فالمعتقدات الدينية تفرض نفسها على المؤمن الذي يخضع لها ويطيعها ، وهناك عقوبات مقررّة لمن يمتدّ عليها ، وقد تختلط تلك العقوبات الدينية بالعقوبات القانونية والحلقية .

ومن اللّات في الضوء الدراسات الأنثروبولوجية أن القواعد والأوامر والنواهي الدينية كانت لها صيغة القواعد القانونية في المجتمعات التاريخية ، ولا تزال لها تلك الصفة في الجماعات المتأخرة والمتخلفة ، فالتمتع لنشأة القواعد القانونية الضابطة في كل المجتمعات القديمة ، يجد أنها نشأت في صورة وحى إلهي أو من مصدر غيبي ، قد أسند ممارسة جزاءاتها إلى شيخ الجماعة ، وكان الحكم الذي يصدر به دأى نزاع العشائر أو الأفراد بين كان يعتبر تعبيراً عن إرادة الإله ، يوحى به إلى رئيس القبيلة أو قاضي الجماعة ، وكان مرتكب أي جريمة يخشى أكثر ما يخشى من غضب الآلهة ، بل إن الجماعة التي كان ينتمي إليها ، كثيراً ما تلجأ إلى خلعها والتبرؤ منه خشية على كيائها وحياتها من ثورة الآلهة وانتقامه فكان الجرم والإثم أو الذنب صنوان ، فالقانون والدين والأخلاق كانت تختلط كلها ببعضها في المراحل الأولى من نشأة الضبط الاجتماعي ، وكانت القواعد الضابطة ، على اختلاف مصادرها الباصرة وتباين نوعيتها ، تصور لأفراد الجماعة على أنها صادرة من الإرادة الإلهية أو الأرواح للقدسة .

ويقدر علماء الفقه والقانون أن الشرائع القديمة المنظمة لحيات الجماعات التاريخية كانت بمثابة مزيج مركب من قواعد قانونية ودينية وخرافية فالفرقة القائمة بينها في قواعدنا الضابطة المعمول بها في مجتمعاتنا المعاصرة (١٣٢ - الضبط)

لم تكن معروفة أو واضحة لدى شعوب المجتمعات التاريخية القديمة ، ولم تنفصل هذه القواعد بعضها عن بعض ، ويصبح لكل منها نطاق خاص ، إلا بعد تطور اختلاف مداه بحسب الظروف الاجتماعية لكل جماعة من الجماعات الانسانية .

فبعض الجماعات قدر لها أن تجنب بعض القواعد المقتضية للمعاملات والملاقات عن بقية قواعد الضبط الاجتماعى الدينية والخلقية ، بعد زمن وجيز ، وأعطت لتلك القواعد صبغة وضعية ونسبتها إلى الضرورة الاجتماعية . وجعلتها من نتائج المشرع الذى يعكس إرادة المجتمع ومثله . ومنها ما ظل وقتا طويلا محافظا على الصبغة الدينية للقواعد الصابغة التنظيمية ، فظل ينظر إلى تلك القواعد على أنها تنفيذ للارادة النيبية الإلهية .

ومهما يكن من أمر اختلاف الجماعات فى الفصل بين نوعية طبيعة الضوابط الاجتماعية . فإن من المقرر أن كلا من الضوابط للتلقائية ، التى من طبيعة دينية أو خلقية سابقة بالنسبة للجماعات الانسانية ، على الضوابط الوضعية القانونية . غير أن علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع اختلفوا فيما بينهم عندما بحثوا فى أى القاعدتين له الأسبقية ، وأيهما انفصل عن الآخر ، وقد رأى للبعض أمثال أوجست كومت Auguste Comte أن الدين كان مثبت مقاييس السلوك والتالى فهو مصدر الضوابط الاجتماعية . ومعنى ذلك أن القواعد الدينية أصيلة تفرعت عنها القواعد الخلقية ، فى حين ذهب كل من تونيس Tonnies ودركهيم Durkheim إلى أن الدين نشأ لتقديس الأنسكار والقواعد الاجتماعية والخلقية . وذهب « تونيس » إلى أنه مع ذلك يصعب فهم القواعد الخلقية دون تقريبها للقواعد الدينية ، إذ أن قواعد السلوك والآداب العامة التى من طبيعة دينية أخذت فاعليتها قوى بالجزءاء والوازع الدينى ، ثم اقترنت الأخلاق

بالدين قرونا طويلة وامتزجت به إلى حشد يصعب فصل أيهما عن الآخر من الناحية الموضوعية فصلاً تاماً ، وعلى ذلك فالقواعد الخلقية . تكتسب قوة وفاعلية أكبر إذا كانت متفقة ومقررة للقاعدة الدينية فإن ما يفعله الإنسان على أنه خير ، يزداد تمسكاً إذا كان نفس النمط السلوكي مفروضاً أو متضمناً في الديانة التي يعتنقها (١) .

المبحث الأول

مظاهر الضوابط الدينية

وقد ذهب دركهم (٢) إلى أن أقدم ديانة إنسانية هي عبادة المجتمع لنفسه على نحو ما يبدو في العبادة التوتمية ، التي بمقتضاها تقديس الجماعة رمزها وشعارها ومن هذا التقديس تنبع كل الظواهر الاجتماعية الأخرى ، ويبدو الضبط الاجتماعي في صورته البدائية الأولى في نظام التابو وقواعد المحرمات المقدسة التي هي دينية في مظهرها خلقية إجتماعية في مصدرها . ويمتد دركهم أن أول ما انبثق عن عبادة المجتمع لنفسه ، هو نظام التحريم الذي يعتبر الأساس في الضبط الاجتماعي ، الذي يعتمد على أساس خلقى ودينى في آن واحد ، فهو خلقى بمعنى أنه صدر عن الجماعة ذاتها ، وهو دينى باعتباره أنطوائه على أن انتهاك بعض الأفعال يعتبر حراماً أو شراً أو خطراً يهدد كيان الجماعة من طريق القوة الخفية المعروفة باسم *Mans* للجانا للوجود في توهم العشيبة الذي هو موضوع عبادتها وتقديسها ، وقد إعتاد علماء الانثروبولوجيا الاجتماع إطلاق اصطلاح « التابو » على ذلك النوع من التحريم الاجتماعي الذي يستند إلى أساس دينى . وهذا الاصطلاح مأخوذ من اللغة البولنزية وإن كان يمر عن ظاهرة عامة لدى جميع الشعوب ، التي تطلق عليها

(١) راجع ما كتبه: بيج وباك ايفر في كتابه المجتمع ترجمة الدكتور على عيسى م ٢٢٩ .

E. Durkheim, Les Formes Elementaires de la Vie Religieuse,

Trans by J W' Swaine, Elementary Forms

of Religious Life' N. ٧- 1916

(٢) راجع كتابنا في الاجتماع الدينى

مصطلحات أخرى^(١).

والواقع أن فكرة « التابو » تعتبر من أهم العناصر التي يقوم عليها الإلزام الديني. لأن كل ديانة إنما تركز على عدد معين من التصرفات المباحة ، وعدد آخر من نماذج السلوك المحرمة ، وقد ذهب بعض العلماء وفي مقدمتهم ريناخ^(٢) إلى تعريف الدين بأنه مجموعة من الأشياء والأفعال المحرمة إجتماعياً ، وهي أفعال لو لم تكن محرمة لكان في الاستطاعة القيام بها ، فهي تختلف عن المحرمات التي لا يفعلها الإنسان لأنه مضطر إلى ذلك يحكم ظروفه العقلية أو العصبية ، فلم تأمر الديانة التوتمية مثلاً بعدم صيد أو ذبح أو أكل الحيوان التوتمي المقدس أو فصيلته بالنسبة لأفراد عشيرتها لما امتنعوا هؤلاء من ذلك .

وفي كثير من الأحيان يكون التحريم متعارضاً مع مقتضيات الأحوال والظروف الاقتصادية لتلك الجماعات ، وفي كثير من الحالات ، وبالنسبة لجماعات التوتمية بالذات كان ولا يزال التحريم أساسه العقيدة الدينية وليس منافاته للأخلاق أو الفضيلة ، ويبدو ذلك من عرضنا لنماذج من أنواع المحرمات : فن ذلك مثلاً المحرمات التي تلتصق بالامتياز والسمو لشخصية من الشخصيات أو لطائفة من الطوائف التي ينجم عنها أن تتصف شخصية من الشخصيات بالقداسة ، فالملك كان يعتبر « تابو » في كثير من الجماعات ومنها اليونان ، وكذلك الشخص الغريب أو الأجنبي مما كان يستلزم الاعتماد على أي منهما ، والملك عند كثير من تلك المجتمعات يعتبر مزوداً بقوة روحية يحمل أفراد رعيته لا يقربونه إلا باحتراس شديد^(٣) ، أو

(١) راجع رسالتنا عن .

Dr Ahmed El Khalhab, The Notion of Taboo

فكرة التابو . لندن ١٩٥٢ .

(٢) راجع ما ذكرناه عن هذا الموضوع في كتابنا الاجتماع الديني القاهرة ١٩٦٢ .

S. Reinach, Mythes, Cultes et Religions' Leroux 1905

(٣) أنظر أمثلة على ذلك في الموسوعة لكبرى النسخ الذهبي

Frazer, Golden Bough 1913 - 1923

وهناك الأمور المحرمة الخاصة التي تقتصر على عدد خاص من أفراد طائفة معينة كتحريم الزواج على القسس من الكاثوليك، والأمور المحرمة للزوجة التي تستغرق مدة محددة من الزمن ، فقد يوضع القايو على جزيرة من جزر بولو نيزيا مثلاً خوفاً من أن يهددها خطر قوى غيبية ، فلا يحل لقارب أن ينزل بشواطئها طوال هذه المدة ، ولعل ذلك يذكرنا بما تقضى به للمارسات العربية القديمة من تحريم الصيد أو اقتلاع الأشجار في الأشهر الحرم، وما يسود بعض الجماعات من اعتقاد في أوقات أو أيام للنس، لا يجوز فيها العمل أو يستحسن الامتناع عن كل عمل، فيها عدا الصلوات أو الأذكار أو الصيام أو التراتيل والممارسات الدينية ومن ذلك أيضاً الأمور المحرمة التي تحظر اشتراك المرأة في الحياة الاجتماعية العامة في فترات دوراتها البيولوجية أو تحظر عليها القيام ببعض الأعمال خاصة في الجماعات الرعوية (كعلب الابن) أو البيئات الريفية (كعصاة بعض للزروعات) .

ومن أمثلتها أيضاً المحرمات التي تفرض عند بعض الجماعات على الأفراد الذين يمتازون مرحلة من مراحل التطور البيولوجي (الراهقة مثلاً) أو حالات الضعف والوهن، كحالة المرض والحالات التي توجب الاعتزال عن المرح ولبت وغير ذلك من الأمور التي لا تميز في أي صورة من الصور على اشتغالها على عنصر مناف لقواعد الخلقية لو أقدم الناس على فعلها . ولكنها مع ذلك تتفق بالقداسة والاحترام باعتبار أنها قواعد سلوكية اعتمدت عليها الظاهرة الدينية في تأكيد سلطتها وسلطانها على المؤمنين بمقيدتها بل ، إنها قوت هذه السيطرة بما تشيع بين هؤلاء المعتنقين لها، من الخوف والرهبة والخشية للجزاءات التي يتعرض لها أي فرد تخولف نفسه الخروج عليها أو عدم مراعاتها ، فالرجل البدائي أو المتخلف يعتقد أن انتهاك هذه الأمور المحرمة يؤدي إلى كارثة له ،

فالكائن المقدس أو الشيء المقدس يقتسم بنفسه ولنفسه عن طريق ما زود به من قوة قدسية مدمرة يطلق عليها المانا Mana وهي كفيلة بأن توقع العجز والمرض وتسبب الموات لمن ينتهك حرمة أى أمر من الأمور التى تقضى بها نظم التابو فى الجماعة ، وأن هذه العقوبة تم بطريقتين آليتين بصفة مباشرة فرد فعل الآلهة أو الكائنات المقدسة ضد من ينتهك قداسة المحارم أشبه ما يكون بالصاعقة أو الصدمة الكهربائية على الشخص المخالف . وفضلا عن ذلك فإن انتهاك هذه الأمور المحرمة لا يقتصر أثره على الفرد ، نفسه ، بل يمتد ذلك إلى الجماعة التى ينتمى إليها الفرد ، فإذا حاق بالجماعة أى شر ، نسب ذلك إلى انتهاك أحد أفرادها لقواعد التابو المقدس كما هو الشأن بالنسبة للسكان الأصليين فى هاواى وجزر فيجى والمستعمرة الهولندية فى الهند .

المبحث الثانى

آراء فى تفسير الضوابط الدينية

حاول كثير من علماء الاجتماع والأنثولوجيا تفسير طبيعة نظم التابو أو المحرمات المقدسة التى تعتبر فى نظرنا ضوابط دينية سلوكية ناهية . واختلفت آراء العلماء بهذا الصدد على نحو لا يسمح بتفصيله ونقده فى هذا المجال ، ويكفى أن نشير إلى رأى روبرتسون سميث R. Smith (١) الذى يعصف مرجع فكرة التقديس Sacredness أو Holiness ، بمعنيين متضادين : فالشيء المقدس يدعو إلى الاحترام ، وهو فى نفس الوقت مفرغ ونحيف ، فهو يثير الرغبة والرهبة فى آن واحد ، وهذه الازدواجية هى التى دعت روبرت سميث إلى تصور أن كلامنا من الأشياء المقدسة والأشياء النجسة تمثل طبيعة واحدة ، وتتحول كل منهما الأخرى وتلتقي فى نظام « التابو » ، « فالدم »

(١) هذه الآراء متضمنة فى كتابه .

شيء مقدس و شيء نجس في آن واحد ، وهو تابو لأنه نجس ولأنه مزود بقوة
سحرية أو بقوة خارقة في نفس الوقت ، وهكذا يحتوى الناس والأشياء على
شحنة من القداسة والنجاسة ، كالشحنة الكهربائية السالبة والموجبة ، ولذلك
لزم وضع حدود عازلة منظمه بينها ، لأنه قد ينشأ خطر من اتصال الشيء أو الشخص
المقدس بالشيء أو الشخص الدنيوى الملعانى ، إذا لم تقم طقوس ومارسات
تعظم وتحمي هذا الاتصال ، وهذا الخطر مزدوج : خطر بالنسبة إلى الشخص أو
الشيء المقدس ، لأن الاتصال بالشخص أو الشيء الملعانى المزود بشخصية غير
مقدسة ، قد يفقده قوته الخارقة أو يضعف من قوته الغيبية . أو قدرته السحرية
الطيفية ، وخطر بالنسبة للشخص الدنيوى أو الشيء الملعانى من قوة المانا
المشعرون بها الشيء المقدس إذا اقترب منه دون القيام بطقوس تمهيدية
لهذا الاتصال .

وهناك ثمة نظرية أخرى في تفسير هذه الأوامر الدينية النهائية ويذهب إليها
أصحاب نظرية التوحيد البدائى^(١) في نشأة الأديان . فيقرر « لوروا » أن الأقسام
الزوج من الباتوس يقولون إن للأشياء رباً ، وأنه يحتفظ لنفسه بنصيب من
موارد وخيرات الطبيعة التى خلقها ، وأنه يحرص على هذا النصيب ، ويوقع أشد
ألوان العقوبة على من تسوله نفسه الاستيلاء على هذا النصيب للعلوم ، وقد يكون
هذا العقاب شاملاً فتحدث الأوبئة والأمراض والزلازل والبراكين والفيضانات ،
ومن هنا نشأ الخذر والخوف من استغلال هذه اللوارد الطبيعية ، وتبع ذلك
تعميد الإله للأفعال التى ينبغى على الأفراد عدم القيام بها . ومن هنا عمت نظم
التابو الجماعات الإنسانية .

(١) راجع تفصيل هذه النظرية في كتابنا للاجتماع الدينى .

ولا تخفى الأمور المحرمة بالانتقال من الديانات القبلية إلى الديانات الكبرى الإنسانية ، غاية ما في الأمر أنها تلتحق بفكرة الخطيئة الدينية ، وهذه الفكرة لا تبدو على نفس النمط أو الشكل البدائي الذي ينعكس في ظاهرة التابو ، بل إنها تتشكل بصور مختلفة باختلاف الديانات والمذاهب الدينية الفرعية ، فالعقيدة الصينية الأصلية تمد خروج على القاعدة الدينية عملا مضادا للنواميس الطبيعية ويؤدي إمتنان القاعدة الدينية إلى السؤم والمرض وفقد الحياة ، لأن ذلك يعتبر تحديا لقانون الوجود المعروف عند الهنود بالاصطلاح « دارما » Dharma .
ولذلك فإن العقوبة الدينية على الخروج على القاعدة تعتبر عقوبة مباشرة .

— أما في الديانات الكبرى كالسيحية والإسلام ، فترتبط العقوبة بفكرة العصيان لأمر قرره الإرادة الإلهية ، فليست عقوبة آلية ولكنها إرادية ، تتوقف على إرادة الله ، وفي استطاعته أن يوقع العقوبة في هذه الحياة فيعاقب المارقين أو تؤجل للعقوبة إلى العالم الآخر ، أو يوم القيامة والحساب على ما هو معروف في مثل هذه الديانات السماوية .

ونحن لا يمتينا أن نخوض في مثل هذه التفاصيل التي قد نتخرجنا عن مجال البحث في طبيعة النواهي المقدسة كأدوات تنظيمية من طبيعة دينية . فبهصرف النظر عما يقدمه لنا علماء التحليل النفسي في تفسير طبيعتها ، فإننا نعتقد أن هذه الضوابط السلوكية لا يمكن ردها إلى تأويلات معينة ، إلا في ضوء تقديرنا للوظائف الاجتماعية التنظيمية التي تؤديها ، فهي تستخدم أولا وقبل كل شيء لتأكيد سلطة الرئيس في القبيلة ، لأنها تكسبه صفة القداسة التي تصور على أنها صادرة عما زود به من قوة حيوية أو قوة إلحائية والتي قد يكتسبها بحكم ولايته لخصائص أو لمعاينة البعاني أو المجرم الذي يحترم قدسية النواهي الإلهية محافظة لفته إلى أعلى كيان الجماعة التي يرأسها ، وصيانتها من نقمة أو انتقام القوى الخبيثة للقداسة التي تتأثر لانتهاكها .
(١) أنظر ما ذكرناه بهذا الصدد في كتابنا الاجتماع الديني .

مقدساتها . وفي هذه الحالة تقدم مثل هذه الضوابط التنظيمية بالخوف والخشية من انتقام القوة القبيحة أو قوة الأرواح أو القوة الحيوية .

وقد تؤدي هذه الضوابط التنظيمية أهدافا اقتصادية . مثل المحافظة على الفصائل التوتمية التي يحرم أكلها أو صيدها أو قتلها إذا كانت من المحاصيل الحيوانية ولها أهميتها الاقتصادية أو المحافظة على نصيب من المحاصيل بدعوى أنه نصيب الآلهة ليستعمل في غرس البذر أو في أوقات القافة .

كما أن بعض المحرمات للقدسة تؤدي بصفة مباشرة أو غير مباشرة وظيفة حماية الأفراد في الحالات التي يتعرضون فيها لتطورات بيولوجية التي تعرض الفرد لحالات حرجية في حياته مثل المحرمات التي تفرض في مناسبات ولادة الطفل أو الطقوس التي يراعيها في حفلات التأهيل Initiation لدخول الجماعة بعد اجتياز فترة المراهقة ، ومثل أنواع التابو الصارمة التي تفرض أثناء غياب الزوج في الحرب ، أو في المناسبات الجفائزية أو في المناسبات والأعياد التي لها أهميتها الاجتماعية ، وعلى الرغم من أن نظام التابو لا يرجع في نشأته إلى فكرة الوقاية من الأمراض . فقد استخدم واستغل في الأمور الصعبة ، لأنه ألزم الأفراد على تجنب الاقتراب من جثث الأموات ، كما أنه حدد الوظائف الطبيعية الكبرى . ووضع تنظيما وضبطا للأمور التي لا يمكن أن تؤدي الفرائز العليقة منها إلا إلى الوهن الخلقى أو الاضطراب وعدم التنظيم الاجتماعي ، مثل أنواع التابو التي تنصل بالزواج والاتصال الجنسي (١) .

ولا شك أن التعريم الدينى له طابع الواجب النهائى ، وعلى هذا الاعتبار فهو قريب فى طبيعته من الواجب الأخلاقى ، الذى يخطر ويحذر أو يأمر دون قيد أو شرط ، بمعنى أنه ضرورى فى ذاته فمن الناحية الموضوعية غير قابل للنواحي الجدلية ، على أنه ينبغى أن نقرر أنه إذا كان قتابو هذا الطابع الإلزامى المطلق ، فإن ذلك يكون بقدر اشتراكه فى الماديات الجمعية كقواعد تنظيمية . فهذه الضوابط الاجتماعية تعتبر واجبات نهائية ، وليس هناك من سبيل إلى تحرر الجماعات من قيودها ، إلا بالتطور الأخلاقى والقانونى الذى يتركز على التفكير والإحساس بالكرامة الشخصية والاهتمام بالعدالة وتحول المسئولية من مسئولية جماعية إلى مسئولية فردية ^(١) ، على نحو ما حققته الشريعة الإسلامية ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن القواعد الدينية قد انطوت على مجموعة من الوسائل والطقوس والممارسات الكفيلة بخلاص الحياة الاجتماعية من وطأة القيود والضوابط السلوية الدينية حتى تحقق الجماعات الإنسانية . غاياتها التطورية ، ومن ذلك مثلا الطقوس الخاصة بالتطهير Purification التى من شأنها أن تعيد الفرد إلى حظيرة الجماعة بعد عزله الدائمة أو المؤقتة من مسرح الحياة الاجتماعية والحالات الدينية بفعل المعفورات والمحرمات المقدسة .

وهذه الطقوس والممارسات متنوعة ومختلفة باختلاف الجماعات وللذاهب الدينية وقد يكون من الطرافة أن نذكر أمثلة منها ، ففى مقدمة طقوس الطهارة ، ما يمر عنها بالطقوس التمهيدية التى من طريقها يستطيع الفرد أن يقرب من الأشياء والمجالات المقدسة ، والتى تضمن تطهره من أدران النقائص التى

Merilier. La Survivance de L, Ame et L, Idée de justice (1)
chez les peupies non civilises 1901.

حلت به نتيجة انتهاكه لحرم أو تدنسه أو خطيئته أو مرضه أو عزائه أو ضياع ذلك قبل دخوله أو اشتراكه في الحياة الدينية الرتيبة ، ولعل الاستحمام من أكثر الوسائل شهرة ، ويرجع ذلك في نظر كثير من علماء الاجتماع الديني إلى الاعتقاد القديم في وجود قوى في مياه الأنهار والينابيع ، إذ أن العقليّة المتأخّرة قد لاحظت مبدأ « الحياة » والنمو مرتبطاً بالماء في إرواء الحيوان ونمو النبات ، كما لاحظ بعض الناس قدرة المياه المعدنية على شفاء الأمراض ، فيصبح الماء قادراً بحكم ما زود به من قوة المانا Mana على إزالة الشر في أية صورة من صورته ، وكذلك يستمر الوضع مظهراً من مظاهر الطقوس التمهيدية للحياة الدينية ، ويعتبر التعميد في الديانة المسيحية أحد مظاهره . مع ملاحظة الاختلاف الذي طرأ على التصورات الدينية بخصوص هذه الناحية . لأنه في التعميد لا يؤثر الماء تأثيراً مباشراً بقوته السحرية ، ولكن يبدو من الناحية التحليلية أن القسيس يدعو « الروح المقدس » وهي العلة الوحيدة المجددة للقوى لأن يتمثل في الماء الذي يجري عليه التعميد^(١) وكذلك من الطقوس والممارسات التمهيدية للحياة الدينية أن ينقل الشر أو القوة الضارة إلى شيء أو حيوان ، يقضى عليه فيما بعد أو يطرد خارج نطاق منازل العشيرة أو القبيلة ، وأحياناً يتجسد الشر في حيوان أو إنسان يطرده أفراد القبيلة بضرب المعى أو برمي الجمار أو بذفه في البحر أو النهر . ونجد أمثلة كثيرة على هذه الممارسات في كامبوديا Cambodia وفي جزر الهند الصينية وفي سيام ، وهي عادة معروفة عن العبريين والقبائل العربية في الجاهلية . وكذلك يعد « الاعتراف بالذنب » لدى الجماعات المتأخّرة

(١) روجيه باستيد : علم الاجتماع الديني . ترجمة الدكتور محمود قاسم ، ص ١٢١-١٢٢ .
توجد أمثلة كثيرة على هذه الطقوس التمهيدية في موسوعة النسخ الديني العلامة فريزر

J. Frazer, The Golden Bough.

Ency, of Religion and Ethics, Arts Purification, baptism.

وللتغلفه ، سبيلا إلى التطهير ، ويفسر ذلك العلاقة ليفي بربل Levy Bruhl في ضوء منطق وعقلية تلك الجماعات ، بأنه يسود الاعتقاد في أن الرجس الذي يخفيه صاحبه يتسع مداه ونطاقه فيصيب الفرد وجماعته بشر مستطير ، في حين أن الاعتراف به ، يحدد نطاقه ويحول دون امتداده أو انتشاره ، ويرجع السر في ذلك إلى الاعتقاد بأن الخطيئة أو الذنب يخرج من كلمات الاعتراف التي يلفظ بها ويمكن أن يكون هذا التحليل البدائي بداية أو أصلا للممارسات التوبة في بعض الديانات الإنسانية الكبرى .

المبحث الثالث

الطقوس كضوابط اجتماعية

ويهمنا أن نقرر في هذا المقام أن تلك الممارسات الدينية التي يمرر عنها عادة بالطقوس « Rituals » تعتبر ضوابط اجتماعية إيجابية ، ذلك لأن كل عقيدة من العقائد الدينية تفرض أنواعا من السلوك والطقوس أو الممارسات على كل متدين أن يراعيها . وهذه الفروض ليست في الواقع مقصورة لمجرد غرض للتعبد ، وإنما لتنظيم وضبط علاقة الفرد بالقوى الخفية ، وتنظيم معاملات وعلاقات أفراد الجماعة بعضهم ببعض الآخر في داخل وخارج الوحدات الاجتماعية التي ينتمون إليها ، ومن الطبيعي أن تتعلق الطقوس في كل ديانة من الديانات بالمتقدمات التي ترتكز عليها تلك الديانة ، ومهما كانت الطقوس نسبية وليكنها مع ذلك تعتبر نماذج اجتماعية بمعنى أنها تنتشر في الجماعة أو الطائفة كلها وهي ملزمة لكل أفرادها .

وغنى عن البيان أن الطقوس والممارسات التي تفرضها الديانات الكبرى تعتبر ضوابط اجتماعية إيجابية للجماعات الإنسانية ، فالصلاة في الإسلام مثلا تنهى عن الفحشاء والمنكر . والنبذ ، فهي وإن كانت فريضة دينية ، إلا أنها تهدف إلى تحقيق أهداف ومثل خلقية في ضبط السلوك الانساني ،

وكذلك الشأن بالنسبة للصوم في مختلف الديانات فهو من أهم وسائل الضبط الاجتماعي للوصمية الدينية^(١) وما يصدق على هذه العقوس يصدق على الزكاة باعتبارها - بالنسبة للمسلمين - أداة تنظيمية ، ذات أهداف اقتصادية. في ندعهم مبدأ التكافل الاجتماعي والتساند الطبقي في المجتمع الإسلامي .

وإذا نحن جاوزنا هذه الحدود ورجعنا إلى الروح العامة للديانة الإسلامية نجد أن الإسلام قد أقر حق الملكية الفردية ، ولكنه لم يدع هذا الحق حل إطلاقه بل قيده أوحده ، وجفع إلى الاعتدال ، قرب حقوق الثروات للأفراد والجماعات لعدم التكامل الوظيفي والتوازن الطبيعي ، وأنه يبدو من روح الضوابط التي نظم بمقتضاها البناء الاقتصادي للمجتمع الإسلامي ، أنه ينحو نحو الأخذ بمبدأ التوجيه الجماعي للنشاط الفردي ، بحيث يكون الهدف من تداول رأس المال الفردي واستثماره موجها إلى تحقيق مصلحة كل من الجماعة والفردي على السواء فالفردي في نظر الإسلام يعتبر كالكيل فيما رزق به من مال أو ثروة عن الجماعة ، لأن المال في همومه حق للجماعة ، والجماعة مستتلفة فيه عن الله^(٢) . وفوق هذا وضعت الشريعة الإسلامية الضوابط الموجبة للمعاملات في عدم الإسراف وعدم الاكتناز وعدم الاحتكار . هذا وإذا نحن نظرنا بعين الاعتبار إلى ما امتازت به الديانات للمروقة باسم الديانات السماوية من تكيف بمطالب الجماعات الإنسانية ، أدركنا الدور

(١) راجع البحث القى كتبه الدكتور على عبد الواحد وافي في الصوم من منشورات الجمعية الفلسفية .

(٢) راجع كتابنا في الاجتماع الديني ص ٢٩٤ - ٢٩٥ .

يذكر ماثريز أن الضوابط المقررة في الوصايا المنبر ؛ يصبح أن تكون مستوحاة من اعتبارات اجتماعية أكثر منها اعتبارات دينية إذ أنه في الروح التكوينية للقاعدة الدينية يكون من السهل جعل كلمة الله تعبيرا عن الشعور بمحاجة اجتماعية . أنظر ترجمة كتاب المجتبه ص ٣٣٨

الذى تقوم به الضوابط الدينية في تنظيم الحياة الاجتماعية للمجتمعات البشرية فالقرآن الكريم . وهو المصدر السامى للقدس في نظر المسلمين نزل منجا مجيبا على كثير من الأحداث والمشكلات التى كانت تعترض الرسول في تنظيم الجماعة الإسلامية فضلا عن تدرج أحكامه بحسب الأحداث ومقتضيات الأحوال . هذا إلى أن الشريعة الإسلامية شأنها شأن الشريعة الموسوية ، قد عرضت اقواعد وضوابط اجتماعية تتعلق بنظم الحكم ، أو العلاقة بين الحاكم والمحكومين وتصل بتنظيم حياة الأسرة ، وخاصة نظم الزواج والطلاق وحدود النفقة وقواعد تربية الأولاد ، بل وانطوت على كثير من الضوابط القانونية التى تعتبر من طبيعة مدنية . مثل قواعد العقوبة على الجرائم الاجتماعية كالقتل أو الشروع فيه والسرقة وجريمة الزنا . كما انطوت على ضوابط حتى فيما يفصل بالأطعمة والأشربة من حيث إباحتها أو عدم إباحتها مثل تحريم أكل الخنزير وشرب الخمر ^(١) .

وإذا صرفنا النظر عن الدخول في تفاصيل النماذج التى تدل على مدى تغلغل فاعلية الضوابط الدينية في تنظيم الحياة الاجتماعية ، فإنه لا مندوحة من أن نقرر أن مهمة الدين الاجتماعية تنحصر في المحافظة على النظام والاتساق الاجتماعى ، فالدين يقوى الرابطة الاجتماعية ، ويفضله يشعر المجتمع بوحدة الخاصة على صورة اتحاد في المقائد واشتراك في الطقوس والمارسات والمناسبات الدينية ، وامتنال للأوامر والضوابط والنواهي الإلهية ، فتصبح الضوابط الدينية بمثابة العادات الاجتماعية لها قوة إلزامية ^(٢) ، غير أنها تستند إلى جزء

(١) راجع كتابنا في الاجتماع الدنى ص ٣٥١ .

(٢) نلاحظ أن الفقهاء المسلمين يصلون بين القواعد الخاصة بالعقيدة الدينية والأخلاق عن القواعد القانونية البحتة ، وأطلقوا اسم علم السلام على القواعد التى بهم العقيدة ، وأطلقوا اسم علم « الفقه » على القواعد الخاصة بسلوك الناس وأعمالهم وميزوا بين الوسائل الخاصة بالمبادئ كالصلاة والصوم ، والوسائل الخاصة بالمعاملات أى علاقات الناس بعضهم ببعض بالبيع الآخر .

يمكن أن نصفه بأنه « فوق اجتماعي » كالخوف من غضب الأرواح أو انتقام الآله . أو العقاب في الحياة الأخرى ، فهناك فرق بين « الخطيئة » بالنسبة للمعتقد الديني ، والخطأ في السلوك الخلقى ، بالرغم من أن الفكرتين متصلتان ومترابطتان عند الكثير من الجماعات وإن كانا غير متعديتين ، ذلك لأن المعايير الدينية، وإن كانت تعنى بالوضع القائم في الجماعات الانسانية ، إلا أنها تسمى لاقامة ضوابط تنظم العلاقات الاجتماعية في ضوء مشيئة قوى فوق بشرية وفوق طبيعية ، ولذلك فإنه يبدو أن قاعدة السلوك الخلقى لا تقوى على البقاء بدون تأييد المعتقد الديني^(١) .

الفصل الثامن

الصواب الاجتماعي في المجتمعات النامية

تمهيد

يجدر بنا أن ننبه الأذهان إلى أن ماستناوله في هذا الفصل من الضوابط الإجتماعية ، ليس إلا نموذجاً مختاراً على أساس الأهمية النسبية لهذا الضوابط ودورها الإيجابي في المجتمعات النامية والمتقدمة ، إذ لا شك أن الضوابط الثقافية الأولية التي سبق أن عالناها، باعتبارها ضوابط سائدة في الجماعات البدائية المتأخرة والمجتمعات المتخلفة ، تتواجد جنباً إلى جنب مع الضوابط التي سيأتي عرضها وعلاجها في هذا الفصل ، وأعني بها رقابة الرأي العام ورقابة القانون كعهاز تظيمي يعمل في ثنايا العنصر الجزائي ، ثم نشفع هذا بفصل آخر يماج الأجهزة المستحدثة لإحكام الرقابة الوظيفية التي هي تعبر سمة أساسية من سمات المجتمعات للتقدمة المقدمة في بنائها وفي وظائفها. وستوجه مزيد عنايتنا إلى المؤسسات والمنظمات الأمرية والاقتصادية والمجالات الثقافية التي ترى الدولة إحكام الرقابة عليها ، لما تنطوي عليه من حساسية اجتماعية تفصل بالصالح العام .

المبحث الأول

رقابة الرأي العام

اتفق كثير من علماء الاجتماع المحدثون على وجود ظاهرة نفسية تتميز بها الجماهير الشعبية، ويتشكل بها السلوك الجماعي بصورة عامة ، وتحدد وقتها الضوابط والتنظيمات الاجتماعية بصفة خاصة ، هي ظاهرة تلقائية أطلقوا عليها عقل الجماعة أو ضمير الجمعى على نحو ما ذهب إليه العالم الفرنسى « أميل دركهم » ^(١) ، وقد عرف البعض مضمون عقل الجماعة بأنه نظام خلقى يظهر إلى الوجود نتيجة تفاعل نشاط أفراد الجماعة وتبادل العلاقات الاجتماعية بينهم، واعتبروا هذا العقل هو القوة للسيرة للفاعليات الجماعية . فعندما يتبادل أفراد الجماعة نشاطهم الاجتماعية، يحاولون أن يدخلوا فى صاب ضائرم أهداف المجتمع وأنماطه حتى تندمج ذواتهم الفردية فى المجموعة العامة المتضمن إليها ، وبذلك يمسكون.

ويمكنون فى تصرفاتهم القيم والضوابط الاجتماعية ، ويتحدد سلوكهم وتضبط فاعليتهم وفقاً لعقل الجماعة ، ولذلك فإن دراسة السلوك الجماعى دراسة موضوعية لا يمكن أن تتأتى بالرجوع إلى سلوك الأفراد كذرات منزلة ^(٢) كما لو حاولنا دراسة صفات الماء بالرجوع إلى صفات كل من الهيدروجين والأكسجين اللذين يتألف منها . غير أن بعض المفكرين وخاصة الفلاسفة الألمان أمثال كانت Kant وهيجل Hegel صوروا عقل الجماعة بنظام

(١) راجع الدكتور عبد العزيز عزت — العقل الجمعى ورأى فى طبيعة المجتمع البشرى .

(٢) يعبر عن وجهة النظر هذه بنظرية Atonistic Theory
أيد العالم ماكدوجال Macdougall فى كتابه العقل الجمعى The Group Mind وجود عقلية خاصة للجماعة على أسس نفسية .

Small, s, General Sociology chicago 1905. ch. xxx

خاتمي مثالي « Ethos » واستغل السياسيون هذه النظرية بضرورة إطاعة الزعيم أو القائد إطاعة عمياء باعتبار أنه يمثل روح الجماعة ، وقد أدى هذا بالفعل إلى جمع شتات الشعب الألماني تحت القيادة البروسية في عصر « كانت » و « هيجل » . واستمرت هذا الفكرة مزدهرة في عهد النازية المتطرفة حتى قيام الحرب العالمية الثانية .

على أنه يبدو أن فكرة العقل الجمعي في ذاتها فكرة فلسفية تجريدية لا وجود لها من الناحية الموضوعية ، فالوجود الواقعي للموس والحسوس هو للرأي العام Public Opinion ، ويقصد به الفكرة السائدة بين جمهور من الناس تربطهم مصلحة مشتركة ، إزاء موقف من المواقف أو تصرف من التصرفات أو مسألة من المسائل العامة التي تنير اهتماماتهم أو تتعلق بمصالحهم المشتركة . ويمكن تعريف الرأي العام من وجهة نظر عامة ، بأنه مجموع الآراء والأحكام السائدة في المجتمع ، والتي تكتسب صفة الاستقرار ، والتي قد تختلف في وضوحها ودلائلها ومصدقاتها في أفهام الأفراد ، ولكنها تكون صادرة عن اتفاق متبادل بين غالبيتهم رغم اختلافهم في مدى ادراكهم لمفهومها ومباني تحقيقها لفهم العام ومصالحهم المشتركة ^(١) .

ومن هنا يجدر بنا أن ننبه الأذهان إلى أن المفهوم الشائع عن الرأي العام هو أنه ليس مجرد رد فعل بسيط أساسه العرف والتقاليد ، بل حصيلة امتزاج الأفكار بالعواطف واختلاط التحيزات بالحقائق ، وتصارع المصالح والمبادئ وهو ليس رأيا كليا أو مطلقا بمعنى الكلمة ، فلا يكون مطلقا في عموميته الاندرا وقلت فإنه يقصد بالرأي العام في هذا المجال الرأي الغالب Majority Opinion

أما الرأي العام للتصل اتصالا بالمراث الثقافي Cultural Heritage
فيطلق عليه اصطلاح الرأي العام الدائم Enduring Public Opinion

(١) الدكتور عبد العزيز عزت السلطه في المجتمع : الرأي العام من ص ٦٣ — ٧٣

أو الرأي العام الثابت Static Public Opinion أو الرأي العام الجامع^(١).

وبالرغم من حداثة استخدام هذا المصطلح بهذا المعنى، إلا أننا نجد مفاهيم تدل على ما ينطوي عليه هذا الاصطلاح في الجماعات التاريخية، خاصة بالنسبة للأحكام والمواقف التي تبرز « رأي الجماعة المترابطة »، أو على الأخص غالبية أفرادها من أمور تمس كياناتها أو تحديد معاييرها ومفاهيمها أو تضبط نماذج سلوكها الجماعي، بعد تداول ومناقشة كالاتجاهات السائدة التي كان يعبر عنها عند اليونان Ossa, Pheme, Nomes ، والآراء الشائعة التي كان يعبر عنها عند الرومان Rumores fama, Fama Popularis^(٢).

ونحن لا نغفل في هذا المجال تلك التعديلات القوية والمحتويات الفكرية لظاهرة الرأي، إلا بالقدر الذي يمكننا أن نستخلص منها وظائفها الاجتماعية الضابطة، باعتبارها مصدراً لكثير من الأدوات التنظيمية، ووسيلة من وسائل الرقابة والمراقبة الاجتماعية. ففي رأي كثير من علماء الاجتماع يعتبر الرأي العام المصدر الأول للضغط الاجتماعي، باعتباره القوة التي يعتمد عليها ويستند إليها، وخاصة في الجماعات المتقدمة، وبوجه أخص في المجتمعات التي تركز في تنظيماتها الاجتماعية على الأسس الديمقراطية فهو أشبه ما يكون بالارادة العامة General Will كما يقول العلامة لوبل J. R. Lowell^(٣)، ولكن الأفراد لا يحسون به لأن وجوده وجود معنوي،

(١) راجع في تفصيل ذلك .

E. S. Rogardus, The Making of Public Opinion, 1951

W. Albigh, Public Opinion 1939

(٢) الدكتور إبراهيم إمام - الملاحظات العامة والمجتمع ص ١٤٩ - ص ١٥٧ .

JAMES RUSSEL LOWELL, Public Opinion and

Popular Government

شأنه في ذلك شأن الضغط الجوي الذي لا نكاد نحسه ولكنه موجود بمعدل زنة ٧٦ سمقيتر مكعب من الزئبق .

والواقع أنه أعم وأشمل من الإرادة العامة ، فهو كما يذهب السلامه جنزبرج Ginsberg أقرب إلى أن يكون رغبة مبهمه أو نزعة عامة لا يمكن تحديد نطاقها أو مصدرها تحديداً دقيقاً مضبوطاً ^(١) ، وهذه الرغبة أو النزعة لها صفة الديمومة ، ووظيفتها الاجتماعية هي المحافظة على الكيان الاجتماعي للجماعة ، ودورها ما يتهدد تنظيماها وقيمتها، وهو نتاج مناقشة وتدبر يتعمق وحرية إزاء كل مسألة أو مشكلة من المسائل أو المشكلات التي تعرض في الحياة الاجتماعية الرتيبة . فهو المنبع الذي تصدر منه أحكام الجماهير ، كما أنه هو القوة التي تؤثر في العلاقات الاجتماعية، بل في الحياة السياسية والاهتمامات الاقتصادية والقيم والمعايير القويقة والفنية. ولقد أصاب توكفيل De Toqueville في قوله بوجود للجمع حيث يكون هناك رأي عام أي حيث يكون لأكثر الناس وجهات نظر متشابهة ومتائلة، وحيث تثير نفس الحوادث انطباعات وأفكاراً وإرجاعاً متائلة ، وبكلمة مختصرة لابد من وجود حد أدنى من الاتفاق كأساس لقيام أي مظهر أو عمل جماعي ^(٢) . فالتفاهم للشترك والاهتمامات المشتركة والتوقعات المشتركة هي الأسس التي يعتمد عليها الرأي العام ، من حيث كونه شعوراً مشتركاً تتميز به الأكثرية حول الأمور المهمة الحيوية التي تتعلق بالحياة الاجتماعية، فيصبح الرأي العام نتاجاً للحياة الاجتماعية، حين ينهمك أغلبية الناس في البحث عن حلول أو حكام على التفاعليات الفردية والجماعية وبدون درجة معينة من الاجماع في الرأي بين أعضاء للجمع الواحد ، تصبح عملية التنظيم الاجتماعي صعبة وأحياناً مستحيلة .

(١) راجع مناقشة هذه الأسرار في كتاب الدكتور عبد العزيز عزت - السلطة في المجتمع

س ٦٧ - ٦٨ .

(٢) الدكتور عبد الجليل الطاهر، المشكلات الاجتماعية في حضارة متبدلة بغداد ١٩٥٣ ص ٨٤ .

وفي ضوء ما تقدم يمكننا أن ننظر إلى الرأي العام نظرة موضوعية على اعتبار أنه التعارف والتفاهم المشترك بالنسبة لوضعية الاجتماعية المتغيرة المتبدلة، والساكفة المستقرة ، وهو من الناحية الوظيفية، يتخذ أشكالاً مختلفة تتعلق بالأدوار الاجتماعية في مظاهرها الاقتصادية والسياسية والأخلاقية والتربوية ومسئوليات وواجبات العائلة ، وبالالتزامات الأفراد نحو الجماعات التي ينتمون إليها، وبقيام الأفراد بواجباتهم والوظائف التي تتصل بأوضاعهم ومراكزهم الاجتماعية ، فإذا حللنا الظواهر الاقتصادية الهامة التي تمثلها الانتفاضات الطبقية والتحولات الإنتاجية ، نجد أن الرأي العام كان هو القوة المسيرة لمثل تلك الحركات التي كانت تمثلها الأغلبية الساحقة من الطبقات العاملة والكداحة في كفاحها من أجل حصولها على حقوقها وتحررها من نير الاسترقاق والعبودية التي كانت تفرضها عليها النظم القطاعية والرأسمالية الاحتكارية ، وحتى في المجتمعات التي لا زالت تسير في اقتصادياتها على هذه النظم ، حصل العمال عن طريق تسكين وتجميع نشاطهم وتبلور مطالبهم في نقاباتهم ، على سدن وتشريعات تعتبر ضوابط اجتماعية لها أهميتها الإيجابية من الناحية الاقتصادية ، وكذلك الشأن إذا حللنا الأحداث السياسية الهامة في جل الجماعات الانسانية ، نلاحظ أن الرأي العام هو المحرك والدافع لكل التغيرات الجوهرية .

ولهذا فلا غرابة أن تعنى الدول بأهمية الرأي العام من الناحية الوظيفية كأداة إيجابية في التصيرات ، فنحن نعلم أن المجتمعات التاريخية القديمة لم تغفل تسجيل أهميته في آثارها ومعابدها ، وخاصة انتفاضة الرأي العام في التاريخ المصري القديم ، ضد الفزاه من المكسوس والحشيين ، وإن بدا هذا في صورة رمزية في إطار ديني ، كذلك عرف اليونان والرومان اصطلاح الرأي العام

باعتبار أنه صوت الشعب *Vox populi* ، وفي المصور الوسطى أوصت الشريعة الإسلامية بمبدأ الشورى « وأمرهم شورى بينهم » . وهذا المبدأ ينطوى على تقدير لائجابية وفاعلية الرأى العام ، والاسترشاد به فى تنظيم الجماعة وتدير شؤونها ، وكل للمصادر التاريخية الإسلامية تكاد تجمع على أن الخلفاء الراشدين الأوائل فى الاسلام وخاصة عمر بن الخطاب قد راعوا ذلك المبدأ خير رعاية .

وفى العالم الغربى كان الفكر السياسى ميكافيللى من أوائل من دعوا إلى ضرورة الاهتمام بصوت واتجاهات الرأى العام باعتبار أن صوت الشعب من صوت الله ، هذا بالنسبة لاطاليا ؛ أما فى انجلترا فكان مفهوم الرأى العام يمكن وراء الأحداث السياسية الخطيرة التى مرت بها تلك البلاد فى مراحل كفاح الشعب من أجل حريته والتى توجت بالعهود الاعظم *Magna Carta* التى ظفر به الشعب الانجليزى من الملك جون فى سنة ١٢١٥ وتورة كرومويل ضد الملك شارل الاول حوالى عام ١٦٤٠ وما تلى ذلك من أحداث ، وفى فرنسا تفاولت أفلام الفلاسفة التى مهدوا لقيام الثورة الفرنسيه للكلام عن الرأى العام ، وقد عبر عن ذلك مونتسكيو *Montesquieu* باصطلاح « الروح العامة » *Esprit general* ، وأطلق عليه روسو *G. G. Rousseau* اصطلاح « الإرادة العامة » *Volonte generale* ثم استخدم تعبير الرأى العام بمعناه الحديث *Opinion Publique* إبان الثورة الفرنسية ، وأصبح بعد ذلك مصطلحا دوليا وعاليا يعمل له حساب

(١) راجع الدكتور ابراهيم إمام : العلاقات العامة والمجتمع ص ١٤٩ - ١٥٢ .

في كل التغيرات السياسية وخاصة ، الحركات التحريرية والاستقلالية في كافة المجتمعات الإنسانية : ولقد كان لقوة الرأي العام دوراً إيجابياً في الأحداث السياسية التي مرت بها قطاعات الوطن العربي ، وخاصة في الجمهورية العربية المتحدة ، فالرأي العام هو الذي ناول التدخل الأجنبي في البلاد ، وألغى المحاكم المختلطة التي كانت تمنح امتيازات للأجانب ، وقاد حركة التحرر من السيطرة التركية ومن الاحتلال الإنجليزي ، وساند الثورة العارمة التي أطاحت بالملكية ، وقادت معركة ضد النظام الاجتماعي والتحكم القطاعي وسيطرة رأس المال على النشاط السياسي والاقتصادي .

غير أن الرأي العام لا تظهر فاعليته في الجوانب المتعلقة بالنواحي الاقتصادية السياسية فحسب ، فنحن ننظر إليه من ناحية أعم وخاصة إذ أننا في تحديده مايدل عليه مفهوم الرضى العام *Consensus opinion* أو الرأي الجامع *General opinion* والذي ينشأ نشأة تلقائية كجزء لا يتجزأ من التكوين الثقافي والحضاري للجماعة ، والذي يطلق عليه كثير من العلماء اصطلاح الرأي العام المستقر *Enduring static public opinion* نظراً لأصالة البنية الاجتماعية ، وحرص الجماعة عليه باعتباره صادراً عن مجموعة القيم والمثل والنماذج الثقافية والمقائدية التي انتقلت عبر الأجيال المتعاقبة وأسهمت في بلورته ، على نحو يضمن استقراره وثباته إلى درجة يصبح معها مصدراً شفافاً يمسك بتقاليد الجماعة وعرفها وتشريعاتها ، ويصبح قوة ضابطة فعالة لسلوك أفراد الجماعة ومواقفهم ، بل أن كل فرد في الجماعة يخشى بأس هذه القوة وبطشها ، ذلك لأن الجزء الاجتماعي الذي يحق بالتردد الذي يخرج عن تقاليد الجماعة وعرفها يستمد قوته من الرأي العام سواء تمثل في الاشتعاز أو الاعتزال أو المقاب ، كما أن الجرائم البشعة تثير سخط أو حقن الرأي العام ، وليس هذا في النطاق المحلي أو على المستوى

القومى لحسب ، بل على المستوى الدولى والإنسانى بالنسبة للرأى العام العالمى ويظهر هذا بشكل واضح فى حالات الخيانة . والحرب والتفكيك بمحش القتل والسحل إلى غير ذلك من الأساليب الوحشية ، التى تنافى القيم الإنسانية ويمكننا أن نقرر بصفة عامة أن كل ما يخرج عن المعايير المألوفة لدى الجماعة أو الهيئته الاجتماعيه يثير رأيا العام ويحركه ، كما أن كل ما يصب الجماعات الأخرى المرتبطة بها بمصالح مشتركة أو بمقارب مذهبي أو ديني أو سلالى أو ثقافي ، ينعكس صداه فى الجماعة التى تشاركها فى هذه الروابط الاجتماعيه ، فالاعتداء الثلاثى الناشم على الجمهورية العربية المتحدة قد أثار الدول العربية فى المرتبة الأولى ثم الدول الآسيوية الأفريقية ثم الدول التى تناهض الاستعمار والاستغلال والدول التى تتطلع إلى تنويع كفاحها بالاستقلال .

وكذلك للرأى العام سطوته وقوته القاهرة فى المعاللات المحلية والداخلية فهو الذى يساند العادات والتجاهاب الشعبية فى القواعد الاجتماعيه الرعية فى الشئون المتعلقة بالأسرة ، فالوالد الذى يسيء أو يففل تربية أولاده ، يكون موضع نقد لاذع من جانب رأى لشبكة الاجتماعيه التى تتصل به ، والربى الذى يشاؤن فيما تقضيه آداب المهنة من سلوك سوى ، يكون محل سخط شامل من جانب الرأى العام ، إذا أقدم على تصرف ينافى روح وظيفته الاجتماعيه ، وهذه الوضعيه تصدق على رقابة الرأى العام لنشاطات الأفراد فى مختلف للمعالات .

وتظهر الوظيفة الضابطة للرأى العام من زوايه أخرى ، إذا نظرنا إليه على أنه مصدر التشريعات والتقييدات الضابطة فى الجماعات الديموقراطية فى ظل النظام الديموقراطى تكون القوانين تمهيرا عن رغبات الرأى العام ، وتحقيقا لنمليا للارادة الجماعية ، وضمانا للنظم والتنظيمات الاجتماعيه ، وبمثل الرأى العام ويتحدد فى الجماعات عن طريق الهيئات النيابية التى تتألف من

ممثلين للشعب ينطقون باسمه ويعلمون رأيه وأرادته ، وهؤلاء الممثلون يفتون عن الشعب في التشريع وسن القوانين في داخل إطار الهيئة والسلطة التشريعية البرلمانية أو داخل مجلس الأمة ، وهم الذين يتولون الرقابة على تصرفات السلطة التنفيذية ويمارسونها وتوجيهها وحملها على تحقيق وغياها العامة .

وقد يتبادر إلى الذهن لأول وهلة ، أن هناك قوانين ضابطة تفرض فرضاً على الجماعات ، وخاصة في ظل النظام الفاشية والديكتاتورية ، ولكن الواقع أن مثل هذه الضوابط لا يكتب لها البقاء إلا إذا صورت على أنها صادرة عن إرادة الشعب التي تمثلها إرادة الزعيم ، بدليل ما يتخذ من إجراءات صورية لتبريرها أو للتصديق عليها شكلياً عن طريق هيئات نيابية أو تمثيلية ، أو بموجب سلطات مخولة لصاحب السلطة من جانب الشعب . ومثل هذه الوسائل هي السكيفة ببقاء فاعلية مثل هذه الضوابط الاجتماعية ، وإلا لما كتب لها البقاء لأنها تزول بزوال الضغط أو الارهاب أو القوة التي فرضتها رغم إرادة الشعب أو اتجاهات الرأي العام ، فلا تستطيع القوة وحدها أن تحمي النظام الاجتماعي ، فهي تعجز — إذا لم يساندها الرأي العام — عن ضمان احتفاظ الضوابط الاجتماعية بفاعليتها الإيجابية ، وهذه الحالات التي تفرض فيها القوانين بالقوة ضد مشيئة الرأي العام تظهر بشكل واضح في أحوال غير سوية ، مثل فرض قواعد ونظم جديدة من حكام الشعوب المنلوقة على أمرها في المستعمرات ، أو الالتجاء إلى مظاهر القهر الجماعي لتدعيم نظم انقلاية أو ثورات اجتماعية لم تكن الجماعة أو بعض هيئاتها مهياً لقبولها . ومما لا جدال فيه أنه كلما استخدمت القوة ضد اتجاهات الرأي العام العنابية ، كلما أدت إلى خلق المقاومة وازدياد الحاجة إلى استخدام مزيد من القوة فهي وسيلة عقيمة إذا لم تساندها ايدولوجية تدبر بها بعض القطاعات الشعبية التي تهياً لها تبريراً يتقبله الرأي العام على أنه صورة من الصور التي تخفف أو تضعف المقاومة لتلك السنن المفروضة بالقوة القاهرة .

هذا في حالة فرض قواعد تنظيمية ضابطة دون مراعاة اتجاهات الرأي العام ورغبانه من قبل سلطة أجنبية قاهرة ، وكذلك الشأن بالنسبة للقواعد التقنية التنظيمية التي تصدرها الدولة أو السلطات المحلية ، فإنها لابد وأن تكون تعبيراً لرغبة الجماهير ، ومتماشية مع اتجاهات الرأي العام ، وإلا لم يكتب لها البقاء ، إذ لم تكن الأذنان قد نهيت لتقبلها ، وما يذكر بهذا الصدد موقف الرأي العام الأمريكي من القانون الذي أصدره الكونغرس الأمريكي عام ١٩٣٠ لحظر صناعة الخمر وبيعها ، فقد قيل بمعارضه شديدة من الرأي العام الأمريكي أدت إلى إلغائه ، ويرجع هذا بالطبع إلى أن الحكومة الأمريكية لم تكن قد اتخذت الوسائل والأجهزة التي تعرف الناس بأضرار شرب الخمر ، وتوجد اتجاهات عامة لحظر شرب الخمر أو بيعها قبل الإقدام على مثل ذلك القانون ، الذي النى تحت وطأه ضغط الرأي العام الأمريكي .

هذا ولا تقتصر الوظيفة الإيجابية للرأي العام على إصدار أو مساندة القواعد الضابطة والسنن التشريعية ، سواء عن طريق انتقادها من الاتجاهات العامة أو تحقيقها للإدارة الجعامة ، أو تجسيدها للمفاهيم التقليدية ، بل أن الرأي العام يبدو أنه أوسع وأشمل - في وظيفته الضابطة - من مجرد كونه رافداً من روافد القانون ، فهو يؤثر في سلوك الأفراد وأحكامهم إزاء الأحداث الجارية ، دون انتظار أو ترقب للإجراءات الشكلية أو الرسمية التي تتخذها الوكالات المتخصصة ، في إصدار الأحكام والعزراءات على مخالفات الضوابط الاجتماعية ، وفي هذا تسكن المهمة الضابطة للرأي العام ، فكتير من الأفراد

(١) راجع كتاب الدكتور حسين عبد القادر : الرأي العام والدعاية وحماية الصحافة -

لا يقدمون على مخالفة العرف أو التقاليد أو الخروج على القانون خشية من حكم الرأى العام ، وسخطه عليهم أو اشمئزازه منهم .

وبهذا تضمن الجماعة خلاصها من كثير من الانحرافات الاجتماعية والتصرفات الاجرامية ، التى يخاف المقدمون عليها من سطوة وصرامة حكم الرأى العام ، فالتستر فى ارتكاب الجرائم ليس مصدره الخوف من بطش القانون غيب ، بل الخشية من افتضاح أمر المتصرف أو المجرم أمام الرأى العام ، وبهذا يقوم الرأى العام بوظيفته الضابطة التى تحول دون ارتكاب كثير من الجرائم .

هذا وتظهر أهمية الرأى العام ، كوسيلة للضبط الاجتماعى ، فى رعايته ودفاعه عن اللثل الاجتماعية واللبادىء والمفاهيم الخلقية والنماذج العرفية والقيم التقليدية للجماعة ، فهو القوة التى تساند هذه الأدوات الضابطة والقواعد التنظيمية لملاقات الافراد الاجتماعية ، فنلا نجد أن الرأى العام فى جل المجتمعات الانسانية يحكم بتعريم البقاء أو الدعارة ، حتى بالنسبة للمجتمعات التى تبيحه رسميا ، وكانت هذه الرذيلة مسموح بها من قبل فى مصر أيام الاحتلال البريطانى ، وتحت وطأة استهجان الرأى العام المصرى ، وضع حد لها وأنى البقاء كفالة للكرامة الأدمية وصونا لها من الفساد ، وتنزيها الدولة عن إقرار الرذيلة . وكذلك كان لعب الميسر من الممارسات المسموح بها المواطنين العرب ، وكان الرأى العام يستهجن ذلك لمنافاته لقواعد الدين والاخلاق فأصبح القانون يحرم هذه الممارسة على المواطنين العرب ، وإن كان يبيعه للأجانب ، وبالمثل يحرم القانون فى المملكة الايبية للمتحدة على المواطنين العرب شرب الخمر أو الاتجار فيها بينما يبيع ذلك للأجانب المقيمين وفضلا عن ذلك ،

فالرأى العام يسهم في خلق للثُل والقضايا الاجتماعية التي قد تبدو من طبيعة خلقية، كالوطنية التي تؤثر في سلوك الجماهير في بعض المراحل وتجمعهم يشجعون المنتجات المحلية ويعرضون عن ترويج البضائع الأجنبية . وكالمشاركة الوجدانية التي قد تحمل بعض الجماعات على مؤازرة جماعة أخرى ترتبط معها بروابط وحدة اللغة أو العقيدة أو للذهبية أو للنزلة الاجتماعية والسياسية في الحالات الدولية، وفي الوقت نفسه تعادى أو تمارض أو تقاوم التيارات الثقافية المستوردة من جماعات تختلف عنها في نماذجها الثقافية أو العقائدية أو للذهبية أو قيمها الحضارية .

وغنى عن البيان أن الرأى العام يمكن كذلك وراء تطوير الجزاءات القانونية الرادعة، بالنسبة لبعض الجرائم أو الممارسات التي تزداد حساسية الرأى العام لها، وإحساسه بتهديدها لكيان الجماعة أو بالتأثير على فاعليتها الاتقافية أو للمغالاة في إهدار القيم الانسانية والمعايير الخلقية، وقد استأهذاف تطوير التشريع العربى في الجمهورية العربية المتحدة، وفي زيادة العقوبة على تجار ومدمنى المخدرات، كما تطور التشريع فيما يتصل بتحريم التيارات الجارفة من الاستهتار الخلقى وانتهاك قيم الحياء والآداب العامة، فشدد عقوبتها وتوسع فيها حتى أصبحت تعاقب على مجرد صنع أو حيازة للطبوعات أو الرسوم بقصد الانحار أو التوزيع أو العرض، إذا كانت منافية للآداب العامة، وذلك رغبة في « توقي الفساد قبل استفعاله »، وأضاف التشريع مادة ليعاقب كل من تعرض لأثنى على وجه يחדش حيائها بالقول أو بالفعل في طريق عام أو مسكان مطروق، ولعقاب من يمرض للارة على الفسق بإشارات أو أقوال وشسد العقاب على العيب أو الاهاانة أو القذف أو السب الذى يتضمن طعنًا في عرض الأفراد أو خدشا لسمعة المائلات وبالمثل تشدد القانون في عقوبة جرائم الرشوة والاختلاس ومحاولة استصدار قانون يعاقب الكسب غير المشروع واستغلال النفوذ .

هذا وينبغي أن نشير إلى أهمية مراقبة الرأي العام بالنسبة للعلاقات العامة وخاصة في الجماعات الحديثة ، التي تأخذ بالأساليب الانتاجية الكبيرة وفي ظل نظم وتنظيمات إجتماعية معقدة ، ولا سيما أن كثيراً من قطاعات المجتمع الحديث تمانى من الانقسام الاجتماعى بسبب التضخم الكبير والتخصص الدقيق بحيث أصبحت قطاعات المجتمع الواحد منعزلة بعضها عن البعض في لليادين الاقتصادية بنواحها الانتاجية والاستهلاكية ، الأمر الذى يتطلب وجود أجهزة لقياس الحساسية الاجتماعية واتجاهات الرأي العامة ، إزاء الهيئات والمنظمات الاجتماعية . فلا شك أن مراقبة الرأي العام هي السند الذى يحمى أو يضبط أو يعدل نشاطات هذه المنظمات ، سواء كان ذلك في مجالات الاقتصاد والقبالات أو الهيئات السياسية أو الجماعات الثقافية أو المنظمات والطوائف والوكالات الدينية ، فلكى تقوم المنظمة بوظيفتها على صورة ديمقراطية ، يجب أن تحظى بقدر من الرضى العام أو الاستحسان والنية الطيبة أو الثقة الضامنة أو الكفيلة باستمرار استجابة الجمهور لقرورات بقائها .

ولا شك أن كل وكالة إجتماعية متخصصة تتوقف فاعليتها على سمعتها الطيبة أو مدى توفيقها في اجتذاب أو إستمراء الرأي العام أو بعض قطاعاته لنشاطاتها . ومن أجل هذا لارتبطت مصاح الهيئات والمؤسسات الإجتماعية في مجتمعاتنا المعاصرة ، بقوة الدعاية واتساع نطاق التواصل والنشر بمختلف الأساليب والأجهزة الفنية التى لها صلة بحساسية الرأي العام كأداة للتوجيه والمراقبة ، وسواء كان ذلك بالوسائل الصوتية كالخطب في المحافل والاجتماعات أو الاذاعة أو الأغاني الشعبية أو المقطوعات الموسيقية والتراتيل الدينية أو عن طريق الوسائل الرئية المطبوعة

كالصحف والمجلات والدوريات والكتب والشرائح واللافتات والمصنفات أو الأدوات التي تجمع بين الوسيطتين كالسينما والتلفزيون والمسرح .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ، فإنه يبدو أن المؤسسات والمنظمات الاجتماعية في الآونة الحاضرة أصبحت في ميس الحاجة إلى تميم الأخذ بمهمة العلاقات العامة التي تقوم بدراسة الجماهير ومعرفة آرائها وميولها لكي يسهل التفاهم معها ، وإحراز التكيف المنشود من جانب قطاعات المجتمع المختلفة التي لها صلة مباشرة أو هامة بالوظائف والنشاطات الاجتماعية التي تقوم بها أو تمارسها تلك المنظمات والهيئات . ولهذا أصبح من أم ما يفتى بمعرفته فيما يتصل بهذه الناحية هو محاولة قياس اتجاهات الرأي العام إزاء أوان التفاعليات المختلفة ، وقد ساعد على تقدم أطراد الاهتمام بهذه الدواحي المتشعبة ظهور التيارات الفكرية المتضاربة ، وانتشار الوعي بين الشعوب نتيجة لانتشار التعليم والمبادئ أو التيارات الديمقراطية التي تظهر في حرية الفكر والاجتماع ونسكوبين الآراء والتعبير عنها في غير خوف أو فزع واعتناق المبادئ والمذهب والمقائد والدفاع عنها . . وحدث تفاعلاته بين الآراء والأفكار المتباينة في المجتمع ، وانتقالها من مجتمع لآخر من طريق الاتصالات الفكرية والثقافية التي ساعدت عليها وسائل المواصلات المتقدمة ووسائل الاتصالات الأخرى مثل الاذاعات والسينما والتلفزيون والصحف والمجلات والبهنات العلمية والمؤتمرات الدولية والمعارض العالمية ... الخ .

ومن أجل هذا جاء متأخرا الاهتمام بدراسات الرأي العام ، تلك الدراسات التي تعتبر حديثة جدا في الفكر الانساني ، بل والفكر المعاصر (١٥٠ - الضبط)

أيضاً ، وإذا ما علمنا أهمية بل خطورة الرأى العام فى مجتمعاتنا الخاضعة وفى حياتنا العامة ، سياسية كانت أم اجتماعية أم اقتصادية أم ثقافية ، وفى حياتنا الخاصة أيضاً ، فى سلوكنا الفردى والجماعى . إذا ما علمنا هذه الأهمية أمكننا أن نراعى هذا الجانب الهام ونهتم به فى دراستنا واهتمامنا بأى جانب آخر مهم فى حياتنا الاجتماعية .

ولهذا دخل القياس الاجتماعى هذا الميدان ليستخدم فيه اختباراتنه وطرقه أو وسائله الخاصة ، للوقوف على مدى اتجاهات الرأى العام داخل المجتمع وخارجه ، ونوع هذه الاتجاهات ومقدارها ، ومن ثم يمكن أن نحسب لها حسابها فى تشريعاتنا وتنظيماتنا وسياساتنا الداخلية والخارجية .

ولقياس الرأى العام واتجاهاته ، فوائد جمة ، إذ يبين الطريق أمام المشرعين وغيرهم من الذين يرغبون فى معرفة حالة الرأى العام معرفة دقيقة إزاء قضايا ومسائل معينة ، كما يساعد على تعليم الناس وثقتهم ، ويلقى الضوء على التبعات التى تفصل بين أعمال الساسة وغيرهم من القادة والزعماء ، وبين حاجات الجمهور والهيئات الخاصة ، ويدفع الناس إلى تكوين الآراء وللإيول ، ويساعد الحكام على القيام بعملهم بطريقة تؤثر فى الناس . . ويكشف عن دور بعض الجماعات الخاصة ذات الأثر الفعال على الرأى العام . . ويساعد علم الاجتماع على أن يصبح أكثر تقدماً من الفاحية العلمية ، وعلى الزعيم أو القائد الذى يرغب فى الحصول على قوة عظمى الحصول على معلومات صحيحة وكافية عما يدور فى أذهان المواطنين جميعاً وخاصة الجماعات والهيئات المختلفة ، ولذلك استحدثت جمهوريتنا العربية المتحدة جهازاً فنياً لقياس اتجاهات الرأى العام ، يتبع الآن الهيئة العامة للإعلام والاستعلامات .

ولقياس الرأى العام وسائل مختلفة يمكننا أن نشير إلى أهمها وهى :

١ — الاستفتاء (Questionnaire)

٢ — تحليل مواد الإعلام Information والدعاية Propaganda .

٣ — جمع الشائعات ومعرفة مصادرها .

وهذه الوسائل تحدد إمكانيات الانتفاع بها فى توجيه الرأى العام وضبطه
بوسائل علمية وعملية مسندة أو ظاهرة .

أما عن الاستفتاء فيمكن القول أنه نوع من الاختبارات يهدف إلى معرفة
آراء الأفراد فيما يسود من اتجاهات المجتمع واتجاهاتهم نحوها عن طريق توجيه
أسئلة — قد تكون مكتوبة أو شفوية — فى موضوع معين مصاغة بطريقة
معينة ، وذلك لاستخلاص النتائج واستقراء الرأى العام وقياس الاتجاهات نحو
هذا الموضوع أو المشكلة المطروحة . . ويوضح ذلك فى احصاءات رياضية أو
رسوم بيانية أو أشكال هندسية ، تمكس مسارات هذه الاتجاهات بحيث
يمكن توجيهها وضبط مسيرتها إلى الاتجاه السليم .

وقد استخدم الاستفتاء فى قياس الاتجاهات العامة . . فاستعان به جودوين
واطسون Goodwin Watson فى قياس اتجاهات الأمريكيين نحو الشعوب
الأخرى . واستخدمه بوجاردس E. Bogardus فى قياس المسافة الإجتماعية
وبهذا أمكنه أن يضع مقياسا إجتماعيا نفسيا للمتعب . وذلك فى محاولة للتقليل
من فعالية التعصب العنصرى والوثنى فى العلاقات الإجتماعية فى الولايات المتحدة
الأمريكية واستعان به البورت F. H. Allport وهارتمان D. A. Hartman
فى قياس الاتجاهات نحو هيئة الأمم المتحدة . واستعان به رايس S. A. Rice
فى محاولة لإنشاء مقاييس علمية للأمور السياسية ^(١) :

(١) الدكتور فؤاد البهى السيد — علم النفس الاجتماعى .

هذا وقد استخدم في الحرب العالمية للاضحية في قياس أثر القنابل في الروح المعنوية Morale وذلك عن طريق سؤال أكبر عدد ممكن من سكان المناطق للصابة بالقنابل . ولقد اختبرت ثلاث مناطق إحداهما تمثل الإصابات البالغة ، والثانية تمثل الإصابات المتوسطة ، والثالثة تمثل الإصابات الضعيفة . فوجد أن أبلغ أثر تتركه انفجارات القنابل في الروح المعنوية يرتبط ارتباطا وثيقاً بالإصابة الضعيفة ، ولهذا تغير المعارب الذي يهدف إلى أضغاف الروح المعنوية أن يفجر قنابله في مناطق عدة مبعثرة بدلا من أن يركز نشاطه في منطقة واحدة ويهدمها تهديما بالغا . وهـ - إذا ما تجرأ عليه الآن المعصابات الصهيونية في حربها العدوانية ضد المناطق المحتلة من الأرض العربية السليبية .

وقد استخدمت هذه الطريقة في مايو سنة ١٩٤٦ لمعرفة درجة اتجاه الرأي العام نحو هيئة الأمم المتحدة وقدرتها على حفظ السلام فكانت النتيجة أن أبدى ٣٧٪ / عدم رضائهم عن الطريقة التي تسير بها الهيئة . وفي سبتمبر ارتفعت هذه النسبة إلى ٥٩٪ / وأجرى الاستفتاء في أمريكا حول موضوع « هل تتوقع وقوع الحرب أم لا في خلال العشر سنوات القادمة » فكانت النتيجة كالآتي: ٥٣٪ / يتوقعون وقوعها و ٣٦٪ / يتوقعون عدم وقوعها و ١١٪ / امتنعوا عن الأدلاء برأيهم (١) .

هذا ، وقد أخذ بهذه الطريقة في دستورنا المصري قبل الوحدة وفي الدستور للوقت للجمهوريتا العربية للتحدة في المادة ١٧ منه ، كما أجرى الاستفتاء أخيرا هل بيان ٣٠ مارس . إذ يعتبر مبدأ الاستفتاء الشعبي خير ضمان للديمقراطية وللشفافية في الإدارة العامة .

وتفضل هذه الطريقة الآن لدى كثير من الدول — وخاصة المتقدمة — هل تلك التي تسمى بطريقة الانتخابات أو الاقتراع العام ، . ويمكن عند

طريقها - أى الاستفتاء - معرفة اتجاهات وميول الرأى العام فى المجتمع نحو مسألة أو موضوع معين أو نظام وتشريع جديد ، حتى يصبح هذا التشريع أداة ضبط مقبولة من الأغلبية التى يبرز الاستفتاء تقبلها له .

ويجب أن نعلم أن الاستفتاء أو الاقتراع العام والانتخابات ما هى إلا طرق لخلق زعامات وقيادات يمكن أن يلتف حولها المواطنون لتحقيق ما يشاءون من نظم وتشريعات وسياسات داخلية وخارجية . . . إذ فى الانتخابات - والانتخابات النزيهة النهر موجهة - تتحدد اتجاهات الأفراد فى القطاعات والمستويات المختلفة بالمجتمع الواحد، اتجاه الأشخاص المرشحين للنيابة عنهم، وبالتالى سيكونوا زعماء للإصلاح وقادة للمجتمع . . . فنجاح الشخص للرشح يدل على أن هناك اتجاهًا جميعًا نحو هذا الشخص فى المنطقة . . . وميلًا ورغبة من جانب معظم الأفراد فى أن يكون هذا الشخص ممثلًا وزعيمًا يتكلم باسمهم . . . فالانتخابات هنا إذن بمثابة مقياس لدرجة ونوع الاتجاهات العامة للأفراد فى المجتمع ، إزاء الآراء التى يمثلها الشخص المنتخب .

ويمكن عن طريق القياس الاجتماعى - ممثلًا فى طرقه ووسائله - أن نفق على نوع العلاقات التى تسود بين الدول بعضها والبعض الآخر . هل هى علاقات ود وصداقة وتعاون ؟ أم أنها علاقات تباغض وصراع وعداء ، وهل الدولة التى ندرسها معزولة منطوية على نفسها ولا تتعاون مع غيرها ؟ أم أن لها علاقات متبادلة ودورا إيجابيا مع دولة أو عدة دول أخرى ؟ . . الخ . . . مثال ذلك الجمهورية العربية المتحدة ، فهى تمثل بين الدول العربية تجسدا Star محمد انجذابات الشعوب العربية جميعا نحوها ، ويوحى بوجود علاقات المودة والأخوة والمحبة والتقارب بين الشعوب العربية والجمهورية العربية المتحدة ، وعلى هذا الأساس يمكننا أن نحدد مسيرة التماثل الانجذابي إلى حد يمكننا أن نقرر بأنه ستم الوحدة أو الاتحاد الأكبر

بين أبناء العروبة جميعاً ، بطريقة مرحلية مخططة تساندها التجربة النضالية الحالية
والصلصة والاهتمامات المشتركة المصرية .

وأخيراً يمكن عن طريق قياس اتجاهات الرأي العام الحلى والعالى أن
نقنباً بما سوف يحدث أو يقع فى المستقبل من توترات أو انشقاقات بين
الدول أو تصاف وتماون واتحادات بين بعضها والبعض الآخر ، وفى ضوء
هذه المعرفة التنبئية يمكن لأجهزة الضبط على اختلاف مستوياتها وفمايتها
توجيه مسيرة هذه الاتجاهات بما يكفل تحقيق السلام والتعاون فى المجال
الدولى والمحيط الإنسانى .

على أن هناك تمت ملاحظة هامة ينبغى التنبيه إليها . ألا وهى أن قياس
اتجاهات الرأي العام . يأخذ فى كثير من الأحوال مظهر قياس الموقف
الاجتماعى ، وذلك لأن الاتجاهات إنما تنبع أساساً من واقع التطبيقات العملية
للإيديولوجية الفكرية والناشط الاقتصادية والسياسية والمناخى التربوية كما أن
استخدام وسائل قياس الرأي العام لا بد وأن يمتشى مع مرحلة التطور الذى يجتازها
للمجتمع ، بمعنى أنه لا يكون هناك مبرر مثلاً بالنسبة للمجتمعات المتخلفة والمجتمعات
الزراعية أن تحاول قياس الاتجاه العام نحو النقابات والتنظيمات العمالية ما دامت
الحاجة لم تظهر بعد بالنسبة لتلك المجتمعات للمنايا بقياس هذه الاتجاهات .

كذلك ينبغى التنبيه إلى الظروف الموضوعية الاجتماعية التى تبرز الحاجة
إلى استئناف موقف الجمهور أو بعض شرائحه من مجال نشاط إنسانى معون
من زوايا خاصة ، تقتضى البرامج التوجيهية الضابطة تسليط الضوء عليها
أو توجيه المنايا إليها . مثل قياس اتجاهات الرأي العام إزاء عرض

بعض الأفلام الأجنبية في برامجنا التليفزيونية أو بالنسبة لبعض تيارات اجتماعية سائدة في المجالات الدولية .

وقد تمتد أهمية الوقوف على اتجاهات الرأي العام ، المجال المحلي على المستوى الوطنى أو الأقليمى ، إلى المستوى القومى أو للسفوى العالمى ، مثل قياس اتجاهات الرأي العام العربى إزاء موضوع الوحدة أو الاتحاد العربى أو السوق العربى المشترك وذلك على المستوى القومى ، أو قياس اتجاهات الرأي العام العالمى إزاء الأسلحة النووية وإجراء التجارب الذرية وغيرهما من الأمور التى تعنى الإنسانية بعض النظر عن الحدود السياسية والعنصرية .

مقاييس اتجاهات الرأي العام

تتطوى مقاييس الرأي العام على دراسة الاهتمامات النظرية التى تستخدم فى إنجاح العمليات الإرشادية والتوجيهية والإعلامية ، كما تتطوى على إبراز وتحليل ودراسة الروح المعنوية والمواقف والردود والاستجابات الجماعية إزاء المشكلات السياسية والاقتصادية . والنقافية والتربوية والحضارية . . . وسنقتصر فى هذا المجال على ذكر نماذج من المقاييس العلمية التى يمكن الاستفادة منها فى مجالات الإرشاد والترشيد والضبط الاجتماعى .

١ — قياس البعد الاجتماعى Social Distance

وينسب هذا القياس إلى العلامة الأمريكى بوجاردس Bogardus (١) فهو يعتبر أول من طبق فكرة للقياس على الاتجاهات . وخاصة اتجاه

(١) Bogardus, E. S, *Measuring Social Distance*, g. of Applied Social 1925, q, 299 — 308.

الرأى العام نحو مشكلة التمييز العنصرى المعروفة فى المجتمع الأمريكى وقد بنى مقياسه على مدى البعد الاجتماعى الذى يحسه الفرد أو المجموعة نحو كل سلاله أو كل جنسية ، ويتألف للمقياس من سبع وحدات تمثل درجات متفاوتة للمواقف والاتجاهات ، يتميز من خلالها على :

- (١) مدى رغبته فى إقامة علاقة زواجية . (ب) مدى موافقه على اشتراكه فى العادى الذى ينتمى إليه كصديق . (ج) مدى ترحيبه به لأن يسكن فى نفس شارع أو عمارته كجاره . (د) مدى تقبله إياه لأن يكون زميلاً فى العمل الذى يقوم به . (هـ) مدى شعوره وإحساسه نحوه .
- باهتاره مواطناً من بلده (و) مدى استجابته لمرافقته كجهد زائر أجنبي لموطنه (ى) إبراز ما إذا كان يرغب أو يتطلع إلى استعباده من بلده .

(٢) الملاحظة الجماهيرية Mass Observation

وترتكز أساساً على الباحثين الاجتماعيين الذين يمارسون للنهج العلمية الميدانية فى دراسة وتحليل الرأى العام عن طريق الاستفتاء والاستبيان والاستخبار ويمتد بهذا النوع من الدراسات بعض الأنثروبولوجيين أمثال هايسون ومارج . وقد استخدمت الملاحظة الجماهيرية أثناء الحرب العالمية فى دراسة أثر الدعاية الحكومية فى رفع الروح المعنوية أثناء تعرض إنجلترا للقنارات الجوية .

(٣) قياس القيم الاجتماعية « Social Values »

ويقصد بها قياس القيم المركزية للتأصلة ، سواء بالنسبة للمجتمع الخلى ، أو المجتمع العام على المستوى الوطنى أو القومى . ومن أشهر مقاييس القيم

ذلك الذى اشترك فيه كل من آلپورت Allport ، وفرونون Vernon ،
ولندزى Lindzey^(١)

ويرتكز هذا المقياس على ست اتجاهات تقويمية عامة هى : (أ) القيمة
النظرية : التى تعنى بإبراز الجوانب النظرية التى تكون محلا لاهتمامات أصحاب
الاتجاهات الفلسفية والاهتمامات النقدية والجدلية (ب) القيمة الاقتصادية ،
وهى نتجه أولا وقبل كل شئ إلى الشئون العملية والفوائد المادية ، وقد تتعارض
القيمة الاقتصادية مع القيمة الاجتماعية فالرجل الاقتصادى يعنى بالثراء أكثر
من عناقته بتقديم الرعاية .

(ج) القيمة الجمالية ، وتنصب اهتماماتها على الجانب الفنى فى الحياة ، وهو
يتناول بوجه خاص التناسق الذى يستشف منه ذوى الذوق الفنى الجمال الذى
يمادل الحقيقة بالنسبة لصاحب القيمة النظرية ، كما أن صاحبها يرى فى كل خبرة
فنية أو دينية قيمة جمالية .

(د) القيمة السياسية ، وأهم خصائصها الإهتمام بمظاهر القوة والسيطرة
والقدرة على التأثير ، والقادة بمختلف مظاهرها وتنوع مجالاتها .

(هـ) القيمة الدينية ، وتنطوى على تقديس كل حدث ، وإرجاع كل
مقدرات الأفراد إلى سلطة عليا أو ذات كلية ، وقد تنزع بالأفراد نزعة صوفية
أو تواقلية أو قدرية .

(1) Allport, W. : 'Modern Public Opinion' 1956' P 192

(2) Allport; G. W., Vernon P. E. and Lindzey
General Study of Values

(Rev. Ed.) : Manual of Directions. 1951.

(و) القيمة الاجتماعية ، وهي تمثل النزعة الغيرية والرغبة الصادقة في المشاركة الوجدانية ولتترحيب بالبذل والمطاء دون النظر إلى الجزاء ، والرجل الإجتماعى على عكس الرجل السياسى ، يرى فى حمل الطير للصورة المثالية للعلاقات الانسانية .

هذا وتقاس هذه الاتجاهات على أساس الاستجابات بالنسبة لموضوعات الهامة التى تتميز بانتشارها وشعبيتها ، ثم محاولة التأكد من التناسق الداخلى بين المقاييس الستة للشار إليها آنفا عن طريق ترتيب العبارات التى يصاغ فيها للقياس ترتيبا عشوائيا فى كراسة الاختبار بدون الكشف عن دلالتها، ويطلب من الهيئة التى يقع عليها القياس الاختيار بين استجابتين أو أربع استجابات لموقف معين ، كان يطلب مثلا منهم للفاضلة بين (ا) الغيرية والمشاركة الوجدانية باعتبارها قيمة اجتماعية وبين (ب) الاستقامة وأداء الفروض الدينية كقيمة دينية .

وهذه المقاييس وما إليها ، وإن كانت تستخدم فى أغلب الأحوال على قياس اتجاهات الرأى العام إزاء الشاكل المعاصرة بالنسبة للمجتمعات التى توليها عناية خاصة ، إلا أنه من الممكن استخدامها للوقوف على التيارات الاجتماعية والانجاهات العامة إزاء المشكلات والأمور الجوهرية التى يعنى المرشد الاجتماعى الوقوف عليها . لتضع أمام المسئولين صورة واقعية لاستجابات المواطنين لتطلبات سياسة التوجيه والضبط الاجتماعى .

(٤) تقييم مواقف الفئات الاجتماعية :

ينسب هذا التقييم إلى العلامة « بيلز » Bales الذى عنى بتحليل ، حماية

التفاعل Interaction Process في العلاقات الاجتماعية وفقا للمنهج التكاملي، واستخلص من هذا التحليل كيف يمكن بلورة المواقف وتكوين الرأى العام بأزاء أى مشكلة من الشا كل أو مسألة من المسائل بصورة تكاملية تنطوى على نسبية هذه المواقف وفقا لتصنيف البناء الإجتماعى إلى فئات ومستويات وقطاعات إجتماعية .

وقد ذهب بيلز في تحليله لعملية التفاعل إلى أن كل جماعة متكاملة تمر في استجاباتها لأية مواقف ،أو في حلها لأية مشكلة بمدة عمليات فرعية، صنفها في ١٢ فئة سلوكية، تبدأ بعملية التعرف بما تنطوى عليه من جمع للمعلومات وتوضيحا ثم تنتقل إلى محاولة التقييم التى تهدف إلى تحقيق نظام مشترك للقيم ، تضع على هدفة الحلول المختلفة، بما فى ذلك ابداء الرأى وتقديم المقترحات وتفسير وتوضيح الحلول والمواقف ، ثم تنتقل إلى عملية الضغط والتوجيه بما تنطوى عليه من محاولة تأثير القادة والرواد فى الكتل الجماهيرية التى يتولون قيادتها وترشيدها وتعرف هذه العملية بعملية للضغط الاجتماعى Social Control إلى جانب أنها عملية ترشيدية Social Rationalation من وجهة النظر الاجتماعية ، وتنتهى هذه العملية بالوصول إلى قرار نهائى Decision وخلال هذه العمليات المتكاملة للتواصل الفعلية، لابد أن تسكيف الجماعة دينامياتها وتنظيم أجهزتها إعلاميا بحيث تحافظ على تكامل بنائها التكويني والوظيفي على نحو يضمن علاج مشكلات التنظيم، وما يمكن أن تفرضه لفئات من توترات وانحرافات ، عن طريق اتصال عملية الضغط .

وقد لاحظ بيلز Baies أن الفئات الاجتماعية تتميز في مواقفها واستجاباتها للمشكلات الديفامية ، فقد تستجيب إستجابة إيجابية ، فتظهر الفهم والطاعة والوافقة - مع الحرص فى كل من مظاهر ديناميات الجماعة - على إظهار

التمسك عن طريق الأخذ بوسائل تخفيف التوترات التي قد تنشأ بين الفئات، وفي الوقت نفسه تسهم في تقديم المقترحات وإعطاء التوجيهات والتوصيات والتعبير عن المشاعر والرغبات ، وتصحيح المعلومات .

والبعض الآخر يستجيب إستجابة سلبية ، الأمر الذي يظهر بوضوح في مواقف « الصد وعدم للواقعة » والتمسك بالشكليات ، والعمل على إبراز وتعمين التوترات ، والمقاطعة في الأحوال التي تتطلب للشاركة ، وإظهار للعدوان ومحاولة التماسك وتأكيد الذات بالنسبة لبعض فئات (١) .

هذا ويتضمن تصنيف بيلز Bales للفئات السلوكية أكثر من بعد واحد فمثلا إذا كنا بصدد تقييم استجابة سلبية لفئة معينة ، فإن هذا التقييم يختلف اختلافا نسبيا بمظاهر هذه الإستجابة التي قد تتفاوت ، بين مهاجمة لفظية خفيفة ، أو تهديدات باللامح ، أو مهاجمة بريئة أو دموية واضحة . . . في مثل هذه الأمثلة نجد أن التهديدات أشد في إظهار السلوك العدواني من المهاجمة اللفظية ، وهي بلاشك أهن من للمهاجمة الدموية . . .

كذا ويقتضى التقييم السليم لنظام الفئات Category System تحديد وحدة مقاييس التقدير Rating Scales ، فإن هذه هي الوسيلة الفعالة لوصف المواقف الاجتماعية النوعية وترجمتها بصورة كمية ، ولا بد من تحديد هذه الوحدة وفق مستلزمات البيانات التي يحتاجها المرشد الاجتماعي والتي على ضوئها يخطط برامجه أو يضع سياساته الإرشادية والتوجيهية ، فقد تكون وحدة التقييم مثلا « الرغبة في التأييد » أو « الاستعداد للخضوع والأذعان » وفي الاستجابات للإجراءات

التأديبية قد تكون الوحدة مثلاً « السب » أو دفع الآخرين وتقليبهم على الخلف أو طلب المساعدة من المؤمنين . . . ولاشك أن تحديد هذه الوحدة يعوق على مران المرشدين وقدرتهم على الاستنتاج في ضوء الفهم الواضح للمفاهيم والمصالح عليها من الناحية العلمية والفنية ، كما أن هذا يساعد على ضبط استجابات الأفراد والفئات ، وتحديد مواقفهم إزاء الأحداث والتيارات الاجتماعية .

تحليل وضبط اتجاه الرأي العام

نحن نؤكد على ضرورة التوجيه والتحكم في ضبط اتجاه الرأي العام سواء في النطاق المحلي أو على الصعيد الوطني والقومي أو على المستوى العالمي ، ويستلزم هذا بالضرورة استخدام الأسلوب العلمي في تحليل وتوجيه الرأي العام ، فنحن ندرك أنه من الأهمية بمكان ، استخدام الأساليب العلمية في تحليل الرأي العام والتعرف على اتجاهاته واستجاباته إزاء المسائل الحيوية للتجدة ، والاهتمامات الجماعية القومية ، وذلك بغية وضع الخطوط الأساسية لضبطه عن طريق تبصيره وتوجيه الوجهة التي تتماشى مع أيديولوجية الدولة ، ونخدم مصالحها ، وترفع مستوياتها ، ونحمي نظامها ضد العناصر التخريبية في الجبهة الداخلية ، وترد كيد ادعاءات أعدائها في الجبهة الخارجية ، ونقاي بالاتجاهات التدميرية أو التخريبية عن أن تبلغ أهدافها الانتكاسية .

ولسنا هنا في مجال الإفاضة عن الأساليب العلمية والعملية لتحليل الرأي العام ، فنكتفي بالإشارة إلى الأساليب النفسية الاجتماعية التي تستخدم إلى جانب المناهج العلمية الإحصائية التحليلية في تفسير الاتجاهات الاجتماعية ، وترتكز هذه الأساليب على تطبيق نتائج الاتجاه والنهج الأسقاطي .
Projective Method على مجالات التعرف وتقييم الاتجاهات الجماهيرية .

الجاهريية لفئات الاجتماعية ، على أساس أن هناك ما يمكن أن يعبر عنه ميكانيزم
الاسقاط الطبقي، فكثيراً ما تنعكس آراء الأفراد واتجاهاتهم لزاء أى مشكلة
من المشكلات أوضاعهم الطبقيّة، وبالعكس تؤثر هذه الأوضاع الطبقيّة والقيميّة
فى هذه الاتجاهات التى تجسّد المشاعر الطبقيّة والتطلّعات المصلحيّة، وكل هذا
وما إليه يكون فى إطار التنشئة الثقافيّة . فإذا كان الفرد ينمو فى دائرة ثقافيّة
لها شخصيّاتها الذاتيّة، فهو يحسّ الضرورة ، يدرك الأحداث ويستجيب لها
بالصورة التقليديّة التى تميز محدّداته الثقافيّة ؛ وتتراوح الأساليب الاسقاطيّة
التي تستخدم فى دراسة الاتجاهات الاجتماعيّة من حيث المهارة التي تتطلبها في
التطبيق وفي التفسير . وفي استشفاف التمييزات ذات الدلالات المقنعة ، واقتراح
ما يواجهها من توجيهات تحقق الاستقرار العاطفيّ والفكريّ بالنسبة لذوي
الاتجاهات التسليميّة المنحرفة ، وتصحّيحها للأوضاع التي توجد بها الادعاءات
والأضاليل المفرضة^(١) .

ومما يجدر الإشارة إليه في هذا المجال ، أن من أهم أشكال الضبط والتوجيه
في وقتنا المعاصر هو التوجيه الصادر عن الغنط الايديولوجي والاكره الحضاري
وخاصة في هذه المرحلة التي تبتازها الإنسانية ، والتي تتميز بالصراع الايديولوجي
عن طريق التسابق الإبداعي العلمي والتقني التكنوولوجي ، وبالنسبة للجمهوريّة
العربيّة يبدو أن أهمية هذا النوع من الضبط تزداد وضوحاً إذا استرجعنا إلى

(١) من المعروف المتداول أن هذه الأساليب الاسقاطيّة تستخدم في دراسة الحالات
الباثولوجيّة الاكلينيكيّة ، بقصد الوقوف على الأساليب والعوامل الموضّعة عن طريق استشفافها
الاختبارات المتنوعة كالاختبارات العقلية واختبارات الرسم والهوايات .

الأذنان وضعها الدولي في صراعها ضد الخطر الصهيوني والمخطط الاستعماري والتفكير الرجعي ، وإذا نظرنا بعين الاعتبار إلى الهدف الاشتراكي الديمقراطي الذي ترنو إلى تحقيقه على المستوى القومي وفي إطار المجتمع العربي ، وكلنا يذكر بمزيد من التقدير ما قامت به أجهزة الإعلام عندنا من دور إيجابي فعال أثناء العدوان الثلاثي من دحض حملة الافتراءات والادعاءات التي أشاعتها أبواق الدول الاستعمارية التي تهددت مصالح طبقتها الرأسمالية الاحتكارية بتأميم قناة السويس ، وما وجهت به حملة الصهيونية المسعورة لتبرير اعتداءاتها العسكرية ، وتفنكرها لأبسط قواعد المبادئ الإنسانية ضد أهل الوطن السليب ، وما زال الجهاز الإعلامي للركزي يقوم بمهمة الرد الرشيد على الدعايات المختلفة والإشاعات المختلفة سواء عن طريق البرامج الإذاعية والتلفزيونية المباشرة مثل برامج « أكاذيب وحقائق » أو أضواء على المشاكل المالية . . أو عن طريق وكالة أنباء الشرق الأوسط التي تمد معظم بلاد العالم بالحقائق والوقائع الملحفة الآن الإعلامية ، أو عن طريق إدارة التوجيه السياسي بالهيئة العامة للاستعلامات .

على أنه لا بد من التزام بعض الاعتبارات الهامة لضمان فعالية التوجيه والضغط في المجال السياسي ولعل في مقدمة هذه الاعتبارات عامل « اللواعة المباشرة السريعة » بالنسبة للدعايات العدوانية والإشاعات المضللة أو التبريرات الاستهوائية للقمعة ، ولا بأس من تخصيص أجهزة إعلامية موجهة لتحقيق هذه الغاية مع ضرورة مراعاة الأسلوب الانصالي ، فإذا كنا مثلاً بصدد توجيه سياسي ضد المخطط الصهيوني أو الاستعماري على المستوى القومي العربي القومي يكون من الأوفق استخدام الأسلوب الانصالي الإثاري ، الذي يعتمد على العاطفة القومية إلى جانب الأسلوب الانصالي المنطقي التبريري ، ذلك لأن

بعض أجزاء الوطن العربي لازالت تعاني من وطأة الاستعمار ، فلا بد من إثارة عواطف الجماهير في تلك الأقطار لثورة على الأوضاع الفاسدة التي تفرضها القوى الاستعمارية عن طريق الرجعية والانقطاعية للتعاونة معها أو المرتبطة مصالحها بمصالحها . أما إذا كنا بصدد توجيه برامجنا التوجيهية الضابطة إلى البلاد الأجنبية بهدف تنفيذ ودحض المزاعم الصهيونية والاسرائيلية فإن من المرغوب أن يتركز البرنامج على الأسلوب المنطقي العلمي المدعم بالحقائق والأرقام والإحصاءات ليسكون على مستوى المفاهيم العقلية والمنطقية لهذه الجماهير المستقبلية لتلك البرامج .

وبالمثل إذا كنا بصدد محاولة اكتساب تأييد الشعوب على أساس الاشتراك في العقيدة الدينية وجب أن يمتد البرنامج الضابط على المقدرات الأساسية التي تقوى المشاركة الوجدانية .

ولا بد أن يراعى في دحض الحملات الادعائية عنصر الزمن ، فالسرعة ضرورة لازمة لنجاح عملية الرد على التضييقات الایمانيّة والأشاعات المفترسة والجميلة الفسكورية المتسللة ، والمشارع الطائفية والطبقية المستتارة .

ومن القواعد الأساسية لأنجاح الأسلوب الاتصالي في ضبط وتوجيه الرأي العام التزامه خط التجديد كأمر مرغوب فيه ، حتى لا تسأم الجماهير من التكرار الممجوج أو التريب ، وهذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الاستمرار في أسلوب واحد ، يعطى الفرصة للدعاية المضادة للرد على هذا الأسلوب ، بينما نجد أن عملية التجديد لا تمكن الأعداء من ملاحظة خطط الأعلام .

وليس معنى ذلك أن التكرار أمر غير مرغوب فيه لذاته ، بل إنه في

كثير من الحالات يعتبر « التكرار » وسيلة فعالة لفرس وإغناء الاتجاهات وتثبيت وترسيب الموجات التي يراد الاحتفاظ بها لخدمة مصالح قومية في مختلف المجالات ، خاصة إذا اتخذ شكل عملية « التركيز المستمرة » دون تكرار في الصورة أو المظهر ، فنلا لكي نوجد أو نخلق أو نمنق اتجاهًا مضادًا للصهيونية لا بد وأن نركز بعينه مستمرة على الفضاخ المتعددة التي ارتكبتها وترتكبها في فلسطين السليبية ، ولا بد أن نذكر الجماهير بالفظائع المعكورة التي اقترفتها وفي كثير من الأحيان يبدو أنه من المستحسن أن تأخذ عليه « التركيز المستمر » أسلوب « الملاحقة » ، ويمقتضى هذا الأسلوب يمد القائمون على عملية التوجيه ، إلى ملاحقة المواطن في كل مكان يذهب إليه ، وبمختلف وسائل الضبط والتوجيه .

ولاشك أن الرمية واتخاذ الشعارات البسطة التي يسهل ترديدها تعتبر من الأمور الجوهرية اللازمة لعملية تهيه الرأي العام وتوجيهه وتعبئته في اتجاه معين أو نحو هدف محدد أو غاية مرجوة ، ومن هذا القبيل ما يردد عن « مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني » على المستوى الوطني مجتمع الكفاية والعدل ، وعلى المستوى القومي الوحدة والحرية والاشتراكية ، وعلى المستوى العالمي « الحياض الإيجابية » السلام القائم على العدل . وفي التوجيه النوعي « التعليم كالماء والهواء » والعمل شرف .. العمل حق . والعمل واجب .

كذلك فإن عنصر الثبات في المواجهة الصريحة والمستقرة بصورة تكاملية ضد العناصر المناهضة للأيديولوجية الفكرية المعنادية أو السياسية العملية التطبيقية أو الاتجاهات الحيوية بالنسبة لخطط التنمية أو السياسة الخارجية كل (١٦٣ — الضبط)

هذا وما إليه من ألزم الضمانات للبرامج التوجيهية الضابطة، بمعنى أنه يجب توحيد النظر إلى « القوة المناهضة » سواء في العجبة الداخلية أو العجبة الخارجية مع اختلاف مستوى اللواعة، وأسلوبه، فإذا كنا بصدد خلق اتجاه ضد الرجعية « فلا مهادنة » ضد أية صورة من صور الرجعية، بقصد المعاملة ودون تأثر بالعواميل الشخصية أو الذاتية. مع اتباع النظرة التحليلية لكشف كل الوسائل الظاهرة والمقنعة التي تلجأ إليها مثل هذه الفئة في مختلف المجتمعات لتبصير الجماهير وتنوير أذهانهم للوقاية من أساليبهم التضليلية، وعدم ترك أية فرصة أو مناسبة ملائمة لاستقارة حمية الجماهير ضد نشاطها للحيلولة دون تسرب أفكارها أو أساليبها أو تبريراتها أو تحريفاتها بقصد السيطرة أو اكتساب أو جذب واستئثار عطف الجماهير عليها. ونحن مازلنا نذكر الشعار الذي يردد « يحيا الثبات على الهدف ».

على أن الأمر لا يقتصر على التبصير بأساليب التضليل الإيماني من قبل « القوى المناهضة » أو « العجبة المادية »، بل لابد أيضاً من التبصير والتنوير بما يمكن أن تؤدي إليه بعض التصرفات أو الدرائع أو الاتجاهات أو الانعطافات أو الاندفاعات إلى « انحرافات عقائدية أو تطبيقية بين صفوف المسؤولين عن الحفاظ على السكاسب الجماهيرية، ومن هنا كان « النقد الذاتي » ضرورة لازمة في هذه المرحلة من مراحل التوجيه المعنوي الذي يؤدي وظيفة الضبط الاجتماعي.

وهناك ثمة وسيلة اختيارية تمهد بها أجهزة الضبط الاجتماعي لاتخاذ اجراء معين، أو يمهدها عن طريق نشر مساجلات أو ندوات تدور حول أطراف الموضوع للزمع انجازه أو اتخاذ إجراء بصده، فإذا ما أحس عن طريق أسلوب « منطاد الاختيار »، باستجابة من الرأي العام وتهيثو لقبوله، فإنه في هذه الحالة يطمئن للمسؤولون إلى إمكانية الشروع في تنفيذه.

وكثيراً ما يتعدى مجال هذا الأسلوب النطاق المحلي « ويستخدم في أساليب الحرب الباردة والحرب النفسية وحرب الأعصاب التي تشب بين أطراف العالم المتنازعة . وفي هذا المجال يمكن أن نشير إلى الأسلوب الإسقاطي الذي تدفعه بعض الدول في محاولة تبرير اعتداءاتها كأن توصم الدولة للعدى عليها بأنها ترتكب ضدها مخالفات ، وقد عانينا من هذا الأسلوب الإسقاطي فيما قامت به اسرائيل من اعتداءات متكررة على كثير من شرائح امتنا العربية : فعندما كانت تسبق اعتداءاتها بحملة مسمورة على الجمهورية العربية المتحدة ، تصورها على أنها تبعث بالمتسللين ، وتحاصر اقتصادياتها وتضيق الخناق على نسلها التي تؤدي إليها . فتعصي من جهة جبهتها الداخلية ضدنا ، وتقدم للرأى العام ، توجيهاً تضليلياً وتفسيراً تبريراً لاعتداءاتها من جهة أخرى .

ويرتبط بهذا أسلوب آخر للتوجيه ، يرتكز على فكرة الإشعاع من بؤرة الانطلاق ، ويقوم هذا الأسلوب على التعرف والدراسة العلمية والنفسية لبيئة صالحة ومهيئة ثم يمتد خاصة لتقبل القاعدة الضابطة التي يبنى أجهزة الضغط نشرها وإذاعتها سواء كان ذلك على الأبعاد الرأسية أو في المجالات الوظيفية التي تمثلها الخلايا والأنسجة والمؤسسات وللنظمت والفتات والمستويات الاجتماعية ، وفي حالة استخدام هذا الأسلوب الإشعاعي يبدأ المرشد الاجتماعي بإجراء اختبار للنطاق أو جس النبض في بيئة محلية محددة ، حتى إذا ما انتهى من دراسته إلى التأكد من استجابة نسبة كبيرة من أفراد الجماعة إلى الموضوع الذي يريد توجيه الرأى العام إليه أو الأخذ به أو الاعراض عنه عمل ، على توسيع مركز دائرة الاختبار مع مراعاة عوامل الجذب وعوامل التنبيه على أساس أن لكل مستوى أسلوبه الذي يحقق أكثر النتائج فاعلية .

ويتوقف نجاح هذا الأسلوب على الدراسة العلمية والتعليقية لراكر التجمعات

في البيئات التي يبدأ بها المرشد على أنها بؤرات إشعاعية » مع استخدام تسكينيك.
مخاطبة الجماهير على قدر مستوياتهم الثقافية ، ومراعاة الشعور المسيطرة عليهم ،
حتى ولو كان في نيتهم تعديله بعد أن يكون قد حقق الارهاصات المدسنة لتقبل
هذا التمديل .

وفي ضوء الاعتبارات المقدمة ، وعلى هدى القواعد الأساسية، ينهياً لأجهزة.
الضبط الاجتماعي أن تمارس - على أساس علمي - فعاليتها في توجيه الرأي العام وأن
تثبت فيه ما تقتضيه ضرورة التطوير الأخذ به ، فالعالم اليوم يشهد عصر ثورة الاتصال
الجماهيري والتوجيه الجماعي والضبط الاجتماعي، وهي مرحلة من مراحل التحكم
الرشيد في سبيل تقدم الجماعات الإنسانية وتطبيق إشتراكية التوجيه غير المباشر
عن طريق أجهزة الضبط الاجتماعي .

البحث الثاني

التربية والرقابة الاجتماعية

سنقتصر في علاجنا للتربية على ذلك الجانب الوظيفي منها الذي يحقق عملية غرس الأسس وأسايب السلوك العامة في أفراد الجماعة ، بحيث تتأكد وتتأصل في نفوسهم القيم الاجتماعية الضابطة لمواقفهم وتصرفاتهم والتي تضمن الاخلاص والولاء لتنظيم الاجتماع القائم ، وآية ذلك أن التربية لا بد وأن تحقق وظيفتها الاجتماعية بطريق اللامعة والتكليف لمقتضيات الحساسات الوطنية والقومية ، كما أنه من اللطوع به أن هدف التربية Education أوسع من أن يكون مجرد تعليم النشء بمض مواد الدراسة على النحو الذي يدل عليه لفظ Instruction الذي يستعمل للدلالة على المراحل المختلفة التي يمر بها الفرد في المستويات التنشيفية المختلفة ، وفي نطاق النظم التابعة في الماهد العملية. فالترية عملية اجتماعية لتكليف سلوك أفراد الجماعة ومواقفهم لتتبعوا ويسايروا القوالب والأنماط الثقافية والعضوابط الاجتماعية التي ارتضتها الجماعة ، وهي بهذا المعنى تنطوي على عملية تنشئة Socialization وتعدن أو تحضير بالنسبة لفروع الجماعة ومستواها الحضارى والثقافى (١).

ونحن لا نسينا في هذا المجال أن نشعرض الأهداف الميافيزيقية للتربية التي تصورها جمهور كبير من الفلاسفة والعلماء وإنما يكفي أن نشير إلى الأهداف

(١) وابع الدكتور عبد العزيز عزت في الاجتماع التربوى القاهرة ١٩٥٧ — (للقدمة) حيث يعتبر النظرية عملية خارجية يقوم بها المجتمع لاستثمار الأفراد بالنسبة للماثر في الجماعات المتأخرة كما تقوم بتحصيرهم بالنسبة للجماعات التاريخية ويتميزهم في الجماعات الحديثة الراقية .

العملية الواقعية للتربية الاجتماعية، فهي أداة فعالة وإيجابية تربط أفراد المجتمع برؤسهم الاجتماعى، فالفردي يولد كإل جوك لوك Lock ز وعقله كالصفحة البيضاء «Table Rasa» وما يلبث أن تتولى الأسرة، وهى الخلية الاجتماعية الأولى وبقية خلايا الشبكة الاجتماعية الأخرى، نقش ما يتبعها له من الطهرات الثقافية والحضارية التى يكتسبها ويتعلمها فى مراحل نشئته الاجتماعية المتلاحقة والمتشابهة والى تمكس قواعد الآداب العامة ومفاهيم الجماعة الروحية وقوانينها وتنظيماتها فى مختلف المجالات، فهى تلازم من الهد إلى العهد، كأداة تنظيمية ضابطة ومرشدة ومنطقية ومنظمة لفاعلياته. هذا بخلاف المهام الاجتماعية التى تقوم بها التربية كوسيلة من وسائل التحرر وتكوين الذاتية الفردية، وإعلاء النزعات القومية والإنسانية وتنمية اللتل الخلقية . . .

فالقى بهما هو تنبيه الأذهان إلى أن التربية سلطة إجتماعية ضابطة تتمثل فى صفتها الإلزامية التى بمقتضاها يتجهتم على الأفراد فى مختلف المستويات الأخذ بسن وقواعد معينة ارتضاها المجتمع . فهى من هذه الناحية ليست وليدة أفكار فلسفية أو تأملات نظرية، بقدر ما هى انعكاس تنظيمى لمقتضيات الرأى الجمعى مع عدم اللساس بمبدأ النسبية الاجتماعية بالنسبة للتربية كظاهرة قومية أو إقليمية أو محمية، فلكل جماعة نظامها التربوى الذى يتأثر بمورفولوجيتها ويثتها الطبيعية وبأحوالها السياسية وأنماطها الثقافية والحضارية، هذا بالنسبة للشكل العام للتربية الذى حاول العلامة دركهم أن يضع له طابعا وظيفيا يختلف باختلاف الأشكال الاجتماعية؛ فهو مثلاً ذاطابع دينى فى الجماعات المتخلفة والمتأخرة، حيث تسود المسحة الدينية كل أوجه النشاط الاجتماعى، وكانت هذه المسحة هى المسيطرة أيضاً على المجتمعات التاريخية القديمة كما كان عند الشأن قدماء المصريين واليونان والرومان، وبالمثل ظلت التربية دينية فى القرون الوسطى حيث خضعت المجتمعات المسيحية للتربية الدينية المسيحية،

وخضعت المجتمعات الإسلامية للتربية الإسلامية في نواحيها العقلية والأخلاقية كما أنها عادت تربية ديمقراطية في مجتمعاتنا المعاصرة حيث أصبحت أنظمة التربية حظا عاما مشاعا لكل فرد إما كان المستوى الاجتماعي الذي ينتمى إليه : وذلك على خلاف تربية المجتمعات الإقطاعية التي انتشرت في أوروبا في القرون الوسطى إذ كانت نماذج التربية تختلف باختلاف الطبقات الاجتماعية .

أما التربية الخاصة فقد كانت ولا تزال عند الجماعات المتأخرة تتركز على إدماج الفرد وربطه بمجتمعه عند ولادته . وذلك عن طريق نسبة إلى توتيم محدد كل نشاطاته وفعالياته في الحياة الإقتصادية والعائلية، وفي طقوسه وممارساته الدينية بل في استخدامه واستعماله للآلات وفي مهوله الفنية .

والوحدة الاجتماعية، سواء في شكل جماعة شبه ترابطية أو عشيرة أو بطانين قبيلة هي التي تقوم بالوظائف الاجتماعية للتربية كأداة من أدوات الرقابة والضبط الاجتماعي . وهي تملئ على الأفراد واجب احترام الملكية الجماعية، وعدم استقلالها الخاص بل بإشرار البقية أفراد العشيرة فيما يحصل عليه الفرد بمجهوده الخاص، وتقديس شعار الجماعة وهو عادة توتيمها الذي يحمل اسمه أفراد العشيرة أو البطن ' وهو الذي ينظم علاقاتهم الزوجية وطقوسهم الدينية وممارساتهم السحرية وأعيادهم الجماعية وأطعمتهم للباحة وألوان المحظورات المقدسة التي يحرم الاقتراب منها أو المساس بها ، كما تفرض التربية في نفوسهم المسئولية الجماعية ، وواجب الانتقام من المقتدى على أحد أفراد الأسرة أو ممن يحمل مجلهم الناحية الاعتبارية ممن ينتمون إلى وحدته الاجتماعية .

(1) Paulth, Landis, Social Control, Social Organization and Disorganization in Process. 1936

ch. 15, Formal Education in Social Control

PP. 229 - 239:

راجع تفاصيل آراء ودكيمهم في كتاب الدكتور عبد العزيز في الاجتماع التربوي من ١٩٤٩-٦٤
Emile Durkheim, "Education et Sociologie Paris 1924.

هذا فضلا عن مراعاة ما تقتضى به قواعد الزواج الاغترابى Exogamy ، وعدم الزواج ممن يحملون نفس الشعار المقدس أو يقدسون نفس التوثم .

وحادى القول أن مراقبة التربة في الجماعات النأخرة تؤدي مهمة تنظيمية رئيسية من الناحية المورفولوجية والوظيفية ، وتعمل على تحقيق ما يسميه دركهم بالقضاء على الآلى الذى يتلوى على تقبل تام لجميع الدوائى المقدسة (التابو) وانصهاج كلى للتقاليد والعادات العشرية ، وتسليم مطلق بما يقضى به عرفها ، والتربية بالنسبة لهذه الجماعات تزرع في نفوس الأفراد فكرة انتقام قوة المانا Mana المقدسة أو أرواح الأجداد أو أشباح الموتى ممن تسول له نفسه الخروج على القواعد العامة المنظمة لحياة الجماعة ، وأن هذا الانتقام لا يقتصر على الشخص الخارج على عرف الجماعة فحسب بل على المشيرة التى ينتمى إليها ، إذا لم تتخذ الاجراءات السكيفية بتجديد هذه القوى أو تحلله من عضويتها ، كما أنه من شأن هذه التربية أن تبذر في نفوس أفراد تلك الجماعات ، الخوف من العقوبة الآلية ، فالجرم أو الجانى أو الخارج عن مقدسات التابو يتولاه القدر من بعش الأرواح أو القوى الخفية السكمنة في الأشياء المقدسة ، بشكل آلى ، وهذا الخوف هو السكفيل بامثال الأفراد للأوامر والنواهى المقدسة التى تنظم حياتهم الاجتماعية ، ولاشك أن التربية البدائية لا يمكن أن ترتكز على قواعد تنظيمية أصولية من الناحية النظرية يتلقنها الأفراد عن طريق التعلم ، وإنما هى في الواقع ممارسات عملية تقليدية تتلوى عليها الطقوس والشعائر الدينية ، وتنظمها مجموعة المجاهدات Ordeals ومراسم الدخول في حياة المشيرة الاجتماعية والدينية المعروفة بالاصطلاح « Initiation » .

(1) Emile Durkheim, De la Division du Travail Social P. 155

Ahmed El Khashab' The Notion of Taboo, Thesis London' 1952

والواقع أن التربية، كأداة للمراقبة الاجتماعية، تقوم بمهمة توحيد أو العمل على تشابه وتماثل الأفراد في ردود أفعالهم اتجاه المواقف، بفضل ما نسيجه على الأشياء وللوضوعات والقيم من مفاهيم ودلالات إجتماعية. فالحقيقة أن المسائل العامة التي تمينا من مراقبة سلوك الأفراد، سواء كان ذلك في الأمور السياسية أو الاقتصادية أو الفنية أو التربوية إنما تتأثر بما يتصوره الناس، أو تصطبغ بما يسترجعونه أو يحتفظون به في تخيلاتهم عن حاجاتهم وأهدافهم^(١) وعلاقاتهم ببعضهم البعض الآخر، كما أن تصرفات الناس وردود أفعالهم وتحديد مواقفهم لا تكون من الناحية العملية التطبيقية نتيجة للملاحظات ومشاهداتهم الموضوعية عن الأمور الخارجة عن ذواتهم الشخصية، بل في جل الحالات تتعدد هذه المواقف والاستجابات وفقاً لتصوراتهم أو المفاهيم التي في رؤوسهم عن العالم الخارجى وأحداثه. وبمعنى آخر فإن الفرد لا يقوم بالمشاهدة والملاحظة والتعريف إلى الأشياء والمواقف قبل إصدار حكمه عليها أو تحديد مواقفه منها، وإنما كل ما يحدث هو أنه ينظر إلى الأشياء كما يحددها له المجتمع الذي يعيش فيه، فالتربية الاجتماعية تؤدي بطبيعتها إلى أن يعرف الفرد أشياء محددة المعالم قبل أن يراها أو يلمسها في تجربته الاجتماعية، ومع ذلك فقد تكون أحكامه ومواقفه متأثرة أو مبنية على تلقينه عنها عن طريق تنشئته وتربيته الاجتماعية^(٢).

وليست القواعد التربوية بهذا المعنى—وليدة الإبتكار الذي يدل على فطنة أو ذكاء عند علماء التربية أو أصحاب الآراء الفلسفية وإنما هي تقوم إلى حد بعيد على التجربة الاجتماعية للجماعة، كما أن الفرد إنما يكتسبها عن طريق الشبكة الاجتماعية التي يمر خلالها في

P. Landis, Social Control opt. e t. (1)

The Group defines Life Situations pp.56-62

Walter Lippmann, Public Opinion 1922 PP, 81—91. (2)

W. I Thomas, Primitive Behavior, N.Y, 1937.

تجاريه من اللمد إلى اللمد ، فالطفل حين يولد تتلقفه حضارة وأنماط ثقافية ماثية بالمادات والتقاليد والمعتقدات والقيم التي تكونت من التجارب الاجتماعية للجماعة التي ينتسب إليها ، والتي تستمر في التأثير عليه . فهو يتكيف مع هذه المادات والتقاليد والمعتقدات ويتأثر بها تأثيرا كبيرا عن طريق الفظم التي تنطوى عليها وللنظم الاجتماعية التي تحمى على مراعاتها ، فلا شك أن المفاهيم تعتبر مسالك أو دهايز وقنوات تسرى فيها الأنماط الثقافية وتوجهات التربية الاجتماعية وخاصة الأسرة والمدرسة واللمد أو الجامع أو الكنيسة التي تنصهر فيها الخصائص للشركة من الثقافة السائدة في الجماعة أو اللمزة .
للبيئة الاجتماعية .

على أنه ينبغي أن تقرر أن اللمة الاجتماعية للتربية الاجتماعية هي غرس الأنماط الثقافية على نحو يخلق التشابه والتطابق بين تصرفات الأفراد في حكمهم على الأشياء وفي استجاباتهم وردود أفعالهم على المواقف المماثلة ، ومن هذا تقول القواعد السلوكية وتصبح ضوابط لجمعية صارمة يتقبلها الأفراد عن رغبة وطوعية ، ممزوجة بالرهبة من مخالفتها أو الخروج عليها .

وليس معنى ذلك على أية حال أن الفرد يفقد هويته وذانيته حتى في أدنى المستويات والنطاقات والجماعات ثقافية . فمن الصعب على علماء الانثروبولوجيا الاجتماعية أن يأخذوا بالرأى القائل بأن الأفراد أجهزة تتحرك تلقائيا بطريقة آلية وفقا للقبول الثقافية ، فالنرد في أى مجتمع يحتفظ بشخصيته التي تتميز بصفاتها المزاكية وطابعها الخاص^(١) .

Ralph Linton, "The Study of Man, N y 1936 (1)
Landis, op, cit. ch 6. culture as a Mold P 76
Culture as a Technique
of Adjustment P 70.
R. Benedict, Patterns of Culture 1934.

وقد سجل بعض علماء الأنثروبولوجيا كثيرا من الواقع التي تشير إلى كيفية تأثير الشخصية بالتربية الاجتماعية في الجماعات المختلفة ، فقد لاحظت مثلا عالمة الأنثروبولوجي رث بنديكت B Benedict أن التربية الاجتماعية جعلت من أفراد قبائل الزوني أناسا هادئين وادعين ميالين للتألف ، في حين خلقت من قبائل الدوبو أفرادا متنافسين متشاحنين متشككين ، وهذه الملاحظات تعتبر في نظر علماء الاجتماع أدلة معملية على أثر الثقافة والتربية الاجتماعية في تشكيل الشخصية .

كما تمدنا الأبحاث الأنثروبولوجية بالوسائل والطرق التي تصبح فيها التربية الاجتماعية أداة تنظيمية ضابطة ، فلا شك أن أساليب تربية الأطفال في كل جماعة من الجماعات تعمل بقدر الإمكان على أن تفتح أفرادا ذوي مصالح ومواقف متناسقة ومتآلفة مع الأنماط الثقافية ، وكل مجتمع « يفتح » أفرادا بما ينفي به هذه الأنماط الثقافية من معايير للخير والشر ولما هو مباح وما هو محسوب وما هو مستهجن ، ويلتزمهم الآداب العامة والقيم التي لها مكانة في الفلم السائدة عن النموذج الأساسي للشخصية المميزة لأفراد تلك الجماعة عن غيرهم من الجماعات الأخرى .

وهذا التركيب المعين للشخصية الأساسية يصبح النموذج الذي نغاول التربية أن تترسمة وتحققه في نطاق هذه الجماعة . وبهذا تدرج الآداب العامة والقواعد السلوكية الضابطة إلى تركيب شخصية الفرد ، بحيث ينجم عن ذلك خلق ميول مزاجية وقيم ومعتقدات وقواعد سلوكية مشتركة عند جميع أفراد المجتمع ، وتتولى الأسرة - باعتبارها الوحدة الاجتماعية الأولية - غرس هذه القواعد السلوكية الضابطة التي تنساند البنية الاجتماعية للجماعة ، غير أنه في الجماعات التاريخية والجماعات الحديثة التي خضعت لتقسيم العمل الاجتماعي وتخصص

المنظمات ، ساهمت المؤسسة الدينية في الوظيفة التربوية إلى جانب الأسرة والمؤسسة التعليمية (المدرسة) ، فإذا نحن استعرضنا النظم التربوية في المجتمعات التاريخية نجد أن المعابد كانت الموجه الأول للنظم التربوية ، وكان السكينة بمثابة المعلمين الأول ، وظلت التربية مصبوغة بالصيغة الدينية في ظل التعاليم المسيحية في أوروبا وفي ظل التعاليم الإسلامية في الجماعات الآسيوية الأفريقية ، التي قدر انتشار الديانة الإسلامية بها وقد ظلت الكنيسة لمدة بضعة قرون أهم وسيلة للتعليم في أوروبا ، وكانت التربية في أوروبا إلى سنة ١٢٥٠ تربية دينية ، خاصة وأن الكنيسة السكائوليكية صيغت كل النظم بصيغتها .

غير أن التقدم القدي أحرزته الجماعات الأوروبية في ميدان اللبادلات التجارية والصناعات البدوية ، قد انعكس على التربية كوسيلة من وسائل الرقابة الاجتماعية وبعاد بينها وبين الصيغة الكنسية وأخرجها من حظيرتها بالنسبة للطوائف المهنية ، فقد أدى ظهور نظام الطوائف المهنية إلى نشأة التربية الحرفية والمهنية التي كانت تستند إلى قواعد تنظيمية ورقابة جماعية في نطاق المهنة ، بحيث يمرن أفراد المهنة الواحدة على الامتثال للعرفاء والرؤساء في توجيهاتهم الفنية وفي علاقاتهم الاجتماعية وفي تصرفاتهم من الناحية الخلقية ، وكان لكل مهنة أو حرفة مؤسسة تنقيفية أشبه ما يكون بالمدرسة الحرفية التي لا تخضع للتربية الدينية ، وتعنى بالجوانب التنظيمية والفنية والمهنية .

وفي العصر المعروف بعصر النهضة تقدمت التربية في المجتمعات الأوروبية عن طريق تحررها من رقة التعاليم الدينية ، واصطبغت التربية بالمثل الإنسانية التي تحرر الإنسان من التبعية الآلية للتوجيهات الكنسية ، وكثيرا ما تتعارض

مع مصالحه الدنيوية ، وإن احتفظت بالطابع الخلقى المثالي الذى يقترب من المصطلح الدينى ، غير أن أساس المراقبة الإجتماعية للتربية لم يعد الامتثال للأب الروحى ولكن للوازع الخلقى والاقتناع العقلى والمهدف النفسى . بل وانعكس هذا الوضع على التربية الدينية ذاتها فى ثورة الإصلاح الدينية التى تزعمها مارتين لوتر ، وأصبحت التربية الدينية تنطوى على كثير من القواعد الوضعية واللبادىء العقلية وتحرر من السمات العقلية التى تمثلها الرجعية . ثم أخذت الدولة بالتدريج تتولى أداء هذه المهمة التربوية فى مؤسساتها التعليمية الخاصة وابتداء من القرن الثامن عشر أخذت الرقابة التربوية تستمد سلطانها من الهيئات الشعبية ورأينا التشريعات التربوية تقدم إلى البرلمان الفرنسى مثلاً لافرار هذا النوع من التربية وجعله ضمن النظم العامة للدولة .

وفى القرن التاسع عشر كثرت للدارس الفنية العلمية نتيجة لازمة للثورة الصناعية ، واتجهت التربية إلى غرس مبادئ الروح المهنية . فضلاً عن توجيه مزيد من العناية لتعليم المرأة وتوجيهها وإعدادها للحياة التصنيعية ، وبذلك لم تعد التربية مقصورة على الاعداد الدينى أو الخلقى لسلوك الإنسان بل أيضاً الاعداد المهنى والصنىعى فى المجال التطبيقى والعمل وفى القطاع الاقتصادى والطاق الاجتماعى . فضلاً عن تنمية الجانب الإنسانى والتحرر من النظام التربوى الآلى .

(١) ما كير ويج . المحتم ترجمة الدكتور على عيسى ص ٢٨٧ .
وللراجم الى أشار إليها بالهامش ومنها

H. R. Martore, The New Education in Italy (N.y. 1931)

F.Bronecke, The Nazi Primer N.y 1938

O - F. Kueler, The Educational Philosophy of National
Socialism 1941 .

وأخيراً نجد أن الرقابة التربوية تتخذ مكان الصدارة من جانب اهتمام الدولة كدأاة ضرورية ولازمة لاستقرار البيئة الاجتماعية ، وتدعيم السلطة السياسية ، وتظهر هذه الحقيقة بشكل واضح كلما وصل إلى السلطة في أي مجتمع ، المطالبون بنظام إجتماعي جديد ، يختلف عن النظام السابق الذي كان سائداً ، سواء كان ذلك من حيث المبدأ السياسي أو للنظام الاقتصادي أو البناء الاجتماعي ، فعقب أي إنقلاب أو ثورة يدرك القادة أن نظام حكمهم لا يمكن أن يثبت ويقوى وتتوطد دعائمه ، إلا عن طريق لوز جديد من التربية التي تعمل على تشكيل عقول الناس على نحو يلائم تقبلهم وحامسهم وولاءهم للنظام الجديد بل والدود والدفاع عنه « فمن ناحية يهتم قادة الحركة الاجتماعية بغرس المبادئ الجديدة والفضائل المستحدثة في نفوس الأطفال عن طريق تعديل مفاهيم الدراسة ، وطبع كذب جديدة ، وتصفية الهياكل القائمة بالتدريس من المناسر المعادية للنظام الجديد ، أو الغالية في حماسها للنظام القديم ومن ناحية أخرى تركّز النظم التربوية على شعارات مستحدثة . وحبج وأنكار مؤيدة للتغيير الإجتماعي للنشود ، وإخماد جميع الأفكار والآراء المناهضة ، حتى تصبح العقول مهيأة لتقبل الأوضاع الجديدة ، والعمل على تطبيق وتنفيذ التأييد للنشودة ، ومن هنا تستخدم الرقابة التربوية كوسيلة تنظيمية لتحقيق أغراض سياسية من طبيعة قومية أو دولية أو إنسانية .

وقد شهدت الأحداث التاريخية المعاصرة نماذج عملية من هذه الوظيفة التربوية فقدأ نشأت ألمانيا النازية قبل الحرب العالمية الثانية منظمات شبيهة هتار لغرس الأفكار المنصرية التي تدعو إلى سيادة المنصر الجرماني في نفوس الشباب ، وبالمثل فعلت الفاشية على يد موسولني في إيطاليا ، وقد عمدت الدول القريبة بعد انتصارها في الحرب العالمية الثانية على إزالة معالم تلك التنظيمات ، وعدلت المناهج والبرامج الدراسية وخاصة في ألمانيا النازية بغية غرس مبادئ تربوية

جديدة تمجد الحياة الديمقراطية في نفوس الشباب ، وما فعلته النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا ، قامت به الاشتراكية في روسيا السوفيتية وفي الصين الشيوعية وفي دول أوروبا الشرقية ، لتنشئة المواطنين تنشئة إشتراكية لكي تحظى جميع القيم الجديدة بالرضا والقبول وتنعم تلك المجتمعات باستقرار نسبي في بنائها الاجتماعي الاشتراكي الجديد (١) .

ولا تقتصر محاولة السيطرة على نظم التربية على التعليم الرسمي ووسائل تلقين المبادئ الاجتماعية والسياسية على الدول الاشتراكية ، بل نجد كذلك محاولة المنظمات الرأسمالية في المجتمعات التربية الهيمنة على أجهزته الثقافية والتربية واختيار المواد التي تدرس في المعاهد المختلفة ، والترشيح لأعضاء هيئات التدريس من جانب الجمعيات الوطنية والترف التجارية (٢) .

وإذا بلغنا هذه المرحلة في بيان أهمية رقابة التربية بالنسبة للأيديولوجيات في مجتمعاتنا المعاصرة ، يجدر بنا أن نشير إشارة خاصة إلى أهمية الرقابة التربوية في تدعيم أيديولوجيتنا الاشتراكية الديمقراطية التعاونية . في فترة انتفاضة النومية العربية ، فما لاشك فيه أن لكل نظام تربوي علاقة متبادلة ومتفاعلة مع النظم الاجتماعية السائدة والأهداف القومية للرجوة والاهتمامات المحلية والاقليمية المادفة ، وما من شك في ثورتنا الاجتماعية تحاول أن تغير معالم المجتمع الاقطاعي ، وتزيل رواسب الاستعمار الفكري ، وتحو آثار الظلم والاضطهاد الاجتماعي ، ومن البديهي أن ذلك يتطلب تطوراً تربوياً يستمد

(١) لوقوف على تفاصيل أكثر يرجع إلى كتاب لانديس

Paulh. Landis, Social Control
ch, 1٦, Formal Education in Social Control, PP. 229 - 239

(٢) ماكيفر وييج : المجتمع ، ترجمة الدكتور علي عيسى ص ٤٨٨ .

خطوطه المكبرى من تحليل وضعى لجملة الاهدات والحاجات والمطامح الفعلية لانتفاضتنا العارمة ، ومن العيث إحداث أى تطور تربوى على أساس نظرى تجرىدى محض ، بل لا بد أن يكون هدف التطوير تأكيد وضمان أداء الرقابة للتربوية وظيفتها الاجتماعية فى الدواشى الثقيفية والقومية ، كما أنه من الخطأ الادعاء بأن فى مقدور رجال التربية تبديل أو تحوير العادات الخلقية أو تعديل العلاقات الانسانية بمجرد التدايل على ملامتها أو عديم ملامتها وصلاحتها . من وجهة النظر العقلية الخالصة ، فنحن نؤمن إيماناً جازماً بضرورة رسم سياسة تربوية اجتماعية تتفق مع الاطار العام للوضع الحالية للجمهورية العربية . وتنمى مع ايدولوجيتها القائمة على تنمية الوجدان الجماعى ، وتطبيق مبادئ التكامل والتكافل الإجتماعى .

ايدولوجية بنائية إنشائية تقوم دعائمها على أساس تحقيق ديموقراطية موجهة واشتراكية اقتصادية معتدلة ، وحركة تعاونية اجتماعية شاملة ، ووحدة أمة عربية متحررة ، ومن الخطير أن نقرر أن هذه الدعائم نابعة — فى مفهومها ومضمونها — من أعماق أحوالنا الاجتماعية ، وقيمنا الروحية ، وأهدافنا القومية ومشاعرنا النفسية ، وآمالنا فى استنهاض قدراتنا الإنتاجية : لتحقيق الرفاهية المادية وأشباع حاجاتنا العقلية فى ظل من الحرية والعدالة الاجتماعية .

وعلىنا أن ننبه الأذهان إلى الدور الخطير الذى يمكن أن تقوم به الأسرة فى سبيل تحقيق تربية اجتماعية متكاملة ، ذلك لأن الأسرة لازالت محتفظة بدورها الإيجابى فى تنشئة الفرد ، فعلىها يتوقف بشكل ملحوظ تكوين شخصيته إذ أنها تشرف على تربيته فى وقت لا يكون قد استكمل بعد مقومات ذاتيته الفردية والاجتماعية ، وغير خاف أن تعقد مطالب الحياة ، وارتفاع المستوى الاجتماعى ، المطلوب تحقيقه للفرد يتطلب إعادة النظر فى القيم والمعايير الحضارية

السائدة في جو الأسرة العربية ، وفي مقدمة الاعتبارات التي تذكر بهذا الصدد تطوير العلاقات الأسرية ، فلعاملة الآباء لأبنائهم أثر في شخصية الأبناء ، وأن هذه المعاملة فن له أصوله العلمية ، وللاأسف يبدو أن كثيراً من الآباء والأمهات في مجتمعاتنا يجهلون هذه الأسس ، ومن ثم فإنه يصحتم القيام ببرنامج شامل للارشاد الاجتماعي عن طريق تطوير فن معاملة الأطفال ، فقد يصحاهل الوالدان مثلاً حاجة الطفل إلى الحنان والحب فلا يحيطانه بهذا الغذاء الوجداني ، الذي لا يقل أهمية عن الغذاء المادي ، فينشأ جامد العواطف قاسي الوجدان ، وقد يسرف الوالدان في حب طفلهما ، إسرافاً يحيطه بمظاهر الحماية التي تنوقه عن مواجهة الحياة في التعود على الاعتماد على نفسه وشخصيته فعلى الآباء أن يدركوا أن أسلوب التربية القويمة يتسم بالحزم المزوج بالعطف والحب بحيث يكون الحب كافياً لدرجة أن يفضل الطفل أن يتنازل عن إشباع بعض رغباته الذاتية وسد بعض حاجاته الشخصية في سبيل الإبقاء على حذب الوالدين وعطفهما عليه ، وفي نفس الوقت لا بد وأن يترك الآباء قسطاً من الحرية لأبنائهم ، بحيث يتناسب هذا القدر مع مراحل العمر حتى تستبين شخصياتهم في ظل التربية الاستقلالية ، وليدرك الآباء أن الأطفال يتقصبون شخصياتهم في إحدى مراحل العمر — الخامسة تقريباً — ، فيتقصب الذكر شخصية أبيه ، وتقصب الأنثى شخصية أمها ، والوالدان في هذه المرحلة يطلان في نظر أطفالهم ، وهم مثلهم العليا يحاكونها ويعضون حذوها ، ولهذا كان لأهمية المستوى الخلقى والتفاني والوعى القومي في الوالدين أثر قوي في شخصية أبناء جيلنا الصاعد ، وعلى الآباء أن يلتزموا قاعدة « التوازن » في معاملة كل من الأبوين للطفل وألا يفرقوا في المعاملة بين الأبناء أو أن يقارنوا بينهم وبين غيرهم أبداً .

تلك بعض الاشعارات التوجيهية للتربية المنزلية ، غير أنه ما يلبث أن يضاف إلى تلك المؤثرات الأسرية مؤثرات مدرسية ، تستمر ملازمة للنشء حتى يخرج (م ١٧ — الضبط)

إلى الحياة العملية ، وذلك يتحتم أن يكون هناك اتصال وثيق بين المجالات الاجتماعية الثلاث : المنزل والمدرسة والمجتمع الكبير ، كما ينبغي أن يكون هناك تدرج بين هذه البيئات الاجتماعية ، بحيث تعتبر كل مرحلة لاحقة منها امتدادا لسابقة عليها ، بمعنى أن يراعى أن يكون جو المدرسة امتدادا لروح البيت العام ، وعن طريق الاتصال والتواصل بين البيت والمدرسة يمكن أحداث التعديلات السلوكية اللازمة لمواجهة المواقف وحل المشكلات البسيطة الطارئة كما يجب أن يصبح جو المدرسة نموذجا صالحا لمجالات المجتمع بحيث تعطي التربية المدرسية نسبة للمعاملات والتجارب العملية ، والمنظمات التعاونية إلى جانب جمعيات الهوايات الفنية والاهتمامات الاجتماعية ، مع تعويد النشء على الاسهام في المشروعات الانشائية ، ونبذ النزعات القواكلية واستهجان المواقف السلبية ، وقد يسمح جو المدرسة باظهار فوارق طبقية أو عنعنات عائلية ، وفي هذه الحالة يجب على المتولين أن يملوا على الحد من هذه الشاعر ، وليدرك الجميع أن تهية الفرصة للطالب للتعبير عن نزعاته وملسكاته لابد وأن تساق اشعاره بالعلم أنفة على مستقبله ، وإحساسه بعدالة حظه من الرعاية الاجتماعية وادراكه للقيمة العملية لما يحصله .

غير أن التربية الاجتماعية لاتنحصر في نطاق البيت والمدرسة ، بل تتمدى ذلك إلى أجهزة الثقافة العامة ، سواء عن طريق الصحافة والطباعة أو عن طريق الإذاعة والمسرح والخيالة ، أو عن طريق النوادي التثقيفية والجمعيات العلمية ، ومن الخير أن نقرر أنه يجب أن يتخذ من هذه الأجهزة وسائل فعالة لتحقيق تربية اجتماعية قومية . بدلا من أن ينظر إليها على أنها أدوات للإعلام أو للترفيه أو سلعا للصناعة والتجارة ، ومن ثم فحين نريد أن نؤكد ضرورة إخصامها للإشراف والتوجيه والتخطيط القومي ، حق لانشر تلك الوسائل أو تذيع إلا مايتفق وأهداف التربية الاجتماعية

القومية وبحق للصحة العامة ويقوى للبادئ الإنسانية السامية ، وحق لا يقع شأنا فريسة الدعايات للفرضة الضارة ، والآراء والأفكار الإباحية الهدامة . . .

والآن يجدر بنا أن نقاسم ما هي الأسس العامة التي ينبغي أن تسير عليها الدولة في رسم سياستها في الرقابة التربوية من الناحية الاجتماعية :

١ - نقطة البدء - فبا نعتقد - أن يوضع دستور للرعاية الاجتماعية، ينعطى على للبادئ الأساسية التي تضمنها ميثاق حقوق الطفل وخاصة ما يتعلق منها بما يأتي :

(١) أن يكفل للطفل الوسائل الضرورية التي تمكنه من الارتقاء والنمو الجسمي والعقلي والخلقي والاجتماعي ، في ظروف صحية ، وبطريقة سوية ، وفي جو الحرية والكرامة الإنسانية .

(ب) أن يعطى للطفل فرصة التربية بشكل يلقيه الثقافة العامة لمجتمعه ، ويمكنه من انماء قدراته وأحكامه الشخصية ، لمصير مواطن صالح في مجتمعه .
(ج) أن يتمتع الطفل بمميزات الضمان الاجتماعي ، وأن يكون له الحق في التغذية الكافية ، والإسكان الصحي ، ووسائل الترفيه ، والخدمات الطبية المجانية .

(د) أن يهيأ للطفل فرص الارتقاء في ظل الاستقرار والأمن الاقتصادي تحت رعاية والديه وفي جو عائلي يسوده الحب والحنان والنظام والاطمئنان والحرية والاستقرار .

(هـ) أن ترعى الدولة حياة الطفل بمجاوبته من كل ألوان التسوية والإهمال والاستغلال ، وقسره على العمل في ظروف تموق استكمال نموه الصحي وارتقاءه الثقافي .

(و) أن يوفر للطفل العاجز جسدياً أو عقلياً العلاج الخاص والتربية والعناية والتوجيه المهني الذي يجعله يشعر بدوره الإيجابي في خدمة مجتمعه ويعموضه مثالب مارزى به .

٢ - لابد أن تركز سياسة الدولة في التربية الاجتماعية على تنظيم ارتقائى تكاملى ، وفق تخطيط قومى شامل ، يسير التقدم الثقافى والنمو الاقتصادى ، والنضج السياسى ، والنموض الاجتماعى ، والوعى القومى ، بحيث يكون الهدف الأسى هو نفاذ الايديولوجية ، الديموقراطية الاشتراكية التعاونية السلمية إلى القاعدة الشعبية ، وتغذية كل المستويات الاجتماعية بأصولها وأصحابها وتطبيقاتها العملية ، فلا بد من تدريسها وتفصيلها في المدارس والمعاهد على مختلف مستوياتها فضلاً عن تعميم ندواتها في اللتديات واللقاءات والساجد وللعابد والصورام والسكناس ونوادى الطوائف المهنية ، ومؤسسات الثقافة الشعبية والجمعيات الخاضعة للسلطات الإقليمية الريفية .

٣ - وتحقيقاً للأهداف السامية من رقابة التربية الاجتماعية ، يستدر بالمستولين العمل على إحداث تغيير جذري وتطوير في القيم والمعايير التي تركز عليها العلاقات الإنسانية في مفاصلنا ومؤسساتنا ومعاملتنا بحيث يكون محور ارتكاز التربية هو العمل على تنمية ما يمكن أن نسميه قوة الانشاء الاجتماعى « Force of Social Reonstruction » ، ونعنى بذلك استنهاض الامكانيات والاستعدادات وتوجيه الجهود لجعل مجتمعنا مجتمعاً متحركاً Mobile دينامياً متطوراً في المجال الاجتماعى بما يلائم تطوره في النطاق الصناعى ، فالتصنيع يستلزم أن يكون « شرف العمل » قوام للماير الإنسانية . كما يقتضى أن تكون القدرة الانشائية الخلاقة أو المبدعة في ناهيتها المادية والمعنوية ، غاية التربية الاجتماعية .

وإذا كنا نرغب إلى تحقيق مجتمع ديموقراطى اشتراكى متساوياً ، فلا بد

لرجال التربية من أن يفرسوا في نفوس النشء منذ نعومة أظفارهم فضيلة الجهود التعاونية عن طريق العمل المشترك Team work والجهد الجماعي Collective Labour وذلك من الناحية العملية التطبيقية في كل المستويات التنقيفية ، ولانشك أن هذا الاتجاه التربوي سيسهم مساهمة إيجابية في القضاء على مساوئ نزعات الأنانية والانتهازية والوصولية والثراكلية .

٤ - وضمانا للوصول إلى الأهداف القومية من التربية الاجتماعية ؛ ينبغي على المسؤولين في جميع القطاعات ، تصميم الوسائل المستعدة للتشعشة الاجتماعية ، والتي تعتمد أساساً على « الترشيد » Rationalization والتنسيق والتنميط الاجتماعي Standardizton ، والتوجيه والارشاد Orientation ويقصد بالترشيد في المجال الصناعي اتباع الأساليب العلمية الموقفة التي يمكننا بواسطتها أن نتزاع من المادة أقصى فائدة ممكنة بأقل مجهود وأوفر تكلفة ، ويكتسب هذا المفهوم معنى إجتماعيا حينما يصبح أداة تربوية في جميع المجالات التي نخدم الصالح العام . وكذلك الشأن بالنسبة للتنسيق والتنميط ، فإن هذا الاصطلاح يفهم منه العمل على توحيد نماذج الصناعة . فإذا طبقنا هذا المفهوم في النطاق الاجتماعي فإننا نقصد به العمل على تهيئة الفرصة أمام كل فرد لأن يفيد من المنفعات للمطة اللازمة لاستهلاكه ولتحقيق رهايته ، وفي ذلك تحقيق لبدا المدال والديموقراطية الاجتماعية .

أما التوجيه أو الارشاد الاجتماعي فهو يستهدف تزويد الجماعات والمهيات والطوائف بما يشجعها على زيادة نشاطها الاجتماعي ، وتقديم الخدمات الاجتماعية للأعضاء المقتمين إليها . ونذكر في هذا القام أن قانون المجلس الأعلى لرعاية الشباب بالجمهورية العربية المتحدة قد نص على إنشاء لجنة للتوجيه الاجتماعي باعتبارها شعبة من شعب لجنة التربية الاجتماعية ، ومن أهم اختصاصات هذه

الجنة دراسة وسائل تنمية اوعى الاجتاعى للشباب فى نطاق المسكرات والفردى والساحات الشعبية والحفلات الرياضيه والأعياد القوميه، ومن مهامها دراسة حاجيات الشباب واقتراح الوسائل العمليه لتبثته للعمل لصالح الجماعة، وللتقدم بتوصيات تتضمن مايجب اضافته إلى مناهج التعليم أو برامج المصانع والمؤسسات الحكوميه والأهليه لتنمية الوعى الاجتاعى عن طريق النشاط الترويجى والجماعى. هذا بالإضافة إلى ما تقوم به لجنة التوجيه الفنى التى تعنى بترويج الشباب فى شغل أوقات فراغهم عن طريق الموسيقى والسرحة والرسم والتصوير والهوايات المختلفه . ونجد أيضاً تنظيمًا مماثلاً فى الجو النقابى العالى . فقد أنشئت إدارة « الارشاد والتوجيه النقابى » ضمن مصاحه العمل بوزارة الشئون الاجتماعيه ١٩٥٠ وكان منهج العمل بها يتلخص فى تقديم الاستشارات للنقابيين فى شئون الخدمات وحل المشكلات والقيام بالقاء المحاضرات وإصدار النشرات والطبوعات التوجيهيه وإنشاء مراكز التربية النقابيه .

ولا بسعنا فى هذا المجال إلا أن نسجل بالظهر ما تقوم به لجنة التربية الاجتماعيه التابعة للجلس الأعلى لرعايه الشباب . من مجهود مشكور فى دراسة الخدمات الإجتماعيه التى يحتاج إليها الشباب والعمل على سد أوجه النقص فيها . واستكمال مؤسساتها ومنظمتها وتنسيق خدماتها ، ووضع البرامج الخاصه بنشر وسائل شغل أوقات الفراغ حسب أهميتها ووفقا لظروف البيئة الاجتماعيه ومدى إقبال الشباب عليها واقتراح ما يجب انشاءه من معاهد ومؤسسات اجتماعيه وفنيه لإعداد اللوجهين والمشرفين فى هذه الناحيه غير أن مهمتنا للتربية الاجتماعيه — على نحو ما بينا — أوسع نطاقا وأبعد مدى، ومن ثم لم أن تقدم بتوصيات ومقترحات تشريعيه وعماله تطبيقيه يمكن أن تحقق للتربية الاجتماعيه الشامله وغلبتها القوميه المرجوه ، مع افتراضنا تحقيق الأسس المساهمة للسياسة

التربوية من الساحية الاجتماعية وفق الخطوط الرئيسية التي المعنا الإشارة إليها آنفاً .

١ — عقد مؤتمر شعبي حكومي لوضع دستور الرعاية الاجتماعية على أن يراعى أن يمثل في هذا المؤتمر مندوبون عن الهيئات والمنظمات التي تعمل في الميدان الاجتماعي ، في القطاعين الأهل والحكومي .

٢ — إعلان الدولة تبنيتها لميثاق « حق الطفل » الذي أقرته لجنة حقوق الإنسان التابعة لهيئة الأمم المتحدة عام ١٩٥٧ ، ضمن سياستها ودستورها القومي .

٣ — إعادة النظر في تنظيم وتنسيق جهود المصالح والهيئات والإدارات التي تشترك في تولي الجوانب المتعددة من التربية الاجتماعية وفي هذا المجال ، يجدر بنا أن ننبه الأذهان إلى ضرورة قيام وزارة الإرشاد والثقافة بدور قيادي في تحقيق الأسس والأهداف والوسائل الفنية اللازمة للوصول إلى هذه الغاية ، فنحن نعتقد أنه يجب أن يقع على عاتق هذه الوزارة الفنية الاشراف على توجيه أجهزة التواصل الفكرى والانتاج الفنى والترشيد والارشاد الاجتماعى . لنشر وتعميق الوعي باليدولوجيتنا القومية الديمقراطية الاشتراكية التعاونية السلمية ، وتوصيل الخدمات وتعميمها في كافة القطاعات ولجميع المستويات الاجتماعية .

٤ — الأخذ بمبدأ اللامركزية فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها المنظمات والهيئات الاتاقية والحلمية التي تشرف على التربية الاجتماعية ، وذلك مع مراعاة التنظيم التكاملى فى تطبيق التخطيط الإقليمى الثقافى ، بمعنى أن تتخذ المدة لتحويل مؤسسات الثقافة الشعبية إلى مجتمعات ثقافية تنظم المكتبات والمتاحف والمسارح الحلمية والساحات الاجتماعية والأندية الريفية ، وتخصص إدارتها لمجلس إقليمى

(مجلس الثقافة الاقليمية) . وينضم إلى عضوية المجلس ممثلون أو مندوبون للجمعيات التعليمية والدينية والعالية ومواطنون يختارون لاهتمامهم بالشئون الاجتماعية أو لمعرفةهم بالشئون التربوية أو مندوبون لهيات الخدمة الاجتماعية الحكومية والأهلية .

٥ — ونظراً لما ينبغي أن تعلقه الدولة على التربية الاجتماعية من أهمية نسبية نقترح إنشاء هيئة عليا تشرف على شئون التربية القومية وتسمى الهيئة المركزية للتعينة القومية . وتضم هذه الهيئة :

يمثل عن اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي .

يمثل عن المجلس الأعلى للجامعات .

يمثل عن المجلس الأعلى للفنون والآداب والمعلومات الاجتماعية .

يمثل عن المعهد القومي للبحوث — الجفائية والاجتماعية :

يمثل عن وزاره الشباب .

المديرون العامون لثقافة أو من يقوم بوظيفتهم بوزارة التربية ، ووزارة الاعلام ووزارة الثقافة ، والأوقاف . ومدير الشئون الثقافية بوزارة الخارجية، وممثلون عن الطوائف المالية ومدير دار الكتب ، ومدير هيئة الاستعلامات، ومدير مصلحة الآثار . والمدير العام لمصلحة الفنون . ويمثل عن وزارة الشئون الاجتماعية . ومندوب عن المجلس الأعلى لرعاية الشباب ومدير عام الصحة الاجتماعية بوزارة الصحة .

والنرض من هذا التشكيل هو تحقيق فكرة التكامل وعدم قصر مهمة اللجنة على الجوانب التعليمية التربوية .

وفي مقدمة ما تعنى بتحقيقه اللجنة المركزية الاشراف على المهام الآتية :

(١) وضع سياسة تخطيطية للتربية الاجتماعية ، تسكف تحقيق التكامل الاجتماعي في المجتمع العربي مع مراعاة ما تتطلبه الظروف البيئية والاجتماعية المحلية من مقتضيات الملاءمة النسبية عند التطبيقات العملية التنفيذية التي تقوم بها المجالس الاقليمية للخدمات ، والمجالس الإقليمية للثقافة الشعبية .

(ب) دراسة القيم الاجتماعية السائدة في الأسرة ، وفي المعاملات التجارية والعلاقات الانسانية ، وتحديد الدلالة الوظيفية لكل قيمة ، باعتبار أن لهذه القيم وظائف وفعاليات وآثار في البنية الاجتماعية ، وفي ضوء هذه الدراسة يمكن أن توجه الجهود الإرشادية لتعميق القيم الانشائية ، والقضاء على القيم التي لم تعد لها دلالة وظيفية أو تعمل على تبطئ وجود الحركة الاجتماعية وخاصة ما اتصل منها بالأخلاق المهنية ومقتضيات الثورة الصناعية .

(ج) إيجاد شبكة تواصل على تنظيمي وتربوي بين المعاهد والأكاديميات وللمؤسسات والمنظمات والجمعيات والمؤسسات التي تعنى بمختلف مظاهر التربية الاجتماعية في القطاعين الأهلي والحكومي ، واتخاذ الوسائل العملية الكفيلة بالاستفادة التطبيقية من التجارب والنظريات العلمية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والتحرر من الاستعمار الفكري والتقليدي في الميدان الاجتماعي ، واستنهاض الشخصيات الاجتماعية للشخصية العربية المنهجرة .

(د) الإشراف العام على المجمعات الثقافية والاجتماعية ، والتعاون مع المجالس الأعلى لإذاعة الجمهوريه العربيه . وإبداء الرأي فيما يعقد بين الدولة والمنظمات والهيئات الدوليه من معاهدات التربية الاجتماعية ، والمساهمة في وضع التخطيط العام لتنسيق الخدمات الإجتماعية وفقا للاحتياجات الإقليمية .
ويمنا أن نشير بوجه عام إلى الدور الذي يمكن أن يقوم به عالم الاجتماع

في تطوير الرقابة التربوية ، على نحو يلائم الوضعيات الاجتماعية وبحسب استقرار التنظيمات والبنیان للمجتمعات الإنسانية ، وخاصة إذا سجلنا أن أهم ما يميز البرامج الدراسية والنظم التربوية هو إعطاؤها مزيد من العناية لدراسة العلوم الاجتماعيه التي تنطوي على المعارف الحيوية الأساسية التي تتصل بإمكان الفرد وشئون الحياة الاجتماعية والتي عن طريقها يلم بأهم الضوابط والتنظيمات في مختلف القطاعات والهيئات من نظم أمرية واقتصادية وسياسية وتشريعية وخلقيه ودينية .

ولقد تبنت دول كثيرة إلى الدور التياذي الذي يمكن أن يتولاه عالم الاجتماع في أمور التنظيم والتخاطب الاجتماعي : وفي مقدمة هذه الدول السويد والنرويج والدنيارك حتى غدا عالم الاجتماع ، بمثابة مهندس فن تنظيم وتنسيق العلاقات الاجتماعية ، وتفنيد القواعد والضوابط السلوكية^(١) .

هذا بالإضافة إلى ما يقدمه علم الاجتماع من توجهات فنية ، ومناهج ووسائل علمية في قياس وتحليل الرأي العام ، وترشيده المختصين في مدى استجابة الجماهير للسياسات والاتجاهات التخطيطية التنفيذية التي عن طريقها تتمثل السكتل الشعبية القسما الرئيسة للتربية القومية والإنسانية . وانطلاقاً من هذا ، يجدر بنا أن نشير إلى أهمية الجانب الإنساني والاخلاقي في التربية القومية ، إذا لاشك أنه أصبح من الواضح أنه أحد المحاور الهامة .

والمبادئ الأساسية لفلسفتنا الاجتماعية ، أن الإنطلاقة الحقيقية للمجتمع ،

(١) انظر فصل ثالث في P. Landis, Social Control

ch. 28. The Role of the Social Scientist in improving Social

Control PP, 449 - 458.

لاتأتى الأمن خلال قدرته الذاتية على صنع إمكانيات فنية تكنولوجية لطاقاته البشرية مع مواكبتها ومساوقها بتطوير الجوانب المعنوية والأخلاقية التي تحكم فعاليات نشاطاته في مختلف الجبهات ، وفق تخطيط متكامل العناصر والوحدات ، متناسق الإطارات والمحتويات ، يحقق النظرة الشاملة الشكائية ، ويحدد الفلسفة للتمهقة المعيشية ، ويتبنى الوسائل العلمية ، ويتم الطرق الفنية العملية ، ويفيد من الدراية والخبرة التكنية ، ويهدف إلى تحريك الواقع إلى المقصد للرئى والغاية للشودة المحددة .

هذا الجانب الإنسانى يعد فى نظرنا حجر الزاوية فى حماية الارتقاء الاجتماعى ، فبدون الصالح تخطيطا اقتصاديا خالصا دون أن يفسح مجالا لتطوير الشخصية الإنسانية والقيم المعنوية ، فحينئذ لا يمكن أن نتوقع أن تحقق الخطوة أرتقاء لاجتماعيا حقيقيا .

أن تطوير الشكائية الإنتاجية عن طريق تطوير الشخصية الذاتية للطاقة البشرية يزود المجتمع بطاقة متجددة تسفر عن انبثاق إمكانيات مستعددة وخلاقة ، تضيف مزيدا من الردود للمادى لصالح الكفاية الانتاجية . وفى تقديرنا أن نجاح الخطوة لا يقاس بمقدار ما حققته أو ما يمكن أن تحققه من منافع مادية ، بل يقاس بمقدار ما يمكن أن تحققه الخطوة من ارتفاع بمستوى القيم المعنوية والجوانب الاجتماعية والانسانية ، فأنه يخلق الناجحة هى التى تهيئ مقومات التقدم الذى يجعل الحياة الاجتماعية أيسر وأشوق وهى التى تتيح للإنسان فرص تنقيف نفسه كإنسان مفكر ، وفرص التعبير عن كيانه كإنسان حر ماضل فى سبيل رقيه وارتقاء مجتمعه وتقديم نوعه وجنسه وحادى القول أن أى نشاط يبذل بهدف التجديد والتطوير لابد أن ينطوى على عنصر تربوى تثقيفى بقصد تكوين « رأس مال بشرى » ، ولا يمكن أن يتأتى هذا بصورة متكاملة من طريق مجرد التخطيط لإعداد المهارات الفنية

والخبرات التقنية اللازمة لزيادة الكفاية الإنتاجية، بل لابد وأن يواكب الإعداد والتوجيه ، تهيئة المواطن ليسكون إنساناً مثقفاً ومتعباً في آن واحد، على أن يعالج له فرصة الاستزادة بالوعى الخلاق الذى يستطيع بمقتضاه أن يطور نفسه وينمى قدرته بحيث يصبح له من الأهلية ما يمكنه من أن يساهم مساهمة إيجابية في عملية تعريبك البنية الاجتماعية يحملها قدرة على التسيير والنمو الذاتى والارتقاء التلقائى لتحقيق الهدف التخطيطى العائى .

ومن الحقائق المسلم بها أن المجتمع يدين في وجوده واستمرارية تجددته على ما يسوده من ديناميات التفاعل بين أفراده، وما يتجسد من نشاطات في مختلف المجالات، وما يترابط أفراد من علاقات نتيجة لازمة للترايطات التى يستطيع بها المجتمع أن يلبي احتياجات ويشبع رغباته ويواجه تحدياته، ويطور بها ذاته الجماعية ويشخص بها ذاتيته المجتمعية، بما تنطوى عليه من قيم عضوية ومعايير أخلاقية وأنماط ذوقية وايدولوجية عقائدية ومعتقدات دينية وتشكيلات اجتماعية ومنظمات ومؤسسات وهيئات وفئات تقوم بادوارها وممارس وظائفها على جبهات متعددة تتشابه في إحاطتها الفظم السياسية والاقتصادية والدينية والأخلاقية والقانونية والجمالية .

وغنى عن البيان أن ممارسة أساليب حمايات التفاعل بين الأفراد والجماعات والفئات على نحو يسير ديناميات الجماعة لتحقيق وجودها وضمائ بقائها، يستلزم بالضرورة مساندة أداة تتفجر منها قوة متعددة تدفع بأسباب حياتهم الاجتماعية وتحافظ على مكسبات الخبرات، وتضيف زاداً جديداً إلى توارثاتهم الثقافية ، وهذه الأداة للشطة المدافعة هى التنشئة الاجتماعية، التى تأخذ واجهة التربية في المجتمعات الحديثة والمعاصرة ، بمفاهيمها الواسعة، وما صدقتها التكاملة ودروبها الوظيفية المتساندة، وجبهاتها المربضة المنغلقة في مختلف خلايا الأنسجة الاجتماعية

وتمارس هذه العملية فعاليتها ونشاطاتها في أوعية تؤلف فيها بينها كيانات ذاتية مستقلة هي المكونات الأساسية لما نسميه بالحدود الثقافية — بمفهومها الاصطلاحي الذي يشمل — في المفاهيم الأنثروبولوجية — كل مكتسبات الجيود الإنسانية في محاولتها خلق ظروف مواتية لمعيشتها والسيطرة على مقدراتها واستغلال الموارد الأولية في سد احتياجاتها وتسخير القوى الطبيعية لصالح تقدمها . وهذه الثقافة تعجسد في نماذج ثقافية تمارس فعاليتها كضوابط اجتماعية ، وفي هذا المجال يحمل بنا أن نشير إلى ضرورة الأخذ بالأسلوب التخطيطي كأداة ضابطة لمسار وتجاهات وفعاليات التربية القومية ، ولذلك يجدر بنا أن ننبه الأذهان إلى الدور الوظيفي للتخطيط الثقافي والتربوي .

ونحن نغنى بالتخطيط التربوي — في إطاره العام — وضع سياسة مرحلية متكاملة البنية ، هادفة الغاية ، مرتكزة على أسس علمية ، تقوم بتنسيق الجهود والامكانيات بقصد توفير « الخدمات الثقافية والتربوية » لختلف المستويات الاجتماعية ، وذلك في صورة خطة تعليمية تربوية ، وعلى مستوى برامج توجيهية منهجية ومفشرات تنفيذية ، وأصاليب فنية تكنولوجية ، وذلك بنية الوصول إلى مستوى ثقافي متقدم ومن الممكن حصر الخدمات الثقافية والتربوية في الإطارات التالية :

أولاً : خدمات تعليمية ، توفرها المؤسسات والأجهزة التربوية بما تنطوي عليه من تخطيطات فرعية للسياسة التعليمية ، وإعداد اللشغلين بالهن التدريسية ، وتجهيز الوسائل الإيضاحية والخبرات العملية والكتب والمناهج الدراسية في مختلف المعاهد والمؤسسات التعليمية .

ثانيا : خدمات تثقيفية عمومية ، وهي الخدمات التي يمكن أن تقدمها
للمكتبات المركزية وللدرسية ومكتبات الهيئات والجمعيات العلمية ، والمتاحف
ودور الأثار المركزية والإقليمية والمحلية الثقافية ، وما يتبع ذلك من ضرورة قيام
جهاز تخطيطي ، يشرف على تنسيق معادلات الاستفادة من الطيبات الثقافية
وتوصيل هذه الخدمات إلى كافة المستويات الاجتماعية .

ثالثا : خدمات إعلامية وإرشادات توجيهية ، وتنقسمها جهات تخطيطية
متعددة ، سواء كان ذلك في حقل الوسائل السمعية (الندوات الإذاعية والفلكلوريات
والآداب الشعبية) أو في مجال الوسائل المرئية (كالمسحافة واللافئات والمهرقات
والكتب المادفة) أو في نطاق الأدوات التي تجمع بين السميات والمرئيات
على نحو ما يبدو في التمثيليات المسرحية والعروض السينمائية والتلفزيونية . وقد
أظهر تخطيط هذه المناهج على أسس علمية أهمية إيجابية على المستويات والنماذج
الثقافية . فقد كان لهذا أثره المباشر في التربية الأساسية ^(١) وفي نحو الأمية في
بعض البيئات الريفية ^(٢) ، وفي تعاوير الفسكولريات الشعبية والمخلص من عقم
النماذج والطرز للتقاييد التي تمتد تواكب مسيرة التغيرات الاجتماعية ^(٣) .

البرهان التربوي والدراسي الوقتي :

وعند هذا الحد يدبر بنا أن ننبه الأذهان إلى أهمية وضرة مواكبة ..

(١) التربية الأساسية Fundamental Education . يتمد بها تلتين وتعليم وتدريب
الفرد على العلوم والفنون الأساسية التي تفيده في حياته العملية والتي ترفع مستواه الاقتصادي
والصحي والاجتماعي

راجع : 2 — Romeoh , Thaper . Visual aids in Fundamental
Educatoin and Community , Development, Unesco, no, 27, 1959 .

3 — Roger , Television and Clubs in rural Communities .
An Experiment France,unesco no, 16.

Unesco Pilot project. Social Education through television, Radis in
all India

التربية القومية والتخطيط الثقافي لعملية الإنماء الاقتصادى والتنمية الاجتماعية .

فإن إمتاز الاتجاه التقليدى فى التخطيط بالتركيز على الجوانب الاقتصادية، واقتصارها على منح الجانب البشرى على مجرد التخطيط لتكوين مهارات فنية بعد أن برز اعتماد تصميم وتنفيذ الخطة ، على أصحاب التخصصات ، ممن أعدوا إعدادا ملائما للأعمال التكنولوجية . فإن هذا الاتجاه التقليدى قد أخذ يتطور بفضل الاتجاه الاجتماعى الحديث المعروف باسم الاتجاه التكاملى الوطنى البنائى ، الذى ينظر إلى العمليات التخطيطية نظرة محيطية ، ويمالج المسألة التخطيطية على أساس ما للتخطيط من كيان عضوى وهيكلى بنائى وطنى مترابط فى مختلف صورته وأشكاله وعناصره ومكوناته ، بمعنى أن التخطيط — فى إطاره العام الشامل — ينطوى على تخطيط اقتصادى وتخطيط اجتماعى وتخطيط ثقافى تربوى بل وتخطيط أخلاقى .

وبقدر ما يمتدنا فى هذا المجال هو أن نقرر أنه لا يمكن أن يبلغ التخطيط الاقتصادى أهدافه فى عمليات الإنماء ، إلا إذا رافقه وداخله تخطيط للتربية والثقافة ، وخاصة فى مجال التدريب للمهنيين . وقد زاد الشعور بأهمية ذلك التقدم التكنولوجى الذى أدى إلى تزايد الحاجة للعامل الفنيين والمهندسين والإداريين للتدريين . . .

هذا ومن جهة أخرى لابد من مسايرة الثقافة والتربية للتقدم السريع فى ميدان العلم والتكنولوجيا حتى يتحقق التوازن المطلوب لتحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى .

ومن جهة ثالثة لابد أن يستجيب البنيان الاقتصادى لسلسلة ردود الأفعال

الفاشة عن استخدام الآلات والمخترعات في العمليات الإنتاجية بحيث يكون الاندفاع في النمو الإقتصادي مستمداً أساساً من تغييرات واضحة في الأنماط الثقافية والأنظمة التربوية ، بحيث يمكن أن تحدث تغييراً حاسماً في الميول والدوافع الذاتية والخوافز الجماعية . فتؤثر بالتالي في الأنظمة الاقتصادية عن طريق ما تؤدي إليه من تغير في نماذج الاستهلاك، وتحقيق الوفورات ومنجيب الهالك والفاقد في عمليات الإنتاج .

ومن الواضح أن هذه الدائرة المتصلة من مجموعة الاستجابات ودور الأنماط المتبادلة بين المحاور التربوية والاقتصادية والاجتماعية ، تؤكد الارتباط العضوي بين التخطيط التربوي والإعداد القومي والتنظيم الاقتصادي والنسق الاجتماعي ، كما تبرز ضرورة الاعتماد على التخطيط التربوي . في عمليات الإنماء الاقتصادي .

المرحلة التربوية والارتقاء الاجتماعي :

هذا ولا يمكننا أن نعتبر الإعداد التربوي مجرد تنظيم آلي ميكانيكي ، وإنما نحن ننظر إليه نظرتنا إلى تكوين أو مركب عضوي يعمل على تحقيق نمو جماعي يشترك فيه المثقفون لرفع مستوى قدراتهم ونمو إحساساتهم بمسؤولية المساهمة الإيجابية في العمليات الخاصة بالإنماء الاقتصادي والارتقاء الاجتماعي .

وكل تطور إرثيقي يتطلب بالضرورة تهيئة وعاء مادي وفكري يفرض إلغاء ونفي الوجود التقليدي المتنسج للهيكل الاجتماعي المتفكك، ويكون قاعدة لانطلاقة جديدة والسبيل إلى ذلك هو إرساء صرح بقاء تخطيطي ثقافي يعمل على تحويل جذري في الواقع الاجتماعي ، ويفسح المجال للحراك الاجتماعي

في الحقل المهنى والحرفى وفقا لمدل الانتفاع بالتقدم التكنولوجى ومدى الأخذ
بالأسلوب العلمى فى الميدان العلمى .

إن أهم ظاهرة طرأت على البنيان الاجتماعى للمجتمع الصناعى ، تنجسد فى
الانتقال المتواصل بين قطاعات الطاقة العاملة ، نتيجة لازمة لانتشار الآلة والتكنكة
الفنية فى أساليب الحياة الاجتماعية والنشاطات الاقتصادية ، فهناك مثلا نقلة
اجتماعية من قطاع الزراعة إلى الصناعة ، ومن قطاع الصناعة إلى الخدمة العامة
ثم من قطاع الخدمات إلى قطاع الإدارة . . . وكل نقلة تفرض بالضرورة تخطيطا
ثقافيا وتكنولوجيا وتدريبيا .

وإذا نحن نظرنا بعين الاعتبار إلى أن سمة التقدم الاجتماعى فى العصر الحالى ، إنما تنافس
بقدره الدولة على التكيف والانتقال السريع ، وفى الوقت المناسب ، من أنماط نشاطية إلى
ما يليها من أنشطة تقدمية ، كان لنا أن نستشف الترابط العضوى بين التخطيط الثقافى
والتقدم الاجتماعى ، إذ لا بد من تهيئة الأذهان - تربويا وثقافيا . . . - حتى يتطلب مستقبل
التطور الاجتماعى إحداث تغييرات فى العادات الاجتماعية والمطابق الشعبية
الفلسفوية التى قد تكون عاملا مبطئا حائلا دون تحقيق الهدف التطورى -

هذا وقد يكون المصريح الاجتماعى نفسه عاجزا أو عاجزا عن تنفيذ التدابير الإجرائية
لعمل البنائى ، والانشائى ، فيكون للتخطيط الثقافى والتربوى دوره الإيحائى
فى خلق تسهيلات اجتماعية ، وشحنات طاقية مقوية ، تمنحه مزيدا من القدرة على
ملاحقة متطلبات خطة التنمية أو مخففة لآثار العوامل الموقفة . وكثيرا ما تتطلب
الاعتبارات الاجتماعية إحداث تغييرات فى الروتين الفاعل عن جهود النظم
التقاولدية ، وحينئذ تنبثق الحاجة إلى تخطيط مهنى يواجه مشاكل الإنشاء
الإعمارى ، ويرتكز على المحتوى الاجتماعى بدلا من انحصاره فى إطار التحليل
الاقتصادى الجزئى .

وأخيراً فإن التطور التكنولوجي ، قد أنشأ وضعا اجتماعياً قوامه التحول الانتقالي الذي من شأنه أن يضع الإنسان أمام حاجات متجددة ، ولا بد للوفاء بها من تغيير وجه التربية ، وأطارات الثقافة والمعرفة ، بأسلوب يناسب التقدم العلمي الذي أحرزه المجتمع الإنساني ، وهذا الأسلوب يتجسد في أسلوب التخطيط الثقافي التربوي في إطاره التكاملي .

دليل للتطوير التربوي النظامي :

من خلال تحليلنا للوضع الثقافي والتربوي ، تبرز حتمية إعادة تقييم « الميكانيزم التربوي » على المستوى القومي ، بحيث يباد ترتيب أفكارنا ومفاهيمنا وخططنا وأهدافنا الثقافية على مدى المناقشة الموضوعية والمواجهة المستنيرة لمتنصتات الميسكل اللبناني للصرح الثقافي في إطاره التكاملي وفي تقديرنا أن هذه المواجهة تتطلب بالضرورة وضع دليل عام للتخطيط الثقافي التكاملي يكون في صدارة مناهله العمل على تحقيق الأهداف التالية :

أولاً : تصفية مظاهر ورواسب مرحلة التبعية الثقافية ، والالتزام بخط الحياض الإيجابية في المجال الإرشادي والإعلامي والتربوي ؛ تمشياً مع وضعنا السياسي والاقتصادي على النطاق القومي ، وآية ذلك أنه إذا كانت الثقافة للمجتمعات الغربية الرأسمالية تركز على للبررات التسلطية والاستغلالية لإمكانيات الجماعات الخلفية والمجتمعات النامية ، كأنها تركز ، بالنسبة للمجتمعات الاشتراكية على فكرة الصدام والصراع الطبقي . فإن الثقافة في وضعيتنا الحالية يجب أن تعتمد على الحياض الأيديولوجية ، بمعنى أن تلزم مخططاً متكاملًا خالياً من مظاهر التبعية ، ولا شك أن الحياض الثقافية في هذه المرحلة ضرورة تقتضيها عملية التحرر

من مركب القصص الذى يلزم بعض للتقنين العرب ، كما أن الإيجاب الثقافي حتمية تتطلبها مواجهة الذات العربية للقيم المخيلة ، حتى يكون في مقدورها أن تتمثل ما تسلمه من الثقافات الأخرى دون أن تفقد خصائصها الجوهرية ، فظل ثقافة حية إيجابية .

ثانيا : إرساء دعائم وحدة وذاتية الفكر العربى على الصعيد القومى عن طريق وحدة السياسة التعليمية ، والمآثل والتجانس بين المادة والمناهج التربوية ومن المحقق أنه في الإطار الوحدة الثقافية الكلية ، يمكن أن تنوع الجزئيات مراعاة لضرورات الأهلية والبيئات المحلية والتفاوتات في المستويات الثقافية .

وغنى عن البيان أن هذا لا يعنى إزالة التوارق والتنوعات الفكرية، وإنما يعنى تناسق المستويات الفكرية المتنوعة تناسقا يواحد معنوية، لها مشخصاتها الذاتية العربية ، التى لا تبرز فيها رواسب التبعية الثقافية ، والتى تخلص من النزيفيات المصلحية، والتضليلات التبريرية .

كما يعنى أيضا تكوين تيار فكري موحد أو متماثل ، يمثل الخط الطائفة
للتناسك الاجتماعى والتساند البنائى والإنشائى .

ويعنى كذلك أن يكون الهدف الورائى والثانى من التخطيط الثقافى هو إعادة تربية للوطنيين على مسيرة الاتجاه الفكرى والوظيفى الذى يتجه إليه البناء الاجتماعى .

(ثالثا) تنسيق الخدمات المكتبية والإعلامية والتوجيهية على أسس تخطيطية تكاملية، مع مواجهة السياسة والخطوة الزبئية في طبع ونشر وتسويق

المؤلفات العلمية ، ونحويل للراكن: الثقافية العربية إلى معاهد بحوث ودراسات
حقليّة واقعية ، تمارس أنشطتها العلمية وفق مبدأ الأخذ والمطاء باعتبارها
عتبات لقاء بين الثقافة العربية والثقافات الأجنبية للاستفادة منها في تزاوج
وتتبعين المحددات الثقافية الضابطة بالماذج والنماذج والمفاهيم الثقافية والأساليب
التربوية المستعدثة ، والتي تساعد على تحقيق التطلمات الارتقائية بوسائلها
التعليمية والتأهليّة عن طريق المحددات الثقافية الضابطة لمسيرة انطلاقتنا
الحضارية .

الفصل السابع

البناء التشريعي والضبط الاجتماعي

البحث الأول

القاعدة القانونية كأداة تنظيمية

يعرف القانون عادة بأنه مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات الاجتماعية والتي يلتزم الأفراد باتباعها خشية توقيع الجزاء المقرر على مخالفتهم إياها، وبذلك تتميز القاعدة القانونية عن غيرها من القواعد الضابطة التي تحكم سلوك الناس في المجتمع بمصدر الجزاء المحدد، الذي يوقع على من تسول له نفسه الخروج عليها.

ولذلك فإن رقابة القاعدة القانونية تعتبر رقابة منظمة وصارمة في آن واحد، وتستند في حل مظاهرها إلى السلطة أو الدولة التي تملك قهر الأفراد وإلزامهم إلزاماً مادياً بالخضوع والامتثال للقاعدة القانونية، بخلاف القاعدة الخلقية أو الأدبية، في صفاء جوهرها، فإن الخروج عليها لا يعرض الخارج للمعقوبة من جانب الدولة، وإنما يقال جزاءه من الجماعة في صورة تهكم أو توبيخ أو تأنيب أو اعتزال.

هذا ويمتاز كذلك القاعدة القانونية بأنها أداة تنظيمية وضعية، فهي ليست تلقائية، شأنها شأن قواعد وآداب السلوك العامة والعادات الجمعية مثلاً، إذ أنها - من الناحية الوضعية التحليلية Analytical Positivism - تعتبر القاعدة القانونية صادرة عن مشرع يملك السلطة والسيادة ووسائل القهر وتوقيع الجزاء، ومن ثم يرى كثير من علماء القانون والاجتماع أمثال

راجع ذلك في:

Georges Gurvich ; Sociology of Law N Y . 1942.

أهرنج Hereng أن الدولة هي المصدر الوحيد للقانون ، وأن أساس القاعدة القانونية لإرادة المشرع الذي قد لا يلتزم بمبادئ أو قواعد عامة إلا باعتبارها قواعد إرشادية فلسفية أو اجتماعية .

ومن وجهة النظر الاجتماعية ، لا نرى ضرورة لحصر القاعدة القانونية في نطاق إلحاقها بسلطة الدولة . مادام أن الواقع الاجتماعي يستلزم بالضرورة الضبط والتنظيم القانوني ، كما أن الإلزام الذي يسند القاعدة القانونية إلزام اجتماعي^(١) وليس للدولة إلا سلطة التنظيم القانوني Legal Regulation ، أما البناء القانوني فيصدره اجتماعي ، وآية ذلك أن القانون نشأ قبل نشأة الدولة نفسها ، كما أن عنصر القهر والقوة والالزام والجزاء ، الذي يميز القاعدة القانونية عن غيرها من القواعد الضابطة ، كان مألوفاً في الجماعات التي لم تصل في تكوينها المورفولوجي إلى شكل الدولة ، فقد كان رئيس العشيرة أو القبيلة أو رب الأسرة Pater Familias يوقع الجزاء على الأشخاص الذين يخالفون القواعد التنظيمية التي استندت إليها الجماعة بضبط تصرفات وعلاقات أفرادها بعضهم ببعض الآخر .

وفضلاً من ذلك فإن الدراسات الأنثروبولوجية الاجتماعية تقرر أنه في الجماعات المختلفة تختلط القواعد القانونية بالقواعد الأخلاقية التي تمثلها العادات والتقاليد كما أنها تمتزج بالقواعد الدينية امتزاجاً يصعب فصلها عنها ، وإذا كان الأفراد يخشون مخالفتها ، فذلك لخوفهم من غضب الآلهة والجزاء الذي توقعه عليهم الجماعة ، خشية انتقام

Eugen Ehrlich ; Fundamental Principles of the (1)
Sociology of Law 1936.

راجع الآراء المختلفة في صلة القانون بالدولة
في كتاب الدكتور أحمد خليفة النظرية العامة للتجريم ، القانون والسلطة الماعص ٢٠٣-٢٠٤ .

الآلهة منها، وإزال جام غضبها عليها . وكذلك الشأن بالنسبة لاختلاط القواعد القانونية بالأوامر الدينية في الجماعات التاريخية . ويمكن للتدليل على ذلك أن نلقى نظرة فاحصة على ما خلفته تلك المجهنمات من تشريعات ، فإن أهم ما يميز تلك الشرائع القديمة ، وخاصة في الشرق ، الاستناد إلى أن الوحي الإلهي هو المصدر الأول الذي تنسب إليه ، فمثلاً قانون مانو Manou المقدى ينسب إلى الملوك السبعة المؤلمين الذين سادوا العالم ، فاسم مانو عند الهنود معادل لاسم فرعون عند قدماء المصريين . والاعتقاد الذي كان مغشراً عند الهنود أن الذي أوحى بهذا القانون هو إله براهما ، وقد أوحى به إلى أول ملك من هؤلاء الملوك السبعة المؤلمين، وقد أبلغ الملك هذا القانون إلى كبار الكهنة لحفظه والعمل به ، وظلت القواعد التي يحويها هذا القانون تنتقل شفاهة جيلاً بعد جيل إلى أن تم تدوين فواعده العرفية والقانونية باللغة السنسكريتية الهندو أوربية .

ويقال مثل هذا بالنسبة لشاة القانون عند قدماء المصريين ، فالسلطة العشرمية كانت تحت رعاية الإله ثوت Thot ، إله القانون التابع للإله الأعظم رع ، وكان فرعون مصر يصدر أحكامه وأوامره باعتباره أنها نبع من إرادة الإله ، ولما انتشرت عبادة الإله آمون . كان الكهنة يستلمون الحكم من تمثال الإله آمون حتى اعتلى « حرحور » كبير كهنة آمون عرش مصر سنة ١٠٩٠ ق . م ، وعمل على صيغ كل نشاط اجتماعي بصيغة دينية حتى أصبحت أقوال آمون في معبده هي الحكم في كل المسائل الجنائية والمدنية والإدارية ، وبالتالي أصبحت مصدراً لكل قاعدة قانونية تنظيمية ، وظلت

العصبة الدينية التالية على القاعدة القانونية^(١) في مصر القديمة حتى جاء بوخوريس مؤسس الأسرة الرابعة والعشرين (أواخر القرن ٨ ق . م) وصيغ التشريع بالصيغة للدينية . وكان الأغريق يخلطون أيضا بين القاعدة القانونية والقاعدة الدينية في عهد هوميروس وهزiod . فقد كان القانون في نظرهم أوامر وأحكام إلهية صادرة من آلهة العدالة تيمس *Temis* ويساندها الإله الأعظم زيوس *Zeus* وكذلك هناك قوانين تصدر عن الآلهة ديكي *Dike* وتساندها الدولة في تنفيذ أحكامها ، وبذلك لم تكن السلطة التشريعية منفصلة عن السلطة القضائية ، فالقاضي — سواء كان ملكا أو رئيس قبيلة — كان حكمه تعبيراً عن إرادة الآلهة ، وكان يحتاج إلى وحى ينزل عليه من الآلهة في كل قضية على حدة ، وقد تأثر الفلاسفة اليونان بالأصل الديني للقانون ، فنجد أن أفلاطون يقول إن إطاعة القوانين هي إطاعة الآلهة . وكانت قوانين اليونان القديمة مثل قوانين دراكون وسولون متميزة بطابعها الديني ، كما أن الأغريق لم يكن يصدرن أى حكم إلا بعد استشارة آلهة مميد دلفي *Delphes* .

وما يصدق على اختلاط القاعدة القانونية بالقاعدة الدينية عند اليونان ، يصدق إلى حد كبير بالنسبة للرومان على نحو ما يظهر جلياً في كلام الحكماء الرومانى شيشرون حين يقرر أن الحكماء مجمعون على أن القانون ليس من صنع العقل البشرى ، فهو شيء أبدي ، صادر من الإله الأعظم جوبيتر *Jupiter* ،

(١) أنظر تميل ذلكم

Sumner Maine, *Early Law and Custom* London 1901

دكتور عمر محمود : أصول تاريخ القانون الاسكندرية ١٩٥٢
دكتور على بدوى : أبحاث التاريخ العام للقانون
دكتور زكى ميدلتال : تاريخ النظم .
دكتور صوفى أبو طالب : تاريخ النظم القانونية والاجتماعية .

لبيّن القواعد التي يجب اتباعها والنواهي التي لابد من مراعاتها والزام^(١) حدودها . ويذكر شيشرون أيضاً أن للصيغة الدينية تتمدد مصدر القانون إلى الجزء القانوني نفسه ، فإن الله سيلتقم من كل فرد يخرج على قواعد القانون التي هي بمثابة أوامر الهبة، وإن الانتقام الإلهي انتقام مزدوج: إنتقام دنيوي وانتقام أخروي سرمدى، وإن الخوف من انتقام الآلهة هو الذي يحل الناس على احترام القواعد القانونية السائدة في المجتمع ، وفي مقدمة الجزاءات التي تصطبغ فيها العقوبة القانونية بالنقمة الإلهية ، عقوبة الإعدام التي نص عليها قانون الأرواح بالنسبة لمرتكب جريمة الشموذة، وهي جلب اللعنة على شخص عن طريق عمارسات وطقوس سحرية خاصة ، وجريمة إزالة الحدود الخاصة بالأراضي الزراعية ، وجريمة سرقة أو إتلاف الحبوب، وما إلى ذلك من الجرائم التي يعاقب مرتكبوها بالشهير بهم ، وبالحرمان من الدفن في القابر ، ومن الاحتفال الجنائزي بشيئهم بعد مماتهم، وبلعنة آلهة العدالة والآلهة الأعظم جويتير حامى حى الحدود والحافظ لحقوق المسكينة في الدولة الرومانية .

كذلك توضح لنا الشريعة الموسوية كيف ولدت القاعدة القانونية من الأوامر والنواهي الدينية للتنظيمية ، فقد نشأت تلك الشريعة في وقت لم تبلغ فيه الجماعة مرحلة الشكل السياسي للعروف بالدولة في الآونة الحاضرة ، وكان المجتمع الاسرائيلي يعيش في شكل عصبة القبائل، وكان رؤساء القبائل يؤدون وظيفة قضاء بين الناس على أساس أنهم وسطاء بين الآله وبين المتخاصمين

(١) يوسف كرم : تاريخ الفلسفة اليونانية ص ٦ وما بعدها .

على يدوى وأحد ابراهيم : مقال بالفرنسية منشور في مجلة القانون والاقتصاد ١٩٣١

Les Relations Ethnologiques et Historiques des Religions
et du Droit P 197 ets

Fustel de Coulanges . La Cité Antique

والتنازعين ، ومعنى ذلك أن رئيس القبيلة كان ينقل إرادة العناية الإلهية . وكانت الأحكام تعتبر أحكاماً إلهية ، وعندما يلجأ المتنازعون إلى الكهنة ، فإن حل هؤلاء أن يرفعوا تلك المنازعات إلى الإله « يهوه » الذى هو إلههم وملئهم وسيدهم ومصدر تشريعهم ، وامتازت القاعدة القانونية عند اليهود بارتكازها على ميثاق Testament أو عهد بين يهوه وأتباعه ، وبذلك فإن اليهودى يشعر بأنه مرتبط بعهد مع إلهه ، ولذلك يجب عليه أن يحفظ عهده الذى عاهد ربه عليه فيتبع أمره ويلتزم طاعته ، لأن الله يحازى ويماقب من يخالف أو امره وزواجه ونواهيهم .

وبالمثل قامت الشريعة الإسلامية على أساس الوحي الإلهى ، فانقرآن الكريم ، الذى يعتبر المصدر الأول لهذه الشريعة ، هو كلام الله ، نزل على رسوله (صلى الله عليه وسلم) ليبلغه إلى كافة العالمين ولتكون أحكامه قواعد قانونية علمانية فقد نزل التشريع الإسلامى متدرجاً حسب الأحوال الاجتماعية والعيشية للناس ، وكانت أحكامه تنزل إجابة على أسئلة أو استفتاءات وجهها المسلمون إلى الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، لتكون بمثابة ضوابط للعلاقات الاجتماعية .

وهذا هو الشأن أيضاً بالنسبة لفلسفة التى تعتبر المصدر الثانى للتشريع الإسلامى ، وذلك أنه إذا دعت الحاجة إلى معرفة قاعدة شرعية فى موضوع من الموضوعات ، انتظر الرسول نزول الوحي ، فإذا لم ينزل اجتهد فى الحكم مستلهاً روح التشريع السماوى ، ومستمينا برأى الصحابة ، وحقى بقية المصادر الأخرى للشريعة الإسلامية ، وأنهى بها الاجماع فى رأى والاستحسان والاجتهاد ، فإنها معقدة بالقواعد السككية والمصالح للرسالة والعرف والتقاليد السائدة ، بحيث أنها تستلهم خطوطها العامة وأحكامها ، مما جاء الوحي الإلهى أوفصله الحديث النبوى

وخاصة فيما يتصل بالأمور التي تمس كيان المجتمع، والتي نصت فيها الشريعة على الحدود التي لا يجوز للقاضي أو ولي الأمر أن يحكم بغيرها، وجرائم الحدود هي: السرقة، ولما فيها من اعتداء على حق الملكية الفردية، والزنا لما فيه من اعتداء على النسل ومخالفة للناموس الاجتماعي، والقذف لما فيه من إشاعة الفاحشة في الدين آمنوا والاستهانة بجريمة الزنا، إذ يرى بها إلى البريء، وشرب الخمر لأنه مضية للدين والعقل والمال، وقطع الطريق، إذ يتضمن التمرد على الولاية العامة والمجاهرة بالجرام، ثم جرائم القتل والسلب وهتك الأعراض التي قد تقع^(١).

وحادى القول أن الوحي الإلهي كان للمصدر الأول للقاعدة القانونية في مصر القديمة وبابل وآشور والهند وعند اليونان والرومان وفي الشرعيتين الموسوية والإسلامية، ومعنى ذلك أن القاعدة القانونية لم ترتبط ارتباطاً تاريخياً بنشأة الوحدة الاجتماعية الكبرى المعروفة باسم الدولة^(٢).

أما للمصدر الثاني للقاعدة القانونية فهو عرف الجماعة وأحكامها للتناقل جيلاً بعد جيل بالشفاة دون تدوين، فالمعروف عند علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع أن المجتمعات المتأخرة ليس لديها قوانين أو سنن اجتماعية تنظيمية مدونة، فيسير وفق قواعد عرفها وتقاليدها الدارجة التي لها قداسة القوانين وصرايمهم، مما أسلفنا الإشارة إليه في حديثنا عن الاصطلاح العرفي كضابط اجتماعي. بل إن

(١) راجع الدكتور علي بدوي، أبحاث في تاريخ الشرائع، الصرصة الإسلامية ص ١٧

وما بعدها.

الشيخ محمد أبو زهرة الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي

عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي، مقارنة بالقانون الوضعي، القاهرة ١٩٤٩

(٢) لم نشر إلى تفصيلات هذا الموضوع مراعاة لنطاق ومجال البحث في هذا الكتاب ويمكن

الرجوع في هذا إلى كتاب الدكتور صوفي أبو طالب، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية.

والدكتور أحمد خليفه، النظرية العامة للتجريم. الباب الثاني، التجريم في الشرائع القديمة.

كثير من علماء الاجتماع وفي مقدمتهم دوركهم^(١)، ووجاردوس Hogardus يرون أن القوانين هي بمثابة تسجيل وتقرير وتدوين موجات عرفية وتقاليدي راسخة سادت المجتمع فترة طويلة من الزمن ، ويذهب علماء القانون في تلقيهم التاريخي لنشأة القاعدة القانونية الى ارجاعها للقواعد العرفية، فبالنسبة للتشريعات القديمة مثلاً كان قانون الألواح الاثني عشر - الذي يعتبر أوسع خطوة لتخليص القاعدة القانونية من احتكار الكهنة - عبارة عن صياغة القواعد العرفية المنظمة للعلاقات الاجتماعية بين طبقتي الخاصة والعامة ، وإن كانت هذه القواعد لم تخل من الأحكام الدينية - وكذلك الشأن بالنسبة لقانون حورابي - فإنه يعتبر تجميعاً للقواعد العرفية والتشريعات التي كانت تسود بابل قبل وضعه^(٢) ومصدقا لذلك فإننا نلاحظ أنه إذا لم تراخ القاعدة القانونية القواعد العرفية الجارية فإنه لا يتحسب لها الاستمرار والبقاء ، وهذا ماحدث بالنسبة للقانون الذي وضعته السلطات البريطانية أبان احتلالها للسودان بين عامي ١٩٤٧-١٩٤٨ ، والخاص بحظر الخلقاض القرهوني في ذلك الاقليم ، فقد قوبل هذا القانون بتدمير شديد من جانب السودانيين والسودانيات^(٣) .

ويعتبر تدوين العرف مقدمة لمصدر ثالث للقاعدة القانونية ألا وهو التشريع والفقه وادمار الأحكام ، فلقد لعب التشريع دوراً هاماً في تطور القاعدة القانونية بصفة عامة بالنسبة للمجتمعات الانسانية . وقد عمل الفقهاء على أن يحولوا القواعد القانونية متلائمة مع الأحوال الاجتماعية وكفيلة بسد احتياجات كل جماعة ، وقد يمدد الفقهاء في سبيل ذلك الى الالتجاء الى الهيئات النيابية التي ينتمى اليها

(١) الدكتور عبد العزيز عزت. السلطة في المجتمع. ص ٩٢.

Encyclopedia of the Social Sciences Arts Law, custom

E. Durkheim, La Division du Travail Social.

(٢) راجع تفصيل ذلك في الفصل الثالث من كتاب صوفي ابوطالب (تدوين العرف) ص

١٦٤ وما بعدها .

(٣) الدكتور حمن الساماني في علم الاجتماع القانوني .

ممثلو الشعب، حتى تعتبر القواعد القانونية من صنع الشعب ونوابه، فتخلص القاعدة القانونية من صفة القداسة الروتينية، وتصبح قاعدة وضعية دينامية، تتطور بتطور الجماعة ومقتضيات ظروفها، ولذلك فإن القاعدة القانونية يجب أن تكون مرنة في عمومها حتى تدير تطورات الموضوعات والعناصر التي تخصها أو تنطوي عليها كما يجدر بها أن تكون منبثقة ومشتقة من طبيعة الاهتمامات الاجتماعية ذاتها حتى تقابل احتياجات الجماعة في تنظيم شئونها وعلاقات أفرادها.

ولاشك أن القاعدة القانونية تستمد قوتها التنظيمية، لامن مجرد مصدرها أو السلطة التي تساندها عن طريق الجزاء، بل أيضا من انطوائها على عنصر اصلاحي إنساني أو مظهر خلقي، فهي لا بد وأن تقرر لصالح الجماعة أو لشفقة بين العدل بين مختلف طبقاتها ومستويات بنائها. حقيقة أن القاعدة القانونية من الناحية التاريخية، لم تكن عامة ومطلقة، ففانون حوراني كان ينص على أنواع من الجزاء بالنسبة للجرم الواحد تبعا للطبقة التي ينتمي إليها الجاني، ومنزلة من يقع عليه الجرم^(١)، غير أن أهمية تمييز القاعدة القانونية في مجتمعاتنا المعاصرة هو عموميتها وانطباقها على جميع الأفراد الذين تظلم الوحدة السياسية المعروفة باسم الدولة أيا كانت المستويات التي ينتمون إليها، فالشكل سواسية أمام القانون ويتعرض أي فرد في الجماعة لنفس العقوبة والجزاء، إذا خرج على القاعدة القانونية كأداة تنظيمية ضابطة.

وقد يكون من المفيد بهذه المناسبة أن نقرر أن الهدف من العقوبة والجزاء الذي يتعرض له ذوو السلوك الاجرامي، هو ضمان تأديبة هذه القاعدة لأغراضها

(١) أنظر تفصيل ذلك الدكتور أحمد خليفة . النظرية العامة في التجريم . الفصل الأول أحكام التجريم في بسى المراتم القديمة من ص ٦١ - ٧٧ .

التنظيمية الضابطة أكثر منها إيقاع الجزاء بالجرم أو الخارج على القاعدة القانونية، وآية ذلك أننا إذا تتبعنا وحللنا موقف القاعدة القانونية من الجريمة في مختلف المجتمعات الإنسانية، وفي ضوء الدراسات الأنثروبولوجية للبدائية، خلصنا إلى أن الجماعة تحرص عادة على تتبع الجريمة ذاتها، ومبلغ خطرها على كيانها وعلى مقاومتها، فسلامة الجماعة تتوقف على صيانة النظم التي اتخذتها دعامة لحياتها الاجتماعية، وضمان أدائها لوظائفها على الوجه الذي يحقق استقرارها. ومن هنا كان الخروج على القاعدة القانونية الضابطة والضامنة لسير المنظمات الاجتماعية في مباشرة قواعدها يعتبر خطرا يهدد كيان الجماعة، وبالتالي يثير فيها - بصورة تلقائية - إجراءات دفاعية ترمي إلى القضاء على ما يترتب على ذلك من آثار تهدد الاستقرار الاجتماعي والتنظيم الجماعي، حتى تسكف الجماعة سهر أمورها بصورة طوعية ورتيبة.

ولهذا الاعتبار أيضا، يلاحظ بعفوية عامة أن العقوبة تتناسب عادة، من وجهة نظر المجتمع، على مدى خطر الجرم ومدى اعتدائه على نظمه الأساسية وأثره في حياته العامة، فليس المجرم هو الهدف الذي ترمى إليه العقوبة، إلا بقدر ارتباطه بالجرم نفسه، وقد ترتب على ذلك أن العقوبة بالنسبة لبعض الجرائم الخطيرة في المجتمعات التاريخية القديمة، لم تكن تقتصر على الجرم نفسه أو تتوقف على مدى خطورته واستعداده الإجرامي، بل كانت تعتمد إلى طائفة الجملادات والنباتات والحيوانات والأطفال والمجانين والأجسام اللينة للجرمين والأشخاص اللعنوية، كالماتلات والنفطات، فقد حرصت القوانين اليونانية القديمة على إقامة للمعوى حل الصغرة أو قطعة الحديد التي وقعت على شخص وتسببت في قتله، وكذلك الشأن بالنسبة للحيوانات التي تسببت في موت آدميين، ويبدو أنه كان يحكم على الجملاد بالتعطيل وعلى الحيوان بالاحدام، وكان يقذف بهذه وتلك

خارج حدود البلاد حتى تتخلص الجماعة من الجرم وآثاره بصورة نهائية . بل أكثر من هذا لم تسكن مسئولية الجاد والحيوان نتيجة لما يصدر بسببهما من هلاك الانسان ، بل في كثير من الحالات كانت تمتد إليهما العقوبة في نطاق المسئولية الجمعية التي تقع على الأفراد الذين يملكونهما ، ففي بعض الجرائم الخطيرة التي يقرتها الأفراد حيال القواعد الدينية أو نظم الدولة لم تسكن تقتصر العقوبة على المجرم وجميع أفراد أسرته ، بل كانت تمتد ذلك إلى ما يملكه المجرم ويملكه أسرته من حيوان ، وممتلكات ، فتياد أو عرق أو تدمر . وكان اليونانيون يماقبون الأطفال اذا ارتكب أحدهم جريمة قتل ، كما نصت الألواح الاثني عشر ، على ضرب الطفل اذا ضبط متلبسا بسرقة . وكانت القواعد القانونية العيسية القديمة تنطوي على عذاب للجنون وتقطيعه اربا اذا ^(١) قتل أحد أقاربه كما كانت تعاقب جثة الميت إذا كان قبيلا موته قد ارتكب جرما في حق والده أو أحد أقاربه ، وفي حالات الخيانة المظلمة للدولة كانت المسئولية الجماعية تمتد إلى جميع أفراد أسرته ، وكانت تمتد إلى جميع خلفه وذريته من بعده .

والواقع أن القاعدة القانونية — شأنها شأن أية ظاهرة اجتماعية . تنمى وليدة المجتمع ورييقته ، فهي تثبتق من وضعياته وتسد احتياجاته ، وترعى وتنظم أوجه نشاطه ، وتعمل على تدعيم كيانه ، وقد تصادف القاعدة القانونية أحيانا معارضة أو مقاومة من جانب طائفة أو طبقة من طبقات

(١) أنظر تفصيل ذلك في كتاب .

الذكور على عهد الواحد والى ، السؤلية والمجزاء القاهرة ١٩٤٩ :

والذكور عبد العزيز عزت ، السلطة في المجتمع ، القاهرة ١٩٤٧ من ١٠٠ — ١٠٧ والرجع الذي اعتمد عليه بهذا الصدد :

V. Faucennet, La Responsabilité Paris 1920

(١٩٤ — الضبط)

الجموع ، غير أن هذا لا ينفي عنها ضرورتها الاجتماعية ، ذلك لأن القاعدة القانونية يكون هدفها أهم وأشمل من المستويات الطبقية والطبقية والهيبة فإن كانت بعض الطوائف تنظر من خلال مصالحها الذاتية على أن قاعدة قانونية معينة تضر بمصالحها المادية أو المعنوية ، فإن هذه القاعدة بالذات كثيرا ما تكون أداة تنظيمية ضامنة لمصالح الطبقات والمستويات الأخرى الذى تجمعها والطوائف الأخرى المعارضة لها إطار سياسى واحد أو بنية اقتصادية متكاملة . مثل قوانين تحديد الملكيات الزراعية أو القوانين والتشريعات العمالية؛ فإن موقف الطبقات السالكة والرأسمالية منها يماير موقف الطبقات الأجرة والكادحة العاملة إليها ، وفى الوقت نفسه تنظر إليها الدولة كوكالة كلية صاحبة مسئولية، على أن مثل هذه القواعد القانونية أداة تنظيمية لسكفالة بما يمكن أن نسميه بالتعايش الطبقي فى نطاق السلم الاجتماعى .

ووقد نسمى الدولة، أو بمعنى أصح الطبقة الحاكمة فيها المهيمنة على السلطة السياسية والقاعدة الاقتصادية ، استخدام القواعد القانونية لحماية مصالحها الطبقة ، غير أن هذا لا يعملنا على التعامل على جوهر مهمة القاعدة القانونية وضرورتها الاجتماعية ، وخاصة فى مجتمعاتنا المعاصرة حيث أصبحت القاعدة القانونية أهم وسائل الضبط من الناحية العملية الواقعية ، فهى الوسيلة الفعالة التى يشر بها الفرد فى المجتمعات المعاصرة بأنه مسئول عن تصرفاته ، وإن عليه رقابة وضغطا يعملانه على أن يلتزم حدودها ، وهو فى مقابل ذلك يشعر بان هذه القاعدة نفسها تحميه وتصور حقوقه مادام لا يتعرض بالاعتداء أو الامتهان لحقوق الآخرين ، وفى الوقت نفسه لا يتأتى للقاعدة القانونية

Georges Gurvitch , Sociology of Law N. Y. 1948.

والدكتور عبد الزير عزت ، السلطة فى المجتمع ، وظائف القانون الاجتماعية ص ٩٥ وما بعده

أن تصون الحقوق وترعى الواجبات إلا إذا وضعت حدا للحرية الفردية المطلقة ، تحقيقا للرقابة وضمانا للعدالة ، ومنعا لقيام مصادمات ومنازعات بين الأفراد والطوائف والهومات التي تشابك مصالحها وتتعد غاياتها وأغراضها ، وتتنافس في سبيل تأكيد كيانها ومباشرة فاعلياتها والقيام بوظائفها على نحو يكفل تنسيق النشاطات والجهود الفردية والجماعية بحيث يسود المجتمع التوازن والاستقرار في البيئة الاجتماعية .

ومن هنا كان القانون في المجتمعات المتقدمة التركيب ، للتنوع في هيئاتها الوظيفية ، الدعامة الرئيسية للتنظيم الاجتماعي ، فالقواعد القانونية أصبحت في مجتمعاتنا المعاصرة الوسيلة التي تمكن المنظمات الاجتماعية من القيام بوظائفها ومباشرة نشاطاتها وفعاليتها ، على نحو يضمن استقرار الجماعة واستجابة مطالب وحاجيات أفرادها وهيئاتها ، وذلك عن طريق وظيفتها الضابطة العامة التي تتوخى ربط أوصال المجتمع في وحدة كلية يشعر كل فرد في نطاقها بالأطمأنينة النفسية والمادية وتحس المؤسسة أو المنظمة أن هناك من الضمانات المعنوية والمادية والتشريعية ما يكفل استمرارها وبقاءها ، حتى في المجتمعات التي تسير على نظام اللانفساء الحرة .

والقواعد القانونية من ناحية أخرى تستهدف المحافظة على الهيكل العام للمنظمات التي تقوم بوظائف متخصصة ، فهناك في كل مجال من المجالات الاجتماعية السياسية والاقتصادية والثقافية مجموعة هائلة من التشريعات الملحق بها لوائح والتي تحدد مجموعة القواعد التي يتبعها الأفراد في تعاقبهم وقيامهم بوظائفهم التخصصية ، والتي تنطوى على حقوقهم قبل الدولة ، وواجباتهم على الجماعة والتي تنظم شروط انضمامهم وقبولهم في الهيئات والمنظمات التي يباشرون خلالها نشاطاتهم ، والتي تحوى الضمانات الكافية لمعيشتهم وفق المستويات

التي قدرتها لهم جماعاتهم ، والتي تنطوي على الجزاءات والعقوبات التأديبية
للمقصرين أو المخطئين أو المفسدين لهذه النشاطات والمخالفين للقواعد المهنية
أو العامة ، والتي تحقق بصفة مطلقة تأكيد سيادة التنظيم والنظام في كل مهمة
اجتماعية على حدة . وتأكيذا وتطبيقا لمباشرة الدولة سلطتها على المنظمات
الاجتماعية وقيام الأفراد بواجباتهم والزاماتهم الفعلية ، تتألف كل دولة
من جهاز ضخم تمثله البيروقراطية التي تقوم بأداء ومباشرة الأعمال الرسمية
للدولة ، ويحتل هذا الجهاز في مجموعة للوظائف الذين يقومون بإدارة النواحي
السياسية والاقتصادية ومباشرة الخدمات الاجتماعية والوظائف التنفيذية.
والتعليمية والفنية .

والملاحظة أن الأجهزة البيروقراطية ، تدرج في إطارها العام في
المراكز الإدارية وفقا لمدى تحمل المسؤولية ، وهي في مجموعها ضرورية
وحوية في المجتمعات المعقدة المتداخلة في وظائفها الاجتماعية ، لإدارة
وتنظيم ومراقبة النشاطات المختلفة والتنوع التي تسير عليها حياة الجماعة
اليومية وأنماذجها الروتينية ، ففي نطاق الهيئات الاقتصادية والسياسية
والثقافية الكبيرة ، يقوم كل إداري مسئول سواء أ كان مديرا عاما لمصلحة
حكومية أو مديرا لمؤسسة تجارية أو مصنعا كبيرا ، بالإشراف الإداري
الذي ينظمه الضبط القانوني ، وذلك على مجموعة من الموظفين الذين يعتبرون
مسؤولين أمامهم في أداء مجموعة من الخدمات المصينة التي تدخل في
اختصاصاتهم ، وفي مقابل هذه الخدمات أعطيت لهذه الجهاز السلطة التي
يباشرها على مجموعة من الأفراد في مختلف القطاعات الاجتماعية ، وهذه السلطة
أصبحت تبدو ضرورية لسير أعمالها الروتينية التي تنظمها مجموعة من القواعد
القانونية تعمل ، على توزيع السلطة والمسئولية وفق خطة مرسومة تتحدد

وفقها الخطوط التنظيمية لنظامنا الاجتماعية . ولذلك فإن أهم ما يميز القدرة التنظيمية في الجماعة المعاصرة ، هو ارتكازها على قواعد قانونية تدير دولاب العمل الحكومي والقطاع الأهلي في تأدية أمورهما وتعتبر هذه العملية التقنية الضابطة أهم قوة فعالة في صيانة سلطة الدولة التي تساندها مجموعة الأجهزة الادارية والتنفيذية البيروقراطية^(١) .

والواقع أن تعدد هذه الأجهزة التي تعمل على تنفيذ القواعد القانونية ، أصبح من السمات الرئيسية التي تميز مجتمعاتنا المعقدة في وظائفها المتشعبة في تخصصاتها ، حتى أصبحت وطأة هذه المنظمات يحس بها الفرد في المجتمع المعاصر بدرجة تجعله يدرك أن القاعدة القانونية ليست مجرد قاعدة ملزمة عن طريق ما يفرضه أو تنطوي عليه من جزاء مادي . بل أنها ضرورة تنظيمية لتقوية النظام الاجتماعي وتنمية سلطة الدولة وإشرافها على مقومات كيانها ، والتحكم في اتجاهات تطورها ، ولذلك فإن قصور التنظيمات التقنية لمقابلة الاحتياجات التفريعية للجماعات المتعددة والمعقدة في نواحيها الوظيفية المتخصصة ، يمرض المجتمع للوهن والتفكك وعدم التنظيم ، ويضعف سلطة الدولة على رعايتها ويطغى ديناميتها وحركة تقدمها .

على أنه ينبغي أن ننبه الأذهان إلى أن تعمير القواعد التقنية وبسط نطاقها على مختلف مجالات النشاطات الفردية والجماعية ، ليس ممناه الضبط

(١) لتفصيل ذلك يرجع إلى ما يلي

Ladnia, P. Social, ch. 17. Law and Government in
S. Control pp, 258 -- 272

Mertón, Bureaucratic Structure and Personality

Social Forces XVII 1:40

Selznik, F., An Approach to a Theory of Bureaucracy,
American Sociological Review, VIII (1943)

والإلزام عن طريق القهر والقوة من جانب الدولة أو السلطة القائمة ، كما أنه لا يقتضى بالضرورة نمو مظاهر القهر كلما ارتقت الجماعة أو بلغت درجة عالية من التنظيم الاجتماعى . حقيقة أن استخدام القوة المادية التى تنطوى عليها القواعد القانونية لا يمكن تصور محوه عموما تاما من النظام الاجتماعى طالما توجد مبررات جماعية تعمل على تحقيق مصلحة الجماعة لكبح جماح مظاهر القوة المضارة بها ، سواء كان مصدرها أفرادا أو جماعات وهيئات منظمة فانطواء القاعدة القانونية على عنصر القهر ضرورى للحد من مظاهر الأنانية وحب المصلحة الخاصة والافتراء على حقوق الغير وتمدى القانون ، ففى من هذه الناحية ضرورة لصيانة أى تنظيم اجتماعى يرتكز على تحديد الحقوق والوظائف والواجبات الفردية والاجتماعية ، لأن القائم بأى وظيفة اجتماعية لا يبرخى الربح الشخصى فحسب ، وإنما لابد وأن يظهر فى نفس الوقت استعدادا للاعتراف بوجود سيادة عليا يخضع لها طواعية ، هذه السيادة العليا تنعكس فى تنطوى عليه القواعد القانونية من قوى الزامية قهرية ، ولا أمل أن تحترم قاعدة قانونية ، اذا كان من السهل على الأفراد أو المنظمات خرقها دون عقوبة أو مؤاخذه مادية أو معنوية ، ولولم يكن من اللجوء الانتحاء الى سلطة القانون التى تساندها القوة لساد للمجتمع الوهن والفوضى والعنف بين الأفراد وللنازعات والاعتداءات بين المنظمات .

ولاشك أن هناك مظاهر أساسية للنظام والأمن لا يمكن المحافظة عليها بطريقة صارمة ومنسقة إلا عن طريق القواعد القانونية ، التى يطمئن على كل أفراد الجماعة وهيئتها طاعتها ، فإن الوظيفة الرئيسية للقاعدة القانونية تنحصر فى كونها أمانة على تدعيم الأمن والنظام الاجتماعى وضمان فاعلية الوظائف التى تتولاها أجهزة الرقابة الاجتماعية . ومن ناحية أخرى فلا بد أن تؤكد أن قوة القهر التى تنطوى عليها القواعد القانونية ، لا تكفى وحدها لحماية النظام الاجتماعى وضمان فاعلية

مؤسساته وأجهزة بنائه وخاصة عندما تفرض الجماعة قواعد وأعمالاً على الأفراد أو الجماعات وتدعمها بقوة الزامية ، دون أن تستجيب لرغبات الأفراد ولنظراتهم في الحياة ، فلا بد أن تنجم ضروب من عدم التنظيم والوهن الاجتماعي ، بل إن القواعد القانونية ذاتها قد تتعرض لفقدان مركزها الوظيفي كأداة للضبط والرقابة ، فالقوة وحدها لا يمكن أن تنظم العلاقات الإنسانية فهي في ذاتها لا تنطوي على أى تمبير عن الدوافع الإنسانية من وجهة نظر من تستخدم ضد القوة .

هذه إلى أن ارتكاز القاعدة القانونية على القوة يمدحاً عن أهم خصائصها وهي استمدادها وترجيحها للارادة الجماهيرية على أنها منبثقة ومتريجة للتجاهات الجماعية . لا بد لنا من أن نعلم بأن هناك أسباباً أخرى لاحترام القاعدة القانونية أعم من مجرد الاستسلام للقوة أو الخوف من اللشولية أو العقوبة الرادعة ، ومازالت الرقابة الاجتماعية الصارمة التي تعتمد على مجرد البطش والقوة أداة غير صالحة لسياسة للشوب ، ومن الثابت تاريخياً أن الحكومات البوليسية والنظم الديكتاتورية لا يكتب لها البقاء إلا في حالات استثنائية .

والواقع أن أهم مايعنى عالم الاجتماع بالنسبة للقاعدة القانونية كأداة تنظيمية ضابطة ، ومن حيث انطوائها على قوة قهرية ملزمة ، هو أن نطاق أو أبعاد وظيفية القاعدة القانونية يتوقف إلى حد بعيد على نظام الحكم في الدولة وايدولوجيتها الاجتماعية . حقيقة أن القانون يهدف إلى تنظيم العلاقات بين الناس ، فيحدد واجبات الإنسان وحقوقه نحو الآخرين ، ولكن القانون لايعنى بتنظيم كل العلاقات الاجتماعية ، وتحديد أو تنظيم العلاقات التي ترى الدولة ضرورة تنظيمها ، أو ضبطها يختلف باختلاف مذاهبها الاجتماعية ، فن الدول من يعتقد مذهب الحرية الفردية والديموقراطية السياسية والاشياعية .

السياسية ، فيقوم تنظيمها القانونى على أساس إسماع الفرد وحماية مصالحه وعدم تدخل الدولة عن طريق القواعد القانونية والتشريعية فى الشئون الفردية إلا فى الأحوال الضرورية ، وفى أضيق الحدود الممكنة • وتختصر المهمة التنظيمية والضابطة للقاعدة القانونية فى محاوله التوفيق بين الحقوق الفردية المختلفة ورفع التضارب فيما بينها .

هذا فى حين أن دولا أخرى تصطيع نظمها القانونية بالانطباعات الاشتراكية باعتبار أن المجتمع ليس جمعا من الأفراد المحفظين بذاتهم الفردية داخل المجموعة ، بلى أنه وحدة متجانسة ومتضامنة بحيث تذوب الشخصية الفردية فى المجموعة السككية لاهيئة الاجتماعية ، ويترتب على ذلك أن تكون المهمة التنظيمية للقاعدة القانونية أن تراعى صالح الجماعة فى تنظيم العلاقات الاجتماعية ، ويتطلب ذلك تدخل الدولة لتنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع لأنه لو ترك تنسيق هذه العلاقات للعبية الفردية لأدى ذلك إلى حوة طبقية تفصل بين المستويات الاقتصادية ، ولذلك فإن نطاق وسلطات القاعدة القانونية ينسج ويعتمد بصفة عامة فى المجتمعات الاشتراكية ويتغلغل فى كل قطاعاتها وأدق تفصيلاتها على نحو يضمن كبح جماح النزعات الانتهازية والوصولية والآثار الاجتماعية الضارة من ترك الحرية والمنافسة دون حدود ضابطة .

وإذا نحن نظرنا إلى المسألة نظرة موضوعية عامة ، متمردة عن ارتباطاتها بالإيديولوجيات والنظام السياسية ، نلاحظ بصفة مبدئية أن القاعدة القانونية تعظم أهميتها النسبية ، كأداة تنظيمية ضابطة ، فى المجتمعات الحضرية ، وكلما نما المجتمع وتفرعت وظائفه وتخصصت نشاطاته ، كلما نمت وتفرعت القواعد القانونية اسد الحاجات المتولدة عن المواقف الجديدة والتطبيقات التنظيمية المستعدثة ، وقد تثبت نسبيا الأصول القانونية الأولية ، غير أن مجموعة من الشروح والخواشى الإضافية تصبح ضرورة فعلية ، وكلما حدث تطور تكنولوجى

أو تقدم على ، وانعكست أثاره على الأحوال والملاقات الاجتماعية ، تولدت الحاجة إلى إضافات جديدة في الفواعل التنظيمية لهذه المجالات الجديدة، ولاشك أن التطورات الصناعية والمكشفات والاختراعات العلمية الحديثة قد أضافت مجموعة هائلة من التشريعات والقوانين التي تنظم الإنتاج الصناعي وتنظم كيفية ووسيلة الانتفاع بهذا الإنتاج ، وتحدد الشروط لللائحة له ، والأجور والمرتبات والتأمينات والتعويضات للقائمين عليه ، ثم تضبط مسلك الجمهور والمتنفعين به وما يترتب على ذلك من قواعد تنظيمية متفرعة ومتعددة قد لا تقف عند حد، وتتمدد بتطور الجماعة وتقدمها .

وفي الأوقات المعاصرة اتخذت الدولة ، كؤسسة سياسية ذات سلطة فعلية مبدأ التدخل والرقابة الاجتماعية ، بدرجة متفاوتة رغم اختلاف الدولة في ايدولوجياتها ونظمها السياسية ، ومن ثم اتخذت من وسائل الضبط الاجتماعي أداة فعالة لتوكيد سلطتها التي لا تلبث أن تتطلب مزيدا من التنظيم يتلاءم باستمرار مع تشعب المصالح والاهتمامات المختلفة ، وليس معنى ذلك على أي حال أن القواعد القانونية هي الوسائل الضابطة للفرد في مجتمعاتنا المعاصرة ، فلا بد من تكامل أدوات الضبط ووسائله التلقائية مع الوسائل الوضعية والتقنية . فهناك ولا شك بعض الأمور التي لا يستطيع القانون أن يضبطها وخاصة ما اتصل منها بشئون المعادات الجسمية وآداب السلوك العامة والأخلاقيات السائدة . ومع ذلك فنحن لا نستطيع أن نفعل عن تقرير الحقيقة الواقعة ، ألا وهي أن نطاق القواعد القانونية التنظيمية قد اتسع ، وامتد التنظيم القانوني والتشريعي إلى مجالات جديدة وفقا للاتجاهات التصحيحية والانتفاضات القومية والوعي بالقيم الإنسانية ، ويكفي أن نشير في هذا المجال إلى بعض المجالات التي دخلت في

نطاق القواعد القانونية كأداة تنظيمية في النواحي الحيوية التي تمس حياتنا الاجتماعية في الجمهورية العربية المتحدة على نحو ما يتبين في الأمور التالية :

(أ) العمل : لم تعد الدولة تترك شئون العمل لحض إرادة أصحاب العمل والمال ، بل أصبحت تتدخل لصنع القواعد والأصول التي يتعين على الجميع التزامها ، محافظة على مصالح العامل وصاحب العمل وصاحب رأس المال ، ودوام الوفاق بين الطرفين في سبيل استقرار الأوضاع الاقتصادية وزيادة الإنتاج وتأمين للعامل على عمله ومستقبله ^(١) .

(ب) المهن : كانت مزاوله معظم المهن حرة لا تخضع لتدخل الدولة أو لا تخضع إلا لتدخل طفيف لا يزيد عن استلزام ترخيص بمزاوله المهنة ، والسكن للمجتمع الحديث ، بما يقوم عليه من التخصص وتقسيم العمل ، أصبح يستدعي تنظيمًا دقيقًا لكل مهنة أمس مصالح الناس ، حتى يفسر تأمين هذه النصالح .

(١) يكفي أن نشير إلى التشريعات الآتية : ق ٤٨ لسنة ١٩٣٢ يوزع نظام لتشغيل الأحداث من الذكور والإناث في الصناعة . ق ٨٠ لسنة ١٩٣٣ يوزع نظام لتشغيل النساء في الصناعة والتجارة . مرسوم بقا ون ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ بتحديد ساعات العمل في بعض الصناعات . المادة ٣٨ من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ عن حقوق العامل الزراعي . م ق ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي م ق ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل . م ق ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقوبات العمال وللزاد ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ عن استخدام نسبة من العمال والمستخدمين من المصريين . ق ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق التأمين وآخر للاذخار للعمال ، ق ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن التأمين والتعويض عن إصابات العمل . وقد صدر آخر قانون العمل الموحد الشامل وهو القانون ٩٩ لسنة ١٩٥٩ وكذلك القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بقانون التأمينات الاجتماعية الموحد . خلا عن كتاب الدكتور أحمد خليفة — النظرية العامة في التجريم ص ٢٤٥ : ٢٤٦ .

فصدرت التشريعات المنظمة للهن المختلفة كأطباء والصيدالية والتحليلات والمهندسة والمحاسبة والمراجعة وغير ذلك^(١).

(ج) الصحة العامة : لا شك أن ظروف الحياة الصناعية الحديثة ، وما يظلب عليها من الازدحام والتكاثر في المدن وحول المصانع ، وما يلبس ذلك من سهولة نقل العدوى في محيط العمل ، فضلا عن انخفاض المستويات الصحية في السكن للقوة العاملة ، كل ذلك وما إليه دعا الدولة إلى العمل على النهوض بالوعي الصحي الذي أخذ في الانتشار ، وساعد على ذلك ما كشف عنه العلم من أسباب المرض ووسائل الوقاية والعلاج ، وكل هذا دفع الدولة إلى التدخل التشريعي التنبهي للمحافظة على الصحة الجماعية ، والسلامة العامة لأفراد الشعب والأمن الصناعي لعامة العمال على نحو ما توضحه اللائحة التنظيمية للأمن الصناعي ومجموعة التشريعات المتعلقة بحماية الصحة العامة^(٢).

(د) تنظيم القطاع الاقتصادي : وقوامه فرض ضرائب ورسوم على الأموال المستثمرة في القطاع الأهلي للشركات التي تمثل رأس المال الخاص ، والعناية بالثروة القومية والعمل على صيانتها والمحافظة عليها ، ووضع الجزاءات على من

(٢) تشير بهذا الخصوص إلى ق ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة للهن الهندسية ، ق ١٢٩ لسنة ١٩٥١ بشأن إنشاء نقابة للهن الصليبية ، ق ١٩٨ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم مهنة العلاج النفسي .

(٣) يمكن أن تشير بهذا الصدد إلى القواعد التنظيمية الآتية: ق ٥٨ لسنة ١٩٤١ بشأن مكافحة البلهارسيا . ق ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان ومشتقاتها . ق ١٥٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن مكافحة الأمراض الزهرية . ق ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة لراحة والمضرة بالصحة العامة . ق ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ بشأن المنشآت الآيلة للسطوع . ق ٦٨٤ لسنة ١٩٥٤ بتداول الحيز وتقله . ق ٦٨٥ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم نقل الحوم ق ١٢٣ لسنة ١٩٥٦ بالتصميم الإجباري شد الدرن . ق ٢٥٧ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة وبيع التجهيزات : ق ٣٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن الباعة التجولين . ق ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن نظافة الميادين والطرق والشوارع . المرجع السابق ص ٢٤٦ .

يعرضها للخطر ، ومباشرة الإشراف على الأعمال المالية والتجارية والصناعية . فلم يمد من الممكن ترك الأعمال المالية والتجارية والصناعية حرة حرية تامة ، بل أنها أصبحت تخضع لكثير من القواعد والقيود القانونية التي تهدف إلى حماية الاقتصاد القومي وصحة الأسواق والثقة في التعامل وتوفر مقومات الإنتاج وجودته ، وكذلك التدخل أحيانا بين المنتج والمستهلك وبين البائع والمشتري لموازنة مصالح الطرفين وتحقيق المصلحة العامة (١) .

ويهما أن نقرر في هذا المجال أن دولتنا قد اختطت لنفسها خطة الاقتصاد الموجه ، فأصبح اقتصادنا القومي يخضع لقواعد تنظيمية وفقا لخطة مرسومة تعمل على تحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ، وانشئت بعض الهيئات لادارة وتنظيم بعض المرافق الحيوية كالمهنة العامة للإصلاح الزراعي والهيئة العامة للسنوات الخمس التي كانت تعنى بالتطور الصناعي وفق تخطيط يتركز على مبدأ الأولويات ، وضوابط اقتصادية تباشرها إدارة التوحيد القياسي الملحقة بوزارة الصناعة . هذا بالإضافة

(١) يمكن أن نصير إلى القواعد التنظيمية الآتية : ق ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن العلامات والبيانات التجارية . ق ٥٤ لسنة ١٩٤٥ بشأن براءات الاختراع والرسوم وامتيازات الصناعة . ق ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن الترخيص ق ٨٩ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على النقد ، ق ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٠ بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين . م ق ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسمير الجبرى وتحديد الأرباح . ق ٥٥ لسنة ١٩٥١ بشأن الأسماء التجارية . ق ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الفرق التجارية . م ق ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاتجار في المخدرات . ق ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ بشأن السجل التجارى . ق ٣٢٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن التعامل في الأوراق المالية . ق ٣٢٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن منم الأحداث من دخول دور السينما . ق ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحلات التجارية والصناعية . ق ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن توجيه أعمال البناء والهدم . ق ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ بشأن الخلال العامة . ق ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن الملاي : ق ٣٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم عرض الأفلام للصورية ق ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بالأحكام الخاصة بجزالة عمليات البنوك . ق ٢٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن تنظيم أعمال الوكالة التجارية . ق ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن البنوك والاثنان ق ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتنظيمها في الاقليم المعمرى ق ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد .

وكذلك التدرجات المتعلقة بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المكتوبة ، وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل وبفرض رسم أبولو على التراكات وغير ذلك من الرسوم المنطة بالأداج مما لا يتسع المجال لى سرده .

إلى المجالس الاستشارية التي لها وظيفة توجيهية مثل المجلس الدائم لتنمية الانتاج القوى والمجلس الدائم للخدمات ، وقد تطورت هذه المجالس فيما بعد واندمجت في الأجهزة المركزية الرقابية .

وفي المرحلة الأخيرة التي تميزت بالتوجيه الاقتصادي ظهرت المؤسسات العامة للتكاملة :

وفي هذه المرحلة الحيوية التي بدأت مع بدايه سنة ١٩٥٧ بتصميم البنوك وشركات التأمين وتأمين بعض المنشآت ، كانت الصورة البارزة هي صورة المؤسسات العامة للتكاملة أو التمددة القطاعات ، وكان هذا وضعاً يتفق وطبيعة هذه المرحلة . فأنشئت المؤسسة الاقتصادية في يناير سنة ١٩٥٧ لتدير مجموعة المشروعات المتنوعة التي أمت أو مصرت بعد المدوان الثلاثي، وقد كان ميدانها للعمل غير مطروق استدعى قدراً من التركيز تمثل في قيام مؤسسة واحدة تمارس سلطات واسعة ازاء شركاتها المتفاوتة للنشاط من أجل أن تنصهر هذه الشركات وتؤدي دورها الوطني في خدمة التنمية .

وكانت تجربة المؤسسة الاقتصادية تجربة ناجحة في أسلوب إدارة المشروعات العامة إذ أنها - مع استبقائها قدراً من التوجيه والاشراف - تركت للوحدات الاقتصادية حريةها في التصرف كما كانت مناسبة لتضريح قيادات وطنية صحيحة لإدارة القطاع العام .

كذلك انشئت مؤسستا مصر والصرف في عام ١٩٦٠ لتشمل شركات بنك مصر ومشروعات التصنيع الأولى .

وفي مرحلة التحول الاشتراكي - توسعت الدولة في أسلوب التأمين - عن طريق المؤسسات العامة وهدلت عن المؤسسات للتكاملة إلى المؤسسات العامة النوعية :

فبعد قرارات يوليو الاشتراكية اتسع القطاع العام نتيجة لتأميم كافة وسائل الانتاج الرئيسية وظهرت الشركة العامة نتيجة لاحتفاظ الشركات المؤتممة بشكائهاباعتباره أسلوبا لإدارة المشروعات الاقتصادية. أكثر ملاءمة، وانتقل دور المؤسسات العامة من دور المشاركة إلى الإدارة الاقتصادية وأُنشئت المؤسسات العامة الاقتصادية والضرر ومصر وأنشئت للمؤسسات العامة النوعية في إطار من التنظيم الاقتصادي يقوم على المستويات الآتية :

(أ) الإدارة المباشرة على مستوى الشركة العامة .

(ب) الإدارة غير المباشرة بطريق الاشراف والتوجيه بواسطة المؤسسات النوعية ..

(ج) التنسيق على مستوى القطاع أو مجموعة الأنشطة وتتولى الوزارة المختصة .

(د) التنسيق بين القطاعات ويتم على مستوى المجلس الأعلى للمؤسسات في بادئ الأمر ثم عن طريق لجنة الخطة ومجلس الوزراء .

وعند هذا الحد يجدر بنا أن نشير إلى التطور التشريعي للمؤسسات العامة :-

(١) القانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ :

لقد ظلت المؤسسات العامة بغير تنظيم تشريعي إلى أن صدر قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الذي كان نقطة البداية في المراحل التنظيمية لتشريع المؤسسات العامة ، وقد اتبع هذا القانون نظام اللامركزية الإدارية بالنسبة للمؤسسات العامة طبقا للاتجاه السائد في القانون الفرنسي .

(ب) وتلا ذلك بعد سنوات قليلة صدور قانون المؤسسات العامة ذات الطابع

الاقتصادى بموجب القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ بعد أن ظهرت صور معينة من المؤسسة ذات نشاط اقتصادى مباشر، يتميز عن غيرها من المؤسسات العامة الادارية أو القائمة على خدمات، وكان لا بد من تدعيمها لتقوم بدور أساسى فى مواجهة أعباء التنمية الاقتصادية ولتسهم إيجابياً فى تنمية الاقتصاد القومى وتحقق بذلك فكرة الضبط والرقابة والتدخل فى قطاعات لم تنهض بها الدولة من قبل .

(ج) وأعقب صدور ذلك القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن المؤسسات العامة التعاونية وتحديد دورها بتنمية القطاع التعاونى وتدعيمه، سواء بالمعونة فى وضع سياسة عامة لذلك القطاع تلزمها الحركة التعاونية وتعمل على تنفيذها أم بتدعيم تلك الحركة عن طريق منظماتها بتوفير المعونة الفنية والمالية للجمعيات القائمة والإشراف عليها إشرافاً فعالاً يسهم فى خدمة أغراضها .

(د) على أن المرحلة الحاسمة فى تنظيم المؤسسات العامة هى تلك التى أجمعت بها نحو التخصص النوعى مع تحديد الشركات وللشآت التى تتبع كل منها وقد تم ذلك بمقتضى قرارى رئيس الجمهورية رقمى ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ ، ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ فأقاما أساساً جديدة لهذا التنظيم النوعى للمؤسسات العامة على النحو التالى :

(١) إنشاء مجلس أعلى للمؤسسات العامة يكون للرجع الأخير فى تحديد أهداف الإنتاج بالنسبة إلى المؤسسات العامة التى شملها ذلك التنظيم وهو الذى يعمل على ضمان تنفيذها فى طريقها للرسوم وتذليل ما يسترى هذا التنفيذ من مشكلات أو عقبات .

(ب) أعيد توزيع المؤسسات العامة على نحو يكفل تسكّل جهودها مع أحكام الرقابة عليها .

(ج) تحديد مجموعة الشركات وللنشاطات التي تضمها كل مؤسسة على أساس أن هذه الشركات والنشاطات هي وسائل تلك المؤسسات إلى تنفيذ دورها في الخطة العامة .

هذا ويبدو أن التشريعات المنظمة للمؤسسات العامة كانت لاحقة للتطبيق العملي ، أو الأصح كانت ترجمة لواقع الإدارة الضابطة لنشاطاتها ، ومع التطور والتقدم في التطبيق العملي ، أصبح واضحاً أن هذه التشريعات لا تعبر عن المرحلة التي تمر بها فكرة المؤسسة العامة بعد التأميم وظهور المؤسسات العامة للتوعية . كما برز الخلط بين المؤسسة العامة وبين الهيئة العامة ، في حين بدأ تبلور التفرقة بينهما على أساس أن المؤسسة العامة هي التي تقوم بممارسة نشاط صناعي أو تجاري أو زراعي . أو مالي ، في حين أن الهيئة هي التي تدير مرفقاً يقوم على مصلحة أو خدمة ، وجاء القانون ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون للمؤسسات العامة والقانون رقم ٦١ لهذه الفكرة ، وأصبح قانون للمؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ هو الذي ينظم جميع المؤسسات العامة ، بما فيها المؤسسة العامة ذات الطابع الإقتصادي والمؤسسات العامة التعاونية .

والواقع أن قانون للمؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ جاء ترجمة لواقع الحال فلم يدخل تعديلاً جوهرياً على نظام للمؤسسات العامة القائمة ولا على علاقة المؤسسة بالوزير الذي يشرف عليها أو بالشركات التي تنتميها ، وإهتم هذا القانون بوضع معيار للتفرقة بين المؤسسة العامة والهيئة العامة . ونقل للمؤسسات العامة من نطاق اللامركزية إلى نطاق أشبه بالمركزية الإدارية . وركز البرنامج على إشراف الوزير المختص ورقابته على المؤسسات العامة .

(د) إعادة النظر في قوانين القطاع العام :

وقد كان انتهاء الخطة الخمسية الأولى وإيدان بدء العمل بالخطة الثانية مناسبة هامة في أوضاع المؤسسات العامة . فقد تبين أن أهداف هذه المرحلة لا يمكن بلوغها إلا إذا عملنا زيادة الإنتاج وتحقيق كفايته ، بما يتناسب مع زيادة معدلات الاستهلاك والاضطراد في عدد السكان ، ولذلك فقد اقترنت بداية هذه المرحلة بمؤتمرات للإنتاج والإدارة .

(هـ) وتنفيذا لتوصيات مؤتمر الإنتاج وتلافيا للانتقادات التي كانت توجه إلى قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ٦٣ وقانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ صدر قانون جديد للمؤسسات العامة وشركات القطاع هو القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الذي استبقى الهيكل العام لتنظيم العام الذي انتهى إليه تطوره .

وفي مقدمة التنظيم الرقابي يوم الوزير المختص بالأشراف على المؤسسة العامة وكل مؤسسة تشرف على الشركات أو الجمعيات التعاونية التابعة ومجىء هذا القانون تبسط إجراءات تأسيس الوحدات الاقتصادية وتحديد اختصاصات رؤساء مجالس إدارة الشركات . كما أنه يعلو على محاولة لتأكيد حرية الوحدات الاقتصادية في التعرف ، وبرأى بين سياسة التخطيط المركزي الشامل ، وبين تحقيق مرونة التصرف للمؤسسات والوحدات الاقتصادية في الشئون التنفيذية .

وأدى استقرار المؤسسات العامة ونجاح أسلوبها في الإدارة والتنظيم إلى أن (م ٢٠ — الضبط)

تحولت بعض المصالح الحكومية ذات النشاط الإقتصادي إلى هيئات أو شركات عامة وزاد هذا الاتجاه في الآونة الأخيرة ، فبعد تحول مرفق البريد والتليفونات والسكك الحديدية إلى هيئات عامة ، تحول مرافق الكهرباء والنقل واللواحي ومعمل تكرير البترول الحكومي وغيرها ، إلى مؤسسات عامة أو شركات عامة .

وعندما كانت الإدارة الحكومية ضيقة النطاق ، وكان نشاطها يقتصر على عدد محدود من المرافق العامة ، كان استئثار الحكومة المركزية بإدارة هذه المرافق المحدودة أمراً ميسوراً ، أما وقد اتسع نطاق النشاط الحكومي هذا الاتساع للطرد الزدياد ، وأصبح يمتد في كل يوم إلى أنواع من الخدمات للشركة التي كانت في صميم النشاط الفردي ، وبعد أن انتمت الدولة - بمقايير متفاوتة - سياسة التوجيه الإقتصادي والتخطيط الاجتماعي ، أصبح أداء هذه الخدمات جميعاً على نحو يشجع رغبات الشعب ، مهمة عسيرة يفوقها كاهل الإدارة المركزية سواء من حيث التنظيم الإداري أو التنظيم المالي ، بالإضافة إلى أن قيام الإدارة المركزية بجميع المرافق العامة ، قد يؤدي إلى عدم تحقيق المداقة الاجتماعية فيما يتعلق بتوزيع الأعباء المالية ، ولهذا الاعتبار وغيره ، أخذت الدولة بنظام الإدارة المحلية وصدر به القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ .

وهناك ثمة حقيقة تنظيمية يجدر بها أن نشير إليها ، ألا وهي : -

فرض التخطيط نفسه كأسلوب للعمل لتحقيق الأهداف :

فقد كان التخطيط لتحقيق الأهداف غير معمول به من قبل في مجال الجهاز

الإدارة والتطوير الاقتصادى والاجتماعى للدولة، ولما بدأ التصميم على تحقيق التنمية الاقتصادية القومية، ظهرت الحاجة إلى التخطيط لاختيار الأهداف ودراسة أساليب تحقيقها، ونفس ذلك فى الاختصاصات التى أنيط بها كل من المجلس الدائم للتنمية الإنتاج والمجلس الدائم للخدمات . ثم برز جلياً بإنشاء مجلس أعلى للتخطيط القومى يقوم بتحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وإقرار خطط التنمية ، كما أنشئت لجنة للتخطيط القومى لحصر موارد الدولة الاقتصادية والبشرية ودراسة كيفية توجيهها الوجهة التى تعود على الشعب بالنفع الأقصى ، ولاعداد خطة للتنمية إعداداً يودى إلى تحقيق الأهداف التى يرسمها المجلس الأعلى للتخطيط وتنفيذها على مراحل مدروسة ، وطبقاً لأسبقيات تراعى فيها احتياجات البلاد وإمكاناتها الطبيعية والمالية ومهاراتها وكفاءتها الفنية والبشرية .

ثم أنشئت وزارة خاصة بشئون التخطيط نييط بها تلك الاختصاصات تحت توجيه وإشراف لجنة مبنقة عن مجلس الوزارة هى لجنة الخطة .

ولقد أكد الميثاق الوطنى دور التخطيط العلمى وأهميته فى تحقيق أهدافنا الاقتصادية ففى « هذا التنظيم لابد أن يعتمد على مركزية التخطيط وعلى لامركزية فى التنفيذ، تكفل وضع برامج الخطة فى يد كل مجموع الشعب وأفراد » .

« وإن العمل الوطنى على أساس الخطة لابد أن يكون محدداً أمام أجهزة الإنتاج على جميع مستوياتها ، بل أن مسئولية كل فرد فى هذا العمل يجب أن تكون واضحة حتى يستطيع أن يعرف فى أى وقت من الأوقات مكانه فى العمل الوطنى . إن ذلك يقتضى أن تتحول الخطة الشاملة فى أهدافها الاقتصادية والاجتماعية إلى برامج تفصيلية تكون فى متناول أجهزة الإنتاج » .

باب الثاني

المحتوى الوطني للضبط الاجتماعي.

الفصل الأول

مبادئ نظرية

المطلب الأول

الضغط الاجتماعي Social Pressure

في كل مجتمع من المجتمعات البشرية توجد «جماعات» تقوم بدور فعال في حياة ذلك المجتمع، وتمارس دافعا وضغطا بطريقة مباشرة ولكن بصورة غير شكلية أو رسمية . وهذه الجماعات تعرف في علم الاجتماع باسم الجماعات الضاغطة Pressure Groups وهي لما أهميتها نظرا لما تمارسه من فعاليات في شئون المجتمع وفي مواجهة مطالب وإمكانات تطوره، ولذلك فإن كثيرا من علماء الاجتماع يقيمون وزنا كبيرا لتلك الجماعات ويعتيمدون ، آثارها الضاغطة باعتبارها أداة فعالة لتحقيق الضغط الاجتماعي بمقتضى ما تمارسه من قوة القسر والجبرية، التي يقرها المجتمع في سبيل وضع قواعد فكرية وأخلاقية عملية لسلوك معين ؛ فالجماعات مثلا التي تفضل الحجاب على السفور تضغط بشئ للفرق والوسائل لمنع المرأة من الخروج سافرة أو حرمانها من حرية العمل ، بينما المجتمعات التي تفضل السفور تنهجه أنماها ضاغطة في كفاية حرية المرأة وتشغيلها وإعطائها كافة الحقوق السياسية والمدنية .

ومن أبرز الجماعات الضاغطة : الجماعات الدينية، والجماعات الوطنية والقومية، والجماعات القومية والثقافية والجماعات السياسية ، والنظريات، والاجتماعية، والهيات الثقافية ومنظمات الشبيبة، وما إلى ذلك من الجماعات التي تمارس ضغطا على الأفراد

الذين يفتشون إليها ، بتحديد مواقفهم وضبط تصرفاتهم واستجاباتهم وردود أفعالهم إزاء المواقف والأحداث الجارية في مجتمعاتهم . وواضح أن أثر هذه الفئات الاجتماعية للنظمة يزداد يوماً بعد يوم ، وأصبح تأثيرها للضغط من مقومات الحياة الديمقراطية الحديثة . أما أثرها في البلدان المتخلفة والسائرة في طريق النمو فلا يحتاج إلى بيان ، إذ أنها تمارس فعاليتها في شتى جنبات الحياة السياسية والإقتصادية والثقافية والاجتماعية في هذه البلدان ، وكثيراً ما تكون سبباً رئيسياً في عرقلة تطورها ، وقد تكون - في أحوال نادرة - أو قد يكون بعضها - سبباً في تقدمها ودفعها إلى أمام . وفي وسعنا أن تلعب هذا الأثر الحسن خاصة إذا نظم إسهامها في وضع الخطط ووضعت مشاركتها في نصائها الصحيح .

ونستطيع أن نقول في الجملة ، إن طابع الإلزام والقسر الذي تنصف به الظواهر الاجتماعية كما يبين علماء الاجتماع - يجعل خاصة عن طريق الضغط والتوجيه الذي تمارسه مثل هذه الجماعات - وقوة « التصورات الجماعية - *representations collective* » وقوة الأفكار المشتركة وفعاليتها بقوة تفوق قدرة الأفراد ، أمور نجدها مشخصة في الأثر الذي تمارسه مثل هذه الجماعات الدينية والثقافية والهيئية والقومية وغيرها على أفرادها . وهكذا يخضع الأفراد في المجتمع لضغط مجموعة من الأفكار والتصورات الجماعية ، بعضها يمر عن اتجاه المجتمع كله ، وأكثرها يمر عن اتجاهات جماعات معينة . وكل فرد في حياته يخضع لضغط المجتمع عامة ولضغط الجماعات المكونة له خاصة ، ولاسيما الجماعات التي ينتمي إليها ، ممثلة في طائفته الدينية أو القومية ، وفي منظمته ، أو غير تلك الجماعات .

وهذا الضغط الذي يمارسه المجتمع عامة ، والذي تمارسه الجماعات للنظمة خاصة

لا يقف عند حدود الأفراد بل يتجاوز ذلك إلى اتجاهات المجتمع عامة ، فيؤثر في توجيهه ببقية الاقتصادية والاجتماعية والتربوية وسائر جنبات الحياة فيه .

ومن أبرز الليادين التي يعجل فيها أثر هذه الأفكار الجماعية ويقوى فيه ضغطها وأساسها ، ميدان التربية . فهي المجال المفضل الذي تجد فيه الجماعات المختلفة منطلقاً ومرتماً لتحقيق أهدافها ونشر مبادئها وأفكارها . وليس غريباً عن أذهاننا أثر رجال الدين في توجيه التربية ، أو أثر للمنظمات السياسية في حياة معاهد التعليم ، أو أثر أصحاب الفعاليات الاقتصادية في توجيه سياسة التعليم ، أو أثر أصحاب الرأي وأصحاب « الحل والعقد » في كل منطقة أو قرية في سير أمور التربية وخطتها . بل نستطيع أن نذهب إلى أبعد من هذا فنقول إن تاريخ التربية منذ نشأتها حتى اليوم ، تغيير واضح عن أثر هذه الجماعات ونظراتها وفلسفتها ، وأن هناك تنوعاً في أنواع التربية في المجتمعات المختلفة ، بمقدار ما هناك من خلفات مختلفة ، ومن مذاهب تدبر بها الجماعات المختلفة . أولم تكن التربية في الهند القديمة تربية تدبر عن التكون الطبقي للمجتمع وعن أثر الطبقات الأساسية المكونة للمجتمع ؟ أولم تكن التربية للصينية القديمة معبرة عن روح المحافظة التي يتسم بها المجتمع الصيني القديم ؟ أولم تكن التربية اليونانية معبرة عن روح الابتكار والتجديد ، ونشدان السكال الخلقى للإنسان ، نتيجة للأفكار والمذاهب التي أشاعها مفكرو اليونان أيام عصرها الذهبي ؟

والتربية في العصور الوسطى الأوروبية ، ألم تكن وليدة الديانة المسيحية وأهدافها ، ونتيجة للأفكار التي عبرت عنها الكنيسة ؟ وفي العصور الإسلامية ، ألم تنعذ التربية شعاراً لها ما أشاعته الديانة الإسلامية من عمل للدنيا والآخرة معاً ، وفي إعداد ثقافي يضمن المرء الحسنين ؟ ويطول بنا الحديث إذا نحن أردنا أن نعدد الأمثلة على مدى خضوع التربية في عصورها المختلفة لضغط الأفكار

الجماعية المشتركة ، ولأثر الجماعات المنظمة من دينية أو قومية أو مهنية أو غيرها . وقد لانهم بالغوا إذ ارددنا مع « دور كهايم » أن لا تربية بلا مجتمع ، ولا مجتمع بلا تربية ، وأن التربية ضرب من صناعة الفرد صناعة إجتماعية ، أى تكونته على غرار عادات مجتمعه وأفكار ذلك المجتمع ، ونظرته إلى الوجود . ويظل من الصحيح - مهما تكن حدود اللذهب الاجتاهى فى التربية - أن نقول إن من أهم مقومات التربية جملة التصورات الجمعية للشركة التى يدين بها المجتمع وتأخذ بها جماعته للكونة له ، وأن فنون أعماط التربية يقابل فنون البنية الروحية والفكرية للمجتمعات : من مجتمع أسرى ومدبى فى القديم ، إلى دبنى عالمى فى القرون الوسطى ، إلى مجتمع قومى ودينى معاً فى العصر الحديث ، إلى مجتمع سياسى وصناعى فنى فى الأيام المعاصرة .

والذى نريد أن نقف عنده أن أثر المجتمع وأثر جماعته المنظمة فى التربية وأحدافها ، أثر قائم لا ريب فيه ، وأتينا لا بد أن ننطلق منه ، ولا نستطيع تجاهله ، وأن تطوير ذلك الأثر يستلزم أولاً أن نبدأ منه ومن معرفته ودراسته بنيتة والدور الذى يقوم به .

من هنا كان لزاماً على المخطط التربوى أن يحيط حلقاً ببنية الجماعات المختلفة المكونة للمجتمع ، وبالأثر الضاغط الذى تمارسه ، ليستطيع بعد ذلك رسم الخطة اللازمة دون أن يصطدم بعقبات إجتماعية لا قبل له بالتغلب عليها . بل لزام عليه أن يترك هذه الجماعات فى وضع الخطة وفى مراحل تنفيذها .

ونقول إن أهم عناصر نجاح الخطة التربوية - أو أى خطة - إيمان الرأى العام بها ، وإيمان أولى الرأى خاصة ، وعلى رأسهم الجماعات المختلفة التى تلعب دوراً فى توجيه المجتمع وفى تكوين أفكاره . وبين هذه الجماعات المنظمة التى

ينبغي أن نشرها في الخطة، يجب أن نذكر « ثقافات المدن » بشكل خاص،
بوصف هؤلاء أول للمنيين بتنفيذ الخطة .

وهكذا يتحقق إلى حد بعيد الطابع الديمقراطي للخطة ، عن طريق
شترك أكبر عدد ممكن من ممثلي قطاعات النشاط الاقتصادي والإجتماعي
والثقافي ، وعن طريق التفاعل بين القوى الاجتماعية الموجبة للمجتمع وبين المرجوء
والمتطلعات التي ينبغي الوصول إليها أو بلوغها .

المطلب الثاني:

الطبقة والتنظيم الاجتماعي

ينطوى التنظيم - بمفهومه العام الواسع على كل المضامين الوظيفية التي تنطوى عليها الهندسة الاجتماعية Social Engineering ، فهذا المصطلح يعبر عن « وضع كل شيء في مكانه » ، واستناد الأدوار الاجتماعية والوظيفة وفق المواصفات التأهيلية للمناشط التخصصية ، والقدرات على تحمل المسؤوليات التنفيذية مع العمل على ترابط وتلاحم وتواصل الأشياء والوظائف والأدوار والأشخاص والجماعات في الميكل التنظيمي ، على أساس تكافلي واشترافي وتكاملي .

وقد يتحقق التنظيم ، بمفهومه العام بشكل آلي ميكانيكي ، وقد يتم بتفكير منطقي يهدف إلى تسيق الجهد الجماعية ، على نحو يقلل من الاحتكاك والتعارض والأزدواج الذي يمكن أن يحدث بين الأفراد الذين يؤلفون الميكل التنظيمي . ويعرف هذا الشكل الأخير من التنظيم بالتنظيم الإداري الرسمي . غير أن تواجد الأشخاص في قنوات التنظيم ومسالكه من شأنه أن يخلق صوراً جديدة من العلاقات والانطباعات والمشاركات الوجدانية . التي تنجسد في تكتلات وتشكيلات يطلق عليها اصطلاح « التنظيم غير الرسمي » .

والواقع أن مفهوم التنظيم الاجتماعي مفهوم نسبي ، بمعنى أن التنظيم يتحقق بدرجات متفاوتة على قدر طريقة قيام أعضاء المجتمع أو الفئات والجماعات للمكونة له بمرا كزهم وأدوارهم الاجتماعية ، كما يتوقف الأداء الكفء للوظائف الاجتماعية على الميكانزمات التي تتوفر عن طريقها الحاجات الاجتماعية للأفراد والفئات . وهذه الميكانزمات تشمل الأنماط الاجتماعية والنظم والهيئات الإدارية والتنفيذية الرسمية الحكومية ، وغيرها من أجهزة وأدوات الضبط الاجتماعي التي تنشأها الجماعة لتحقيق أغراضها ، وبذلك تتعد درجة التنظيم الاجتماعي بمدى التوافق والانسجام بين الميكانزمات الاجتماعية ورغبة أفراد المجتمع في تقبل مرا كزهم

الاجتماعية وأدوارهم اغلاصة بهم ، وبخلاف ذلك يسود للجمع الوهن وعدم التنظيم الاجتماعى ^(١) .

هذا ويجدر التنبيه بأن علماء الاجتماع عندما يدرسون تنظيم الجماعات الانسانية بشكل عام ، فإنهم يميزون بين نوعين من التنظيم : التنظيم الرسمى (الشكلى) والتنظيم غير الرسمى . وقد عرف برنارد ^(٢) التنظيم بمفهوه العام . بأنه نوع من التجمع المتكامل الذى يتركز على أفعال وتفاعلات لها عنصر الثبات والاستمرار .

أما عن التنظيم الرسمى فقد عرفه ارويك « Urwick » ^(٣) بأنه تقسيم وتوزيع الماشط المختلفة إلى فئات متعددة ومتباينة ، ثم تدرج وترتيب هذه الفئات من الأنشطة ، ثم تكليف أفراد معينين بالقيام بها كأدوار وظيفية . تسند اليهم .

ومعنى ذلك أن التنظيم الرسمى - فى إطاره الإدارى والتنفيذى - ينطوى فى محتواه على عدد من العناصر فى مقدمتها : العلاقات بين الأفراد الذين يجمعهم رابطة التنظيم ، الحقوق والامتيازات التى تمنح لأفراد جماعة التنظيم ، الالتزامات والمسئوليات التى ترتبط بأدوار الأشخاص وأدوار الجماعات ، مجموعة القواعد والشعائر والممارسات التى يتبناها الأشخاص والجماعات أثناء قيامهم أو تأديتهم . لأدوارهم الوظيفية التى يحددها لهم التنظيم ^(٤) .

(1) Elliot and Merrill, Social Disorganization. Ny 1950.

(2) Bernard, Organization and Managemen, Harvard, 1948

(3) I. Urwick, Management of Tomorrow, 1933. P53.

(4) يلاحظ ان بعض العلماء من أمثال برنارد تسيعدن عناصر التنظيم الرسمى أشخاص الافراد للمتركن والتنظيم والمواقف الاجتماعية الخاصة بهم .

Bernard, The Functions of The Executive Harvard 19 47, P 73.

وتبدو علاقة التنظيم الرسمى بالضبط الاجتماعى، إذا نحن وضعنا فى الاعتبار أن التنظيم الرسمى يتضمن تحديدًا دقيقًا للسلطة والمسئولية، وتحديدًا واضعًا لوظائف كل وحدة تنظيمية فى إطار الخريطة الوظيفية التنظيمية، يتحدد بشكل مضبوط أبعاد وحدود الوظائف والأدوار والحقوق والواجبات والمسئوليات المرتبطة بشكل وظيفية، بطريقة تتضمن الاتصال والتواصل الدقيق بين الوحدات التى يحتوئها التنظيم، حتى يسير العمل وفق مبدأ الافضل للتنظيم كككل وظيفي .

وتتخذ المنظمات الكبيرة عادة صورة الترتيب الهرمى للوحدات التنظيمية . ومعنى ذلك أنه يراعى فى بناء أى مشروع أن يكون بناء تسلسلياً من الناحية الوظيفية Hierarchial ، فيتألف من نسق متكامل من الفئات الوظيفية التى تتطلب قدرات وتخصصات متباينة ومتفاوتة ، وتزداد هذه القدرات أهمية كلما أجمعنا إلى أعلى البناء ، وفى كل مستوى تتم بعض الأنشطة الوظيفية ، وينطوى هذا التسلسل الهرمى على تسلسل إشرافى ، يتكون من مستويات مختلفة من السلطة تتدرج من علاقات الرئاسة إلى علاقات التبعية ، وكل رتبة مسئولة عن أداء وظيفة محددة .

ويتطلب التنظيم تحقيق لون من « الاتصال الكفء » بين وحدات ومستويات البنيان التنظيمى الهرمى، ليتيسر نقل الأوامر والتوجيهات والضوابط الإشرافية فى خلايا نسيج التنظيم ، بحيث تسير أفكار ومشاعر وتوجيهات الجماعات المشتركة فى التنظيم من أعلى إلى أسفل خط السلطة ، بحيث تتكامل الوحدات التنظيمية من أجل تحقيق الهدف الوظيفي من التنظيم الرسمى .

وقد يتم هذا التكامل عن طريق عمليتين رئيسيتين يعبر عنهما كل من
(م ٢١ — الضغط)

المالين « ميلر Miller ، فورم Form »^(١) بمعانيق : الاندحام الاجتماعي Social Fusion والانشطار الاجتماعي أو الانشقاق الاجتماعي Social Fission ، فينشأ البناء التنظيمي للتكامل عن طريق عملية الاندحام، وذلك بزيادة عدد الوحدات التنظيمية التي تتعدد معها أو تندمج فيها عن طريق هذه العملية ، كما تنمو التنظيمات عن طرق انقسام كل وحدة تنظيمية وانشطارها إلى وحدات تنظيمية أصغر ثم انضمام بعض الأفراد العاملين إلى الوحدات المنشطة .

ومع أن فكرة التنظيم الرسمي فكرة قيمة لكنها لا تهتم بشخص وهو يؤدي دوره ، لأن الأفراد لا يعيشون طبقاً لوظائفهم المحددة لهم ، أي أن التنظيم الرسمي لا يراعي الصفات الفردية للشخص الذي يشغل الوظيفة . ويمكن القول بأنه عندما يصل الأشخاص مما اتصلوا رسمياً تتميز علاقاتهم بأفعال واستجابات خارج نطاق التوقعات الرسمية ومن ثم يعتقد عالم الاجتماع بأن العلاقات الشخصية القائمة بين أعضاء أي تنظيم ، والتي لا توضح على الخريطة التنظيمية ، تعتبر ناحية أخرى من التنظيم الاجتماعي ، وتسمى بالتنظيم غير الرسمي وتؤدي دوراً هاماً في وظيفة التنظيم الاجتماعي كما هو الحال في التنظيم الرسمي نفسه .

فالتنظيم غير الرسمي إذن نسق من العلاقات الشخصية والاجتماعية التي تنمو بين الأفراد عندما يتفاعلون في أبنية رسمية ، وهي تشمل : الجماعات المتجانسة والزمرة والطبقات والاحتفالات والمواطف التي تضبط سلوك أعضاء الجماعة . أي أن هذه الشبكة من العلاقات الشخصية والاجتماعية لا يحددها أو يقررها التنظيم الرسمي ، ويمكن أن نفكر إليها على أنها تضم كل نواحي الحياة الاجتماعية التي لا تتوقعها العلاقات التكنولوجية والرسمية .

وعلى ذلك يسكون التنظيم الاجتماعى لأى منشأة من سلوك الأفراد وأدوارهم الوظيفية فى المنشأة . يتضمن كل الطرق المطردة والروتينية لعمل الجماعة ، وعندما لانشاهد هذه الأنماط المتوقعة من السلوك يحدث عدم التوازن أو سوء التنظيم الاجتماعى . ويمكن التمييز بين التنظيم الرسمى والتنظيم غير الرسمى . فالتنظيم الرسمى نسق من النشاط التى تم تنسيقها بين شخصين أو أكثر . أما التنظيم غير الرسمى فهو نسق من العلاقات الشخصية والاجتماعية التى تنمو بين الأفراد، عندما يتفاعلون معا فى أبنية رسمية .

والهدف الأسمى من التنظيم هو تحديد الهيكل التنظيمية - لمكونات الرئيسية للأجهزة التنفيذية ابتداء من الوحدات الإدارية المحدودة فى وظائفها حتى مستوى الإدارات العامة وما يبادلها - وذلك كله على أساس أن الجهاز التنفيذى والإدارى للدولة يعتبر وحدة متكاملة البناء فى هيكله العام ومرحله الدئى ، كما أنه يتكامل مع باقى أجهزة الدولة التى تمارس السلطات السياسية والتشريعية والتخطيطية، ولها حق السيادة والضبط والرقابة والتابعة .

وتعتمد كفاءة البناء التنظيمى لأى قطاع من القطاعات الوظيفية على تحديد التسلسل الإدارى التنفيذى داخل كل جهاز من أجهزة القطاع ، وتدرج سلطة الإشراف والرقابة والتصحيح والتوجيه، وهى عناصر هدفية لعملية الضبط الاجتماعى : ويشتمل التسلسل الإدارى على تحديد العلاقات بين الرئاسات المختلفة فى ضوء وضع وتحديد اختصاصات وسلطات ومستويات وصلاحيات كل مستوى ، وقنوات ودهاليز وانفاق اتصال كل مستوى بالمستوى الأعلى منه والمستوى الذى يليه .

ولتوضيح هذه القواعد التنظيمية يجدر بنا الإشارة إلى العلاقات التنظيمية

بين المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية (مثلا) التابعة لها ، فهذه العلاقة كما نظمها قانون المؤسسات العامة لسنة ١٩٦٦ ، علاقة مباشرة ، تتركز على الاهتمام بالرقابة والتوجيه والتفسيق بين الوحدات الاقتصادية المختلفة في القطاع المستولة عنه المؤسسة النوعية الواحدة ، دون أن يتمدى هذا إلى بند التدخل في التنفيذ ، مع النظر بعين الاعتبار إلى ضرورة الأخذ بمبدأ تلازم السلطة والمسئولية لكل مستوى من المستويات الوظيفية ، بمعنى ضرورة توزيع السلطة على للمستويات الإدارية المختلفة ، بما يتناسب مع المسئولية الموكولة من الناحية التنظيمية لتلك المستويات .

وغنى عن البيان أن العلاقات التنظيمية داخل الهيكل البنائى للضبط الاجتماعى لا بد وأن تأخذ بمبدأ تدريج السلطة بما تتضمنه من حق التوجيه والتصحيح وفقا لتدرج الدور والمستوى الوظيفى الذى ترسمه وتحدده السلطات السياسية والتشريعية ، فى ضوء ملائمة القاعدة التشريعية لمقتضيات الأداء الوظيفى وفقا لمتطلبات الملائسات اللازم توافرها لحسن النشاطات الوظيفية لمواجهة متطلبات واحتياجات الجماهير .

ولكى نفهم طبيعة العلاقة الوظيفية للتداخلة بين التنظيم والضبط الاجتماعى فى قطاع الادارة مثلا، ينبغى أن نشير إلى الأسس والركائز الأساسية التى تعتمد عليها مفاهيم التنظيم ودوره الوظيفى والتى يمكن إيجازها فيما يلى :

(١) تقسيم العمل فى إطار نوع النشاط الجمعى للأداء الوظيفى، ويقضى هذا تحديد الهيئات والادارات التى تقوم بالنشاط أو الأداء الوظيفى ، وتحديد اختصاصات كل إدارة وعمل كل فرد داخل كل هيئة أو إدارة .

(ب) ملاحظة الترتيب والتدرج الهرمى بين الوحدات التنظيمية، وتكون.

مجموعات متخصصة تتدرج السلطة والمسئولية فيها من أعلى الوحدات إلى أسفل وأقلها سلطة ، مع تحديد وظيفة كل وحدة ، وعمل كل فرد فيها ومسئوليته .

(ج) وضع الهيكل التنظيمي من الناحية البنائية والوظيفية ، وتحديد العلاقات بين مختلف التخصصات ، وفق درجات السلم الوظيفي ، وتحديد دورة العمل ، وحصر القواعد العامة التي يسير في إطارها دولا ب العمل في كل وحدة تنظيمية .

(د) مراعاة التسلسل الوظيفي وفقا للتسلسل الاشرافي والتوجيهي مع تحديد هيكل بنائي المتابعة والمراقبة بطريقة تسكفل التعرف على الانحرافات في الأداء الوظيفي والمبادرة إلى تصحيحها وتقومها .

وفي ضوء ما تقدم يقين لنا أن تصميم الهيكل التنظيمي يرتكز أساساً على تحديد للسلطات والمسئوليات بين مختلف المستويات في الهرم الوظيفي .

ومعنى ذلك أنه يمكن أن يرتد إلى ركيزة وسند الضبط الاجتماعي الذي يظاهر ما يستند إليه التنظيم من عنصر السلطة والالزام ، وما يتضمنه من مسؤولية الفرد عن أدائه الوظيفي ، وفق قواعد محددة ، وليست المسئولية في قالبها القانوني إلا صلاحية وتعرض الفرد للمعاقبة عن قيامه بأدوار أو واجبات محددة بحكم كونه عضواً في المنشأة أو المنظمة أو الهيئة ، بصرف النظر عن رغباته الخاصة وميوله الذاتية . فالأساس في المسئولية أنها إلزام يفرضه النظام على الفرد أثناء قيامه بدوره في الأداء الوظيفي ، وعلى الفرد أن يتقبل السلطة المخولة لمن يملوه في الهيكل التنظيمي ، فالأساس في السلطة أنها قوة إلزام الآخرين للاقتداء لما تقضى القواعد واللوائح التنظيمية ، ومن المتبع أن الجماعة تمنح للأفراد من السلطة بقدر ما يتحملون من مسئولية ، وخاصة في نطاق السلطات الوظيفية .

الفصل الثاني

رقابة المنظمات الاجتماعية

المبحث الأول

مقدمة تمهيدية

يعرف العلامة بارنز Barnes المصطلحات الاجتماعية Social Institutions بأنها التركيب الاجتماعي والبيكل واليكازم الذي ينظم المجتمع من خلاله أوجه نشاطه المختلفة ، والذي في إطاره ينظم فعالياته بما يواجهه أشباع الحاجات المتعددة والاحتياجات المتعددة ، فأفراد أي جماعة كبيرة ينتمون من الناحية النظرية للعوسة إلى منظمات ، وكل منظمة تنظم علاقاتها ونشاطاتها الاجتماعية بصياغة — قواعد وأسايب العمل اللازمة لأنجاز وظائفها .

وتمتيز هذه القواعد والأسايب نظاماً سائدة ؛ ومن هنا يحدث الخلط بين المنظمات والنظم نظراً لأن أياً من المصطلحين قد يستخدم للدلالة على المصطلح الآخر ، ولسكتنا لأنجد صعوبة في التمييز بين المصطلحين إذا نظرنا إلى النظمة

الاطلاع على تفصيلات وافيه في هذه المسألة يمكن الاسترشاد بالمرجعية التالية:

H.E Barnes , Social Institutions . N.y . 1942 . P29

Encyclopaedia of The Social Sciences VIII , Art . -Institution -
Cooley; social Organization; N.y, 1909 . Ch , II.111

Barnard . L.L, The Conflict between Primary Group Attitudes
and Derivative Group Ideals in Modern Society.

Am. I. of Sociology vol. 4

باعتبارها منشأة أو هيئة اجتماعية تتطلب أو تتركز على نظم ، فالكتيسة مثلاً تعتبر منظمة ، وشعائر الاتصال بالقوى المقدسة عن طريقها وما يلزم أفرادها مراعاته تعتبر نظاماً خاصة بها ، كما أن الأسرة تعتبر منظمة ، والزواج عماد نظمها وكذلك المؤسسات والشركات تعتبر منظمات ، والقوانين واللوائح الاقتصادية تمثلها وتحدد نظمها ، وعلى نفس النوال تعتبر السكاية الجامعية منظمة ، ولوائحها المفصلة بالمحاضرات والامتحانات وما إلى ذلك هي نظامها للميزة لها ، واللوائح وأنماط العمل منظمات ، ولوائح العضوية والتشريعات المحددة والضابطة لنشاطاتها هي نظمها ودواليك .

وإذا أردنا أن نعالج للنظمة الاجتماعية كأداة تنظيمية ووسيلة ترشيدية ، فلا بد أن ينظر إليها من وجهة نظر العلامة بـارنارد Bernard ، الذي يعتمد على المفظة الأولية المباشرة Primary group باعتبارها أبسط وأهم شكل من أشكال التماسك للنظم ، معتمداً في ذلك على ما قرره العلامة كولي Cooley من أن الفئات الأولية المباشرة هي النواة لكل تنظيم اجتماعي ، وأنها تظل حماية تنظيمية أو غير رسمية في الأنسجة الاجتماعية ، سواء في ذلك المجتمعات البسيطة للتأخرة أو للمدينة ، وأظهر مظاهرها الترابطات العائلية .

غير أنها تتخذ أشكالاً متعددة في الجماعة الراقية ومن أمثلة ذلك فئة اللهب وفئة المشاركة وفئات الأخوة المحلية وهي منظمات حرة ، وهناك منظمات تتخذ

P. Landis, Social Control, Ch. II. The Primary Group in Social Control pp 147 — 165.

Ibid, ch. 12- Social Control in The Secondary Group pp 168-185.

مظهر الجماعة ذات العلاقات المباشرة ، وإن كانت مشكلة تشكيلا وضعياً للقيام بأغراض إجتماعية محددة أو واجبات مخصصة، كأعضاء اللجان الفنية والمؤتمرات العلمية أو السياسية أو الاقتصادية أو مجالس الإدارات التي تتخذ الصفة التنفيذية . فهذه الأشكال الاجتماعية وأعمالها تتميز بأنها تجمع بين أفراد الفئة في حالة من التوافق الموضوعي Objective Harmony والاهتمامات المشتركة Mutual Interests والتفكير المشترك joint Thinking .

ومن هنا يمكن أن نقرر أن الضبط يتم تلقائياً وبصورة أكيدة عن طريق حماية من طبيعته نفسية جماعية ، تنبثق من طبيعة المعيشة أو الصفة التعاونية والتضامنية التي تجمع أفراد الفئة الأولية ، والتي تنطوي على ما يمكن أن نسميه « طريقة للعمل بالاشتراك » وحيثما تكون الحياة بسيطة في تركيبها ووظائفها — كما هي الحال في الجماعات المتخلفة والمتأخرة أو في بيئة محلية معزولة — فإن الفئة الأولية التي تربط أفرادها العلاقات المباشرة ، تكون كافية في حد ذاتها للقيام ب مهمة الضبط . والسيطرة التلقائية على أفرادها ، كأنها تكفي لتحقيق أكثر النشاطات التنظيمية في الحياة الاجتماعية .

ولكن حينما يتسع نطاق الجماعة ويتمدد تركيبها وتشابك وظائف وحدتها، تصبح العلاقات غير مباشرة وتصبح المصالح متميزة ، ويتطلب النطاق الجديد المصالح تنظيمياً معقداً ، ولم تعد المنظمه الكبرى قابلة لسيطرة الفئات المباشرة أو الفئات المحلية ، ومن ثم لابد من أن ينشأ تنظيم إجتماعي يرتكز على الجماعات الثانوية Secondary groups التي تعتمد في تحقيق وظيفة التنظيم والضبط — على تنظيمات ووكالات إجتماعية متخصصة ، تمثل السلطة التنفيذية والأجهزة البروقراطية المتميزة عن الجماهير الشعبية .

وتتخذ الفئات الأولية في مثل هذه الأشكال الاجتماعية مظهر المجالس الإدارية التي تنتخبها أو تعينها الجمعيات العمومية، كأداة تمثل الأجهزة للشرفة على تحقيق الصالحة المشتركة والمنفعة لمن لهم حق المساهمة والعضوية ، غير أنفا لابد من أن نسجل أن الفئة الأولية ، كوحدة تنظيمية ، تركز على التواصل المباشر Direct Communication بين أعضائها ؛ والتعاون والتضامن المشترك بين مكوناتها، في الفئة الأولية يعمل الأفراد سويا ويلعبون سويا ويعتمدون سويا ويتباحثون سويا، ويقررون سويا إلى آخر مظاهر التنظيم الجماعي على نحو ما يقرره العلامة تونيز Tonniez^(١) أما في للأنظمة الكبيرة فإن التواصل لا يركز على هذه المشاركة أو السوية بقدر إرتكازه في القيام بواجبات مشتركة في سبيل تحقيق أهداف مشتركة، وهذه الواجبات تمثل صلاحيات مختلفة ودرجات مساهمة متفاوتة وحقوق والتزامات متباينة ، وينتج عن ذلك من الناحية الاصطلاحية العملية أن الضبط والتنظيم الاجتماعي ينتقل من الاعتماد على السلطة المباشرة التي يحددها مركز الفرد في الجماعة Social status إلى مجموعة معقدة في مظاهرها المنطوية في الصيغ التعاقدية Contact، بمعنى أن تنظيم المجتمع الكبير التقدم لا تتم إلا بطريق تحديد واجبات ووظائف وحقوق الأفراد للتعاملين - صراحة أو ضمنا - وفق قوانين أو عقود .

وآية ذلك أن سير النظام المعقد لا يمكن أن يهيد إلى التكيفات التلقائية التي تتحقق في الفئات الأولية المباشرة . ومن هنا ارتكز الضبط والتنظيم الاجتماعي في المجتمع المدني على مجموعة المؤسسات والمنظمات والنظم التي تعكس

المظهر القانوني والتشريعي المنظم لكل نشاطات وفعاليات المؤسسات الاجتماعية ، وهذه الوضعية تقتضى بالضرورة قيام قواعد تنظيمية رسمية وساعة رسمية مع صلاحيات معينة ، وتحديد دقيق للمصالح والمنافع ، وتقسيمها واضحا للعمل تتميز فيه وظيفة ودور كل فرد بالنسبة لوظائف وأدوار الآخرين .

ومعنى ذلك أنه في ظل المنظمات الكبيرة ، يستعاض عن العلاقات المباشرة الشخصية بالعلاقات غير المباشرة للأشخاص ، فهنا تمتد الفئة الأولى على اللامعة والمائلة والتأهيل المصنوع للشخصى Congeniality . نجد أن المؤسسة الكبرى لا تميز هذا الاعتبار أهمية كبيرة ، طالما يتوافر في أفراد أعضائها الشروط القانونية التي تجعلهم مؤهلين لمضويتها ، وماداموا يقدمون خدماتهم للمصلحة التنظيمية ، وربما كان هذا هو ما يفسر شعور أعضاء المجتمع المعقد بأنهم أكثر تحررا أو أكثر استقلالا من سيطرة الفئات الأولى على حياتهم الخاصة ، وإن كانوا في الوقت نفسه يشعرون بالخضوع لنظام من التقيد الدقيق منبعث عن مصادر بعيدة عن مجموعهم ونفوسهم الذاتية^(١) .

وإذا كانت السيطرة الاجتماعية تتخفى الفئة الأولى ، كالمائلة الأبوية مثلا ، شكل التوجيهات والأوامر المباشر من رب الأسرة ، فإنه في المنظمة الكبيرة التي يعبر عنها بالجماعة الثانوية Secondary Group لا بد من وجود سلطة دستورية ، تكون مصدرا للضوابط والتنظيمات القانونية إذا نه لا بد من وجود قواعد صريحة لكل تنظيم معقد ، وبدونها لا يستطيع أن يحقق هذا التنظيم خدماته ووظائفه بكفاءة ، وينتج عن السير الآلى للقواعد التنظيمية للوضعية لكل مؤسسة أو منظمة حكومية أو أهلية ، أن يتحكم في نشاطاتها وفعاليتها العمل النمطي أو الروتيني « Routine » وتنمو المصالح للركزة في داخل التنظيم الروتيني إلى الحد الذي يشعر معه الموظف أن جدارته

(1) A. Kardiner , The Individual and His Society 1989

وراجع كتابنا في العلاقات الاجتماعية من ص ٧٧ - ٨٠

وقدرته تمتثلان في تنفيذه للقواعد القانونية بعمرامة ، وعليه تصبح تلك القواعد متمتعة بالاحترام والقداسة من ناحية القائمين على تنفيذها وجمهور المتعاملين وفق مقتضياتها .

غير أن تعقد الحياة الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة ، قد اقتضى بعض المبادئ التنظيمية التي كان لابد لها ، لأحكام السلطة الضابطة على نشاطات المؤسسات الخاصة، التي تنشر في وحدات إقليمية متباعدة، وتؤدي نفس الوظائف الاجتماعية، ولذلك ظهر ما يسمى بالمبدأ الاتحادي «Principe» «Federative» كوسيلة من وسائل امتداد الوظيفة الضابطة للمنظمة المركزية على فروعها المحلية، فإذا بنى أى تنظيم اجتماعى وظائفى على أساس توزيعه على وحدات محلية أو إقليمية تلك قدرا من الاستقلال الذاتى ، فإن هذا المبدأ يكون كفيلا بتحقيق التوازن بين الإشراف والضبط المركزى واللامركزى ، وهذا الأمر يتضح فى النطاق الاقتصادى والسياسى والجهاز الادارى ، فقد تبدأ مؤسسه مالية أو تجارية فرعها الرئيسى المركزى وفق قواعد ونظم محددة ، ثم ما لبث أن تنشئ فروعاً لها، أو تندمج تحت سيطرتها وإدارتها فروع تزاوّل نفس النشاط الاقتصادى «فى النطاق المحلى» .

كما يبدو أيضاً فى تحويل السلطة المركزية إلى البلديات أو المجالس الإقليمية والإدارية الفرعية ، ولقد ساعد التقدم التكنولوجى وارتفاع وسائل التواصل المادى والفسكرى، على نجاح محاولات التنسيق بين التنظيم المركزى واللامركزى ، على أساس ما يعرف اصطلاحيا بتنظيم مراكز الجماعة Community Centers بعد أن أصبحت مصالح السكان واهتمامهم غير مركزة فى داخل المنطقة .

كما أنه لا بد لنا من أن نقرر أن دور الفئات الأولية للباشرة قد امتد إلى داخل ما يعرف بالتنظيم غير الرسمي Informal Organization في المجتمع الصناعي ، ومما يذكر بهذا الصدد جهود العلامة برنارد CI Bernard في إظهار تكوين التنظيمات الصناعية الكبيرة من فئات أولية صغيرة ، تختلف من حيث حجمها ومتوسط عدد أفرادها ، وفي تنبؤ نمو وتفرع وانقسام الوحدات الاجتماعية الكبيرة ، إلى هذه الفئات الصغيرة ، على النحو الذي تنمو به أو تنقسم وفقه انطالية الحيوية في النسيج الإنساني . وقد أضاف بذلك إلى الوحدات الأولية المعروفة عند العلامة كوكولي Cooley ، نمطا آخر من أنماط الوحدات الاجتماعية الأولية التي تكونت داخل المصنع من مجموعة من العمال الذين جمعهم وحدة العمل الانتاجية الجزئية ، ويمكن أن يطلق عليها لفظ زمرة « Clique » وهي التي تكون داخل التنظيم غير الرسمي ، على أساس للعمل المشترك ، ومن المرجح أن تجمعهم علاقات وطيدة تجمعهم بعملون ويا تكون ويتسامرون ويتناقشون سويا ، مع تفاهم تام وإدراك شبه كامل لأصالحهم الذاتية والجماعية .

والمبدأ الثاني من مبادئ الأسس التنظيمية للمنظمات المجتمعات المعقدة هو محاولة تحقيق قدر من التوازن بين المركزية واللامركزية ، يختلف وفقا لطبيعة وظائفها ، وينطوي على مبدأ المسؤولية الرسمية . وهذا المبدأ له أهمية خاصة بالنسبة لأقوى التنظيمات وأشملها ألا وهي الدولة ، التي تعمل على تنسيق وتحييد فاعليات التنظيمات الداخلة في إطارها ، والواقع أن جميع التشكيلات والتنظيمات الرسمية تعتبر ، وكالات متخصصة تتمتع بقوة ضابطة وسلطات تحكمية ، على أن موظفي الدولة يعتبرون بمثابة مندوبين أو ممثلين يعملون نيابة عن أولئك الذين يخضعون لسيطرتهم ، وترتكز النظم الديمقراطية عادة على

العمليات الميكانيكية للانغصاف الشعبي ، غير أن أجهزة الدولة التنظيمية لا يمكن أن تستغنى بأى حال من الأحوال عن الاستعانة والاعتماد على خبرة الخبراء الفنيين ، وعلى أية حال فإن مبدأ التحكم التلقائى Automatic Control كفيل بأن يحمل التنظيمات الكبيرة الداخلة فى نطاق الدولة من الناحية الرسمية ، خاضعة ومقيدة بالزام خلقى وفنى ، يخلص فى ضرورة العمل على استجابة رغبات وتحقيق مصالح القطاعات الشعبية ، التى تتولى المهمة أو التحكم فى نشاطاتهم وفعاليتهم ، ويبدو هذا بشكل واضح فى التنظيمات المتناسقة فى شتى نواحي الحياة الاجتماعية .

فكل منظمة يسكون أعضاؤها أحراراً فى تركها بارادتهم ، تكون ملزمة بمراعاة رقابة الرأى العام الجماعية ، وبالتالى تكون مضطرة لأن تستشير رغبات أولئك الأعضاء بصفة مستمرة ، وقد ازداد مفعول هذا المبدأ بالنسبة للتنظيمات الثغافية فى مجتمعاتنا المعاصرة ، خاصة بما أن تحررت من رقابة السلطة السياسية والمدنية .

وقبل اختتام هذا البحث نحب أن نقرر أن الوظيفة التنظيمية المنظمة الكبيرة الثاغوية ، لا يمكن أن تقوم بالدور التنظيمى لافئة الأواية ، وأن ازدياد المنظمات الكبيرة المعقدة فى مجتمعاتنا المتعدنية ، لا يمكن أن ينطوى على دلالة الاستعاضة بوظائفها التنظيمية عن وظائف فئات المواجهة المباشرة ، فهذه الأخيرة تقوم بخدمة عامة جوهرية فى كل المستويات الحضارية ، ألا وهى أشباع الحاجات الأولية للجماعة ذاتها ، فهذا الاشباع يتطلب للاتعاد الشخصى التشاطر الذى تتحرر وتحقق فى نطاقه حاجة الإنسان المتأصلة للمعاشرة ، وما من شك أن النظام التخصصى والعمل المنطى فى المنظمة المعقدة يطلووان على درجة من الاكراه الحضارى ، أو الإلزام اللاشخصى الذى تميل النفس البشرية

أن تتخلص منه بعض الوقت ، ونلوذ إلى المجتمعات التلقائية الأولية للباشرة ، وربما كان هذا التفسير السيكولوجى — فى طبيعته — الاجتماعى فى واقعيته ، هو الذى يملأ انتشار الأندية وتجمعات الصعوبة والقراءة والجيرة فى مجتمعاتنا المعاصرة ، فإنه يبدو أن الناس ينجأون إليها كملاذ من ضيق التنظيم الوضعى الجهازى الآلى Mechanized إلى الأجواء التى يحسون فى داخلها بالعلاقات الشخصية الحرة ، وأن الفرد لا يمكن أن يحبس نفسه فى إطار العمل النمطى والقالب الفنى والنشاط الروتینى دون أن يحس بمخطر يهدد نزواته الحيوية والإنسانية (١) .

والآن ، بعد أن عالجنا الدور التنظيمى لسكل من الفئة الأولية التلقائية والفئة الثانوية الوضعية المقعدة ، على اختلاف صورها واتساع نطاقها وتمدد تخصصاتها يجدر بنا أن نشير إلى نموذج للوظيفة الرقابية اسكل نوع ، وصلة تنصير على الرقابة التنظيمية المائلة كمينة للفئة الأولية للتلقائية ، ثم نشير إلى المدرسة كمؤسسة تربوية توجیهة ضابطة ، ثم نعالج للنظام الاقتصادى ، كأداة تنظيمية فى مجتمعاتنا المعاصر .

(١) راجع فى تفصيل ضبط الجماعات الثانوية الكتب الآتية :

1. P. Landis, Social Control, Ch. 12, pp 168-186,
Social Control in the Secondary Group,
2. Niles Carpenter, The Sociology of City Life N. Y. 1931.
3. L. L. Bernard, The Conflict between Primary Group
Attitudes and Derivative Group Ideals in Modern
Society, The American Journal of Sociology,
March, 1936.

المبحث الثانى

الأسرة كمفظة ضابطة

يسكد يجمع علماء الانثروبولوجيا الاجتماعية على أن الارتباطات شبه العائلية والمعرية ، كانت أول منظمة ضابطة للحياة الجماعية ، فمن المسلم به أن شخصية الفرد فى الجماعة اللبـدائية أو للتأخرة ، كانت تقضى فى ذاتية الجماعة التى ينسب إليها ، وكانت تحكمه عاداتها الجمعية ، ولا سيما فيما يتصل بتنظيم علاقاته على أساس الرمز التوتى ، الذى يرسم للفرد والجماعة الحدود التى وقفها تصان الملكيات ، وتوزع الأنصبه وتقدس الأشياء والأشخاص ، وتحدد طبقه المحارم الزوجية ، وتبين ألوان المحرمات فى الأعمال والحركات بل فى الأطعمة والأشربة ، إلى غير ذلك مما ينطوى عليه نظاما الاكسوجامى أو الزواج الاعترابى Exogamy والمحرمات المقدسه أو التابو Taboo .

ويدور فى الأشكال الأولية من هذه الخلية أو المفظة الاجتماعية ، تركز الضبط والرقابة فى الأم أولا ، حيث ساد نظام إقتصاب الأولاد إليها ، ثم فى رئيس أو شيخ الجماعة الذى يجمع بين يديه عادة سلطات لا حدها ، فهو الرئيس الأهل للأسرة فى معظم الجماعات التاريخية القديمة وخاصة فى العائلة الرومانية حيث كان يباشر سلطات واسعة ، لا يجرؤ أحد على معارضة فى سيادته ، فهو ينظم احتفالات ومراسيم العبادة وطقوسها التى يجب مراعاتها كقواعد تنظيمية ضابطة ، كما أنه يتخذ من الإجراءات ما يكفل قيام الأفراد بالتزاماتها ونواهيها ومحرماتها ، وهو الذى كان يعترف بالنفل وبنوته ونسبته إلى العائلة ، أو ينكره ويمرغه من عضويته لها ، كما أنه كانت له سلطه خله أحد أفراد عائلته ، إذا أتى فعلا شائنا أو عصى له أمرا ، فيصبح طريدا أو مقبوضا ، وكان

يطلق عليه اصطلاح *Homo Sacer* ، وكان مثل هذا الشخص مهذور الدم ، يطرد من دائرة المجتمع لصالح الآلهة التي تتولى الاقتصاص منه ، وكان حكم رب الأسرة الرومانية قاطعاً ولا سلطان عليه « الزوج هو قاضى زوجته وليس سلطته حد » فهو يستطيع ما يريد ، فاذا ارتكبت خطأ عاقبها ، وإذا شربت خمر احكم عليها ، وإذا اتصلت برجل آخر قتلها ، وكذلك كان الحال بالنسبة للأولاد .

وكان رئيس العائلة أو شيخ القبيلة عند عرب الجاهلية يتمتع بسلطة تقارب ما كان يتمتع به رب الأسرة الرومانية ، وكان العرب ينظرون إلى سلطة رئيس القبيلة كسلطة معنوية خصب . لأن السلطة الفعلية كانت تتمثل في العشيرة العربية في مجموعها ، ورغم من ذلك فإن رئيس القبيلة كان يستخدم سلطانه في حوادث التآمر والقتل والمسائل المتصلة بالزواج والطلاق وتسوية النزاع على شئون الحياة ، كما كان له أن يخلع عن قبيلته أى فرد تسول له نفسه الخروج على نظامها الضابطة أو قواعد التنظيمية أو آداب سلوكها العامة ^(١) .

ارجع إلى تفصيل ماورد بهذا البحث في الكتب الآتية :

١ — الدكتور على عبد الواحد وائى : الأسرة والمجتمع .

ب — الدكتور مصطفى الحشاش : فى الاجتماع المائلى .

ج — فوستيل دى كولانج - اللدنة العتيقة . ترجمة عباس يومى ص ١٢٩ وما بعدها .

MacIver . Community Vol 2.

د — P. Landis, op. cit, Paft ٤ The Family in Social control
PP. 189-209.

و — الدكتور موفى أبو طاب . المصدر المشار إليه آنفا صفحات ٤٥ — ٥٢ .

١٤٥ — ١٤٦ .

(م ٢٢ — الضبط)

ومن اللهم أن تقرر - بصفة عامة - أن النساء في أرقى الجماعات التي ازدهر فيها النظام الأبوي كن خاضعات لرقابه اجتماعية شديدة ، فلم يكن يساهمن فعلا في أى لون من ألوان الحياة العامة ولم يكن يتلقين تربية اجتماعية ، فيما عدا طريقة اعدادهن للشئون المنزلية ، ولم يكن يسمح لهن بالظهور أو الخروج إلا باذن من الزوج ، على أن هذه الضوابط والقيود ما لبثت أن انهارت في الفترة الأخيرة من الحضارات القديمة .

وأخيرا قدر للمائلة الأبوية المنحدرة من النظم القطاعية في الحضارة الغربية ، أن تخضع للقوى الاقتصادية ، وإن ظلت بعض معالمها مستمرة إلى أواخر القرن ١٩ ، فلم يكن للمرأة حق يذكر من حقوق الملكية فيما عدا المصداق - في المجتمعات الأوروبية وكانت ملكها تصبح عند زواجها من حق زوجها ، وحتى كان ما تكسبه من كدها الخاص يؤول إلى زوجها ، وكانت تعامل معاملة التابع Ward أو القاصر Minor في شئونها ونشاطاتها وذلك لأن المائلة كانت لا تظل وحدة اقتصادية ، يملكها الزوج ويشرف عليها وينظم شئونها ، وكان النساء والرجال يتعاونون داخل البيت في واجبات اقتصادية ، انتقلت الآن إلى وكالات خارج نطاق المائلة ، وقد لازم التغيرات في التركيب المورفولوجي للمائلة تغيرات في التنظيمات والمواقف الاجتماعية ، وقد انعكس هذا التغير بادية ذى بدء في ما كتبه « ماري وولستونكرافت Mary Wolstonecraft » بأن تعطى المرأة مجالا أوسع في أعمال الحياة العامة وكانت تهاجم آراء روسو Rousseau التي تضمنها كتابه اميل Emile والتي تنطوي على أن تكون تربية النساء نسبية دائما لتربية الرجال باعتبار أنهن خلقن

أساما لإدخال السرور على الرجال ... وباتهاء القرن الثامن عشر كانت الأحوال الاقتصادية التي تميل لأن تركز العمل والسلطة داخل البيت ، قد تزهزت ، كما أخذت تنهار النماذج الثقافية التي اشتملت على المصطلحات التنظيمية للحياة العائلية الضابطة والآداب القطاعية والأفكار الدينية المصاحبة لها متلائمة مع الوحدة المورفولوجية لقيام العائلة الأبوية .

وكان للكثيسة دورها في الضبط العائلي مما انعكس في نظرتها إلى طبيعة الزواج وغاياته وعقيدته في مركز الزوجة التبعية بالنسبة لزوجها واستنكارها للكل علاقه جنسيه خارج الزواج . ووضع المرأة في وضع اجتماعي أدنى من الرجل ، غير أن هذه الأمور الضابطة والتنظيمات القطاعية ما لبثت أن تقوضت بفعل الأحوال الاقتصادية ، فنتج عن ذلك انحلال الأسس الثقافية للعائلة الأبوية القطاعية ، وفقدت العائلة بعض مظاهر السيطرة الاجتماعية على أعضائها ، وخاصة بعد أن أخذت الوحدة السياسية المركزية شكل الدولة التي عملت على تقلص سيطرة رب الأسرة على زوجته وأطفاله ، وعينت محاكمها الخاصة للفصل في القضايا التي كان يحكم فيها رئيس العائلة .

وقد صاحب هذا تغيرات اقتصادية هامة ، في مقدمتها انحلال ما كينة القوة محل الآلة اليدوية ، وكلما تقدمت الفنون التكنولوجية الآلية والتطبيقية كلما تجردت العائلة شيئا فشيئا من وظائفها الاقتصادية وأثرت بذلك على تعيين نطاق الرقابة الاجتماعية للعائلة وأهميتها الاجتماعية ، هذا بالإضافة إلى أن حركة التصنيع قد جذبت عددا متزايدا من النساء إلى المصانع وأعطت لمن القدرة على الكسب المستقل من سلطان الأزواج والآباء ، وفي الوقت ذاته نفذت نتائج الحركة الصناعية إلى داخل المنزل ، مما أدى إلى تقليل تدريجي مقدار النشاط والوقت للتصلين بواجبات التدبير المنزلي والنشاط الاقتصادي العائلي . هذا بالإضافة إلى نشأة منظمات اجتماعية مختلفة لتساعد العائلة في إنجاز

وظائفها التثقيفية والتربوية مثل مستوصفات الأمومة ورعاية الطفولة ودور الحضانة ورياض الأطفال . ولا شك أن هذا التنوير المورفولوجي والوظيفي يؤدي إلى تحديد نطاق ومجالات الرقابة التي تمارسها العائلة على أفرادها ، بل قد صاحب هذه التغيرات في وظائف العائلة تغيرات تنظيمية متصلة بمقد الزواج نفسه وعلاقة الزوجين أحدهما بالآخر ، فأصبح الطرفان المتعاقدان يدخلان في العقد باستقلال أكثر ، وأصبح أفراد الأسرة أقل خضوعاً لسيطرة والرقابة الأبوية وأشكال الضبط الاجتماعي في المحيط العائلي ، وقد خف الضغط الاجتماعي بصورة خاصة عن النساء اللاتي كن يرزحن تحت عبء من مظاهر الضبط والرقابة في ظل العائلة الاقطاعية وفي الطبقات الرجعية .

وعلى الرغم من تضيق نطاق رقابة العائلة الحديثة كمفظة اجتماعية عما كانت عليه في المصور التاريخية وفي ظل النظم الاقطاعية . إلا أننا نلاحظ أن الدولة من جانبها ما تزال تحيط العائلة بهالة من التنظيمات والقواعد الضابطة أكثر من أية منظمة اجتماعية أخرى . وأية ذلك أن الدولة تمارس عليها سيطرة أشد مما تمارسه بصورة عامة على أية منظمة أخرى فهي لا تترك شكل العقد لإرادة المتعاقدين على الزواج ، وهي تضع حداً أدنى من العمر لزواج النتي والفتاة ، وهي تعين طبقات المحارم التي لا يجوز الزواج في نطاقها ، وهي تحدد المسؤوليات والالتزامات الاقتصادية والعيشية للزوج أزاء زوجته وللوالدين أزاء أولادهم ، وتنظم قواعد التوريث إلى غير ذلك من القواعد المنظمة والضابطة لشتون الحياة العائلية مما لا يسمح المجال بسرده وتفصيله .

هذا وقد كفلت القواعد التنظيمية الضابطة في كل الجماعات الانسانية

تدعيم المنظمة العائلية ، فارتبطت حماية ضبط الممارسات والمسائل الجنسية أشد الارتباط بالمعاني الخلقية والقيم الدينية ، بل ونصت عليها القواعد القانونية في جل المجتمعات المتعدنية ، فقصت بعض الشرائع على تجريم صور من النشاط الجنسي الشاذ^(١) كما تنطوى القواعد القانونية التنظيمية على جزاءات بالنسبة لصور الاعتداء الجنسي على صغير السن . أو إذا توفرت ظروف اجتماعية يشتم منها وقوع هذا الاعتداء بالاكراه أو الاستغلال أو الاضرار^(٢).

وفي هذا المقام يجدر بنا أن نشير إلى موقف القواعد التنظيمية الضابطة للظاهرة الباثولوجية المعروفة باسم « البغاء » أو الدعارة ، وقد كان مصرحاً لهذه الظاهرة بالترخيص في بعض الجماعات ، ولكن الاتجاه العالمي الآن يسير نحو إلغائها وخاصة أنه ارتبط في المعاهدات الدولية بصور الاتجار بالرقيق واستغلال دعارة الفهر والاكرام على ممارستها أو التعريض على ذلك على نحو يهدد الكرامة الأدبية للنساء ، وينطوى على إقرار للردبة من جانب الدولة^(٣).

(١) من أمثلة ذلك ما ينص عليه القانون الألماني (١٩٨٠) والقانون النمساوي (١٩٢٩) من العقوبة على الاتصال الجنسي بالحيوان والقانون البلغاري (١٩٤٤) الذي يعاقب على الاتصال بالهوام (م) (١٩٦٦) الذي يعاقب على العلاقات الجنسية المثلية .

(٢) مثال ذلك حدوث الاتصال من صاحب سلطة أو إشراف بمحكمة وظيفتها وبحكم كونه مخدوماً أو وصياً أو مربياً أو استغلال حاجة مادية لجهة القانون الدانماركي (٢٠١٩) م (٢٢٠) راجع الدكتور أحمد خليفة المرجع المشار إليه من ١٧٢ - ١٧٣

(٣) كان البغاء الرسمي معمولاً به في الأقاليم الجنوبية أيام الاحتلال البريطاني ، أما في العهد الحالي فإن القانون ٦٨ لسنة ١٩٥٩ الحاسي بـ«إلغاء الدعارة» ينص على معاقبة من اعتاد ممارسة الدعارة بالجنس أو التزلمه :

المرجع السابق صفحات ١٧٤-٢٧٥-٢٧٦ .

ومن الأمور التي تتصل بضبط الحياة العائلية ، تلك القواعد الدينية والقانونية التي تعاقب على مارسه « الاجهاض » فمن الناحية الدينية تفلوى هذه الممارسة على معارضة المشيئة الإلهية، ومناقضتها لطبيعته الإنسانية والنواميس الحياتية . أما من الناحية الاجتماعية ، فإنه ينظر إليها من زاوية ما يترتب على ممارستها من اضرار بالمصلحة الاجتماعية ، فضلا عن مناقضتها للقواعد الأخلاقية والإنسانية ، وذلك باستثناء بعض الحالات التي يكون فيها عملية الاجهاض ضرورة ملحة لوضع حد لحالة حل تهدد حياة الأم أو صحتها، أو لتفادي مولد لطفل يرث عجزا جثائيا ، وعقليا ، ويترك هذا التصرف في معظم الحالات لتقديرات تغليب الاعتبارات النفعية على الاعتبارات المثالية التي تتصل بشرف المهنة .

وكثير من المجتمعات لا تقف عند حد تجريم الاجهاض ، وإنما تعتبر ضياع النسل من الممارسات التي تستحق الجزاء الديني والاجتماعي ، وتشدد موقف هذه الجماعات إزاء هذه الممارسة بسند إلى اعتبارات دينية واجتماعية وخاصة إذا كانت الدولة تنظر إلى زيادة عدد سكانها كضرورة لازمة لتحقيق أغراضها الانتاجية أو التوسعية العسكرية ، ولكن يبدو أن الاعتبارات الاقتصادية السائدة الآن في الدول الصناعية ، وحرصها على ضمان مستويات معقولة نسبيا لحياة أفرادها قد خفف من غلوها ، بل في كثير من الأحيان أدى إلى موقف عكسي بالنسبة لها .

وبالرغم من التطورات الوظيفية التي اعتورت الأسرة كمنظمة ضابطة فقد ظلت الأسرة المعاصرة محتفظة بدورها الوظيفي في الضبط الاجتماعي . فلا تزال الأسرة الحديثة تؤدي بعض الوظائف الأساسية التي انحدرت إليها من النظم القديمة . فهي البيئة التي اصطليح عليها المجتمع ولصت عليها الشرائع المنزلة لتحقيق الوظيفة الإنشائية بصورة يقرها المجتمع وفق معايير

الضابطة لقواعد وحدود الاتصالات الجنسية . وهى للسكان الطبيعى لنمو غرائز حب الاجتماع والألفة والمشاركات الوجدانية . فهى الخلية الحية التى تنجب الأطفال ، بصورة يقرها المجتمع والدين ، حيث تتولى رعايتهم والعناية بشئونهم من الفوائد الجسمية والنفسية والعقلية والاجتماعية . وهى أول وسط يلحق الطفل اللغة والمعادن والتقاليد وآداب السلوك وقواعد الدين والعرف . أى أنها تقوم بأخطر وظيفة ضابطة وهى « التنشئة الاجتماعية » ، وهى الجسر الذى يصل بين الفردية الخالصة وبين المجتمع . ولابد أن يعبر الإنسان هذا الجسر حتى يصل إلى المجتمع الخارجى . لأن الطفل لا يولد مواطناً ، ولكنه يروض على ذلك . وعملية الترويض هذه هى من أخص وظائف الأسرة ، وبعد عملية الترويض لابد أن تقوم الأسرة « بالتربية » « فهى التى تتولى تمرين قوى الطفل وشحنه وكشف قدراته ، وهى التى تهذب وتضبط غرائزه ، وتنبه فيه الروح الاجتماعية . وتحقيق التوازن بين مختلف الإستعدادات الوظيفية ومتى صب عوده ؛ تزوده بقدر كبير من المعرفة المتصلة بتاريخه القومى والآداب العامة والفنون والتراث الاجتماعى بصفة عامة .

وللأسرة وظيفة دينية أيضاً ، فهى التى توجه وتشرف على مختلف الطقوس الأسرية . وهى التى تلقن الطفل مبادئ الدين وقواعد المبادئ ، والأم للثقفة هى التى تستطيع أداء ذلك أداءً صحيحاً لأنها الرابطة الحية التى تربط الفرد بالإنسانية ؛ وهى مركز المواظف والوجدانات . ولذلك نجد أن الأسرة تكون حريصة على مقررات دينها وكل فرد يخرج على عقائد الأسرة وتقاليدها وطقوسها ومراسيمها الدينية تتنكر له وتلفظه وقد تغلقه خشية ما عسى أن ينالها من عار ويلحقها من مذلة بسبب ذلك .

وللأسرة وظيفة أخلاقية لأنها فى حد ذاتها إتحاد من طبيعة أخلاقية ولأن

الدعامة الأساسية في تكوين الأسرة هي العاطفة والتلقائية والميل الطبيعي بين الجنس وهو ميل أودعه الله في البشرية ، ضمانا لحفظ النوع وبقاء الحياة الانسانية على وجه المعمورة . ويمكننا أن نرد معظم العلاقات الاجتماعية في محيط الأسرة إلى الوظيفة الأخلاقية . فالإيل المتبادل بين الزوجين ؛ والعطف والمشاركات الوجدانية المتبادلة بين الزوجين من ناحية والأولاد من ناحية أخرى ، والألفة التي تربط بين عناصر هذا المجتمع الصغير ؛ ثم تربية الأولاد ؛ والفرعة الدينية والقومات الروحية التي يفرسها الأبوان في أولادهم كل هذه الأمور وما إليها ترجع في طبيعتها إلى وظيفة الأسرة الأخلاقية .

ولكي تحقق الأسرة هذه الوظيفة الضابطة لابد أن تتجه إلى المثال الأخلاقي المستمد من مثل الدين العليا ووصاياه السامية وحكمه وأحكامه المنزلة . ولابد أن تدرّب نفسها على مقتضيات هذه الأمور ؛ ويجب أن تروض عناصرها على المشاركات الوجدانية وتقيم بينهم إنسجاما أو توازنا بين الميول الذاتية والغيرية . لأن السكّال الأخلاقي في أنقى صور ، إنما يرتكز على مبدأ « عش لغيرك » ويتطلب خضوع الأنانية للمواطف الغيرية والجماعية .

وتقتضى الوظيفة الأخلاقية واجبات ضرورية تحتل المقام الأول في مقومات الأسرة . وتستطيع الأسرة في هديها أن تسلم من الهزات والانحرافات وأهمها :

١ — إحترام اسم الأسرة . فالأسرة الطريقة حريصة كل الحرص على إحترام أسماء نسبها وأهل عصبتها وتفظر إليها بمين التقدير والاعتبار ولا ترضى ضيما يلعنهما أو مذلة تنزل بها . ولا تزال تنفخر بالأنساب والألقاب العائلية التي انحدرت إليها منذ القدم .

٢ . احترام السن والرئاسة في الأسرة والخضوع لسيادة الأبوة ، وعدم الخروج على طاعة وأوامر الوالدين . والاحترام هو أم واجبات الأسرة وهو المحور الذي تدور حوله الوظيفة الأخلاقية الضابطة للأسرة في نظري هي مدرسة للاحترام المتبادل .

٣ — الاعتراف بفضل الآباء . عدم التنسكراهم في شيخوختهم والتفاني في خدمة مطالب الأسرة وتوفير إحتياجاتها والكف في سبيل إسماعها .

٤ — عدم الإعتماد على حقوق أفراد الأسرة وصيانة ممتلكاتهم والقدود عن حياض الأسرة . لأن كرامة الفرد من كرامة أسرته ؛ وهزته من عزتها .

٥ — إشتراك أفراد الأسرة فيما يحصل عليه أفرادها من مجهودات خاصة . وتعاونهم على أعباء الحياة ، فلا أنانية ولا أثر في نطاق الأسرة ؛ ولكن هناك حب وإيثار وتعاون وتعاطف .

٦ — عدم الاتصال الجنسي غير للشروع في حدود الأسرة ؛ أو الزواج غير المشروع بين طبقات المحارم التي حددها الشرع ونبه إليها . فطبقات المحارم يجب أن تحترم في العلاقات الجنسية . ويفرض الدين أقصى العقوبات على كل من تحدته نفسه بارتكاب فاحشة الزنا بين طبقات المحارم ، أو من يعقد زواجا في غير الحدود التي تسميها المصطلحات والأوضاع الإجتماعية والشرعية .

٧ — ينبغي أن تقوم العلاقات بين أفراد الأسرة وبين الآخرين على طائفة من الأصول الأخلاقية والإجتماعية وأهمها : الشرف والأمانة والصدق والوفاء واحترام مبادئ العقود والحريات العامة والخاصة وآداب السلوك واللياقة .

وفي ضوء الحقائق التي أشرنا إليها ؛ ننتهي إلى القول بأن وظائف الأسرة تحقق غرضين هامين هما :

الفرض الأول . يستمد دعائمه من الماضي يتحقق ويتمثل في ربط الأفراد بتراسهم الاجتماعي وأصول دينهم وطقوسهم . فينشأ الفرد مخلصا لمعادات أسرته وتقاليدها ؛ وحافظا لدينها وعباداتها ؛ ومعظما لتاريخها وعصبها وشرفها . وهذه الأمور وما إليها تؤدي إلى أن تتأصل في ذات الفرد فضائل التقوى والورع والشرف والبرورة والجاس والطاعة وإحترام الجدود والآباء مما يكون له دعائم الفضل في تقوية بنيان الأسرة والحرص على سلامة قواعدها ، والبعد بها عن التيارات غير السوية التي تؤدي إلى انحلال وتفككها .

والفرض الثاني : يستمد دعائمه من الحاضر وقوامه نشر المشاركات الوجدانية في ربوع الأسرة ؛ وتقوية روح الإخاء والمودة والمساواة . ومحاربة النزعات والتميزات الفردية ؛ والمساواة بين أفراد الأسرة في المعاملة والمعدل بينهم في الأخذ والمطاء ؛ وإحقاق الحق وإعطاء كل نصيب لقويته . كل ذلك من أزم الأمور لإستقرار الحياة وضمان الأمن والعلمانية .

المبحث الثالث

ضبط الدخل وتظيم الأسرة

يهيئنا أن نشير في هذا المجال إلى أنه أصبح من واجب الدولة المعاصرة التدخل في تنظيم حجم الأسرة ، بما يحقق لأفراد المجتمع الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة إذا كانت تعاني من وفرة وزيادة سكانية تعنى على معدلات الزيادة في الكفاية الإنتاجية، وتمثل خطة التنمية الاقتصادية ، وهذا هو الشأن بالنسبة لجمهوريتنا العربية ، فإن مشكلة التزايد المضطرب في عدد السكان تمثل أقوى للموعات التي تواجه جهود الشعب المصري من أجل رفع مستوى معيشته، نظراً لأن عدد السكان يتزايد بشكل لا يتناسب معها الزيادة في الموارد والارتفاع في الدخل القومي، وذلك رغم الجهود الجبارة التي تبذلها الدولة في هذا العدد ، وقد ترجم الليثاق الوطني عن هذه الظاهرة الاجتماعية بما جاء فيه من « أن مشكلة التزايد في عدد السكان هي أخطر العقبات التي تواجه جهود الشعب المصري في انطلاقة نحو رفع مستوى الانتاج في بلاده بطريقة فعالة وقادرة » .

واقصد كان محاولة للمصلحين مواجهة هذا الموقف بتركيز على الدعوات الارشادية الوعظية ، وكانت هذه الدعوات تواجه بدعوات معارضة لها ، تستمد ينبوعها من فيض الايماءات التضليلية والتفسيرات الاجتهادية الذاتية، التي تستخدم الفكرية الرجعية للتمزقة ، وكانت تستند هذه الدعوات المناهضة إلى بعض آراء فقهية ، تصور على أنها معارضة الدعوة إلى تحديد النسل ، وقد تنافلت عن أن ترائنا الروحي يحوى للكثير من النصوص والشواهد التي نأخذ بمبدأ التحديد والضبط ، في حالة ما إذا كانت الظروف للمعيشية والاقتصادية تستلزم ذلك كضرورة اجتماعية، أو كحتمية بيولوجية، أو كواجبة اقتصادية مؤقته بظروف مؤقته لظروف إستثنائية طارئة .

وحقيقة إن هناك مآثورات من أحاديث وآراء فقهية لأئمة للذاهب الفقهية^(١) تدل بوضوح وصراحة على أن أساليب التعديد ، كانت مباحة مشروطة .
وقد زخرت كتب الفقه بآراء متعددة من إجراءات «العزل»^(٢) ، وهو الطريقة البسيطة الساذجة التي اتخذها السلف وسيلة للحيولة دون الحمل أو دون تكوين الجنين وهذا الحوار الفكري المذهبي القوي أثر حول هذا الموضوع يجسد لنا اهتمام العلماء بقضية ضبط النسل وتنظيم الأسرة . ومما قيل من تبريرات في اختلاف وجهات النظر الفقهية في هذه المسألة ، سواء من حيث الإباحة أو التحريم أو تضييق أو توسيع شروط الإباحة وحالاتها ، فإننا نرى من وجهة نظر اجتماعية ، أن هذه الآراء كانت تعكس إلى حد كبير الوضعيات الديموجرافية التي كانت سائدة في البيئات التي كان يعيش فيها هؤلاء الفقهاء والأئمة والحكام ، وهذا هو السبب في تباين آرائهم ، نظراً لتباين الأوضاع المعيشية الاقتصادية والاجتماعية باختلاف البيئات الاجتماعية التي سادتها النظم الإسلامية من جانب ، وتباين الظروف المعيشية لمن يجرى عليها تقدير مسألة التعديد والضبط باختلاف مستوياتهم الاقتصادية ومراكزهم الاجتماعية .

ويستلحق للتدليل على ذلك إباحة العزل مثلاً بالنسبة للجارية أو الأمة وعدم إباحته بالنسبة للحرّة^(٣) كما أن الأمام ابن قتيبة قد أكد إباحة ورخصة «العزل» مؤكداً ذلك بوجهة نظر عشرة من الصعابة^(٤) وكذلك وناقش الأمام النزالى^(٥) قضية العزل في

(١) يرجع إلى المزيد من التفصيل إلى كتاب الشيخ أحمد الشرباصي «الدين وتنظيم الأسرة» .
١٩٦٦ «الدورية بين الفقه والسكرترة»

(٢) بقصد بالمرزول قذف النطفة ببدا عن الرحم عند الاحساس بنزولها للحيولة دون وصول ماء الانسال من الزوج إلى ماء التناسل عند الزوجة في الرحم .

(٣) الشوكاني : يل الأوطار .

ومجموعة من الأحاديث الواردة في صحيح البخاري ومسلم .

(٤) علي بن ابي طالب ، وسعد بن أبي وقاص ، وأبو أيوب ، وزيد ثابت وجابر بن عبد الله ، والحسن بن علي ، وعبد الله بن مسعود .

(٥) حجر الاسلام الامام أبو حامد النزالى : أحياء أصول الدين .

كتابه إحياء علوم الدين ، مملداً الآراء التي تراوح بين الإباحة المطلقة والرخصة المقيدة والتعزيب والنهي عن هذه الممارسة ، وفقاً لمتعضيات الحال . فيباح التعديد في حالة ما إذا كان الرجل ميلاً ، لا يستطيع القيام على تربية أبنائه التربية الصحيحة ، وكذلك إذا كانت الزوجة ضعيفة الصحة ، موصولة الحمل وكان الزوج فقراً ^(١) .

كذلك تعرضت كتب الفقه لإجراء « التعميم » كوسيلة من وسائل ضبط النسل وتحميده ، والحقيقة أنه لم يرد في القرآن الكريم ولا في السنة النبوية نص صريح موجب منع التعميم ، ولكن بعض الفقهاء أفنى بمنه ، إذا لم تكن هناك ضرورة تدعو اليه ، فأجازه كثير من الفقهاء إذا كان في الإنسان مرض نفسى أو عقلى أو جنسى وراثى ، ورأى البعض إطلاقاً إذا كان يهدف تحقيق مصلحة خاصة أو عامة . وقد ذيل الشيخ الشرباصى برأى في « التعميم للوقوت » مادامت للضرورة الداعية الى التعميم قاعة ^(٢) .

وتحدثنا كتب الفقه عن عوامل غير مباشرة في تحديد النسل وتنظيم الأمرة ، مشيرة الى حديث ينهى فيه الرسول عن المعاشرة الجنسية بين الزوجين بصورة تؤدي إلى الحمل في مدة الإرضاع ، كما أنها تناقش ممارسة « القيلة » التي بمقتضاها يعاشر الزوج زوجته معاشرة جنسية وهى ترضع ، بحيث تعمل وهى ترضع طفلها ، وكانت العرب تسكره ذلك وتقويه ، والرضاع مدته سنتان بنص القرآن الكريم ^(٣) .

(١) راجع كتاب الله السنة ج ٧ ص ١٤٦ . والشرباصى : الآنف الذكر ص ٧٠

(٢) الشرباصى : الدين وتنظيم الأمرة ص ٩٠ ، ٩١

(٣) والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أولادهن يرضع .

ومعنى ذلك أن الرسول (صلم) كان يوجه أتباعه إلى أن يجعلوا مدة الرضاع وهي سنتان ، مدة خالية من الإنجاب .

ونحن لا يميننا الخوض في تفصيل الآراء الفقهية ومداراتها الاجتهادية بخصوص هذه القضية ، بقلر ما يميننا تأكيد مبدأ النسبية الاجتماعية في معالجة مسألة ضبط وتحديد النسل وتنظيم الأسرة ، على هدى الاعتبارات الاقتصادية بالنسبة للمجتمع أو للجماعة أو للطبقة أو للفئة الاجتماعية ، أو للقدرة المعيشية للعائلة أو الأسرة .

وإذا كان مبدأ تنظيم وتحديد النسل قد استهدف في الماضي لاعتراضات ثقافية ومورثات اجتماعية أو روحية ، فإن هذه الاعتراضات أصبحت غير ذات موضوع الآن ، لأن المسألة في نظرنا عدت ضرورة اجتماعية واقتصادية وحالة من حلقات المواجهة المباشرة والمستتيرة للمشكلة السكانية في الجمهورية العربية المتحدة ، وأصبح لهذه القضية وجهاً علمياً موضوعياً بعد أن كانت تماثل في إطار وعظي وارشادي ، كما أنها أصبحت تماثل بطريقة تخطيطية مدروسة بعد أن كانت تواجه بأسلوب عشوائي يخضع للصدفة .

وزيادة في الايضاح يجدر بنا أن نتقدم بالاعتبارات الآتية التي تمس الضرورة العلمية والصحية العملية للأخذ بأسلوب ضبط الانسال وتحديد النسل وتنظيم الأسرة ، وباعتباره أحد الإجراءات الرئيسية لمواجهة الوضعية الديمقراطية والاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة .

ولعل في مقدمة هذه الاعتبارات ضرورة الإشارة إلى معدلات الزيادة السكانية، فقد دلت الإحصاءات على أن عدد السكان كان ٦٨ مليون نسمة عام ١٨٨٢ ، وفي مدة ٣٥ سنة تضاعف العدد فأصبح ١٢٧ مليون نسمة في عام

١٩١٧ وتضاعف المعدل في فترة ٤٠ عام ، فوصل إلى ٢٤ر١ مليون نسمة عام ١٩٥٧ ، أما في عام ١٩٦٥ فقد بلغ عدد السكان ٢٩ر٤ مليون نسمة ، وأسفرت نتائج تعداد مايو عام ١٩٦٦ الذي أجراه الجهاز المركزي للتعينة العامة والاحصاء عن أن عدد سكان الجمهورية قد بلغ ٣٠ مليون و ٥٣١٦١ ، كما أنه طبقا لتقديرات الخبراء ، سيصل عدد سكان جمهوريتنا إلى ٣٥ مليون نسمة عام ١٩٧٠ ، وذلك إذا استمرت الزيادة بمعدلها (٢٧ ٪) وبمقتضى هذا المعدل سيبلغ عدد السكان عام ١٩٧٠ حوالى ٤٠ مليون^(١) نسمة .

وهذه الزيادة في الواقع — لا يمكن بمعدلها الحالي — أن توفر الدولة فرص تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمعدل المطلوب ، ومن ثم فهي تتوق تنفيذ خطة رفع مستوى المعيشة إلى المعدل المتطلع إليه ، وذلك لأن معدلات الاستهلاك تزايد بشكل ملحوظ نظراً لزيادة عدد السكان من ناحية ، ونتيجة لانساع قطاعات التنمية وحجم التشغيل والمالة ورفع أجور الطبقة السكادحة والعائلة. الأمر الذي يهدد التهام واستفراق ناتج الزائد في العمل ، ولن يبقى مدخر كاف يمكن استثماره في مجال زيادة الإنتاج والارتفاع بمستوى الدخل القومي ، بحيث تتحقق التنمية بمعدلها المطلوب. ونكتفى أن نضع أمام القوشرات التالية التي تلقى الضوء على ما تواجهه من معادلة صعبة .

فبما يتعلق بالخصائص الزراعية مثلاً لوحظ بأن الزيادة السكانية من عام ١٩٠٠ إلى ١٩٦٠ قد بلغت حوالى ١٥٦ ٪ وقد صاحبها زيادة في الأرض المزروعة

(١) راجع تفاصيل ذلك في كتابنا الطريق الصعب ، طريق التنمية

الدكتور أحمد الخدياب وآخرون : التخطيط : أسلوب وسياسة ورسالة من ١٥٧ -
١٦٦ : السياسة السكانية في ظل خطتنا القومية

بالحاصل النذائية ٤١٪ فقط وهذا هو السبب في اتجاه الدولة إلى استيراد الكثير منها من الخارج ، وخاصة بالنسبة للقمح والذرة . وتدل الاحصاءات أن الزيادة في إنتاج القمح بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٦٤ بلغت ٦٤٪ وفي نفس الفترة زاد الاستهلاك إلى ٨٢٪. وقد ارتفع متوسط استهلاك الفرد للحبوب حوالى ٥٧٪ في الفترة ما بين عامي ١٩٥٢ ، ١٩٦٥ .

وبالنسبة للتوسع في الإنتاج الزراعى - أفقياً ورأسياً - فإن الدراسات التشغيلية والفنية تنبأ بأن أقصى ما يمكن أن تحققة من الزيادة هو بنسبة ١,٢٪ في مقابل معدل زيادة السكان التى تبلغ ٢,٧٪. ومعنى ذلك أنه رغم كل الجهود المبذولة لزيادة الرقعة الزراعية ، فإن الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المزروعة تزايد باستمرار بمعدل أكبر .

وحقيقة أن الدولة - في سبيل رفع مستوى معيشة أفرادها - قد انجذبت إلى التنمية في القطاع الصناعى ، وإلى اتباع سياسة التخطيط الشامل لمضاعفة الدخل وارتفع معدل النمو الاقتصادى في الخطة الخمسية الأولى إلى ٧,٢٪. وبلغت الزيادة المحققة في نهاية الخطة الخمسية الأولى إلى ٩,٢٦ مليون جنيه ، غير أن هذه الزيادة قد قلت عن المستهدف بمبلغ ٢١٠ مليون جنيه ، وبذلك تكون الخطة الخمسية الأولى قد حققت ٨١,٥٪ من هدفها الأساسى ، وزاد الاستهلاك خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى ٥٦,٢٥ مليون جنيه أى بنسبة حوالى ٤٧٪. في حين أنه كان من المفروض أن هذه الزيادة لا تعتمد على معدل ٢٥٪ فقط .

ويبلغ معدل الزيادة في الاستهلاك ٨٪ أى حوالى ثلاث أمثال معدل الزيادة السكانية البالغ ٢,٧٪ ، والتوازن بين الإنتاج والاستهلاك أمر ضرورى

لتحقيق التنمية بالمعدلات المرجوة ، في المدى المحدد لها ، وللمعالجة عجز ميزان المدفوعات الذي جاء نتيجته لازمة لزيادة ما نستورده من الخارج لمواجهة احتياجاتنا للزيادة من السلع الاستهلاكية ، والتي لا يمكن تغطية تكاليفها عن طريق الانتاج المحلي .

وفي ضوء ما تقدم تبرز لنا ضرورة اتخاذ إجراءات ضابطة لتعديد النسل وتنظيم الأسرة ، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية ، فقد تبين أن الزيادة السكانية تمتص جزءاً كبيراً من المجهودات والاجراءات الاقتصادية التي تبذل لمضاعفة الدخل القومي ، وتنفق في سبيل تحقيق رفع مستوى المعيشة ، ولذلك فإن الحل الاقتصادي لا يكفي وحده ، ولا بد من اتخاذ الضبط الإنساني الاجتماعي ، حتى يتهيأ تحقيق مستوى معين من التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

هذا وقد دلت الدراسات الإحصائية والاجتماعية على أن هناك علاقة مضطردة بين قلة دخل الأسرة وارتفاع معدل موليدها ، وقد تبين من دراسة التركيب الورفولوجي للأسرة عام ١٩٦٠ ما يلي :

أن الأسر التي تتألف من ثلاثة ، يبلغ عددها ٥٤٦ و ٧٠٢ بنسبة ١٣,٦٪ والأسر التي تتألف من أربعة ، يبلغ عددها ٧٨٣ و ٨٥٣ بنسبة ١٤,٦٪ أما الأسر التي تتألف من خمسة أفراد ، يبلغ عددها ١٧٤ و ٧٤ بنسبة ١٤,٤٪ . وقد لوحظ أن أكثر من ٥٠٪ من الأسر تتكون من أكثر من أربعة أفراد وقد كشفت البحوث الديدانية أن الأسر في الريف ، تعتبر الطفل وسيلة من وسائل التكسب ، وأن مصلحة الأب تدعوه إلى زيادة عدد ذريته لأنه يستغل أولاده وبناته في العمل في الحياة وفي التكسب لحسابه .

كما أجريت دراسة اجتماعية إحصائية عن متوسط عدد المولودين المستويات (٢٣٢ - الضغط)

للتفاوت في الثقافة والتعليم، فوجد أن معدل مواليد الزوجة الأمية والتي لا تجيد القراءة والكتابة، يبلغ ٨٠ (في خلال ٣٠ سنة في الحياة الزوجية)، وبالنسبة للزوجة الحاصلة على مؤهل ابتدائي، يكون هذا المعدل ٦٩، وهو ٤٠ بالنسبة للزوجة الحاصلة على مؤهل متوسط. أما بالنسبة للزوجة الحاصلة على مؤهل عال فمعدل مواليدها يبلغ ٣٥ فقط. وكل هذا وما إليه دالات مؤشرة على أن ارتفاع درجة الثقافة والتعليم تؤدي إلى انخفاض في معدل الإنجاب، وأن الوعي بضبط وتحديد النسل، يتناسب تناسباً طردياً مع مستوى الثقافة والتعليم. ونفس هذه الملاحظة تصدق على التفاوت الحضاري بين المدينة والقرية فيما يتعلق بهذه المسألة، ولا شك أنه من المؤثرات الفعالة على طبيعة الحياة في القرية هي ميكنة الزراعة وضرورة الوصول بالقرية إلى المستوى الحضري، ولا شك أن وصول القرية إلى مستوى المدينة من الناحية الحضرية والثقافية، سوف يكون بداية الوعي التخطيطي الذي لابد وأن ينتهي إلى ممارسة تحديد النسل وتنظيم الأسرة كضرورة اجتماعية واقتصادية وحضارية.

هذا وقد وجهت الدولة مزيد عنايتها لموضوع ضبط وتحديد النسل، فصدر قرار جمهوري بإنشاء مجلس أعلى لتنظيم الأسرة، وتقرر تشكيل لجان فنية لكل إدارة من إداراته وأهم هذه الإدارات الإدارة الطبية وتؤلف من الوحدة الفنية التي تجمع للمعلومات الطبية الواردة في النشرات والمجلات وللاؤتمرات، ووحدة البحوث التي تختص بمتابعة آراء رجال الطب والأبحاث الطبية التي تعمل في مجالات تنظيم الأسرة، ووحدة التدريب والإرشاد التي تختص برفع الكفاية الفنية للأطباء للمستفيدين في حقن مراكز تنظيم الأسرة.

وواضح أن هدف الإدارة الطبية هو نشر الثقافة الجنسية والبيولوجية^(١)

(١) الشهر النسوي - الدورة الشهرية - دورة الحيض - فترة الأمان كما نسميها - ضرورة معرفة المدد التي يمكن حدوث الحمل خلالها - معرفة المدد التي يمكن الإبوة أن تكون قابلة للإنجاب - معرفة المدد التي يمكن للحبوات المتنبه أن تحتفظ بقدرتها الإخصابية.

التي توعى الزوجات بوسائل تجنب الحمل ، أو التي تلك التي تعلمهم كيفية تعاظم حبوب منع الحمل مثل أقراص الأكونوفيد وأقراص نورلوتين وأقراص أنوفولار وأقراص اليندول ، أو التمدد على استخدام شريط البلاستيك أو الحاحز الهولندي أو الموانع الجيلاتينية بالنسبة لمن يمارضوا تعاظم أقراص منع الحمل ، وتمتبر الإدارة الاجتماعية من إدارات جهاز المجلس الأعلى لضبط النسل وتنظيم الأسرة ، وتتألف هذه الإدارة من وحدة للتخطيط ، تقوم بوضع خطة عمل للاحصائيين والمرشدين الاجتماعيين بمراكز تنظيم الأسرة ، ووحدة المتابعة ، تقوم بتزويد هؤلاء المرشدين بالتدريب على وسائل نشر الدعوة إلى ضبط النسل بين الجماهير الشعبية . وتقديم تقارير عن المشكلات والصعاب التي تصادف الدعوة ومقومات استجابة الجماهير لإجراءات ووسائل الضبط كما يقع هذه الإدارة أيضا وحدة للدراسات الاجتماعية والبحوث الميدانية والحقلية ، وتفرغ هذه الوحدة للقيام بكل ما يلزم من بحوث وتجميع الدراسات المتعلقة بتنظيم الأسرة في كافة البلاد المعنية بهذه السياسة للانتفاع بخبرات تلك الدول العملية والعلمية .

وهناك وحدات للتوجيه والإرشادات والدعوة والفتوى وهيئة الوعاظ دائمة للساجد والمؤتمنين الشرعيين لنشر الدعوة إلى تحديد وضبط النسل والرد على للمتراضين الذين يستندون إلى حجج دينية أو أحاديث وآراء فقهية أو شرعية مما لا تصدق على أوضاعنا الاجتماعية والسكانية والاقتصادية .

وتؤلف هذه الوحدات الإدارة الإعلامية العامة التي تختص باختيار أنسب الوسائل الإعلامية والتوجيهية.

وهناك شبكة من مراكز تنظيم الأسرة التي تفتشر في كل أرجاء الجمهورية

لتقديم الإرشادات الطبية لارغبات في تحديد نسلهم ، كما تقدم لهم الوسائل التي ينتفع بها في ضبط الإنسال .

ومما يمكن من أسر ، فإننا نرى أن فعالية إجراءات الدولة لتنظيم الأسرة تقوم على حد كبير على الإرشاد والوعي الاجتماعي ، وما يبذل من جهود علمية لتطوير بعض القيم الاجتماعية التي تؤثر في تنظيم النسل ، وفي تقديرنا أن هذا التطور لا يتأتى عن مجرد الوعظ والإرشاد والتوجيه ، بقدر ما بتحقيق نتيجة للتقدم التكنولوجي والعلمي ، فميكنة الريف مثلا كفيلا بأن تقضى على الرغبة للماعة في كثرة الأبحاث لضرورة اجتماعية واقتصادية حيث يكتسب ألوان العمون الاقتصادي والحياة الاجتماعي من كثرة أولاده ، لأن ميكنة الإنتاج الزراعي ستقنيه عن ذلك بل انها ستوفر الأيدي العاملة التي تمانى من البطالة للخدمة في البيئات الريفية .

كما أن الإدراك والوعي العميق بضرورة التفكير التخطيطي والنشاط الخاطئ في حياة الفرد سيكون أحد الحلول الإيجابية لكثرة القرية ، لأنه سيفرس في النفس الشعور بالمسؤولية بدلا من الاستسلام للقدرية .

كما أن زيادة ورفع مستوى الوعي الصحي ، ونشر الثقافة الجنسية بين مجلات وأوساط المرأة العربية ، سيسهم مساهمة كبيرة في إنجاح التوعية بضرورة ضبط وتحديد النسل ، فالأم التي تنجب أطفالا كثيرين لا تشعر بالراحة الكافية عقب كل حمل مما يضر بصحتها ، ويجعلها أكثر عرضة للمرض ، كما أن الحمل السريع المتكرر قد ينتج أحيانا جيلا هزليا ضعيفا ، بعكس الحمل المتباعد الفترات الذي يعطى الأمة فرصة لتعويض ما فقدته من عناصر تشترك في تكوين جنينها تكوينا صحيا سليما . وأن وعي الأم بالثقافة الجنسية التي تمكنها من

الانتفاع بفترات الأمان من الحمل ، وباستخدام وسائل منع الحمل ، سيجعلها أكثر استجابة لضبط النسل وتحديد عدد أفراد الأسرة وتنظيم حجمها وفقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية .

وأخيراً فإن الوعي الوطنى والقومى بضرورة إلزام الفرد بمتطلبات وتوجيهات مجتمعة فيما يتخذ من سياسة اجتماعية تواجه مشكلاته الاقتصادية ، وتحقيق تعلماته الاصلاحية ، وتنفيذ مشروعاته التخطيطية فى سبيل رفع مستوى أفراد اقتصادياً والارتقاء بهم اجتماعياً وحضارياً ، وإذا كانت الدولة ترى أن الزيادة السكانية تمتص أهم معوق فى سبيل تحقيق أهدافنا لخطة فإن على المواطنين أن يدركوا دورهم فى الاستجابة لما تملحه الضرورة الاجتماعية والاقتصادية والقومية فيما يتعلق بضبط النسل وتنظيم الأسرة .

المبحث الرابع

المدرسة كنظمة ضابطة

أصبحت « المدرسة » في مجتمعاتنا المعاصرة مؤسسة إجتماعية ، تعمل على تولى مهمة التنشئة التربوية ، مستفلة في ذلك القيم التي نعتير على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للحياة الجماعية ، وقد نمت هذه المؤسسة في الآونة الحاضرة وتطورت مكانتها وتعمت مسئولياتها ، خاصة بمض أن ظهر التخصص في ميدان المعرفة ، وتقسيم العمل في مجالات المعيشة ونضجت فكرة المواطنة وتغير المفهوم الوظيفي للدولة ، وأصبحت الخدمات التربوية التعليمية في مقدمة المسئوليات التي تنهض بها الدولة المعاصرة ، وقد اختصت « المدرسة » كمنشأ في القيام بالوظيفة التربوية ، بل وإنفردت بهذه الوظيفة ، بعد أن آلت إليها المسئولية التي كانت تنحسرها بعض المؤسسات كالأمرة والمدرسة ولؤوسه الدينية (المسجد والكنيسة) والجماعات المهنية والحرفية .

ومن الجدير أن نذكر أن هذه المؤسسة قد اصطدمت - في مراحل تطورها التاريخي - بالنسبة للمجتمع الإنساني - بعدة اتجاهات وفقاً للاوضاع الاجتماعية التي انبثقت منها ولللابسات البيئية التي أحاطت بها ، ففي المصور القديمة والوسطى كانت لا تنتظم إلا أبناء الطبقة الأرستقراطية التي كانت تسمح ظروفها الاقتصادية بالالتحاق بها ، بينما كان يحرم منها أبناء طبقة السكادحين من عمال وفلاحين وصغار الموظفين ، كما أنها اصطدمت بالصبغة الدينية الأكليسيكية في المصور الوسطى ، حينما كان يقوم على التعليم فيها رجال الدين والكهنة ، ثم مالبت أن انعكست عليها النزعة العلمانية نتيجة الاكتشافات والاختراعات العلمية وتقدم الصناعات ونمو فكرة الدولة القومية ، وازدياد الاهتمام بها من قبل الطبقات البورجوازية الصاعدة ، التي اتخذت من التعليم وسيلة لإعداد أبنائها وتنشئتهم لتولى الوظائف الحكومية والاضطلاع بمسئوليات الحياة المعاصرة كأداة لأحكام سيطرتها الاقتصادية والسياسية وضمانا لتحقيق مصالحها الطبقية ،

ومالبث أن أخذ الطابع القومى يسيطر على مناهج التعليم مع التطور الذى انبثق نتيجة تقدم الدراسات الطبيعية والرياضية والكيمائية والليكانيكية ، بما يخدم متطلبات التقدم الصناعى والتوسع التجارى والاستثمارى، ويفذى الاعترار القومى والوطنى والاستنهاض المنصرى للتسامى .

وأخيراً قدر للاتجاه الهدى قراطى أن يسود الجهاز التعليمى والتنقيضى ، وبجم من ذلك زهرة الحواجز التى فاضت بين المستويات الاجتماعية فى حظوظها من للتع التعليمية والطيبات الثقافية ، وأخذت الدول تقبلى فى إعلان الأخذ بمبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم العام، ولا تزال المدرسة حريصة على انفرادها بالمعملية التربوية التى تعتبر من أهم وسائل الضبط والتوجيه والتشكيل الاجتماعى للفرد . وشاع فى الآونة الأخيرة تخصيص الأجهزة التربوية بين جمهور علماء التربية ، المنهجية للبرجة المخططة للالتزمة بأساليب وطرق التدريس والتلقين والتوجيه ، فأصبحت المدرسة تنفرد بما يسمى بالتربية المقصودة وهى التربية الخاضعة لمجموعة من اللاوائح التنظيمية والمقاييس الاختبارية والأهداف التنقيضية ، بينما أصبحت « التربية غير المقصودة » تسرى على كل ما يحصله الفرد من مؤشرات تشكيله الاجتماعى وبنائه شخصيته بطريق المؤسسات الأخرى التى تمارس التنشئة الاجتماعية والتربية القومية من خلال فعاليتها فى المجالات العامة على نحو ما يتجسد فيما يكتسبه الفرد من خبرات وضوابط إجتماعية فى الأسرة والمؤسسات والمفطات والجماعات الديدية ، وفى الأندية الحرفية والمهنية والترويحية .

ومن الطيبى أن نحاول المدرسة . باعتبارها مؤسسة إجتماعية — أن ننظم طبيعة العلاقة الوظيفية بينها وبين غيرها من المؤسسات الاجتماعية التى فقدت فى

الآونة المعاصرة، التصعد التربوى، كمنشأ وظيفى، بعد أن تخصصت المدرسة واغردت بهذا الهدف الوظيفى التربوى، ومن هنا ظهرت مجموعة من الاجراءات لوصول الشانج التى تربط بين المدرسة والأسرة عن طريق إقامة مجالس الآباء والأبناء والمعلمين حتى تتم وتنكامل وسائل الضبط الاجتماعى، وتنقسم المدرسة والأسرة المساهمة فى تكوين هذه الضوابط وترسيخها وتطويرها وضمان استخدام حيوتها وفاعليتها وتعديها بما يقتضى ما يطرأ على القيم والمفاهيم والمعايير الاجتماعية من تحولات أو إلتفاتات، كما بدأ يظهر فى الأفق شعارات تنادى بضرورة « خدمة البيئة من طريق المدرسة » وإدخال الاهتمامات الخاصة بالاصلاح والتطور ضمن نطاق النشاط الاجتماعى للدرسى، وقد تطلب تحقيق هذه الشعارات تطوير بعض طرق التدريس فأصبحت نسمع عن طريقة المشروع، وطريقة الإنشاءات والوحدات المترابطة والتكاملة متخذة عينات ضابطة من منسكلات البيئة ونشاطاتها واهتماماتها.

وتستند هذه الطرق على تطبيق المبدأ القائل بأن الخبرات التى تنظمها المدرسة تعبر عن الخبرات التى تعيش فيها الجماعة الكبيرة التى أنشأت المدرسة وأن عملية التشكيل الاجتماعى للفرد، يجب أن تتوزعها وتنقسمها شركة عامة بين المدرسة وغيرها من المؤسسات الاجتماعية والجماعات والدوائر الاجتماعية التى تمارس عمليات وفعاليات توجيهية وتأهيلية وتدريبية، ومن هنا لزم أن يتحقق التكامل الوظيفى بين اللقطات والمؤسسات الاجتماعية فى إتمام عملية التشكيل الاجتماعى، لأنها لا تستطيع أن تحقق هدفها التربوى على المدى البعيد إلا إذا توافر الوعى من جانب المؤسسات الأخرى بضرورة متابعة وتعزيز وإكمال عمل المدرسة ضمن نطاق الوسائط التربوية الموجهة لسلوك الفرد والطوره شخصيته وذلك بهدف تحقيق الارتقاء الاجتماعى للتكامل.

ونحن لا نستطيع أن ننفل دور الجماعات في التشكيل الاجتماعي للناشئين فالفرق الرياضية ، بما تمارسه من ألعاب رسمية وغير رسمية ، تقوم بدور تربوي بالنسبة لكل من يشترك فيها بطريقة سلبية أو ايجابية ، فيتعلم المساهمون فيها بعض القيم والمستويات الخلقية بما تنطوي عليه من ضوابط اجتماعية ، كما أن جماعات الهوايات ، تقدم معطيات ربوية وضوابط اجتماعية لمن يقسمون بالمشاركة الفعلية في عناصرها والاكتساب من خبراتها ، وحادى القول أن حياة الناشئة في جماعات مدرسة تعنى تشكيل اتجاهاتهم وتوجيه مهاراتهم وضبط علاقاتهم ، وتلقى عليهم مطالب تتضمن أنواعا من الواجبات والحقوق التي لا تلبث أن تتحول في النهاية إلى مجموعة من الضوابط الاجتماعية والقيم السلوكية ، وتستمر حماية التعلم بأبعادها المختلفة ، بما تحمله من وسائل ومحددات ثقافية وظيفتها ممارسة الضبط الاجتماعي لسلوك الأفراد وعلاقاتهم الاجتماعية .

على أننا إذا نظرنا لوضعية المدرسة نظرة تكاملية وظيفية أمكننا أن نخلص إلى الملاحظات الواقعية والاعتبارات التحليلية الآتية :

١ - أن المدرسة أشبه ما تكون بالجموع الخلقية ، وأن مجتمع المدرسة يعتبر بمثابة بيئة اجتماعية ، لها نظامها وأهدافها البرمجة ، المبنية على أسس علمية فنية وتربوية .

٢ - أن المدرسة تعتبر بوتقة انصهار للتفاعلات الاجتماعية بين سلوك الطلاب ، كما أنها أقرب ما تكون إلى وعاء التجارب التي تهدف إلى ضبط هذا السلوك والارتقاء بمستوى التفاعل الاجتماعي والتعامل الجماعي داخل وخارج البيئة المدرسية والمحلية .

٣ — أن الوظيفة الأساسية للمدرسة لا تكن في تلقين العلم بقدر ما تناهز في توجيه الفكر وتكوين الشخصية ، وعلى قدر ما تسهم به في التشكيل الإجتماعى للناشئة وضبط سلوكهم وتوجيههم الوجهة التى يرتضيها المجتمع ، وعلى طريق الآمال والتطلعات التى يرنو المجتمع إلى تحقيقها .

٤ — تركز التربية المدرسية على قيم أخلاقية ضابطة ، وقيم معنوية محفزة للعمل على سيطرة الناس على مقدراتهم ، وتحكمهم في تشكيل وسائل معيشتهم وقضاء احتياجاتهم وبلوغ تطلعاتهم .

٥ - أن التربية المدرسية ليست تربية عامة ولا يمكن أن تكون واحدة في محتوياتها ومشتملات برامجها ، لأن المادة العلمية ذاتها متطورة ، كما أن العلوم الإنسانية تستمد عادة من التراث الحضارى للتغير والمعادبات والأفكار الخلقية . والمفاهيم المتبدلة باختلاف المجتمعات وتباين البيئات الثقافية التى نؤلف القاعدة الأساسية للمعلومات النظامية .

٦ — أن التربية المدرسية تقوم بوظيفة التوصليل والنقل الفكرى . « Communication » للمعارف الأساسية التى يجب أن يكون المعلم بها حفظاً مشتركاً بين جميع أفراد المجتمع ، كما أنها تمارس عملية التعليم وتعميم التجربة والخبرة والقدرة على اكتساب المعرفة والتعليم ، بطريقة تكفل استمرارية الرابطة والحركة الفكرية بين أفراد الجماعة الإنسانية ، على أن عملية النقل لا تتم بطريقة عشوائية ، ولكنها تتعدد بمماريات الضبط والتقويم والضغط والرقابة على السلوك وعلى اختيار القدرة على الاستيعاب والتحصيل وعلى القدرة على التكيف بالبيئة الاجتماعية للمدرسة .

٧ — من وظائف التربية المدرسية أن تعمل على تحقيق بيئة مثالية على أساس أن المدرسة تعتبر أداة لتنمية الاقناع بتبريرات الضوابط الاجتماعية المتعلقة بالقيم والاتجاهات الرغوب فيها ، وتزويد الناشئة بما يحبها إليهم ويسطها لهم ، وانتقاء العناصر الاعلية في المعاملات والعلاقات لتكوين دعامة من دعائم المجتمع الجديد باعتباره الصورة النامية المتطورة والتطلع إلى بلوغها .

٨ — من المهام الأساسية للتربية للمدرسية تجديد المادة الدراسية وتطوير أساليب تقديمها وتوصيلها وتبسيطها للناشئين ، وتصحيح أخطاء الأسلوب التقليدي بما يتفق بمتطلبات التقدم العلمي والتكنولوجي ، من تنقية المعلومات الدراسية من اللصامين البالية والقيم الجامدة والمعلومات الدراسية ، والعمل على ترسيخ النزعة التجديدية^(١) .

٩ — ومن الوظائف الاجتماعية للتربية للمدرسية محاولة تحقيق حالة نفسية ومناخ اجتماعي وجو ثقافي ، يشعر في إطاره الطلبة بالسواة بعد أن يتخام كل واحد منهم مستمسكات الانتماء لطبقته الاجتماعية ، ويتحرر من الانضباطات التي تشده إلى هذه الطبقة ، وآية ذلك أنه لا بد أن يتها بين جدران المدرسة لون من البيئة الاجتماعية التي يعيش في ظلها الطلبة وسط خبرات منسقة متوازنة ويمثلون اتجاهات مشتركة ويستجيبون استجابات متوافقة ، ويتغلبون على المتناقضات التي يواجهونها من عوامل الجذب التعابنة التي تشدهم إلى الجماعات للفئاته في مستوياتها ، والتي ينتمون إليها سواء من ناحية الطبقة الاجتماعية أو المستويات الأسرية العائلية أو جماعات الرقاق أو الطائفة الدينية وما إلى ذلك من ترابطات اجتماعية^(٢) وبذلك يمكن أن تسهم التربية للمدرسية في تحقيق التماسك

(1) Russell, Bertrand, Education and The Social Order, London, 1638

(2) Langford, Howard. Education and The Social Conflict N.y 1929.

التساند والتكامل الاجتماعى وتحقيق هدفية تذويب الفوارق بين الطبقات وخاصة فى مراحل الانتقال من نظم طبقية اقطاعية انمزالية الى نظم ديمقراطية اشتراكية تماونية^(١).

١٠ — وعلى المدرسة أن تمارس نشاطها من خلال إطار المجتمع القومى الذى تستخدم منه إيدولوجيتها وفلسفتها الاجتماعية ، وعلى هديه لتتقى خبراتها التعليمية، ولذلك فإنه يبدو ضرورة التزام التربية المدرسية بالحفاظ على ترسيخ الغلاف الفكرى حول الإطار القومى ، بل يبنى أن تسهم مساهمة إيجابية فى تطوير هذا الإطار وتقوية ذلك الغلاف، وتدمية المعايير السلوكية الصابغة لسيرة الخط الفكرى فى خدمة الوعى القومى .

١١ — يتوقف نجاح التربية المدرسية فى إحداث التقدم الدائق وضبطه وتوجيهه ، على إدراك للربين والمدرسين لوظيفة التربية فى الأداة من التخطيط والتدريب والعلم والقيادة أو الريادة ، ذلك لأن التنمية الاجتماعية وما نعمله من تغيرات جديدة يبنى ألا تترك فى سمرها غير المنظم ، بل يجب أن يتوافرها عن طريق التربية والتخطيط ، أسباب التوجيه والتقدم والبصيرة إلى المستقبل بعين نفاذة قادرة على مواجهة ما يحدث من توترات اجتماعية ، وتزويد الناشئة بالأسلحة الفكرية والاتجاهات العقلية والاجتماعية التى تؤهلهم للقيام بمسئولياتهم المتعددة .

١٢ — على المدرسة أن تفعمل مسئولية التوجيه بل عليها أن تقوم بمهمة أحداث التغيير والتجديد ، ولا تستطيع المدرسة أن تحقق هذه المسئولية إلا ، إذا نظرت إلى التربية على أساس علمى ، وجعلت منها أداة لأحداث التغييرات

(1) Bear Robert The Social Function of Education 1932

المرغوب فيها ، ووسيلة لتنمية القيادات الاجتماعية الماهرة في التفكير والتجديد ، وبذلك يجدر بنا أن نترك الاتجاه التقليدى وننظر إلى التربية المدرسية كقوة دافعة للمجتمع ومصدرا وينبوعا من مصادر وينابيع البرامج الاجتماعية المتكررة والآراء والأفكار الخلاقة المبدعة بصورة متجددة .

١٣ — لا بد أن ترتبط التربية المدرسية بالحياة الاجتماعية لكل من المجتمع الحلى والمجتمع الوطنى والمجتمع القومى ، الذى تستمد منه مقومات وجودها وبدون هذا الإطار الاجتماعى تفقد التربية المدرسية وظيفتها الأساسية وتنافل عن مسئولياتها الاجتماعية ، إذ أنه من المفروض أن هذا النوع من التربية يستمد برامجها وتكون أهدافها في ضوء الحياة العملية والفكرية للجماعات الاجتماعية التى تحمل كل منها صفات فريدة لها ، مختصة بها ، على الرغم ما يربط بينها من ملامح عامة « ودالات مشتركة » ، ولا شك أنه لا بد من مراعاة الضوابط الاجتماعية التى تتحكم في طبيعة العلاقة بين المدرسة والبيئة الاجتماعية التى تمارس فيها فعاليتها التربوية ، إذ تتحكم في هذه العلاقة التقاليد والعادات والضغوط المباشرة من جانب الجماعات التى تتعامل معها ، كما أنها تسكنسب حيوية لها كلما تعرضت لملاح الحياة الاجتماعية بمظاهرها العملية الفنية . التكنولوجية والاقتصادية والسياسية والأمرية والدينية ، مما تقتضيه وتلمية أخلاقية الوظيفة التربوية في أصالتها وصفاء جوهرها .

١٤ — أن الأخلاقية الوظيفية للعملية التربوية المدرسية ، تتطلب مراعاة مبدأ انتعاب واختيار الجيد من القيم الثقافية والنماذج السلوكية وأنواع المعرفة الإنسانية والخبرات العملية والضوابط الاجتماعية الموجهة ، التى تمهد المسيرة العملية نحو تحقيق أكبر درجة ممكن بلوغها في الارتقاء الفردى والجماعى ، وعلى هذا الاعتبار يجدر بالتربية المدرسية ألا تدرج على ما توفره لها عمليات التلقين.

والتوفيق والتكديس والتأصيل والتأريخ للمادة العلمية التقليدية، بل تعمل على اختزال هذه المعارف التي تنقل كاهل الطالب بلا جدوى ، أو التي لم تعد لموضوعاتها متواضعات اجتماعية قائمة .

ومعنى ذلك أن مدار الوظيفة التربوية لا يقف عند حد احتواء النظام الاجتماعى القائم والحفاظ عليه في حالة استقرار ، بل لا بد أن يكون مدارها هو كيفية قيامها بعملية تجديد وتطور هذا النظام في ضوء مطالب وتطلعات قوة التوجيه الاجتماعى والترشيد العلمى والرغبة في التحسين والاصلاح الاجتماعى .

١٢ - إن القيام بعمليات الاضافة أو الحذف أو الاختزال في المناهج المدرسية ، ليس هو المقصود من عملية التجديد فيما تهدف إليه التربية المدرسية ولا بعكس هذا الاجراء مطالب التغير والتطور ، كما أن الوقوف عند حد الدراسات الوصفية للأنظمة القائمة ، دون التعمق في كيفية تأثير هذه الأنظمة على الحياة الاجتماعية ، وما تقتضيه عوامل التفسير من تنظيات جديدة أو تنديلات للأنظمة القائمة ، كل هذا وما إليه ، لا يحقق ما تنشره وما تتطلبه الديناميكية التربوية من إجراءات إيجابية ، تسكب العملية التربوية الحيوية التي تهتم على فعاليتها لتؤدي رسالتها التكاملية .

وبعد فإننا نناشد القائمين على التربية المدرسية إعادة النظر في ملامحها وفلسفتها وانطباعاتها على هدى تجربة إنشائية تجديدية مخططة .

وإذ بلغنا هذه المرحلة من العرض ، ولقد ينبغي أن نعرض لمسألة تفرض نفسها ، وهي قضية الالتزام بالخط الأيديولوجى كضابط تربوى ، وهنا نجد أنفسنا أمام اتجاهين متقابلين : اتجاه ينادى ويدافع عن الموضوعية والواقعية في التربية المدرسية ، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية ، واتجاه ينادى بضرورة التوجيه الاجتماعى بما يسائر الإطار الأيديولوجى القائدى . والواقع أنه في كثير (م ٢٤ - الضبط)

من الأحيان تتغذى الموضوعية والواقعية ذريعة لتجميد الأوضاع الاجتماعية برغم حادطوى عليه من خلل أو انحراف أو تفسخ وما تمكسه من تخلف . كما أن الموضوعية قد لا تتحقق بطريقة غير متعيرة ، إذا عرضت في إطار مرجعي لمن يدين بفكرية عقائدية مذهبية ، وهذه الموضوعية في الأمور الاجتماعية لا تنفي تفضيل اتجاه إجتماعي أو توجيه الناشئة إلى هذا الاتجاه متى كانت شواهد المناضلة تعرض بطريقة موضوعية ، فلا شك مثلا أن التربية المدرسية في ظل نظم ديمقراطية تختلف عنها في أوضاع غير ديموقراطية ، ففي النظم الديمقراطية مثلا يتحدد الإطار التربوي باتجاهات عملية صريحة لفرس قيم وضوابط سلوكية ، تدفع الناشئة إلى النظر إلى مصاحبة الجماعة في مستوى خلقى وإجتماعى أسى من تحقيق مصلحة حلقة من الطبقات أو فئة من الفئات ، وحلج مشكلة الطبقات الاجتماعية في مجتمع طبقى لا يكون بنفس الكيفية ولا على نفس الأسس التى تعالج بها هذه المشكلة في المجتمع الاشتراكي .

على أنه ليس معنى هذا فرض وصاية فكرية أو ضبط أو إكراه عقلى على الناشئين ، ولكن الأمر لا يبدو ضبط مسيرة الفكر حتى لا يكون فريسة للتضليل الإيمائى أو الانحراف المذهبي أو يفقد الحساس الإيمائى للعمل والموقف الإنشائى والتعبيدى ، وبهذا المعنى ، تستطيع التربية المدرسية أن تعمق المفاهيم الابدولوجية ، وأن تميز الناشئة على اتخاذ خطوات ومواقف صحيحة وسليمة في حياتهم العملية .

وفي هذا المقام يجدر بنا أن نشير إلى المؤشرات والمالات الوظيفية التى تجب أن تلزمها فلسفة تربيتنا المدرسية في هذه المرحلة الانتقالية من مراحل تطوير

تجيبنا الاجتماعية في ضوء متطلبات التطبيق العملي للخط الأيديولوجي التي تنطوي عليه الاشتراكية الديمقراطية التعاونية .

وفي تقديرنا أن التربية المدرسية تكون قد نجحت كأداة ضابطة لمسيرة الفكر وتطور القيم إذا استطاعت أن تحقق الأهداف النظامية التالية بطريقة علمية مخططة ومقننة . ومن هذه الأهداف والتطلعات :

١ - الانتقال من تغليب وتفصيل المصلحة الذاتية التي تركز على الأنانية الفردية إلى التأكيد على ضرورة مراعاة المصلحة الجماعية ، ذلك لأن الفرقة الفردية يصاحبها عادة أمراض إجتماعية ، تفسد اتجاهات الناس وعلاقاتهم بالمنظمات والمؤسسات الوظيفية ، ويقضي الأمر القيام بمراجعة كل مظاهر الأنانية والانهازية والوصولية ، وإعادة تقديمه لمقوله الناشئة في أردية اشتراكية وبأساليب ديمقراطية ، وبجهود تساوية مشتركة .

٢ - إعادة تنظيم البناء الاجتماعي الذي كان يركز على الوضع الطبقي بما يحيطه وينبثق عنه من مظاهر الاستغلال والاحتكار مع الأخذ - في عملية التغيير - بمبدأ تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية ، بضمان المساواة في حظوظ الأفراد من المنفعة التربوية والثقافية والاستمتاع بما تؤديه الدولة من الخدمات الاجتماعية وما توفره من أمن وتأمينات للعيش والحياة الكريمة .

٣ - الأخذ بالأسلوب التخطيطي في الاطار الاشتراكي الذي يعتمد على إشراك جميع الأفراد القادرين - وفق إمكانياتهم وتأهيلاتهم في مجالات العمل والانتاج والاستثمار وأداء الخدمات ، مع تمويدهم على الممارسة الديمقراطية في العمل التخطيطي ، وفقا لنظام اللامركزية التي من شأنها أن تضع بنظر الاعتبار

بضرورة أكبر عدد من الأفراد والفئات عن احتياجاتهم بطريق ما يشتركون فيه من منظمات ومؤسسات ونقابات ، مع اتباع أساليب الديمقراطية في تنفيذ الخطة . .

٤ - تقدير الفئحة القومية كحقيقة تاريخية وكضرورة آتية توجب الارتفاع بال فكر إلى المستوى القومي والعالي ، فالتمصب الشعبي والحل يمتهران من المظاهر الانحرافية الانزالية ، في وقت تتحقق فيه الارتباطات الجماعية في دائرة أوسع نطاقاً من المستوى الوطني والشعبي والاقليمي .

٥ - عدم الإغراق في شد الفكر إلى الماضي بدعوى بعث الأجداد التليدة والتفنى بالماضي على أساس الاتجاه السلفي الذي يرى أن الماضي رائد الحاضر ، وأن التقدم يأتي بالارتداد إلى الماضي ، والواقع أن التاريخ لا بد أن يعالج في إطاره الاجتماعي ، بمعنى أنه من الخطأ أن تؤخذ نشاطات وحركات الناس في الماضي على أنها قدوة مثالية تصلح للملازمة الحاضرة ، لأن هذه النشاطات أنماط تعبر عن خصائص مميزة للفترة والملازمات التاريخية التي صاحبتها وازامتها ومن ثم فإن هذه الأحداث والتصرفات لا يمكن أن تتعدد في إطار ميغافيزيقي أو تجريدي وإنما لابد أن تفسر وتفهّم في ارتباطها بواقع اجتماعي نسبي .

٦ - تنمية ثقافة نابضة بالقيم الجديدة تحمل محل الثقافة الرجعية التي جدت مفاهيمها ونضبت بنابيع التجديد في ظل خرمها على كل قديم تليد حتى وإن كان قد استنذ مقومات ومبررات وجوده من حيث الفعالية الإيجابية للحركة الاجتماعية . ويقضي هذا الإيمان بالتعبير والتجديد كضرورة لتجديد الحياة نفسها ، فلا بد أن تتوافر للتربية كل مقومات النظرية التجديدية ووظيفة

ومحدداتها ووسائلها وغايتها في التطبيق إلى جانب مساعدة الناشئين على التخلص من المفاهيم والاتجاهات والقيم التي ترجع إلى الأوضاع الاجتماعية التقليدية التي لم تعد تناسب طبيعة الحياة المتجددة المتطورة .

(٧) التعميد على استخدام الأسلوب العلمي الموضوعي في تفسير وتحليل وتحديد المواقف والاستجابات لمختلف النشاط في الحياة الاجتماعية ، بما ينطوي ذلك على تقدير قيمة حرية الفكر وديمقراطية العمل ومسؤولية الفرد في كفاية الإنتاج وتجويده وحرصه على توسيع القاعدة التي تتيح له ولغيره الفرص للتكافؤ للانتفاع بإمكانياته وقدراته ، وتحقيق أمانه وتعلمانه في الرقي والتقدم .

(٨) تعميق الفهم وتعميم التطبيق لمبدأ التكامل الوظيفي والتساندو التكافل المضمون في العلاقات والنشاط الاجتماعية ، حتى يرسخ في أذهان الناشئة ارتباط مصالحهم الذاتية بالمصالح الجماعية ، وحتى يمكن غرس منميات النيرة واقتلاع جذور الأنانية والأنهازية والوصولية .

(٩) أن تأخذ المدرسة دورها التعليمي في عملية التوجيه الاجتماعي ، فمن المسلم به أن المدرسة ليست الإدارة الوحيدة للنشئة الاجتماعية ، وليست الوسيلة القلدة لأحداث التغيرات الخلقية والأنماط الفكرية والسلوكية ، إذ يشاركها في هذه المهمة مؤسسات أخرى كالمدرسة وجماعة الرفاق ، وهذا بالإضافة إلى ما يمكن تسببه الناشئة من خبرات اجتماعية ، غير أنها تفرد بخصائص رئيسية تجعلها مسؤولة القيام بدور فعلي في عملية التوجيه الاجتماعي ، فهي المنشأة التي يكل إليها المجتمع بمختلف تشكيلاته والحوالة - بما لها من حق الرعاية وما لها من سلطة الرقابة ومسؤولية التربية - هذه المسؤولية وهذه الوظيفة الاجتماعية المتخصصة ، وذلك

لأنها جهاز للجمع وأداة الدولة في تشكيل أبناء المجتمع وناشئته وإعدادهم لمواجهة متطلباته ، على أساس أنها وعاء التنسيق والتنظيم الفكري المباشر .

(١٠) من الواضح أنه لا يمكن أن تحقق المدرسة هذه المهام الوظيفية بصورة إيجابية ، إلا إذا أعيد بناء المناهج الدراسية بطريقة جذرية ، سواء من حيث الأهداف أو الشكل أو المحتوى أو الأسلوب ، بحيث ترتبط هذه المناهج بمتطلبات التطور والتنمية الاجتماعية ، وحق يتحقق الاعتماد بين مفهوم القشرة الاجتماعية والنشئة التربوية التي تتطلب من المدرسة الوعي بجميع المؤثرات التي تدخل في هذه العملية وتكون عناصرها الأساسية ، وحق تنظم علاقات الطلبة بالظواهر البيئية وبالقنات والجماعات الوظيفية ، لا لمجرد التعرف عليها أو التعريف بها ، بل للوقوف على العلاقات الدينامية التي تحكم قضية التقدم العلمي والإجماعي ، وحق يهيئ تنسيق الخدمات المدرسية مع خدمات المؤسسات الأخرى وتعمق العلاقة التعاونية والتكاملية بين المدرسة والمنظمات البيئية .

(١١) لا بد أن تتخلص المدرسة المصرية من السياج التي ضربت حولها وجعلت منها وحدة وظيفية منعزلة ، بمعنى أنه لا بد أن تقسم الأبعاد المكانية للمدرسة فتخرج إلى البيئة ، لا لمجرد خدمه البيئة نفسها بل من أجل خدمة أغراض تعليمية وتربوية ، فالقيام « بالمشروع المدرسي » يوفر نوعاً من « التعلم المشترك » ، فلا يكون خروج المدرس إلى البيئة لمجرد التعريف بمظاهر البيئة وعناصرها بل لحل مشكلاتها وتحديد الأبنية الوظيفية في البيئة المحلية ، وتجويد مستويات الخدمات الاجتماعية والأنشطة الإنتاجية ، والمساهمة في العمليات التوجيهية والرشيديّة وعمليات التوعية الفكرية التي تتجسد في تصوراتنا وتطلعاتنا الاجتماعية .

(١٢) ينبغي أن تجمل المدرسة «الأسلوب التخطيطي» مادة تربوية كبديل للتواكلية والعشوائية ، وتربط ذلك بالفلسفة السياسية والاجمية على أساس التفرقة بين النيوقراطية والأتوقراطية والديمقراطية فمن حيث انطباعات كل على الحركة والحرية الفكرية والقدرة الابداعية .

وفي هذا المجال لابد وأن نعيد تأكيده ضرورة اقتران الإيمان الهدي بالتخطيط والتخطيط العلمى ، وأن تطور بصورة جذرية دراسة مادة الدين ، ومخلصها من الأساليب التقليدية التى دائماً تركز على النظرة للتاريخية الانفرادية ، وتخصر « القدوة » على نماذج من أعمال الأفراد ، التى صبت مواقفهم على هدى الأوضاع والمجالات الاجتماعية والملابسات التى كانت تفرض نوعاً من السلوك أو تتطلب إجابة لمطلب أو مواجهة لموقف ، يتحدد كله بالوضعية الاجتماعية التاريخية المزمومة مع تلك النماذج السلوكية ، وكثير من هذه النماذج يحتاج إلى مراجعة وإعادة تقييم فى ظل أوضاع اجتماعية متطورة ، وملابسات متفاوتة . ومتغيرة ، كما نحتاج إلى تطوير على هدى النظرة العلمية التحليلية الموضوعية ، وفى إطار القيمة الوظيفية التى تخدم المصلحة العامة وتحقق التطلمات التقدمية ، ونحفز عوامل التنشيط بدلا من أن تنمى عوامل التهييط والجمود .

كما أن الكثير من التوضيحات والتفسيرات الاجتماعية لتلك النماذج السلوكية والموافق للثالية ، يحتاج إلى تصحيح فى ضوء التحليل العلمى والتدقيق الموضوعى البعيد عن التأثير الماطنى والتحصير المذهبي والانحياز الى الطائفي ، وهى اعتبارات صبغت وشكلت كثيراً من تراثنا الثقافى وخاصة جانبه الروحى كما أن كثيراً منها أنبثق من اتجاهات وتيارات معارضة لحاولات تجديدية أو لتثبيت مصالح طبقية أو لفرض سلطة نيوقراطية أو توتقراطية ، مما لم يعد يلائم المتطلبات

«التربية في ظل نظم ديمقراطية وتطلعات تقدمية وتجديدية» ، لتنمية ثقافة
اشتراكية وتحقيق المبادئ الاشتراكية في المعالجات التعليمية الثقافية .

كما يحتاج الأسلوب التعليمي الديني إلى الأخذ بالاتجاه الوظيفي التكاملي
المستند إلى التحليل العلمي التدقيقى ، والبعيد عن المنطق التجزئى والتفسير
الانفرادى القادى أو الشخصى ، الذى لا يلائم أسلوب البحث الاجتماعى الذى
يتميز بالاحاطة والشمول والموضوعية والنسبية والمرونة الديناميكية المتطورة .

المبحث الخامس

المنظمة الاقتصادية والرقابة الاجتماعية

تتميز المنظمة الاقتصادية - بصفة عامة - بأنها تركز أساساً على المنصر المادى فى انتاج وتوزيع الثروات أو قضاء الحاجات الأساسية أو الخدمات الطبيعية والسلع الضرورية للحاجات البشرية، وهى عادة تعمل على أن تهيم أجوراً أو رواتب وأرباحاً أو فوائد أو عائدات لأولئك الذين ينتمون إليها ، وهى تسعى لأن تنمى بين أعضائها مصالح مشتركة إلى جانب مصالحهم المتشابهة وهى تحقق وظائفها من خلال مشتبك من المؤسسات والمنشآت وفق قواعد نظامية أو تنظيمية .

فإذا أخذنا التنظيم الرأسمالى مثلاً كنموذج من الأطار العام لتنظيم الاقتصادى فى مجتمع ما ، فإن هذا التنظيم لا يعنى مجرد مجموعة من العلاقات الاقتصادية بين أصحاب رؤوس الأموال والعمال ، ولا هو يعنى مجرد نظام تهيم فيه المشروعات الفردية على الحياة الاقتصادية والمجالات الانتاجية ، بل إن هذا التنظيم ، إلى جانب كل ذلك ، يعتبر ظاهرة حضارية وسياسية تدعمها مؤسسات وتشكيلات سياسية وتشريعات تقنية ، وأنماط ثقافية وعلاقات تعاقدية ، وقيم ومعايير وقواعد تنظيمية ، بعضها ذات طبيعة معيارية ، كالمعتقدات حول الحقوق الفردية وحقوق الملكية وقيمة المنافسة الحرة وحق الفرص المتكافئة والتسليم بقواعد انتقال الملكية والتوريث والربح ، والمزج بين المنافسة

رأى فى تفصيل هذا البحث كتاب لاندس

والاحتكار ووسائل التبادل والائتمان والاستثمار وغير ذلك من القيم والقواعد التنظيمية التي تكفل حمايتها ، وما يصدق على التنظيم الرأسمالي ، يصدق على التنظيم الاشتراكي من حيث إحاطة كل بهالة من القواعد التنظيمية والضوابط الاجتماعية التي تكفل صيانتها وتحقيق مظاهرها .

والواقع أن الجماعات المعاصرة تختلف فيما بينها في مدى ما تمنح لنفسها من السيطرة الفعلية على المنظمات الاقتصادية . فالدولة السوفيتية تقدم لنا مثلاً متطرفاً من السيطرة على مجالات الفاعليات الاقتصادية ، وتؤمن بملك الدولة لوسائل الإنتاج وتطبيق مبدأ التصميم للوحد لتطور القطاع الاقتصادي ، وهذا هو شأن الشكل المعروف باسم Totalitarian الذي تعمل الدولة في غله على أن تنظم وتنسق جميع مصالح مواطنيها وأن تسيطر عليها سيطرة تامة وفعلية ، في حين أننا نجد بعض الدول تأخذ بمبدأ الحرية الفردية في المشروعات الاقتصادية وتؤمن بمبادئ المنافسة والاحتكار كوسيلة من وسائل زيادة القدرة الانتاجية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية ، وهذا هو شأن الدول الرأسمالية ، ولا شك أن لكل نظام إقتصادي قواعده التنظيمية التي بمقتضاها يسير دولا العمل الانتاجي والتوزيع سواء بالنسبة للعامل المادي أو العنصر البشري ، وغير خاف أن نطلق . ولذا لا يسع بدراسة تفصيلية لهذه النواحي الشعبية ولذلك فإنه يكفي في هذا المجال أن نشير بصورة مقتضبة إلى القواعد التنظيمية العامة للعبارة الاقتصادية في جمهوريتنا العربية .

وفي مقدمة ما ينبغي أن نشير إليه في هذا المجال ، مبدأ تنظيم وضبط الوضع الإقتصادي العام للدولة ، فلم تسكن القواعد التنظيمية قبل الثورة تتجاوز حدود حماية الثقة في التعامل والائتمان في إطار المنافسة التي قد أدت في كثير من الأحيان إلى الاحتكار وتحكم رأس المال ، أما حكومة الثورة فقد إختطت نفسها خطة الاقتصاد الموجه ويظهر هذا بشكل واضح من بعض نصوص دستور ١٦ يناير عام ١٩٥٦ التي تنطوي على قواعد تنظيمية ضابطة

للبيكل الاقتصادى القومى ، فقد نصت المادة السابعة مثلاً على أن ينظم الاقتصاد القومى وفقاً لخطط مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية^(١) وتهدف إلى أن يحل محل النظام الاقتصادى القطاعى والاستغلال الاحتكارى ، نظام اقتصادى اشتراكى تعاونى ، بمعنى أن ترمم السياسة الاقتصادية للدولة على أساس استخدام رأس المال فى خدمة الاقتصاد الوطنى ، كاستخدام بوجه لصالح مختلف المستويات الاقتصادية فى السلم الطبقي المرمى الذى يتألف منه البناء الإجماعى ، بحيث يتحرر الوضع الاقتصادى العام من تحكم رأس المال والاحتكار وينطوى هذا الاجراء على انخفاض من آفة الخلل الإجماعى الذى يأتى نتيجة لازمة لاستغلال طبقات المجتمع بعضها لبعض الآخر ، ويتطلب هذا وضع قواعد تنظيمية ضابطة من قبل الدولة ، تضمن ألا يتعارض استخدام رأس المال مع الخير العام للقاعدة الشعبية والطبقة المتوسطة ، ولذلك كان من أهم سمات الأيديولوجية الثورية فى القطاع الاقتصادى هى العمل على التطور لصالح القاعدة الشعبية والطبقة المتوسطة أكثر من العمل على زيادة ثروة الأقلية التى كانت متعككة فى الماضى ، وإلى كبت كثيراً على حساب جهود الطبقة السكادحة . ولما كان مجتمعنا العربى قبل الثورة يمتاز بطابعه الانقطاعى الزراعى ، فقد كان من الطبيعى أن تبدأ القواعد التنظيمية

(١) المبنى الثورى للعدالة الاجتماعية لا ينطوى على المبنى المادى الذى يتبادر إلى ذهن حين تردد لفظ العدالة ، فهى ليست المساواة القانونية ، بمعنى أن تقول إن القانون يسوى بين المواطنين وهى ليست المساواة الحماية بمعنى أن يكون لكل إنسان نفس القدر من الدخل ، فهذه الوضعية مخالفة لقيمتنا الثقاتية ، والحكم بأن يكون دخل الفرد النشط العامل مساوياً لدخل الخامل المتهاون يمارس المصلحة الاجتماعية . لأن هذه المصلحة لا تتحقق إلا بتشجيع النشط على إنتاجه المستزايد .

ولكن يقصد بالمعالة الاجتماعية هو تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص أى أن يكون أمام كل فرد نفس الفرصة فى أن يؤد ولاءه سليمة ، ويتمتع برعاية صحية ، ويتمتع بفرص التعليم المتكافئة ويتمتع بفرص التقدم مئتماً واقعياً حقيقياً ، وأن تتحقق للمساواة التناسبية عن طريق معاملة الدولة للأفراد المتساوين فى الحاجة معاملة متساوية ، ومعاملة الأفراد المتباينين فى ذلك معاملة متناسبة . هم قدراتهم وإمكاناتهم وبجهوداتهم .

الاقتصادية بتنظيم الملكية الزراعية ، فصدر قانون ١٧٨ عام ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى منطقياً على هذا الاتجاه الجديد فى توجيه الحياة الاقتصادية ، وضبط أبعادها العامة ، وتأكيد هذا بنص المادة الثانية عشرة من دستور ١٦ ينافر على تحديد الملكية الزراعية بما لا يسمح باستمرار المظهر القطاعى فى ملكية تلك الأراضى .

هذا وقد اتخذ التنظيم الاقتصادى العام للمظهر الاشتراكى المتبدل فالسياسة الاشتراكية التعاونية التى حددتها الدولة بالنسبة للمجالات الانتاجية والتوزيعية والاستهلاكية ، لاتتجه إلى أقصى اليسار ، فتنادى بملكية الدولة الكاملة لكل وسائل الإنتاج الزراعى والصناعى والتجارى . ولاتقف موقف أصحاب السياسات الرأسمالية الاحتكارية فتجعل الاستثمارات حرة من كل قيد ، وانكها جمعت بين اشراف الدولة وحرية الاستثمار ، لتحقيق حسن توزيع الانتاج ، وضمان تنظيمه وتفوقه وخفض تكاليفه . وتنادى الثقلبات الاقتصادية ، وتشغيل أكبر عدد ممكن من القوة العاملة . وآبه ذلك أن الرقابة الاقتصادية فى الدولة لم تصل إلى حد احتكار الدولة للنشاط الاقتصادى ولكنها عمدت إلى الحد من نطاق القطاع الاقتصادى الحر بما يقضى به الصالح العام ، فالدولة مثلاً لم تؤمم الأرض الزراعية ، بل وضعت حداً أقصى للملكيتها ، وأتاحت الفرصة لخلق طبقة جديدة من صغار الملاك ، ومع ذلك فقد احتفظت الدولة لنفسها بحق السيطرة على تنظيم وتحديد زراعة المحاصيل المختلفة تحقيقاً لمتعضيات الصالح العام .

كما أن الدولة تؤمن بدور الرأسمالية الوطنية وأهميتها فى التنمية الصناعية ، فلا تعمل على تصفيتها أو الحد من نشاطها الانتاجى ، ولكنها تحاول أن

(١) راجع روح هذا التنظيم بما ورد فى البحث الآتى .

Foots, Nelson and P.Hatt, Social Mobility and Economic Advancement

The American Economic Review May 1953.

تراقبها وأن تشرف عليها أو تنظم جهودها وتوجيهها لصالح العام ، وفي نفس الوقت لا تأل الدولة جهدا في الاضطلاع بانتاج الصناعات الأساسية كالحديد والصلب وتكفلات بانتاج الصناعات التي تسهلز رأس مال ضعف ومخاطرة كصناعة البترول ، وهيمت على تنظيم الانتاج الصناعى بما يحقق حاجتنا من الاستهلاك المحلى أو التصدير الخارجى ومع ذلك كله شجعت الاستثمار الفردى ، ومنعت إعفاءات وتخفيضات في الضرائب والجارك للصناعات الناشئة مادامت تخضع لعملة وقواعد وضوابط التنظيم الصناعى ، الذى صدر بمقتضى القانون رقم ٢١ لعام ١٩٥٨ والذى تمد أحكامه بمثابة دستور للصناعة في الجمهورية العربية المتحدة ، والذى يتضمن قواعد شاملة تهدف جميعها إلى تمكين القيادة الاقتصادية في الدولة من الاستعانة بالمهنيات المتخصصة في دعم النشاط الصناعى وتشجيعه وتوجيهه الوجهة الاقتصادية والفنية السليمة ، وقد ينطوى هذا التنظيم على ضبط وتقييد حرية أصحاب رؤوس الأموال الوطنية في استثمار أموالهم في الصناعات التي يريدون أقامتها أو في تحديد مكان إقامتها ، وفي تحديد حجم وغرض مشروعاتهم .

وغنى عن البيان أن الضبط والتنظيم الاجتماعى يبدو أثره واضحا في أن الصناعة لا تسير عشوائيا، بل هناك ما يسمى «بالأولويات» وأن هذه الأولويات لها أسس تقرر وفقا لها، فتخطط والتصنيع في برنامج السنوات الخمس ، شأنه في ذلك شأن التخطيط الاقتصادى عامة أيا كان نطاقه وأيا كانت الوحدة التي تقوم به ، لا يخرج عن كونه وسيلة لاستخلاص أكبر ما يمكن من المنفعة من الموارد النادرة للوجوده تحت تصرف الوحدة القائمة به ، ومظهرها من مظاهر تلك البندرة .

والامتداد في هذا المجال هو تقرير هدف أو هدفين زيادة الدخل القومى .
ولكن هذه النظرة قاصرة حيث أن من أهم الأهداف ذات الاعتبار رفع

مستوى المعاملة كقيمة في حد ذاته ، وخاصة أن مشكلة البطالة تفوق في خطرها مشكلة انخفاض مستوى المعيشة . ومن الظاهر أن هذا الهدف قد يتعارض مع الأول وهو زيادة الدخل القوي كما يحدث في تفصيل مشروع ذى كفاية إنتاجية ضعيفة لا يتنازه من ناحية قدرته على تشغيل الأيدي العاملة ، ولذلك يجب التوفيق بين تلك الأهداف المتعارضة عن طريق التضحية الجزئية ووفقا للضوابط والتنظيحات المسقة لهذا القطاع ؛ وآية ذلك أن المسألة لا تسير اعتبارا وأن الهدف لا يسير نحو التحقيق بدون أى ضابط أو تنظيم بل لا بد من التوفيق ورسم الخطوط والتنسيق . فالتخطيط يهدف في المجال الصناعى لتحقيق أهداف متكاملة إلى حد ما ؛ ولكنها أيضا متنافسة .

والاختيار لا يقوم على أساس أن يحقق أى هدف من الأهداف دون الأهداف الأخرى ، بل ينحصر في الواقع في رسم الحدود التي ينبغي في نطاقها تحقيق كل هدف من هذه الأهداف .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ، لا بد أن نقرر أن العبرة في ترتيب أولويات المشروعات المختلفة في التصنيع ليست بمدى تحقيقها للأهداف بل بمدى تحقيقها لتلك الأهداف بالنسبة للوحدة الواحدة . من موارد الاستثمار الدارة التي تستنفدها ، بمعنى أنه يجدر أن يوضع موضع الاعتبار مدى أهمية المشروع من ناحية مواجهته احتياجات الطلب المحلية للثروة .

ولا يفوتنا أن نقرر بطبيعة الحال أن الاعتبارات الاستراتيجية قد تكون عاملا حاسما في تقرير أولوية بعض المشروعات نظراً لأهميتها في المحافظة على كيان الدولة وأمنها ، بما يتضاد بجوانبه اعتبارات الأولوية الأخرى .

ويمكن تلخيص اعتبارات الأولوية التي يمكن أخذها في الحسبان عند
رسم التصنيف في الاعتبار الآتية^(١) :

(١) أهداف : ١ - الاعتبار الاستراتيجية .

٢ - مدى تكامل المشروع مع المشروعات الأخرى الداخلة
في برنامج التصنيف .

٣ - مدى ما يحققه المشروع من زيادة العمالة .

٤ - مدى ما يحققه من زيادة في الدخل القومي .

٥ - مدى استخدام المشروع لموارد الإنتاج المحلية .

٦ - مدى تحقيق المشروع لاعتبارات التوطين الأساسية .

٧ - مدى إمكانيات إنتاج المشروع لأغراض التصدير
كهدف في ذاته .

(ب) وسائل :

١ - مدى ما يستفيد منه المشروع من مصادر التمويل
الداخلية .

٢ - الفترة اللازمة لتمويل المشروع .

٣ - مدى ما يستفده المشروع من مصادر التمويل
الخارجية .

والغاية التي يطوى عليها التنظيم هنا هي تحقيق الأهداف المشار إليها إلى
أقصى حد ممكن بأقل ما يمكن من الاستنفاد للموارد للمدينة .

(١) تقرير وزارة الصناعة عن برنامج السنوات الخمس الثاني
للقسم ٣ - أهداف البرنامج ، حجه وأعباؤه ص ٣٧
الأولويات ، وأسس تقريرها ص ٤٦ - ٥٢

غير أن الهدف المسمى ، من هذا التدخل والضبط هو ضمان تنظيم الإنتاج الصناعى على نحو يخدم الاقتصاد القومى بصرف النظر عن الربح الشخصى ، وذلك لأن التجربة الاجتماعية قد دلت على أن ترك الحرية المطلقة للاستثمارات الرأسمالية قد أدى فى أحيان كثيرة إلى وجود مشروعات صناعية ، لا يحتاجها الاقتصاد القومى ولا تتماشى مع مبدأ الأولوية فى تنفيذ وتخطيط المشروعات الإنتاجية ، فضلا عما قد يؤدي ذلك من بعثرة لقوى الإنتاج فى بعض الأحيان ، وتركز الصناعات فى بعض المناطق بغير مسوغ أو بغير ملائمة لمصالحها من حيث توافر المواد الأولية أو القوة البشرية ولهذا وضعت قواعد تنظيمية ضابطة لتنظيم الإنتاج الصناعى بحيث لا يجوز فى الجمهورية العربية المتحدة ، إقامة المنشآت الصناعية أو تكبير حجمها ، أو تغيير غرضها الصناعى أو مكان إقامتها ، إلا برخص من وزير الصناعة ، بعد أخذ رأى لجنة التراخيص التى يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الجمهورية . ويراعى فى ذلك حاجه البلاد الاقتصادية وإمكانات الاستهلاك المحلي والتصدير ، على أن يكون ذلك فى نطاق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة (١) .

وقد قامت الدولة بإنشاء أجهزة خاصة للإشراف والمراقبة الصناعية منها ما يقدر بإدارة حكومية كالإدارة العامة لتنظيم الصناعى بوزارة الصناعة ، ومنها ما يأخذ شكل المؤسسة العامة ، كالمهتة العامة لدعم الصناعة ، والمهتة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة التى تقوم بتنفيذ برنامج الصناعة إما بنفسها مباشرة أو بواسطة غيرها من المؤسسات أو الأفراد وفى كل الحالات فقد أخذت الدولة بنظام المراقبة المتابعة للمشروعات

(١) انظر أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ مادة ١

واللائحة التنفيذية للقانون ٢١ لسنة ١٩٥٩ .

الصناعية الهامة . وقد امتد الاتجاه التوجيهى للدولة لقطاع التمويل وأجيزته فقامت بسلسلة من القواعد التنظيمية التى تعتبر تنفيذاً لإيديولوجيتها الاشتراكية ، ويدخل فى هذا النطاق تأميم قناة السويس ، وتمصير البنوك والمصارف الدولية لدول الإعتداء الثلاثى على الجمهورية العربية ، وانشاء المؤسسة الاقتصادية التى تشرف على الشركات والبنوك التى تساهم فيها الحكومة ، وأخيراً تأميم كل من البنك الأهلى وبنك مصر . باعتبار أن هذه الأجهزة وأمثلها أجهزة خطيرة تنطوى تحتها كل عمليات الأستهثار التجارى والصناعى ، والإشراف عليها هو السبيل لتجنب أى مظهر من مظاهر الاحتكار الرأسمالى فى القطاع الاقتصادى .

ولم تقف مراقبة الدولة للقطاع الإقتصادى عند هذا الحد ، بل امتد تدخل الدولة عن طريق التشريع إلى شئون إدارة الشركات لأموالها والتصرف فيها ، فنص القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ على أنه يجب على الشركة أن تجيب قسطاً من أرباحها لشراء سندات حكومية ، كما حدد القانون نسبة الأرباح التى يجوز توزيعها على الساهمين . فضلاً عن تحريم القانون الجمع بين عضوية مجالس إدارة أكثر من عدد معين من شركات مساهمة إلا بموافقة رئيس الجمهورية .

هذا بالإضافة إلى الدور التبادى الذى كانت تقوم به المؤسسة الاقتصادية ، التى أعطيت لها صلاحيات القيام بالقيادة عن الحكومة بالتوجيه ، والإشراف على المؤسسات المختلطة حتى تسجماً للدولة الرقابة على بعض نواحى الجهاز الاقتصادى الحر ضمانة لتحقيق الأهداف القومية العليا^(١) .

(١) راجع القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ المادة (٤) .

واستيفاء للاطار العام في تنظيم الميكل الاقتصادي يجدر بنا الإشارة إلى تنظيم الدولة وضبطها للشئون الاستهلاكية وخاصة إخضاع المواد التموينية لنظام دقيق في التوزيع على الأفراد بمقتضى بطاقات تحدد فيها الكميات وللقادير والإشراف على تسويق المواد الضرورية للاستهلاك ، والتدخل لتسعير بعض السلع التي تسد الحاجات اللازمة للطبقات الشعبية والمتوسطة، والاستيلاء على بعض المصانع والشركات التي تنعوا النعوا الاحتكاري، بقصد إدارتها وحماية المستهلكين من تحكمها ، وتغديد الإيجارات وتخفيضها بالنسبة للمساكن ، إلى غير ذلك من التسيات المماثلة التي تعكس الضوابط التقنينية والتشريعية الدولة لتنظيم المجالات الاقتصادية .

وعند هذا الحد ينبغي أن نشير إلى التطورات المارمة في القطاع الاقتصادي ، التي أخذت تجربه الدولة في سبيل إحكام ضبطها ورقابتها على المؤسسات الاقتصادية ، فقد شهدت الجمهورية العربية المتحدة تحولاً جذرياً في المرحلة الأخيرة حينما بدأ تنظيم الاقتصاد القومي على أساس خطة عامة تستهدف مضاعفة الدخل القومي عن طريق تنمية كل القطاعات ، مع توجيه مزيد من العناية إلى القطاع الصناعي ، وكان قد عقد في مسهل عام ١٩٥٨ قرص التصنيع مع الاتحاد السوفيتي ، وقد صدر قرار جمهوري بإنشاء الهيئة العامة لتنفيذ مشروعات السنوات الخمس للصناعة لتتولى الإشراف على عمليات التنفيذ ، وفي نفس الفترة انشئت الهيئة العامة للمصانع الحربية التي تولت الإشراف على إدارة المصانع على أسس اقتصادية بد أن اتسع إنتاجها للدنى ، واستهل عام ١٩٦٠ بانفقال ملكية البنك الأهلى وبنك مصر إلى الدولة ، وأسقط التزام شركات النقل والسيارات بمدينة القاهرة ، وآلت إلى مؤسسة النقل العام بالقاهرة ، ثم تم تأميم المصالح البلجيكية وعلى رأسها البنك البلجيكي وشركة مصر الجديدة ، وفي أوائل عام ١٩٦١ صدر قرار

جمهوري بإنشاء مؤسسة مصر التي يسكون رأسمالها من حصص بنك مصر في الشركات التابعة له ، كما صدر قرار آخر بإنشاء مؤسسة مصر التي يسكون رأسمالها من حصص الهيئة العامة لتنفيذ برنامج الخمس سنوات للصناعة في الشركات التي أنشأها ، وبذلك أصبح القطاع العام يمثل أساساً في ثلاث مؤسسات اقتصادية كبرى : المؤسسة الاقتصادية ، ومؤسسة مصر ، ومؤسسة نصر ، ثم صدر قرار بتخصيص سوق القطن ، وإلغاء بورصة العقود ، وحظر مزاولة الوكالة التجارية على غير الشركات الحكومية أو التابعة للمؤسسات العامة ، وإن كان قد حدث تعديل بهذا الصدد .

وجاءت قوانين يوليو ١٩٦١ الاشتراكية التي تخلص في الآتي .

(أ) القانون ١١٧ ، الذي تناول التأمين السكامل لبعض المنشآت .

(ب) القانون رقم ١١٨ ، الذي تناول تأمين نفق .

(ح) القانون رقم ١١٩ الذي قضى بأن تشارك الدولة في الإشراف على بعض المنشآت التجارية والصناعية ، بعد أن تؤول إليها الأسهم التي تزيد قيمة ما يملكه الفرد منها على عشرة آلاف جنيه . .

ثم امتد التنظيم الاقتصادي إلى ملكية المباني السكنية خصوصاً بعد أن تحول إليها جزء من المدخرات الوطنية ، وذلك وفق ما قرره القانون رقم ١٢٩ الذي عالج الاستغلال في نطاق الملكية العقارية للبنية عن طريق فرض ضرائب تصاعدية لعائدات المباني السكنية .

وشهد عام ١٩٦٣ سلسلة من الإجراءات التأمينية لمنشآت تدمير القطن ،

ومنشآت المقاولات (رقم ٧٠) وشركات الصناعات الغذائية والكيميائية .
والهندسة ومواد البناء والحراريات والتمدين (رقم ٧٢) وشركات النقل البرى
والبحرى (رقم ٨٧) .

ويعتضى هذه الاجراءات القانونية التأمينية ، استطاعت الدولة أن تضبط
مسيرة تنمية الخطة ، وتتحكم في تنفيذها بعد أن تهيأ لها السبيل إلى نصفية
الراكر الاقتصادية الاستثمارية ، وحظرت تملك الأراضى الزراعية على الجاليات
الأجنبية ، وبعد أن قامت بنصفية مراكز كبار الرأسماليين والاقتصاديين وأصبح
للقطاع العام السيطرة على مجالات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك .

على أنه ينبغي أن نشير في هذا المجال إلى طبيعة التدريج الرقابى والإدارى
الذى يحدد طبيعة الصلة بين المؤسسة ، كوحدة إقتصادية من وحدات القطاع
العام وبين ما يتبعها من شركات أو منشآت ، فلتدحتم الأخذ بالنظام الاشتراكى
تدخل الدولة في توجيه وضبط النشاط الاقتصادى من طريق مؤسسات القطاع
العام ، التى تجسد ملكية الشعب للسيا كل الرئيسية للإنتاج ، وكان لا بد من
ظهور وحدات تتولى مراقبة وإدارة هذا القطاع ، وهذه الوحدات تتمتع
بشخصية معنوية مستقلة فى ماليتها وفى إدارتها ، ويحكمها قانون خاص هو قانون
للمؤسسات العامة ، رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ .

ويعتضى هذا القانون تختص المؤسسة العامة بسلطة الإشراف والرقابة
والتنسيق وتقييم الإدارة بالنسبة إلى الوحدات الاقتصادية التابعة لها ، دون
تدخل فى شئونها التنفيذية .

وللمؤسسة العامة مجلس إدارة ، وهو السلطة المختصة برسم السياسة التى

تسير عليها المؤسسة لتحقيق أهدافها ، ويختص باقتراح الخطط ومعايير الأداء وتقييمه ، والنظر في تقارير المتابعة التي تقدم عن سير العمل بالمؤسسة ومركزها المالى ، ويختص المجلس بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة ، بوضع الخطط التي تسكفل تطوير الإنتاج ، وإحكام الرقابة على جودته ، وحسن استخدام الموارد المتاحة استخداماً اقتصادياً سليماً ، والتوصية بكل ما يؤدى إلى زيادة وكفاية الانتاج ، ومساعدة الوحدات الاقتصادية فى وضع البرامج السكفيلة بزيادة المصادرات وربطها بخطة الانتاج والاستهلاك ، ووضع أسس تكاليف موحدة لمختلف الأنشطة التي تنبع للمؤسسة العامة ، وكذلك وضع معايير معدلات الأداء ؛ ومقابلة سير العمل فى الوحدات الاقتصادية التابعة لها ، وحسم ما ينشأ من خـلافات بينها ؛ أو تفاضات بين مصالحها إلى آخر ذلك من الصلاحيات الضابطة والاختصاصات الرقابية فى سبيل تحقيق المصلحة العامة .

الفصل الثاني

الدولة وأجهزة الرقابة العامة للبحث الأول

مقدم عامة :

صفالح في هذا الفصل الدولة كمنظمة اجتماعية ضابطة ، تلك أجهزة للرقابة الاجتماعية ، بوصفها الوكالة العامة التي تمارس القدرة على ضبط وتنظيم نشاطات وفاعليات للمنظمات الأخرى ، وهي بهذا المعنى تنظم ذو صلاحيات خاصة ، تمتاز بسلطانها القانوني والتنفيذي ، وإن اختلف في مداه باختلاف نظم الحكم فيها - فبمض الدول تنظم جميع المنظمات وخاصة للمنظمات الاقتصادية بأسرها ، كما هو الشأن في الدول الاشتراكية ، وبعضها يترك أغلب منظماتها تسير وفق ضوابطها التقليدية كما هي الحال بالنسبة للدول الرأسمالية . ومهما يكن من شأن فالدولة - كمنظمة سياسية كبرى - تمارس المحافظة على نظامها الأساسي ، لأنها تملك الحق النهائي في الضبط القانوني والتنفيذ القسري ، فالهولة وحدها تستطيع أن تضع قواعد وضوابط ذات تطبيق عام وشامل ، وهي وحدها التي يمكن أن تضمن وتؤمن الوحدات والقياس والمعايير التي تنظم وتنسق وفقها المنظمات الوظيفية والمحلية ، فهي الحارس والضامن للنظام العام ، ولولا تأثير الدولة الرادع لساد التصادم الاجتماعي والاقتصادي بين مختلف المستويات والتخصصات ، لاسيما في المجتمع الحديث المعقد ، حيث لا تكفي السنن التقليدية كوسائل ضابطة تنظيمية ، فان نظام في مجتمع معقد يسكون مستحيل التحقيق بدون الدولة . فإن الدولة لا تقتصر مهمتها التنظيمية الضابطة على منسج التصادم واغتصاب الحقوق بالقوة ، وإنما

تتمدى ذلك إلى العمل على المحافظة على النظام ، الذى يتركز على التعاقد فى المجتمع الحديث .

وغنى عن البيان — أن النظام هو الشرط الأول للفعالية المتنوعة الاختصاصية ، ولا يتأتى المحافظة على النظام بغير تحقق مقومات الرقابة والسيطرة الاجتماعية . فلا بد من استناد النظام إلى مبدأ ما ، والدولة تهتم اهتماماً حيوياً بالسياسة الاجتماعية العامة التى يكون النظام تعبيراً عنها ، فقد يستند تنظيم الدولة العام إلى مبدأ التوافق فى المراكز الاجتماعية ، أو قد يسترشد بالمثل الأعلى لتكافؤ الفرص ، وقد يخطط على أساس استبقاء الضعفاء خاصتهم للأقوياء ، أو ليمنع اعتداء الأقوياء على الضعفاء ، إلى غير ذلك من الأمور والاعتبارات التى تتصل بفكرة العدالة الاجتماعية .

وأحد الأسس الجوهرية لرقابة الدولة هو رسم خطة مفضلة لحقوق الملكية ، فادامت هذه الحقوق ليست متعنة من الطبيعة ، ومادامت لها وظيفة اجتماعية فلها يجب أن تحدد بواسطة سلطة تنظيمية ، لها أن تعترف بحق الملكية الفردية الخاصة ، ولها أن تعدد هذا الحق ، ولها أن تحتفظ لنفسها بوسائل الانتاج أو تؤمم بعض مظاهره — كل هذا وما إليه فى الحدود التنظيمية التى تتخذها الدولة لنفسها فى إقرارها لنظامها ولصيانة مواردها الطبيعية : وتأمين مصالح أفرادها أو هيئاتها ضد المصالح التنافسية .

وكثيراً ما اضطرر الدولة للتدخل بما لها من سيادة ورقابة تنظيمية ، لكى تمنع الاستهلاك البدد لموار : الجماعة سواء كان ذلك موارد طبيعية أو بشرية ، كما أن للدولة أن تسيطر على الاخطار الاجتماعية عن طريق ما تمارسه من سلطة ما يسمى بالتشريع الاجتماعى Social Legislation بما يبطوئ عليه من التكوين التنظيمى للتأمين الصحى والأمن الصناعى . وكذلك تقع صيانة الموارد الشخصيه كاتقع صيانة للوارد الاقتصادية للجماعة على عاتق الدولة الى حد كبير ، وبما تشتمل عليه هذه الوظيفة

رعاية الصحة العامة عن طريق قواعد تنظيمية ، وتهيئة جيل ووسائل التفتيش الاجتماعية والتربية والإشراف على الوكالات المتخصصة التي تمارس مثل هذه الوظائف الاجتماعية .

على أنه ينبغي أن نعيد تأكيد المفهوم الرقابي الجديد الذي يختلف اختلافاً جذرياً عن المفهوم التقليدي ، الذي كان يرتكز على مجرد المراجعة للتحقق من سلامة تطبيق اللوائح والإجراءات ، أما المفهوم الوظيفي الجديد للرقابة فأصبح يعنى الاسهام من أجزء متخصصة ، ذات صلاحيات إدارية و فنية عالية في المعاونة على حسن سير الأداء الوظيفي ، وتطويره للارتقاء بمستوى الإنجاز ، وفق الترشيد الملمى في الإنتاج ، والفة كبر التخطيطة في التصميم والتنفيذ والإبداع .

وفي تقديرنا أن هذا يتطلب من الناحية الوظيفية أن تبنى الرقابة بدرجة ومستوى الدقة في الأداء ، وتحقيق التكلفة الاجتماعية في الإنتاج والعملية تعتبر من الناحية العلمية عملية موازنة بين الدقة والتكلفة وزيادة الأمور وضوحاً بالنسبة للإنتاج السلبي في الإنتاج مثلاً ، لا بد أن تكون الدقة ١٠٠ ٪ ، لأن هناك خطورة كبيرة لو نقصت الدقة ولو ١ ٪ ، في حين أن الدقة في إنتاج ما كينة تشغيل يمكن أن تتجاوز الدقة إلى ٩٨ ٪ مثلاً ، على أساس أن يكون في كل ١٠٠ ما كينة ٢ ما كينة تالفة ، ومعنى ذلك أن عمالية الرقابة لها حد أعلى وحد أدنى ، وهذان الحدان يختلفان حسب نوعية الإنتاج السلبي وخطورته على الحياة ونوع الخدمة ودقة الرقابة ، وكل خروج عن الحدين يمثل نقطة انحراف تتطلب إجراءات جزائية وتقتضى تصحيح الوضعية عن طريق إيجاد تكامل الوحدات الرقابية والوحدات التنفيذية الإنتاجية وبهذا المبنى ، لا ينظر إلى الأجهزة والوحدات الرقابية نظرة التخويف ، بقدر نظرة التصحيح والتقويم والتحفيز .

وعندهذا الحد ، وزيادة في الإيضاح ، يجدر بنا أن نتناول في شيء من التركيز معالجة المسألة الاشرافية والرقابية من وجهة النظر للموضوعية العملية ، وذلك على النحو التالي :

المفهوم العلمي للرقابة :

يقصد بعملية الرقابة ، مجموعة الاجراءات التي يتم بمقتضاها الحصول على عدد معين من البيانات والمعلومات بهدف تقييم الأداء الوظيفي ، والتحقق من سلامة تطبيق القوانين واللوائح والتصرفات ، والنظر من الرقابة هو تنظيم نواحي النشاط في مختلف الاختصاصات والاهتمامات ، ومراقبة تنفيذ القوانين والآداء طبقا للخطة الموضوعية ، على أساس أن يراعى في تنفيذ العمل والتصرفات الوظيفية السكناية والاقتصاد والأداء السليم من الناحية الفنية ، وضمان حسن معاملة القائمين على النشاط الوظيفي وتحقيق العدالة فيما بينهم ، ومنع الانحراف والتأكد من التزام الأمانة والحفاظة على أموال الدولة .

وفي ضوء هذا التحديد لمفهوم وهدف الرقابة ، من الناحية الادارية يميز العلماء بين نوعين أساسيين للرقابة :

(١) الرقابة للسفندية : وتشمل فحص المستندات التي تقدمها الأجهزة التنفيذية لحسابات مصروفاتها ، لكي يمكن التحقق من أن المصروفات تتم وفق للبيود المخصصة في الاعتمادات المقدرة من قبل ، وأنها صرفت لاستحقاقها وفي الأغراض التي خصصت لها . ويتطلب القيام بهذا النوع من الرقابة وجود أجهزة متخصصة لمباشرتها .

(ب) رقابه الأداء ، وتشمل كل الاجراءات الاشرافية التي تهدف إلى

التأكد والتحقق من أن التنفيذ يتم وفقاً لما هو مقرر في الخطة ، وتنطوي هذه الرقابة على معنى من معاني تدخل الدولة لفرض مقاييس للأداء الوظيفي ، ووضع قيود وحدود معينة لمناشط المنشآت وللمؤسسات والأجهزة الحكومية والهيئات العامة .

على أنه ينبغي ألا تتجاوز الوظيفة الرقابية الحدود الطبيعية المألوفة حتى لا تتحول إلى أداة متعسكة بصفة مطلقة على الأجهزة والهيئات الإدارية والوحدات التنفيذية والمؤسسات والمنشآت الانتاجية ، وحتى لا تنطبع بطابع المقتدة، البيروقراطية؛ من الأخرى أن تقتصر الرقابة على السياسة العامة للمنشأة أو لنظامه أو الوكالة المتخصصة ، من قبيل السلطة الرئاسية ، وليس من قبل الوصاية الادارية .

كما أنه ينبغي أن تتميز الرقابة في المجتمع الاشتراكي المخطط بالرقابة الشعبية من خلال الادوات الفنية والعملية والجماعات القيادية على أن يقوم بالرقابة المباشرة على الوحدات النوعية جهاز تخصصي نوعي واحد ، بضم نتائج رقابته في خدمة الأجهزة القيادية والأجهزة التخطيطية المركزية المعنية بالرقابة المالية وللتأهب في تنفيذ الخطة وتقييمها مع افتراض ضرورة التوصل للرقابي على مختلف المستويات في إطار من التكامل بين الأجهزة الرقابية المتدرجة السلطة ، وفي ضوء القوانين للنظمة والمحدد لأدوارها الاشرافية .

وفيما يتعلق بالجمهورية العربية المتحدة فإنه يمكننا - من حيث المبدأ - تصنيف الأجهزة الرقابية العامة إلى المستويات التالية :

(١) تقوم الهيئات العامة والمؤسسات النوعية للتخصص بالاشراف والرقابة والتنسيق وتقييم الأداء في إطار نشاطاتها .

(ب) يختص الجهاز المركزي للحسابات بمباشرة الرقابة المالية على الأنشطة المتعددة للإدارات والهيئات الحكومية والمؤسسات العامة وتقييم هذه الأنشطة في ضوء الخطة ومراقبة حساباتها

(ج) يختص الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بالرقابة على شئون العاملين عن طريق رقابته على الوحدات الوظيفية في الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة.

(د) يتولى الجهاز المركزي للتنمية والإحصاء ، الرقابة على البيانات والمعلومات الإحصائية ، التي تعتمد عليها الأجهزة العلمية المتخصصة في دراستها ورسمها وتصميمها وتنفيذها للخطة العامة .

(هـ) تتولى الرقابة الإدارية بحث وتحري أسباب القصور في العمل والانتاج ومتابعة تنفيذ القوانين ، ومساءلة للمولين والمتهاونين والمنحرفين في الأداء الوظيفي .

(و) يشرف جهاز الشرطة على الإجراءات الوقائية ضد التصرفات التي تخالف مقتضيات الضوابط الاجتماعية ، والالتزام بالقوانين والقوانين المرعية ، كما تمارس وتباشر الإجراءات التأديبية والعقابية لمن يعمد بالسوء الاجتماعي والقشريعية والآداب العامة أو يقوم بأعمال إجرامية .

وتمت نقطة يقينى أن نجلى مكنوناتها ، ألا وهى تداخل العمل الإشرافى مع العمل الرقابى ، ومع ذلك فإنه على سبيل التفصيل والتوضيح ، لابد من أن نفرق فى هذا المجال بين العمل والإشراف والعمل الرقابى ، فالعمل الإشرافى هو حق لكل مستوى عال ، على من هو أدنى منه ، وهو فى نفس الوقت يتضمن

سلوكاً رقائياً ، فكل جهاز - في مباشرته لعمله - له نوع من الإشراف على الأجهزة التابعة له . وهذا الإشراف لابد وأن يتضمن نوعاً من الرقابة .

ولكن هذا النوع من الرقابة الإشرافية يختلف عن الرقابة الجزائية التي تختص بها أجهزة معينة ، فالجهاز للركزي للمحاسبات مثلاً يمارس رقابة إشرافية ويخصص خصصاً دورياً منتظماً كل التصرفات المتعلقة بالإجراءات اللالية للدولة ولكن الرقابة الإدارية والنيابة الإدارية تتولى الحالات التي تكون موضع مساءلة جزائية بسبب إنحرافات وظيفية ، وهذا هو الشأن بالنسبة لرقابة الأمن التي تمارس نشاطاتها في حالات الإنحراف الوظيفي أو التشكك في الولاء الوطني أو القومي .

وفي ضوء ما تقدم نلاحظ أن الرقابة تستغرق وتحتوي مثل هذه الوظائف الاجتماعية ، وبذلك يهيأ للدولة الاحتفاظ بمقاييس تنظيمية ضابطة للجماعة بأسرها ، وليس هناك حد يمكن تحديده سلفاً لما تستطيع أن تفعله الدولة لممارسة سلطانها التنظيمية ، فإن ذلك يتوقف إلى حد بعيد على القيم الثقافية والحضارية ، والفنية وعلى الأجهزة الإدارية التي تمثل الوكالات المتخصصة . لهجات المتعددة التي تنظمها شبكة التنظيمات الاجتماعية .

وسنحاول في للباحث القادمة إعطاء نماذج تطبيقية لرقابة الدولة في بعض الجوانب الثقافية وأجهزتها الادارية .

المبحث الثاني

بعض مظاهر الرقابة الثقافية

المطلب الأول

الرقابة على الصحافة

نحن ننظر إلى الرقابة على الصحافة كظهور تطبيقي من مظاهر الضبط والتنظيم في المجال الثقافي ، الذي يهدف إلى الحرص على مقومات الدولة والبناء والتنظيم الاجتماعي ، من الوهن والتفكك .

ويجب أن نعرف بادئ ذي بدء بأن الرقابة على الصحافة توجد بفرض الحرص على الرأي العام من أن يكون عرضة للتضليل من جانب من لهم مصاحبة في ذلك للتضليل ، ولا شك أن الرأي العام - باعتباره وسيلة هامة من وسائل الضبط التلقائي - لا شك أن له الأثر الكبير في العمل على وحدة المجتمع في حالة كونه رأيا عاما مستنيرا ، فيه توحد وتقارب إزاء الأحداث والمسائل المحيطة . وأنه يؤدي إلى تفكك (تفكك المجتمع) إن حدثت حالات من البلبلة الفكرية والانقسامات الطائفية في داخل الوطن والأمة الواحدة . كأن توجد حركات هدمية وأنماجات عنادية تتناوى الحركات البناءة المساعدة ، فتحدث حالات من الصراع الطبقي والطائفي ونوع من الصراع العقائدي وللذهبي ، ولا يغرب عن البال ما لهذا من أثر في تفكك الأمة ، على نحو ما نعرف في العلاقات الاجتماعية من الحركات التي تؤدي إلى الانقسامات الفكرية أو الطائفية أو الطباقية عن طريق الصحافة ، حيث أن دور الصحف

دور أهلية من الممكن أن تستغل لنشر الأفكار واللبادىء الهدامة التى تحقق أغراض القوى المناهضة لتطلعاتنا الوطنية والقومية . ولذلك وجدت الرقابة على الصحافة من جانب الحكومة حتى لا تتسرب تلك المسائل التى من شأنها أن تضر المجتمع وفى الوقت نفسه تستخدم أغراض الأعداء عن طريق خلق البلبلة الفكرية والاقسامات، وذلك حيث يهيم التشكيلات والقوى المناهضة أن تحدث تصدعاى الوحدة الوطنية على أساس مبدأ « فرق تسد » .

ولذلك وجد بكل صحيفة رقيب على الصحافة ، يراقب البروفة قبل الطبع ويراقب الجريدة قبل النشر ، وبذلك يمكن حصر الأخبار فيما لا يضر وحدة المجتمع أو يسيء إلى العلاقة بين الحكومة والشعب عن طريق خلق الأكاذيب على نحو ما نراه فى صحف الأعداء ضدنا أو ما نسمعه فى إذاعاتهم، وهذا الرقيب مؤهل جامعى ومعين من قبل الحكومة ويراقب الجريدة كلها ، ولكن لا يتم إلا بالمسائل التى يكون لها خطرهما على وحدة الدولة والتى تهيم العلاقة بين الحكومة والشعب . وما عدا ذلك فالصحافة حرة فى أن تنشر ما تشاء طبقا لحرية الصحافة فى النشر كأخبار الجريمة والرياضة والمجتمع . .

ولكن الرقابة على الصحافة لا تعنى أن الصحافة غير حرة فإن الرقابة كما بينا إنما تقنول حذف ما قد يكون هنالك من أكاذيب أو مضللات للرأى العام حرصا على كيان المجتمع وبقائه .

وهناك بعد ذلك مدير للرقابة يرجع إليه عقد الاختلاف فى أمر نشر بعض المسائل ومدى أثرها فى الرأى العام .

وللإحظ أن الرقابة على الصحافة تزداد فى تلك الأوقات التى تتميز بالأزمات الاقتصادية والانقلابات السياسية والثورات الاجتماعية والثورات التى تسود البحر الدولى وحالات الطوارئء والانجهاات المدائية وأوقات

حماية للأوامر وانتشار الشبكات الجاسوسية . لأن الرأي العام قوة لا يستهان بها إن كسبها أى الجانبين ، ولذلك نحرص لدولة على عدم وصول أنباء مكذوبة من تلك التى يهيم الأعداء ايصالها وبثها فى صفوف الشعب فيفسدون من وحدة المجتمع ويوجدون حالة من التفتك والوهن .

هذا والادارة الحكومية التى تشرف على رعاية شئون الصحافة المحلية هى :

إدارة المطبوعات بالمهيئة العامة بالاستعلامات وهى الصلة بين الوزارات والمصالح وبين الصحف والصحفيين فى كل ما يهم الطرفين من أعمال تتعلق بإصدار الصحف وتوزيعها وإيداع نسخ للطبوعات وحمل الاشتراكات ونشر الأخبار والبلغات الرسمية والاعلانات الحكومية وما يتعلق بتسهيل مزاوله مهنة الصحافة وتقوم بتنفيذ القوانين والقرارات الآتية :

١ - للرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ الخاص بالمطبوعات .

٢ - القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بقابة الصحفيين .

٣ - الرسوم الصادر فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ الخاص بنظام نشر للصحف الشريف .

٤ - القرارات الوزارية المنظمة لنشر إعلانات وزارات الحكومة ومصالحها فى الصحف المحلية .

٥ - القرارات الوزارية المنظمة لمنح امتيازات الصحافة والصحفيين .

ثانياً : أقسام إدارة للطبوعات .

١ — قسم التصاريح .

ويقوم بتنفيذ أحكام قانون المطبوعات وأعماله وتتلخص فيما يلي :

(١) الترخيص بإصدار الصحف وتسجيل أسمائها وإخطار الوزارات والمصالح التي يهمها الوقوف على الترخيص وكذا اعتماد رؤساء تحريرها .

(ب) تسجيل التغييرات التي تطرأ على كل صحيفة وإخطار الجهات الرسمية لها .

(ج) الاجراءات التي تمنع تداول المطبوعات المخلة بالنظام العام أو الدين أو الآداب العامة .

(د) توزيع البلاغات والأخبار والبيانات التي تطلب الوزارات والمصالح نشرها في الصحف .

(هـ) تسجيل أسماء للطابع للوجود في الجمهورية وأسماء أصحابها وإخطار الجهات الرسمية عنها وعن كل تغيير يطرأ على وجودها .

(و) تنفيذ مرسوم طبع للصحف الشريف .

٢ — قسم الامتيازات الصحفية :

ويقوم بتنفيذ أحكام قانون نقابة الصحفيين والقرارات الوزارية التي تنظم منح الامتيازات الصحفية المقررة بالنسبة للمستقلين بهذه المهنة .

المطلب الثاني

« الضبط والرقابة على الصحافة »

عرفنا من دراسة الضبط الاجتماعي أن الضبط ليس مقتصرًا على ضبط سلوك وتصرفات الأفراد، وما يتخذُه المجتمع من الوسائل التي تكفل تكيف

سلوك الناس تسكيناً بتلاهم مع ما اصطلحت عليه الجماعة من قوالب التفكير والعمل وذكرنا أنه إلى جانب ذلك المعنى العام، هناك المعنى الإصطلاحي الذي ينطوي على التدخل الفعلي في النظم الاجتماعية، وأن هذا التدخل له دوافعه وله نظامه المرسوم وفق تخطيط فهو ليس بتدخل عشوائي. فإمدى توافر هذه المسائل بالنسبة للرقابة على الصحافة كظهور تطبيق من مظاهر الضبط الاجتماعي الذي يهدف إلى الحرص على مقومات الدولة والبناء والتنظيم الاجتماعي من الوهن.

يجب أن ندرك بأن الرقابة على الصحافة ضرورة وقائية تجنب الرأي العام من أن يكون قريسة للتضليل الإيجابي من جانب قوى الثورة المضادة، ممن لهم مصلحة في ذلك التضليل. ولا شك أن حماية الرأي العام من الانحراف يعتبر وسيلة وقائية من وسائل الضبط الاجتماعي في سبيل صيانة وحدة المجتمع من البلبلة الفكرية والانقسامات القومية في داخل الوطن والأمة الواحدة، حتى لا تتاح الفرصة لتواجد حركات هدمية أو اتجاهات عنادية تناوى الحركات البنائية الصاعدة فتحدث حالة من الصراع العقائدي والفكري ويتردد صدى ذلك في صراع طائفي أو طبقي. وهذا من شأنه أن يوجد تفككاً في البناء الاجتماعي ويهدد الوحدة الوطنية، ويخدم هذا بالطبع هؤلاء الذين لهم مصلحة في خلق تلك الحركات من التهميش في الوحدة، القومية وإيجاد الانقسامات الطائفية والطبقية من جانب، والانقسامات بين الشعب والحكومة من جانب آخر وهذا أمر مهم العدو، الذي يتمثل لنا في الصهيونية ومن ورائها من قوى استعمارية وإلى جانب هؤلاء يوجد الأعداء والخونة في صفوف الوطن نفسه من أنصار الرجعية وقوى الثورة المضادة لأن لهم مصالح مرتبطة بمصلحة العدو وبهمهم أن تغتير الأوضاع إلى أوضاع أخرى تخدم أغراضهم الخاصة.

وإذا نحن تساءلنا عن السبيل إلى خلق تلك الانقسامات والبلبلة الفكرية. هل

يكون بالنفاذ إلى رأى العام بالإذاعة ؟ بالطبع لا، فإن الإذاعة في يد الهيئة المهمة أى الدولة والسبيل السهل لهم يكون عن طريق الصحافة، وهنا تبرز أهمية الرقابة على الصحافة حيث أن دور الصحف دور أهلية وليست حكومية فتكون لذلك رقابة عليها من جانب الحكومة ، حتى لا تنسرب تلك المسائل التى من شأنها أن تخدع أغراض الستممر وتوجد البلبلة الفكرية والانقسامات وظهور الاتجاهات المدائية ضد الدولة مثلا ... إلخ ذلك من الأمور التى يمكن أن تضر وحدة المجتمع وتكون فى صالح الأعداء أو تؤدى إلى فساد المجتمع .

ولذلك وجد بكل صحيفة رقيب على الصحافة يراقب « البروفة » قبل الطبع ويراقب الجريدة والنشر وبذلك يمكن حصر الأخبار فيما لا يضر المجتمع ويمكن الوقوف على اللوطين الضارة فتعذف من الجريدة .

وهذا الرقيب مؤهله شهادة جامعية ومعين من قبل الحكومة ، ويراقب الجريدة كلها ولكن لا يهتم إلا بالمسائل التى يكون لما خطرها على وحدة الدولة والتى تهم العلاقة بين الدولة والشعب وما عدا ذلك فالصحافة حرة فى الأخبار الاجتماعية الأخرى كأخبار الجريمة والرياضة والسياسة والمسرح . وركن الأطفال وركن المرأة ... إلخ ذلك من الأبواب التى نجدتها فى الصحف .

وهناك بعد ذلك مدير للرقابة بإدارة الرقابة يرجع إليه عند الاختلاف فى بعض المسائل التى يحق نشرها أو لا يحق ومدى أثرها فى رأى العام .

وللإحاطة أنه تزداد الرقابة على الصحافة فى تلك الأوقات التى تتميز بالأزمات الاقتصادية والانقلابات السياسية والثورات الاجتماعية والقوى فى الجو الدولى ووجود حالات الطوارئ وانتشار الاتجاهات المدائية وحالات التجسس وتدابير المؤامرات لأن رأى العام قوة لا يستهان بها إن كسبها أى

الجانبيين ولذلك نحرص الدولة على عدم وصول أنباء مسكوبة من تلك التي يهيم الأعداء وصولها إلى صفوفه فيفسدون وحدة للمجتمع ويوجدون حالة من التفسكك والوهن .

والى هنا تنتهى مهمة الرقابة على الصحافة بوضعها الحالى فالى أى حد من وجهة نظرى الخاصة المبنية على دراسائى الاجتماعية ؛ تكفى هذه المهمة كوسيلة ضابطة إجتماعية فى العمل على تحقيق وحدة للمجتمع وضمان استقرار النظام الاجتماعى ومدى عملها على إيجاد توافق فى الآراء ودرجة معينة من الإجماع فى الرأى والتوفيق بين الاهداف الفردية والجمعية .

فى الحقيقة أرى أن هذه المهمة إلى هذا الحد ، تنقصها جوانب أخرى هامة فان الاستمرار للفسكرى لا يقف عند حد الافكار السياسية والمدائية الهدامة بل إن فى نشر الأخبار والحوادث للثيرة والصور المارية وفى نشر أخبار نجوم السينما ... إلخ ذلك من الأخبار التى تنشر لجذب الجمهور لا لترشيد ، إنما لها محاسن ولها مثالب وخاصة نشر الحوادث للثيرة .

فمن مساوىء نشر الحوادث للثيرة أنها قد تسبب الفضيحة لمن يتصلون بالحوادث وتسبب لسمعتهم حتى ولو كان الخبر كاذبا ، وفى حالة تصحيح الخطأ بعد ذلك فان ذلك غالبا لا يجدى حيث يكون الخبر الأول قد صادم مدى لدى الجمهور ومن الصعب إقتلاعه ...

هذا إلى أنه يشيع الفحاشة ويشير الغرائز الحيوانية الدنيئة ومحجب إلى الناس ردائل التبجس والتمية والتممة ويمودم القذف واتمك الحرمان ... ويزرع ثقة الناس بعضهم فى بعض وثقتهم بالفضيلة والمثل العليا ... وهو بعد ذلك يورد الناس عادة من أسوأ عادات الناس العقلية والحلقية وهى سرعة الانهايم

بدون التحري الدقيق للأسباب التي يبنى عليها الحكم ... وإلى جانب ذلك الآثار السيئة الكثيرة التي لا مجال لحصرها وإنما هذه أمثلة فقط .

وإذا ما نظرنا إلى هذه المساوىء التي تمود على المجتمع لنشر الحوادث المثيرة نجد أنها تنطوى على مناوئة للفاعلية الضابطة التي يقوم بها الدين والقانون والأخلاق والتربية الاجتماعية من ناحية العمل على حفظ السكيان الاجتماعى من الوهن الخلقى والعميم والتفكك نتيجة لتضارب للتؤثرات فهم بهذا توجد بليغة عقائدية وفكرية .

والطريق السليم الواجب إتخاذه هو أن توجد إلى جانب الرقابة السكائنة أن توجد رقابة من نوع آخر هى الرقابة على نشر الحوادث المثيرة والصور العارية وكل تلك للسائل التي من شأنها أن تهدم ما تبنيه وسائل ضابطة تنظيمية كالدين والتربية الاجتماعية ...

نريد تسكامل الرقابة لا قصرها على جانب واحد فقط فالجوانب المتروكة بعيدا عن الرقابة لا تقل خطرا فى أثرها على وحدة المجتمع وكيان الأمة .

غير أنه ليس معنى ذلك أن تفال السلطة فى فرض الرقابة ، حتى لو كانت هذه الرقابة رقابة شعبية ، حتى لا ندع مجالاً لإعطاء مراكز القوى فرصة تخفق السيطرة السكاملة على الحريات ، فلا بد أن تمارس الرقابة بالديموقراطية . فإن تحقيق الحرية السياسية للشعب ، معرونة بالحرية الاجتماعية ، يعد سمة من سمات الدولة العصرية بمعنى أن الدولة التي تسكبت حرية الشعب فى الاعلان عن رأيه ، أو تنسكرك عليه حقه فى التفكير والتعبير ، لا يمكن أن تعد دولة عصرية ، وأن توفير هذه الحرية هو الضمان العاصم من ظهور مراكز ققوى بمنأى عن الرقابة

الشعبية ويمر هذا ما جاء في بيان ٣٠ مارس حيث طالب بأن ينص الدستور على الصلة الوثيقة بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية ، وأن تتوفر كل الضمانات للحرية الشخصية والأمن ، بالنسبة لجميع المواطنين في كل الظروف ، وأن تتوفر أيضا كل الضمانات لحرية التفكير والتعبير والنشر والرأى والبعث العلمى والصحافة .

كما جاء في البيان ضرورة أن ينص الدستور على تحديد واضح للمؤسسات الدولة واختصاصاتها ، وذلك حتى لا تطغى إحدى السلطات على الأخرى أو تتدخل في ميدانها تدخلا ضاراً ، وهذا يعنى أن الرقابة الشعبية إذا امتدت إلى الصحافة ، فلا بد أن يكون امتدادها متعلقا بحماية القيم الروحية والحفاظ على المكتسبات الاشتراكية ومظاهر الحرية السياسية (الديمقراطية) والحرية الاجتماعية (الاشتراكية) ، ومناهضة التيارات والانحيازات الهدامة والنشاطات التخريبية والوقوف حائلا دون فماليات أنصار الثورة للصناد .

المطلب الثالث

الرقابة على الروايات للسرحة والأفلام السينمائية والتليفزيونية

كثيراً ما يناقش علماء الاجتماع أثر الروايات للسرحة والأفلام السينمائية في تكوين أو بث أفعله من السلوك الجانح في نفوس الناشئين ، وفي تخفيفهم وإخراهم على تقدير « بطل القلم » أو المرحية ، والذي قد يقوم في بعض الروايات والأفلام بدور المستهتر بالقيم الإجتماعية، والمأث بالقانون والرتكب للجرائم . الإجتماعية ، مستخدما في ذلك بعض طرق التعايل والأساليب العلمية التي قد تؤثر على الناشئة تأثيراً تروها ضاراً .

وقد عني كثير من علماء الإجتماع بدراسة آثار الأفلام السينمائية في جنوح

الأحداث التي شاهدها ونذكر على سبيل المثال بحوث المالمين بلومر Blumer،
هاوسر Hauser بهذا الصدد .

وقد اختار الأستاذان طلاباً في مناطق لم تعرف بمنوح أحداثها فكانت
النتائج التي توصلوا إليها كما يلي ^(١) :

١ - إن ما يقرب من عشرة بالمائة من الأحداث المذكور وأن خمسة
وعشرين بالمائة من الأناث قد أثرت فيهم الأفلام السينمائية تأثيراً سيئاً .
ولسكنهما قد اعترفا بأن هذه النسبة قليلة - بسبب المينة التي أخذها . وقالوا
بأن الأفلام السينمائية التي تعرض طرازاً عالياً في الحياة ، قد تنرس في الأحداث
حب الحصول على المال والثروة بسرعة وعن أى طريق كان .

٢ - إن محاولة المخرجين السينمائيين للعب على عواطف الأحداث
باستغلال الخصائص الإنسانية الأساسية كالحب والكراهية والمخاطرة
والشجاعة والنخوة والشهامة والأخذ بالتأثر والحمة والنفوسية وغيرها تجعل
الأحداث يحترمون البطل ويقدمونه ، خاصة في الفترة التي تسبق دور الراهقة
وفي انقائها .

٣ - تأثير الأفلام السينمائية في الأحداث الراهقين الدوافع الجنسية التي
لا تستطيع أن تجد تنفيذاً وتعبيراً ضمن النظام الاجتماعي القائم .

(1) Herbert Blumer and Philip Hauser, Movies, Delinquency,
and Crime, Macmillan, 1933.

٤ — تحاول الأفلام السينائية أن تبحث الأفراد من جذورهم الحضارية وأن تضعهم في وضعية مصطنعة لا تمت بصلته للعالم الواقعي — وهذا يقارن الأحداث بين حضاراتهم الواقعية — أى بين الوسائل التي أوجدتها النظام الاجتماعي للتعبير وبين رغباتهم ودوافعهم المكبوتة — فيجدون الفرق شاسعا وهنا تبرز مشكلة الشك والازدراء بالقيم الحضارية .

٥ — تحدث الأفلام في اللطاق الباعثة تأثيرات بليغة في الأحداث — فيتضح ذلك بتفضيل الأحداث لنوع معين من الأفلام : كأفلام المناورات من رعاة البقر ، والروايات الإجرامية ، والبوليسية والمصاهات ، والقرصان ، والمخاطرة وغيرها .

وقد صرح كثير من الأحداث الحائجين كيف تعلم بعض الأساليب الفنية لارتكاب الجريمة من الأفلام السينائية ، كاستعمال الأسلحة ، وفتح الأبواب والأقفال ، ووضع الكفوف لإخفاء الجريمة ، ولبس الأقنعة وغيرها .

وفي ضوء هذا التقديم يمكننا أن ندرك أهمية ما تقوم به السينما والسرحة وما يمثلها من دور خطير في شتى نواحي الحياة الاجتماعية ، إذ هي أداة لتهذيب والتثقيف ووسيلة من وسائل التسلية وتمضية أوقات الفراغ ، إلا أنها قد تكون أخطر الوسائل في إنحراف الأفراد من أصحاب النفوس الضعيفة أو الأحداث الذين لم يكتمل نضج عقولهم بالقدر الذي يسمح لهم بتفهم ما يمرض عليهم من القيم الصحيحة .

وقد لوحظ فعلا إنتشار بعض الجرائم بين الشباب نتيجة لما تصور له عقولهم القاصرة على أثر ما يشاهدونه في مثل هذه الدور السينائية . لذلك فكرت الحكومة في وضع قانون يمنع دخول الأحداث دون

سن ١٦ دور السينما والأماكن الأخرى التابعة لها إذا كان في مشاهدتها ضرر لهم .

وتحقيقاً لهذا الغرض نص في المادة الأولى من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٤ على إلزام مديري دور السينما والمسارح وما يماثلها ومستغليها ولشرفيين على إقامة الحفلات بها والمستولين عن إدخال الجمهور فيها بمنع الأحداث لمشار إليهم من دخول هذه الدور أو مشاهدة ما يعرض فيها إذا قررت جهة الاختصاص عدم جواز العرض عليهم .

ونصت المادة الثانية من نفس القانون على أن يكون حظر ما يعرض على الأحداث خاضعاً للقواعد والمبادئ التي يقرها وزير الثقافة بالاتفاق مع وزير الشؤون الاجتماعية .

ونصت المادة الثالثة على إلزام مديري دور السينما والمسارح وما يماثلها ومن إليهم الاعلان بطريقة واضحة على الدار واتخاذ جميع وسائل الدعاية الخاصة بالعرض بما يفيد حظر دخول الأحداث .

ونص في المادة الرابعة على العقوبات .

ونص في المادة الخامسة على إثبات السن وقد روعي أن يكون ذلك عن طريق إبراز البطاقة الشخصية — كما نص في المادة السادسة على تحويل الموظفين الذين يتدبرهم وزير الشؤون الاجتماعية صفة رجال الضبطية القضائية .

هذا وقد امتدت رقابة الدولة على ألوان وأصناف الثقافة الإذاعية ، نظراً لأهميتها في التأثير على الرأي العام والقيم الخلقية ولذلك استصدرت القواعد

التنظيمية السكفيلة بصيانة الآداب العامة ، وقد اقتضى الأمر إخضاع الأغاني
والتمثيلات وما إليها من البرامج التي تؤدي عن طريق الاذاعة لاجراءات الرقابة،
ووفقا للأئحة التنفيذية لقانون ق. ١٦٣ عام ١٩٥٥، بتجتم تقديم الأغنية أو للمسرحية
إلى جهة الرقابة للحصول على ترخيص منها بالاجازة. كما نص القانون ق ٤٣٠ في نفس
السنة على تنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحري ،
ولسرحيات والمنولوجات والاسعوانات وأشرطة التسجيل الصوتية ، وذلك بقصد
حماية الآداب العامة ، والحفاظة على الأمن والنظام العام ومصالح الدولة العليا .

(١) راجع أحكام القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ والقرار الوزاري ٦٣ لسنة ١٩٥٨
ومذكروته الايضاحه .

الفصل الثالث

الهيئات التي تتولى الرقابة على الأجهزة الحكومية

مقدمة عامة

تعتبر الرقابة عملية ضرورية في والتنظيم والإدارة، وذلك لضمان سير العمل ومطابقته، للمصلحة الموضوع ومستوى الأداء المقرر، وهي عملية أساسية على المستوى الفردي بالنسبة لممارسة كل رئيس وحدة إدارية ، بالإضافة إلى ضرورة الرقابة الذاتية لكل مواطن في أدائه لعمله وقيامه بدوره الإجتماعي .

غير أننا في هذا المجال سنركز بصفة مختصرة على عنصر الرقابة باعتبارها وظيفة إجتماعية. وتختصر عمليات الرقابة على الاطار التنظيمي للدولة في المستويين التاليين : (١) الرقابة الوظيفية ويندرج تحتها .

(١) الرقابة التي تتم داخل الأجهزة التنفيذية من المستوى الوظيفي الأعلى على المستويات الأدنى أو التالية لها في السلم الوظيفي ، لتؤكد من انتظام العمل ومراقبة تنفيذ الخطة المرسومة في كل جزء من جزئياتها وإرشاد العامل وتوجيهه إلى ملاقة النقص في عمله ، ومحاولة الكشف عن العقبات والأخطاء التي يتكرر الوقوع فيها ، والتحقق في المخالفات والانحرافات في الأداء الوظيفي .

(٢) الرقابة التي تقوم بها أجهزة مركزية مختصة بعمليات الرقابة على الأجهزة التنفيذية بجميع مستوياتها . وفي مقدمة هذه الأجهزة :
الجهاز المركزي للحسابات .

الجهاز المركزي للتمهنة العامة والاحصاء .

الجهاز المركزي لتنظيم والإدارة .

الجهاز المركزي لتخطيط القوى البشرية (مقترح انشاؤه ويضم الجهاز

المركزي للتدريب والادارة العامة لقوى العاملة وتدريب العاملين) .

المجلس الأعلى للبحث العلمى .

المراكز القومية للبحوث .

المجلس الأعلى لرعاية الشباب .

الرقابة الادارية .

النيابة الادارية .

الامانة العامة للإدارة المحلية .

المجلس الأعلى لشئون الأسرة (اللجنة العليا لتنظيم الأسرة)

وفي إطار هذا المؤلف ، لا نستطيع أن نلمح إلما تفصيلا بمفردات هذه الهيئات والأجهزة ، لذلك سنقتصر على معالجة عامة لبعض نماذج فيها وفق ما تسمح به ظروف البحث ومطلباته ، آمالين أن نضيف المزيد في دراسة مقبلة .

المبحث الأول

الجهاز المركزى للحاسبات

المطلب الأول

نظرة تاريخية

ديوان المحاسبة :

يعتبر الجهاز المركزى للحاسبات امتدادا وتعاونيا بنائيا ووظائيا لدوان المحاسبة الذى أنشئ في الجمهورية العربية المتحدة ، بموجب القانون رقم ٥٢ لعام ١٩٤٣ ، ثم عدلت أحكامه بالقانون رقم ١١ / ١٩٦٦ ورقم ١٥٥ / ١٩٥٧ على أساس أن هذا الجهاز كان يقوم بمراجعة حسابات الهيئات الحكومية

وتدقيق كيفية الصرف وضبط مستندات المصروفات بعد أن لوحظ أن مراجعة الحسابات الشهرية وضبط مستنداتها ، تقوم بها هيئات تابعة لوزارات مختلفة ، ومن هنا صدرت فكرة إنشاء هيئة مستقلة ، تقوم بهذه المراجعة تمكينا للإدارة العامة من أحكام الرقابة على احرارات صرف الإيرادات العامة ، وقد جعل الديوان في ذلك الحين هيئة مستقلة تختص بالاشراف على تدقيق ومراقبة إيرادات الدولة ومصروفاتها ، واستصدار الاعتراضات بعد تدقيق للسفندات التي تقدم إليها ..

وفيا بتملق بالإيرادات كان يقوم الديوان بالاختصاصات التالية :
(١) مراقبة تحصيل إيرادات الدولة وتوريدها للخزائن العامة وإضافتها إلى أنواعها في الحسابات .

(ب) تحقيق ما إذا كانت أحكام القوانين المالية واللوائح المنفذه معمولا بها ، وتوجيه النظر إلى ما قد يبدو له من وجوه النقص .

(ج) فحص اللوائح والأنظمة الادارية النافذه والاستيثاق من تطبيقها وكفائتها لضبط أساس الضرائب والرسوم والموائد المختلفة واضمان تحصيلها طبقا للقوانين .

واختص الديوان فيما يتعلق بالمصروفات بالأمور الآتية :

(١) التثبت من أن المصروفات صرفت في الأغراض التي خصصت الاعنادات من أجلها ، وأن الصرف تم طبقا للقوانين واللوائح النافذة .

(ب) تحقيق صحة للسفندات للخدمة بتأييد الصرف والاستيثاق من مطابقتها للأرقام للدرجة والحساب .

(ح) التحقق من سلامة تطبيق اللوائح والأنظمة الموضوعية المخازن العامة وفروعها، ولقت النظر إلى ما قد يرى فيها من أوجه النقص .

وكان على الديوان أن يراجع جميع حسابات التسوية من أمانات وعهد وحسابات جارية للثبوت من صحة العمليات المختصة بها ، ومن أن أرقامها المقتيدة في الحسابات مؤيدة بالمستندات القانونية ، وأن يراجع حسابات السلفة التي أجرتها الحكومة وما يقتضيه ذلك من الثبوت من توريدها أصلا وفائدة لخزانة الدولة .

وباشر الديوان هذه الرقابة بواسطة موظفيه الفنيين ، وذلك طبقا لما تنصى به المادة ٨ من قانون إنشاء الديوان التي تنص على أن « يقوم ديوان المحاسبة بفحص الحسابات والمستندات المؤيدة لها في مقر الديوان نفسه أو في مقر المصالح بانتداب موظفين لهذا الغرض. ولرئيس الديوان الحق في أن يفحص عدا المستندات المنصوص عليها في اللوائح --- أى مستند أو سجل أو أوراق أخرى يراها لازمة لأعمال المراجعة .

ولم تكن تقتصر رقابة الديوان على إيرادات ومصرفات الحكومة المركزية بل أنها تمتد إلى حسابات الهيئات العامة ... إذ نصت المادة ١٣ من القانون على أن « تجرى أحكام هذا القانون على حسابات وزارة الأوقاف وحسابات الجهات ذات الميزانيات الملحقه بالميزانية العامة وعلى حسابات مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية والقروية وكل هيئة أخرى تخرج لها الحكومة عن جزء من مال الدولة ، إما بطريق الإعانة أو لفرض الاستئجار على أن يبلغ رئيس الديوان تقريره السنوى عن الحساب الختامى لوزارة الأوقاف إلى وزيرها

وعن الحساب المختص للزهر والمعاد الدينية إلى رئيس الجمهورية وعن الحساب الخاص للجامعة إلى وزير التعليم العالي .

ونضمن إستقلال الديوان وفر له القانون ضمانات أساسية أهمها :

نصت المادة (٢) من القانون على أن يحول إدارة الديوان رئيس يتعين بقرار من رئيس الجمهورية ، ويبلغ هذا التعيين إلى مجلس الأمة، ويعامل رئيس الديوان بالنسبة للمعاش معاملة الوزراء ، ولا يعزل من وظيفته إلا بقرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب مجلس الأمة ، ويعامل بالنسبة إلى الاتهام والمحاكمة بالقواعد المقررة لاتهام ومحاكمة الوزراء .

كما أنه كان لا يجوز أن يكون الرئيس عضواً في مجلس الأمة ولا أن يكون قائماً بأى عمل آخر له مرتب أو مكافأة من خزانة الدولة ، أو من أى شركة أو هيئة مالية أخرى ، ولا يجوز له أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أملك الحكومة ولو كان ذلك بالمراد العام ، كما لا يجوز له أن يقبل أثناء رئاسته عضوية لمجلس إدارة أية شركة ولا أن يشترك اشتراكاً فعلياً فى عمل تجارى أو مالى .

ويكون لرئيس الديوان السلطة المخولة لوزير الخزانة فيما يتعلق باستخدام الاعتمادات للقررة بميزانيات الديوان وفى تنظيمه وإدارته وأعماله وبوجه خاص فى تعيين موظفى الديوان ومنحهم الملاوات والترقيات والأجازات ومحاكمتهم التأديبية .

ديوان المحاسبة من الناحية العملية التنظيمية :

تمسكنا للديوان من أداء مهمته فى رقابة إيرادات الدولة ومصرفاتها

نصت المادة ١١ من قانون إنشاء الديوان على أن « يضع رئيس الديوان تقريراً عن الحساب الختامي للسنة المالية التي انقضت يبسط فيه الملاحظات التي يراها ويرفع هذا التقرير إلى مجلس الأمة في مبدأ كل دورة إنعقاد ويبان في الوقت نفسه إلى وزير المالية .

وكذلك يرفع إلى مجلس الأمة تقارير على مدار السنة كلما دعت الضرورة إلى توجيه نظره إلى مسائل يرى أنها من الخطورة والأهمية بحيث تستدعي السرعة .

وتعد تقارير الديوان ذات أهمية قصوى في بيان كيفية تنفيذ الجهات الإدارية للميزانية وقد قدم الديوان فعلاً تقارير عن ميزانية الدولة .

وقد ظل ديوان المحاسبة ينفذ في تقاريره بما كان يلاحظه من خطأ أو مخالفات مالية . وترتب على هذه التقارير صدور قرارات من مجلس الوزراء أحدها في ١٠ أغسطس سنة ١٩٤٥ والآخر في ٣ من إبريل سنة ١٩٤٦ بقصد أحكام التدابير الكفيلة باحترام وتنفيذ ما يقضى به الدستور ونصت عليه القوانين على القواعد وضوابط خاصة بالميزانية ، وتأيدت أحكام هذين القرارين بصدور القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٩ بضبط الرقابة على الميزانية . وتتضمن أحكام هذا القانون بأنه لا يجوز البتة الصرف أو الارتباط بمصروفات ما لم يكن ذلك في حدود الاعتمادات المدرجة بالميزانية . ويوجب على مديري الحسابات ورؤسائها في الوزارات والصالح والمهيات العامة الامتناع عن التأخير على أوامر الصرف ، إذا لم يكن هناك اعتماد أو إذا طلب الخصم على اعتماد غير مخصص لهذا الصرف ، أو إذا ترتب على الصرف

تجاوز في الاعتمادات المالية . كما يوجب على مديري ورؤساء إدارات المستخدمين وغيرهم من موظفيها الامتناع عن التأثير على قرارات تعيين الموظفين إذا ترتب على تنفيذها تعيين موظف إحصاءا على وفور الميزانية أو ترقية موظف بصفة شخصية أو قيد موظف على درجة أعلى من درجته أو مخالفة التواعد الميزانية . ولضمان تنفيذ الأحكام السابقة نص القانون على أنه إذا ارتكب أحد الموظفين المشار إليهم مخالفة للأحكام للتقدمة كان لرئيس ديوان المحاسبة أن يطلب إلى الرئيس المختص توقيع الجزاء المناسب على الموظف المخالف أو إحالته إلى مجلس التأديب .

وأخيرا أصدر المرسوم بقانون رقم ١٣٢ / ١٩٥١ بإنشاء مجلس تأديبي لحاكمة الموظفين المسئولين عن المخالفات المالية للمالية الذي أدمجت أحكامه أخيراً في قانون التوظيف رقم ٢١٠ / ١٩٥١ وذلك بمقتضى القانون رقم ٧٣ / ١٩٥٧ .

وهكذا ساهمت تقارير ديوان المحاسبة ودراساته في دعم الرقابة على ميزانية الدولة وأحكام الرقابة على الأموال العامة .

المطلب الثاني

الجهاز المركزي للحسابات

في تنظيمه الجديد

صدر القرار الجمهوري بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ بإعادة تنظيم ديوان الحسابات وتبنيته لرئاسة الجمهورية ومتضمنا الاختصاصات والأعمال التي أسند للديوان مزاولتها شاملة المراجعة اللاحقة للتصرفات المالية لأجهزة الدولة في ناحيتي

الارادات العامة والصروفات العامة عن طريق قيام الديوان بالراجعة الشاملة لمستندات الصرف والتخصيص وبالتفتيش على السجلات المقررة للحسابات والمخازن باعتبارها أموالاً عامة ، ومراجعة الاجراءات التي تمت بها التصرفات المالية والمخزنية والتثبت من مطابقتها للوائح الحسابية والمالية والقواعد العامة بالميزانية العامة .

وأوكل للديوان مهمة التفتيش إلى ما هنالك من مخالفات بشأن التصرفات المالية وإلى الانحراف عن اتباع ما تقرره اللوائح والقوانين والقواعد السارية المعمول فيها يتعلق بإمسك السجلات والتفيد في دفاتر الحسابات وأذن التخصيص والتوريد أو الصرف وما إليها ، وكتابة تقارير دورية وسنوية بشأنها وإعداد تقرير سنوي عن الحساب الختامي للميزانية العامة للدولة .

ومنذ إن التزام الدولة بالتخطيط القوي الشامل وصدر الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للعمل بها ابتداء من يوليو سنة ١٩٦٠ وصدر القوانين الاشتراكية في عام ١٩٦١ واتساع نشاط قطاع الأعمال بمؤسساته العامة وشركاته العامة وتوجيه الدولة بقدر متزايد من مواردها لتنفيذ الأعمال والمشروعات اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعدلات سريعة إلى الأمام ، أصبح من الضروري أن تمتد الرقابة على الأموال والأعمال إلى قطاع الأعمال بجميع مكوناته من مؤسسات عامة وما يتدرج تحت إشرافها من شركات ومنشآت تمتلكها الحكومة ملكية كاملة أو جزئية نيابة عن الشعب .

ويعتضى القوانين والقرارات الجمهورية المنظمة لعمليات التخطيط ومتابعة تحقيق الأهداف وتنفيذ الأعمال بالتكلفة المقررة وتطبيقاً لما قرره الميثاق الوطني من وجوب أداء الأعمال الانتاجية وتحقيق النتائج المستهدفة منها في حدود

التكاليف المقررة وتلافى الاسراف الذى يشتمل على التضعف فى تكاليف الإنتاج الذى لا مبرر لها، ويربط الانتاج كمّاً ونوعاً وحدود زمنية تلزم بها القوى المنتجة ، على أن تتم العملية كلها فى إطار الاستبارات المخصصة ، فإن ذلك كله وغيره يقتضى أن تكون هناك رقابة فعالة على مختلف المشروعات والوحدات الانتاجية التى يضمها القطاع العام بمراجعته أعمالها ومراجعته تكاليف تلك الأعمال ومعدلات التكلفة بالنسبة لأنواع المشروعات والأعمال واستكشاف نواحي الاقتصاد والاسراف فى إستخدام الأموال العامة وتقييم ما يترتب عليها من نتائج والقيام بمعاينة تلك الأعمال والتفتيش عليها للتثبت من تنفيذها بالتكلفة المقررة وللتثبت من نتائج أهدافها بالنسبة لما كان مقرراً ، وتطبيقاً لما كان مقرراً ، وتطبيقاً لما ورد فى الميثاق عن تقدير المسؤولية فى دراسه للمشروعات وللمسؤولية من سلامة العمل فى التنفيذ ، تحقيقاً للأهداف فى قطاى الأعمال والخدمات .

ولا يمكن أن يقوم ديوان الحسابات بمباشرة إختصاصه للتثبت من أن المصروفات قد صرفت على الأغراض التى خصصت الاعتمادات من أجلها إلا إذا باشر تلك الوظيفة فى الرقابة ، كما يصعب على الديوان أن يقوم بمسئوليّاته فى استكشاف نواحي الاسراف أو التبيد أو الضياع فى إستخدام الأموال العامة دون أن يكون لديه معدلات للتكلفة بالنسبة لأنواع المشروعات وأنواع الأعمال ومعدلات أدائها ، ودون أن يتثبت من صحة نتائج الأعمال بتقييم تلك النتائج ، ودون أن يكون للديوان حق المعاينة والتفتيش على تلك الأعمال للتثبت من تنفيذها بالمصروفات التى تقررت لها ومن التثبت من تنفيذها بالمصروفات التى تقررت لها ، ومن التثبت من تحقيق للنتائج المستهدفة منها لتلك المصروفات .

وتجدر الإشارة إلى أن إضافة الرقابة على المشروعات وتقييم الأعمال

العامة وما تحققه من نتائج وأهداف بالنسبة لما كان مقررا ومراجعة حسابات تكاليف الأعمال والربط بينها وبين النتائج التي تحصل عليها ، يعتبر ضرورة من ضرورات التكامل بين المراجعة المالية والرقابة على الأعمال العامة ، ويصبح بذلك ديوان المحاسبات جهازاً للرقابة الخارجية على الأعمال والأموال ، وأداة معاونة للسلطة الادارية العليا في الجمهورية (رئاسة الجمهورية والمجلس التنفيذي) على أداء تلك الوظيفة العامة .

ولا يتعارض مسؤوليات ديوان المحاسبات في هذا الشأن مع ما نص عليه القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦١ بتنظيم مراقبة حسابات الشركات العامة والذي نص على أن ينشأ بكل مؤسسة ذات طابع إقتصادي إدارته تختص بمراقبة حسابات الشركات التي تساهم فيها للتؤسسة بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأس مالها ، تقوم بإبداء ملاحظاتها بشأن سلامة النظام المحاسبي للشركة وصحة دفاترها بوسلامة أثبات وتوجيه العمليات فيها بما يتفق مع الأصول المحاسبية ، كما لا يتعارض مع ما نص عليه القانون المشار إليه من أن يرفع مدير هذه الإدارة نتائج الأعمال للمشار إليها إلى رئيس المؤسسة تمهيداً لمرضاها على مجلس الإدارة قبل اعتمادها من رئيس الجمهورية إذ أن إدارات مراقبة الحسابات بالمؤسسات العامة وفقاً للقانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦١ يحقق نوعاً من الرقابة الداخلية المطلوبة ، معاونة لرئيس المؤسسة ومجلس إدارتها وللوزير للشرف عليها في استيضاح الموقف المالي لها والتوجيه بشأنه ، ويقوم ديوان المحاسبات بعد تعديل اختصاصاته على الوجه المقترح بالرقابة الخارجية - معاونه للسلطات الأعلى على استيضاح الموقف المالي لقطاع الأعمال العام ونتائج أعماله - بتقييم تلك الأعمال ومراجعتها والرقابة عليها .

والشأن في ذلك شأن قيام الإدارة العامة لحسابات الحكومة والحساب

الخطى بالرقابة الداخلية على الوحدات الحسابية فى الإدارات العامة والمهيات العامة والوزارات التى يقوم بشأنها ديوان المحاسبات، ومسئولية الرقابة الخارجية خاصة وأن فى الأخذ بـتـقـرح أخافه مسئوليات تقييم الأعمال ونتائجها وتكلفتها ومعدلات أدائها بالنسبة لنتائجها ما يسمح بإيجاد نوع من الرقابة الموضوعية، من الرقابة المحاسبية والمالية .

ويجدر بنا أن نشير فى هذا المقام إلى بعض فقرات من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات .

فما يتعلق بأهداف الجهاز واختصاصاته :

ماده ١ : يكون الجهاز المركزى للمحاسبات هيئة مستقلة وتتمتع رئيس الجمهورية، ويهدف أساسا إلى تحقيق رقابة فعالة على أموال للدولة ومتابعة أداء الأجهزة التنفيذية لمسئولياتها الإنتاجية فى مجال الخدمات والأعمال وذلك على الوجه المبين فى القانون .

ويتألف هذا الجهاز من إدارات مركزية يصدر بتنظيمها وتحديد اختصاصاتها قرار من رئيس الجمهورية وتشكون هذه الإدارات المركزية من عدد من الإدارات العامة يصدر بتنظيمها وتحديد اختصاصاتها قرار من رئيس الجهاز .

ماده ٢ : يمارس الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية :

(أ) الوحدات التى يتألف منها الجهاز الإدارى للدولة .

(ب) الهيئات والمؤسسات العامة والشركات والانشآت التابعة لها .

(ج) أى جهة أخرى تقوم الدولة باعانتها أو ضمان حد أدنى للربح لها .

مادة ٣ : يباشر الجهاز ، في مجال الرقابة المالية والحاسبية ، الاختصاصات التالية :

(أ) مراقبة حسابات مختلف أجهزة للدولة في ناحيتي الإيرادات والمصروفات عن طريق قيامه بالمراجعة والتفتيش على مستندات ودفاتر وسجلات للتصصلات والمستحقات العامة والمصروفات العامة ، والتثبت من أن المصروفات المالية والقيود الحسابية الخاصة بالتحويل أو الصرف تمت بطريقة نظامية وفقا للوائح الحسابة والمالية للقررة ، وللقواعد العامة لميزانية الخدمات العامة وميزانية الأعمال .

(ب) مراجعته حسابات للمعاشات والمكافآت وصرفيات التأمين والقضمان الاجتماعي والأمانات والتثبت من مطابقتها للقوانين واللوائح النظمه لها .

(ج) القرارات الخاصة بشئون العاملين بالجهات المشار إليها بالمادة الثانية فيما يتعلق بصحة التعيينات والترقيات والملاوات وبدل السفر ومعاريف الانتقال والمرتبات الإضافية وما في حكمها للتثبت من مطابقتها لميزانيته والقوانين واللوائح والقرارات .

(د) مراجعة جميع حسابات التسوية من أمانات وعهد وحسابات جارية والتثبت من صحة العمليات الخاصة بها ومن أرقامها مقيمة في الحسابات وأنها مؤيدة بالمستندات القانونية .

(هـ) مراجعة السلف والقروض والتسهيلات الائتمانية التي عقدها الدولة وما يقتضيه ذلك من التأكد من توريد أصل السلفة وفوائدها إلى خزينة الدولة في حالة الأقرض وكذا سداد الدولة في حالة الاقتراض .

(و) بحث حال المخازن وفحص دفاترها وسجلاتها ومستندات التوريد والصرف وداسة أسباب ما يتلف أو يتكدس بها .

(ز) فحص سجلات ودفاتر ومستندات التحصيل والصرف وكشف حوادث الاختلاس والامال والمخالفات المالية وبحث براعنها وأنظمة العمل التي أدت إلى حدوثها واقتراح وسائل علاجها .

(ح) مراجعة الحساب الختامي لميزانية الدولة (قطاعي الخدمات والامال) وكذلك الحسابات الختامية لشركات ومنشآت القطاع العام للمعرف على حقيقة المركز المالي وفقا للبيدء المحاسبية السليمة وابداء الملاحظات بشأن الأخطاء والمخالفات والافصور في تطبيق القوانين والاوراث .

(ط) مراجعة تقارير مراقبي حسابات الشركات المشار إليها في هذا القانون وابداء للملاحظات بشأنها إلى الجمعية العمومية قبل انعقادها بثلاثين يوما على الأقل ويجب على مجلس إدارة الشركة عرض ملاحظات الجهاز على الجمعية العمومية للشركة عند انعقادها .

مادة ٤ : يباشر الجهاز في مجال الرقابة على الأعمال العامة وتقييم نتائجها الاختصاصات التالية :

(أ) مراجعه السجلات للقرر امساكها للخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك سجلات متابعه تنفيذها وتحقيق الأهداف منها .

(ب) مراجعه حسابات تسكالييف الأعمال، على ما كان مقدرا لها ومراجعة نتائج الأعمال والمائد منها بالنسبة لما كان مستهدفا تحقيقه ، واستنباط مدلات

التكلفة بالنسبة لكل نوع من الأعمال والمشتريات ، وكذلك معدلات أداء مختلف الأعمال وما يتكلفه كل منها والتحقق من أن تلك الأعمال قد تم تنفيذها بالمصروفات التي قدرت لها، وتقييم نتائجها بالنسبة لما كان مستهدفا منها .

مادة ٥ : يختص الجهاز أيضا بفحص ومراجعة كل حساب أو عمل آخر يعمد إليه بمراجعته أو فحصه من رئيس المجلس التنفيذي ، ويبلغ رئيس الجهاز ملاحظاته إلى اللجنة طالبة الفحص .

مادة ٦ . يقوم الجهاز بفحص اللوائح الإدارية والمالية والمحاسبية وذلك للتحقق من مدى كفايتها واقتراح وسائل تلافى أوجه النقص فيها .

مادة ٧ . يقوم الجهاز - في سبيل مباشرته اختصاصاته ومستوياته للمبتدئين هذا القانون - بفحص السجلات والحسابات والمستندات المؤيدة لها في الجهات التي تتواجد بها أو في مقر الجهاز .

وله الحق في أن يفحص عدا المستندات والسجلات المنصوص عليها في القوانين واللوائح، أي مستند أو أوراق أخرى يراها لازمة للقيام باختصاصاته على الوجه الأكمل .

مادة ٨ : يكون للجهاز الحق في الاتصال المباشر بمديرى الحسابات ومراقبيها ورؤسائها أو من يقوم مقامهم في الوزارات والمصالح والإدارات العامة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات والمنشآت التابعة لها وله حق مراسلتهم والتفتيش المفاجيء على أعمالهم .

مادة ٩ . وفي سبيل التثبت من أن المصروفات صرفت على الأغراض التي خصصت الاعتمادات من أجلها وأن الأعمال قد تم تنفيذها بتلك المصروفات

يكون للجهاز الحق في المابنة والتفتيش على تلك الأعمال، وتقييم نتائجها ومدى تحقيقها للأهداف التي تقرر تنفيذها من أجلها .

مادة ١٠ . يتولى الجهاز إعداد تقارير دورية ربع سنوية على الأقل وتقارير سنوية عن نتائج أعماله ومسؤولياته ورفعها إلى رئيس الجمهورية في خلال شهرين من انتهاء فترة كل تقرير منها .

كما يعد الجهاز ملاحظاته عن مراجعة الحسابات للشار إليها والسجلات المقررة ونتائج الأعمال وتكلفة الأداء ومعدلاته ويبلغها دوريا إلى الوزراء ومجالس إدارة الهيئات وللؤسسات العامة والشركات والمنشآت التابعة لها كل فيما يخصه .

مادة ١١ . يتلقى الجهاز ردود الجهات المختصة على ملاحظاته في خلال شهر من تاريخ إبلاغها لها .

مادة ١٢ . ويعتبر من المخالفات المالية ما يأتي :

(أ) عدم الرد على ملاحظات الجهاز أو مكاتباته بصفة عامة أو التأخر في الرد عليها بغير عذر مقبول ، ويعتبر في حكم عدم الرد أن يجيب الموظف لإجابة الترض منها للماطلة والتسويق .

(ب) التأخر دون مبرر في إبلاغ الجهاز خلال الموعد المحدد بما تتعذمه الجهة الإدارية المختصة في شأن المخالفة التي يبلغنها بها الجهاز .

(ج) عدم موافاة الجهاز بغير عذر مقبول بالحسابات ونتائج الأعمال والمستندات المؤيدة لها في الواعيد المقررة أو بما يطلبه من أوراق أو وثائق أو غيرها مما يكون له الحق في فحصها أو مراجعتها أو الاطلاع عليها طبقا للقانون .

تقديم وتذييل

مهما بسكن من شأن التفاصيل المتعلقة بالمهمة الرقابية والاشرفية لهذا الجهاز وأمثلة من الأجهزة الضابطة لتصرفات الموظفين والعاملين ، فإننا نرى أن الفلسفة الاجتماعية التي تسكن وراء هذا الاجراء الاجتماعى يتصل اتصالا مباشرا بقضية تقييم الأداء الوظيفى .

والواقع أن الأداء ينطوى على معنى القيام بتنفيذ المهام الموكولة إلى الوحدة التنظيمية من وجهة النظر الاجتماعية ، وبالتالي إلى العناصر التى تقوم بمهمة وظيفية محددة لأن أى وحدة نظامية سواء كانت مشتركة فى أداء خدمات أو فى عمليات إنتاجية ، فإنها تحتاج إلى العنصر البشرى الذى يعتبر العنصر الفعال المحرك باليد أو بالعقل أو بكليهما معا .

كذلك ينطوى الأداء على الالتزام بمحدود وأبعاد المهام وتخصيص الواجبات وتحديد الاحتياجات ، وحسن استخدام الموارد والعناصر المختلفة التى تعتبر عهدة فى ذمة القوى البشرية المباشرة لأداء انهام الرسمية سواء فى الإدارة الحكومية أو فى المؤسسات العامة .

ومن طبيعة تصور الأداء على مستوى القطاعات المختلفة، أن يستلزم القيام بعملية متابعة . لاستكشاف أى قصور فى الأداء أو خلل فى الإدارة أو أى نقص فى الخطة أو أى أفعال فى الأداء الوظيفى على المستوى الفردى والجمعى ، وهذه العملية سلسلة ومرتبطة بالمسئولية الإدارية ، وهذه لابد أن تتحدد فى ضوء عملية تقييم الأداء كسكيان متكامل للحلقات مترابط الشائج .

وفىما يتعلق بالدور الوظيفى والرقابى لجهاز المحاسبات مثلا ، يقف هذا

الدور عند حد المراجعة لتأكد من أن التصرف للمالى يتم أو قد تم فى حدود الاعتمادات المقررة ، مع التأكد من مطابقة المستندات للصروفات ، غير أن المسألة فى نظرنا أغور من ذلك عمقا وبمدا ، لأنه يجب أن يجرى تقييم أى أداء وظيفى فى ضوء ما إذا كان من الواجب اتفاق هذه المبالغ على تلك العناصر أو الموضوعات أو المشروعات ، فلكثير من إجراءاتنا المظهرية تأخذ نمط الإسراف الذى لا مبرر له ، وللمدور للمادى الذى كان يمكن أن ينتفع به فى مردود مادى إجماعى .

المبحث الثانى

الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء

مقدمة تمهيدية :

غنى عن البيان أن الدولة الاشتراكية تتخذ الأسلوب العلمى الواقعى والموضوعى والتخطيطى على أساس إحصائى ، سبيلا لها وطريقا لوضع وتنفيذ سياساتها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولما كان تصميم الخطة العامة للدولة يتطلب وجود أرقام ومؤشرات ، تجمع بطرق علمية وتحلل بدقة بالغة لاستخلاص الحقائق والظواهر الصحيحة غير المضللة وتخدم العمل والهدف الاجتماعى والإقتصادى والتربوى ، كان لابد من أن يتولى هذه العملية جهاز مركزى ، يعتمد عليه فيما يقدمه من بيانات وتمايلات ومؤشرات ، وبالفعل أنشئت مصلحة الإحصاء لتحقيق هذا الهدف بصفة أساسية ، وكان هناك إدارة للتعبئة تابعة للقيادة العامة للقوات المسلحة. تتولى تعبئة الموارد والجهود البشرية لمواجهة حالات الطوارئ والاستعداد لمقاومة ما يمكن أن يهدد أمن البلاد من أزمات اقتصادية أو عدوان خارجى مع الاستعداد لخدمة المعركة ضد الصهيونية .

وقد رؤى ضم المصلحتين فى إدارة واحدة هى مصلحة التعبئة العامة والإحصاء ، وذلك لمواجهة سرعة نمو الأجهزة الحكومية التى تتولى تنفيذ خطة التنمية ، وخاصة بعد الظروف التى مرت بها الدولة عقب عدوان ١٩٥٦ وقد صدر قانون رقم ١٩ لعام ١٩٥٧ منظما لمصلحة الإحصاء والتعداد وتبويبها

لرئاسة الجمهورية تحت إشراف وزير الدولة لشئون التخطيط ، وبدأت المصلحة تنمو في ظل هذا القانون ، وأصبح لها مكاتب لجمع البيانات في مختلف المحافظات ، ثم صدر قرار جمهوري رقم ٧٤٣ / ١٩٦٣ ينظم انضمام مصلحة الإحصاء والتعداد لإدارة التهيئة العامة ثم صدرت أوامر إدارية تهيئه المصلحة للقيام بأعمالها الفنية لخدمة الأهداف المحلية والمدينة ، فتحوّلت إدارة المجهود الحربي إلى إدارة الشئون الاقتصادية والتمويل وإدارة للوارد والإنتاج وجعلت إدارة الخدمات العامة بدلا من إدارة النقل والواصلات ، وأصبحت إدارة القطاع العام بدلا من لجان التعبئة العامة، وتنهى البنيان التركيبي والوظيفي لضبط الإحصائي العلمي فصدر القرار رقم ١٩٢٥ عام ١٩٦٤ بإنشاء الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بهدف تحقيق غرضين أساسيين :

١ - تقديم البيانات السليمة لأغراض وضع الخطة العامة .

٢ - التخطيط لمواجهة الطوارئ .

ومن المفيد أن نوضح أن نشاط هذا الجهاز نشاط مدني ، وليس نشاطا عسكريا كما يتبادر للذهن ، لأن التعبئة ألا تتعدى عملية حصر وتقييم لقوى الدولة الإنتاجية وامكانياتها البشرية وكفاياتها التخصصية ، مع المتابعة المستمرة لهذه العملية ، ويدخل في نطاق التعبئة العامة تعبئة الأجهزة للخدمة في الدولة وحصر امكانياتها حصرا دقيقا ، يدخل في أدق التفاصيل لإمكان استغلال هذه الإمكانيات وقت السلم لصالح التنمية ، ووقت الطوارئ أو الحرب لصالح المجهود الحربي بناء على التخطيط للمدة لهذا الغرض ، ويشرف على عملية الحصر لجان التعبئة العامة بالوزارات والمحافظات واللؤوسات ، كما أنه يوجد بالجهاز لجنة استشارية للتخطيط والتسيق ، الإحصائي مسكونة من ١٢ عضوا (٧٨م - الضبط)

يمثلون الكفايات العلمية الإحصائية العالية ، ويمثلون القطاعات ذات الصلة المباشرة بالإحصاءات . ويرض على هذه اللجنة جميع العمليات والبحوث الإحصائية لاعتمادها قبل إجرائها ، والعمل على تنسيق تنفيذ هذه البرامج وتوحيد النتائج والبيانات ، منعا للازدواج وعدم تكرار جمع بيانات قد تكون متوفرة فعلا ، وضمانا لسلامة نتائج هذه الأبحاث بحيث لا تكون بيانات متعيزة أو مفرضة تخضع لصالح جهات معادية .

الطلب الأول

الوظيفة الصابطة للجهاز

من السلم به أن الهدف الأساسي من جهاز التعبئة والإحصاء هو إمداد البحوث العلمية بما يلزمها من بيانات وإحصاءات مثبتة وبقينة ودقيقة . ومن الطبيعي أن نشاط الجهاز لا يتدخل في قطاعات الإنتاج الرئيسية ، ولا يجب عنها ما تحتاجه من بيانات وإحصاءات داخل فروعها التابعة لها ، إلا في حالات محدودة تقتضيها متطلبات الأمن القوي .

غير أن تنظيم الجهاز وقانونه قد منح الجهاز بعض الصلاحيات التي يباشر بتقصاها لونا من ألوان الضبط والسيطرة على بعض الآلات والأدوات والبيانات الإحصائية . وفي هذا المجال يجدر بنا أن نشير إلى ما له من صلاحية الرقابة والتفتيش على كل العمليات ذات الصلة بالتدريب على التعبئة العامة ، والإحصاءات في مختلف أجهزة الدولة .

وهناك الإدارة المركزية للحساب الآلي التي تعتبر مسئولة عن جميع عمليات التجهيز الآلي للعمليات الإحصائية التي تقوم بها أجهزة الإحصاء ، سواء داخل

الجهاز أو خارج نطاقه، ولها صلاحيات الاشراف الفنى والهندسى على العمليات والمعدات الاحصائية ، كما لها صلاحيات الرقابة والتفتيش على جميع وحدات الحساب الآلى فى الجواز الحكومى والقطاع العام ، بما فى ذلك الآلات الاحصائية والحاسبة ، اليدوية والكهربائية والالكترونية ، لضمان استغلالها بما يتفق مع الراجح للعدة لذلك .

على أنه ينبغى أن نرى أن هذه الصلاحيات الإشرافية والرقابية الضابطة ليس هدفها فرض وصاية على الأبحاث العلمية التى تعتمد على البيانات الاحصائية ، وإنما هدفها ابعاد البيانات للضلة ، بل والعمل على تطوير الوعى الاحصائى والاشراف على تنفيذ برامج التنمية الإحصائية ، وما يخص الأجهزة الحكومية منها ، ومتابعة تنفيذها فى المواعيد المحددة لها ، ووضع سياسة ثابتة للتدريب العاملين فى إدارات الاحصاء المركزية ومراجعة برامج العمل الإحصائية المقدمة من هذه الإدارات ، والتفتيش على كافة الوحدات الاحصائية بالأجهزة الحكومية والقطاع العام والخاص ، والتأكد من انتظام تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية الإحصائية فى مواعيدها ، والتعرف على المشاكل التى تواجه تنفيذها ، ووضع الحلول الكفيلة بالتغلب عليها ، والتفتيش على جميع العمليات ذات الصلة بالتدريب على العمليات الاحصائية ، ووضع خطة ثابتة للتدريب الإحصائى .

ونختتم هذه النقطة بالإشارة إلى القرار الجمهورى رقم ٢٣٨ لعام ١٩٦٤ بشأن تنظيم التماثل على الآلات الاحصائية ، الذى ينص على أن لا يجوز لأى جهة فى الدولة شراء أو استخدام أو تأجير أى آلة من الآلات الإحصائية إلا بعد موافقة الجهاز [ويصدق هذا على الآلات الاحصائية اليدوية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية] . واشترط القانون أن تقدم الجهات الحكومية بياناً عن الأجهزة الإحصائية الموجودة لديها ، وكذلك توقيتات البرامج الاحصائية والطاقة

الاتعاجية لهذه الأجهزة، بل طالب القانون أن كل جهة تريد الحصول على أى من هذه الآلات ، لا بد لها من أن تقدم المستندات لتتحصل بها على موافقة الجهاز أو عدم موافقته أو تعديل عقد الموافقة بين الجهة الحكومية والجهاز المركزى للتمثبة العامة والاحصاء .

وهناك أيضا تشريع خاص بمصر الكفايات والمؤهلات العلمية والاختراعات (القانون رقم ١٣٧ عام ١٩٦٣) والذى ينص على أنه ينبغي على كل فرد حاصل على مؤهل أعلى من الثانوية العامة أن يقدم بياناته للإدارة العامة ، كما أنه أُلزم للؤسسات العلمية والجامعات بتقديم بيانات عن العاملين فيها خلال ثلاثين ، يوما، كما أُلزم المشرع إدارة الليعثات بتقديم بيانات عن الأعضاء للوفدين للدراسة بانغارج ، أو البحوثيين للقيام بأيه مهمة علمية ، وكذلك طلب القانون إدارات الأفراد وللمستخدمين فى الوزارات بأن تقدم بيانات عن الحاصلين على مؤهلات عالية من العاملين ، كما أُلزم مصلحة التسجيل والرقابة التجارية بتقديم بيانات بالاختراعات والبراءات والعلامات الصناعية المتوفرة لديهم . ويتعرض كل من يخالف هذه التعليمات ولا يقدم بيانات للمعقوبة وللجزاء القانونى .

وفى ضوء ما تقدم يتبين لنا أن للجهاز المركزى للتمثبة العامة والاحصاء صلاحيات إشرافية ورقابية ضابطة ، ولها سند اجرائى جزائى ، وتهدف إلى توجيه مسيرة البحث العلمى الاحصائى وتنشيط الأسلوب العلمى والحصر البيانى ، وجعله مهيتا للعلماء والتعطيط على المستوى الوطنى والقومى ، ولم يقتصر الدور الوطنى الرقابى على مجالات البحث وعلومه بل أيضا على أجهزته وأدواته .

المطلب الثانى

تمقيب وتذييل

أثير حوار فسكرى حول صلاحيات الجهاز المركزى للتمثبة العامة

والاحصاء ، ومدى أثر هذه الصلاحيات في أبعاد تحرر البحث العلمى ، واحتمال تعرضه لبعض العوقات الاجرائية حينما يتصدى للقيام بدراسات تعتمد على بيانات احصائية يهيمن عليها هذا الجهاز المركزى ، ويحظر تداولها أو نشرها إلا بعد موافقته ، فالفروض أن ينشر الجهاز نتائج دراساته التى ينتهى إليها ، لتكون مقابلة للبحث العلمى ، واستخلاص النتائج المترتبة على تحليلها والاستفادة منها ، لكن الذى يحدث أن المركز لا يسير على سياسة الباب المفتوح فيما يتعلق بنشر هذه البيانات الاحصاءات خصوصا ما يعتمد المسئولون فى الجهاز أنه له صلة بالأوضاع الحساسة أو بالمعلومات التى تفيد العدو فى كشف النقاب عن القدرة الدفاعية ومقدرة الصمود ضد الاعتداء أو الأعداد لمركبة التحرر الشاملة .

وأيا كان تقدير الموقف ، وأيا كانت نتائج تقييم الدراسات والأبحاث والبيانات التى يقدمها الجهاز ، فإن الخلط فى الأداء الوظيفى بين الازام والاحتكار يبدو أمرا كثير الاحتمال . فمن السلم به مثلا أن وجود هيئة مركزية للإحصاء أمر ضرورى فى المجتمع الاشتراكى الذى يتخذ من التخطيط المركزى أداة وأسلوبا ، غير أنه ينبى ألا يخلط بين حق الجهاز فى الزام المؤسسات الحكومية والهيئات والمصالح الحكومية والباحثين من المتخصصين بتقديم بيانات معينة ، وبين أن يحسب الجهاز لنفسه دون غيره حق تقديم هذه البيانات ، ويفرد بإعطاء التصريح أو الاجازة لمن تلزمه الضرورة العلمية بالقيام بإجراء دراسات وبيانات إحصائية . ومعنى ذلك أن هناك وصاية لا مبرر لها على أعلى مستويات الأجهزة العلمية من جامعات ومراكز بحث فى محاولتها لاجراء إحصائيات على مسئوليتها العلمية ووسائلها التكنولوجية ، وبمدأن كان الحظر مقصورا على الاحصائيات الرقية أصبح يمتد إلى الاستقصاءات والاستفتاءات وقياس الاتجاهات وهذه أمور تتعلق بقضية الديمقراطية السياسية والاجتماعية وحرية

إبداء الرأى بصورة علنية بل بقضية حرية الدراسات العلمية في جو من الطمأنينة والمسئولية العملية اللازمة للقائمين على الدراسات الاقتصادية أو الاجتماعية .

والواقع أن الأصل في الأشراف الرقابي للجهاز أن يكون خادماً للبحث العلمى ومطوراً له وليس عائقاً في سبيل بلوغ أهدافه ، وأخطر ما في الأمر هو إحتسار التقدم الإلكتروني في ميدان « الكمبيوتر » الإحصائى ، وعدم السماح باستخدامه إلا للجهاز المركزى للتعبة العامة والإحصاء ، وهذه الأمور وما يرتب عليها من صلاحيات جديرة بمراجعة تزيمة أمينة تحجب البحث العلمى معوقاته ، وتوجهه إلى الطريق الذى ينتهى إليه تطلعاته في التقدم والازدهار والانطلاق . مع ضرورة الأخذ بمبدأ الاعتبار كل الضمانات لنزاهة البيانات وبعدها عن التفضيل الإيمائى أو الأضرار بالصالح الوطنى والقومى أو تزييف الواقع الاجتماعى والاقتصادى والعلمى .

المبحث الثالث

الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

مقدمة عامة

أصبح من الضروري — بعد أن تطورت مهمة الدولة ، وتشتعت وظائفها في شتى المجالات الاجتماعية والإقتصادية والثقافية — أن توجه الدولة مزيد عناية بها بجهازها التنظيمى والإدارى وأن يعمل على تطويره لمواجهة تزايد أعباء الدولة ومسئولياتها .

وقد وضعت الجمهورية الحديثة منذ البداية نصب عينيها مهمة تنمية جهازها الإدارى التنظيمى ، والارتقاء بمستوى القاعين عليه واختيار أفضل المرشحين للعمل فى الوظائف الماسة ، ورفع كفاءتهم وتدريبهم وترتيب وظائف الدولة طبقاً لمسئولياتها وواجباتها ، والمؤهلات اللازمة لها والإشراف على شئون الموظفين ، وعلى التشريعات الخاصة بهم ، وتوفير الطمة نيفاً لهم ضماناً لحسن قيامهم بأعباء ووظائفهم .

وتحقيقاً لذلك ، فقد أنشئ ديوان الموظفين من قبل بالقانون رقم ١٩٠ لعام ١٩٥١ وعدل قانونه عام ١٩٥٢ ثم تطور قانونه بالمرسوم رقم ١٥٨ لعام ١٩٥٨ ، الذى حدد إختصاصات الديوان بالوظائف التنظيمية التالية :

(١) الإشراف على تنفيذ نواحي الموظفين .

تقرير وفد الجمهورية العربية المتحدة التقدم للمؤتمر الثانى للعلوم الإدارية ، المتقد والرباط فى فبراير عام ١٩٦٠ .

(٢) النظر في تحديد عدد الموظفين ودرجاتهم في الوزارات والمصالح العامة
(٣) وضع نظم الامتحانات اللازمة للتميين في وظائف الحكومة ،
ولتميين موظفيها .

(٤) مراجعة مشروعات ميزانيات الوزارات والمصالح العامة فيما يختص
بالوظائف - عددا ودرجه ، وإبداء مآخذ تكون لديه من ملاحظات عليها فإذا
لم يؤخذ بهذه الملاحظات ، وجب إبلاغ مجلس الأمة بوجهة نظر الديوان .

(٥) اقتراح التشريعات الخاصة بأوظفين والنظر في النظام العملي الحكومي
ووضع المقترحات والتوجيهات المؤدية إلى ضبط سير الأعمال على وجه مرض .

الديوان كأداة للرقابة الإدارية :

يمكننا أن نشير باختصار إلى مهمة الديوان كأداة للرقابة الادارية، ويتضح
ذلك في الأمور التالية :

أولا : في الاختيار والتدريب :

كان يتولى القيام باختيار أفضل المرشحين للعمل بالوظائف المختلفة عن
طريق إجراء مسابقات وهو يتولى بهذه الثابة الرقابة على سيادة تكافؤ الفرص
بين المرشحين وتحقيق النزاهة والعدالة والرغبة في رفع مستوى الخدمة العامة
بالحاق الصالحين لحمل أعبائها ونبت التدخل والعوامل الشخصية عند التعميين .

ولم تكن تقتصر مهمة الديوان على تقديم الموظف الملائم للوظيفة الملائمة ولكنه
كان يتولى كذلك الاشراف على مستوى الموظف، وتحديد العناصر الأساسية
في اختياره بحيث يكفل اختيار أصح المرشحين، ثم يتبع الموظف الجديد عن
طريق التدريب الذي يصفه ويكسبه خبرة ومهارة في عمله، ويهيئه لتحمل مسؤوليات

وأعباء وظيفته على وجه مرض . هذا فضلا عن الكشف عن أوجه النقص في أداء الأعمال الوظيفية المختلفة ، ومعالجتها عن طريق وضع برامج تدريبية عامة وتخصيصية لمختلف طوائف الموظفين .

ثانيا : في التشريع وشئون الموظفين :

كان الديوان يشرف على تنفيذ قانون نظام الموظفين ، وما يستتبع ذلك من إصدار قرارات وتعليمات ومنشورات ، والافتاء فيما يشكل على الوزارات والمصالح في تطبيقه من نصوص القوانين واللوائح والقرارات والتعليمات الخاصة بالموظفين وللمستخدمين والعمال .

كما كان يتولى إصدار الكتب الدورية للتضمنة ما استقر عليه الرأي في تطبيق بعض أحكام قانون نظام موظفي الدولة أو تفسيره ، رغبة منه في توحيد الفتاوى والمبادئ والآراء القانونية وجمعها وتنسيقها .

وكان يزاوئل رقابته كأداة لمراجعة جميع القرارات التي تصدر من الوزارات والمصالح الخاصة بالتميين في الوظائف أو بترقيات الموظفين والمستخدمين أو بمنعهم علاوات والتأكد من مطابقتها لأحكام القانون أو الإشارة على الوزارة أو الهيئة — إذا ما وقع القرار مخالفا للقانون — بسحب ذلك القرار .

ثالثا : ميزانية الوظائف :

قام الديوان بالرقابة على ميزانية الوظائف في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات العامة عن طريق مراجعة مشروعات ميزانياتها فيما يتعلق بالوظائف

عدداً ودرجة ، وكانت تتركز هذه الرقابة في العمل على تحديد عدد الوظائف في شتى أوجه النشاط الحكومي ونوعها ومستواها وفق ما تقضى به حاجة العمل ، وعلى ضوء الخدمات الجديدة التي يقوم بها كل فرع من فروع الجهاز التنفيذي . أو التوسع في خدماته القائمة ، وبذلك توفر الدولة احتياجاتها الحقيقية إلى الوظائف ، على أساس برامج محددة واضحة للعالم ، توضح صميم الخدمة ومستواها وتنبأ عن الإسراف في طلب اعتمادات مالية للوظائف مما لا تقسم له طاقة البلاد المالية ، وبذلك أيضا تصبح للميزانية أداة اصلاح وتقوم ووسيلة توازن بين كافة فروع النشاط وأر كانه وموارد الدخل ومصارف الانفاق ، وتعتبر المظهر للمبر عن النشاط التنفيذي للحكومة واتجاهاته وأهدافه ووسائله .

رابعا : التنفيس :

مارس الديوان القيام بنظام التنفيس بغية تحقيق إشراف فعلى على تنفيذ القوانين والنظم واللوائح الخاصة بالموظفين والتأكد من سلامة التطبيق في شتى مراقبات وإدارات المستخدمين بالوزارات والمصالح ، والتي يتولى إدارة الأعمال بها مراقبون ومديرون ورؤساء تابعون للديوان يؤدون دور الرقابة والاشراف على شئون الموظفين في مختلف أنواع الجهاز الحكومي .

خامسا : التنظيم وتوزيع المسئوليات :

الأساس في هذا توضيح الأغراض ، التي قامت من أجلها الوحدات الادارية التنظيمية ، وللتأكد من دقة توزيع المسئوليات والسلطات في أقسامها، وضمان التنسيق الذي يبط بين وسائل التنفيذ والأداء الوظيفي . واحكام الرقابة بما يكفل انتظام سير العمل الوظيفي ، وتصحيح الأخطاء أو تداركها قبل حدوثها .

واستجابة لمتطلبات تطوير مستوى الخدمة المدنية ، ورفع الكفاءة الرقابية للأأكد من مدى تحقيق الأجهزة التنفيذية لمسؤولياتها الوظيفية في ميادين الانتاج والخدمات ... فقد رؤى إنشاء جهاز مركزى عام للتنظيم والادارة بموجب القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ ، كهيئة تنفيذية لإشرافية رقابية ضابطة ملحقه بمجلس الوزراء .

وحى تتكامل مهمة الجهاز فى مجال التنظيم والادارة ، ألحق به كل من الرقابة الادارية والنيابة الادارية ، وذلك حى تتوفر للجهاز إمكانيات رقابية لاكتشاف الأخطاء التصرفية فى حدود الصلاحيات الوظيفية والوقوف على الانحرافات فى ممارسة السلطة وموظفى الدولة لاختصاصاتها المهنية ، واقتراح العلاج والقمام بالاجراءات التأديبية ، وما الى ذلك من الأمور التى تؤدى الى ضمان سلامة الأداء فى جميع الأنشطة فى سائر القطاعات .

واستكمالاً للبناء الإشرافى الرقابى ، وضماناً لاستناده على الجهاز العلمى للنموط والتدريب والاعداد لتولى الأداء الوظيفى الإدارى والتنظيمى ، فقد صدر القرار الجمهورى رقم ١٤٦٣ لعام ١٩٦٤ ، ليتولى رئيس الجهاز الإشراف على كل من المعهد القومى للإدارة العليا ، ومعهد الادارة العامة ، ويعتبر الجهاز - بمقتضى هذا القانون - الجهة الادارية المسئولة عن كل من للمهدين ، وتكون رئيسه سلطات الوزير المخصص وفقاً لأحكام قانون الهيئات العامة .

البيان التنظيمى للجهاز الإدارى :

يتألف البناء التنظيمى للجهاز من مكاتب فنية للوزير - رئيس الجهاز - وبنائة ووكلاء الجهاز المشرفين على الادارات التالية :

(١) الإدارة العامة للتخطيط والبحوث

(ب) الإدارة العامة للمتابعة

(ح) الإدارة العامة للتسجيل والاحصاء

(٥) إدارة شئون الهيئات الملحقه بالجهاز

(٥) مكتب الخبراء

(و) المكتب القانوني

(ز) مكتب الاعلام

(ح) مكتب الشكاوى

كما يتكون البنيان التنظيمي من الادارات التالية :

(١) الإدارة المركزية للمعاملين

(٢) الإدارة المركزية للتنظيم

(٣) الإدارة المركزية للفتيش

(٤) الإدارة المركزية للتدريب ومركز التدريب الاداري

(٥) الامانة العامة

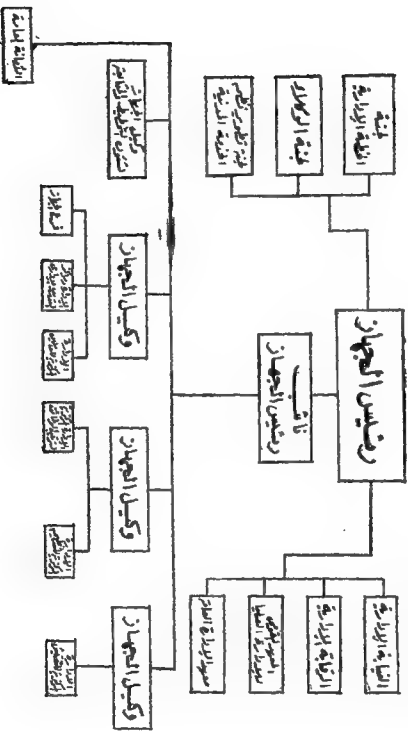
الجهاز كادان رقابية ضابطة :

الجهاز اختصاصات رقابية تستهدف أساسا الكشف عن الأخطاء واقتراح
أوجه العلاج ، ومن ثم تتجه الرقابة إلى مقتضيات الفتيش والمراقبة .. بقصد
ضمان سلامة الأداء الوظيفي في جميع القطاعات .

ويعارس الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية :

لوحة البناء التنظيمي

« لوحة البناء التنظيمي »



الوحدات التي يتألف منها الجهاز الإدارى للدولة .
الهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها .
وذلك من خلال إداراته المتعددة على النحو التالى : —

١ — الإدارة المركزية للعاملين :

وهي المرجع بالنسبة لكافة أجهزة الحكومة والقطاع العام في كل ما يتعلق بشئون العاملين ، وتختص باقتراح القوانين واللوائح الخاصة بالعاملين في الخدمة المدنية والإشراف على تنفيذها وإبداء الرأى فى مشروعات قوانين العاملين قبل إقرارها . كما تعاون إدارات شئون العاملين فى الأجهزة المختلفة وتقوم بمعاونتها على أمورها وتدريب العاملين بها .

هذا وقد قامت الإدارة بأعداد مشروعات القوانين والقرارات الجمهورية التي تتعلق بالخدمة المدنية واللوائح الإدارية الصادرة فى هذا الشأن بالإضافة إلى مراجعة المشروعات التي أعدها بعض الأجهزة والوحدات الإدارية ومن ذلك على سبيل المثال :

(أ) إعداد مشروع قرارات الجمهورية فى شأن كيفية إعداد التقارير السنوية للعاملين المدنيين بالدولة الشاغلين لنير الدرجات العالية .

(ب) إعداد قواعد وشروط النقل والتدب بين جهاز الدولة الإدارى وبين المؤسسات العامة والشركات التابعة لها .

ساهم الجهاز أيضا فى الدراسة وإبداء الرأى ومراجعة عدد غير قليل من التشريعات المتعلقة بشئون العاملين -

(ح) الإشراف على تطبيق قوانين العاملين ومعاونة إدارات شئون العاملين حيث تساهم الإدارة في الإشراف على تطبيق القوانين واللوائح في الخدمة المدنية وحل مشاكل التطبيق العملي بما يمشى مع روح التشريع وكفالة وحدة المعاملة للجميع . . كما تقوم الإدارة بدراسة وتجميع الفتاوى التي تمس شئون العاملين كما تقوم بالمساهمة في تفسير قواعد نظم الخدمة .

٢ - الإدارة المركزية لترتيب الوظائف :

وهي المرجع بالنسبة لكافة أجهزة الحكومة والقطاع العام في كل ما يتعلق بترتيب الوظائف وتتولى الإشراف الوظيفي وتعتبر الرئاسة التخصصية لكافة الوحدات ومعاونتها في كيفية أدائها لواجباتها وتدريب العاملين بها والتفتيش عليهم .

هذا وتقوم الإدارة بأعداد المعايير التي تستخدم لوضع الوظائف في مجموعاتها وفئاتها ودرجاتها المناسبة في القطاع الحكومي وتنفيذاً لذلك أعد الجهاز خطة لإنشاء نظام الترتيب في الجهاز الإداري للدولة على أن تتم على مرحلتين تنتهى كل مرحلة منها بإصدار مجموعة من معايير الترتيب .

كما تقوم الإدارة في مجال الترتيب بالقطاع العام بمتابعة نظام التقسيم وذلك بمراجعة مشروعات التقييم وإعادة تقييم الوظائف بها .

وفي مجال ميزانية الوظائف تقوم الإدارة بدراسة ومراجعة مشروعات الميزانية فيما يتعلق باعتمادات العاملين وعدة الوظائف ومستوياتها وتحديد درجاتها وإبداء ما يكون لديها من ملاحظات عليها قبل عرضها على وزارة الخزانة . وتباشر

الادارة تلك الاختصاصات فشارك في دراسة ومراجعة مشروعات ميزانيات
البعثات وتساهم في حل كثير من المسائل المتعلقة بها كما تنمى بتطوير قواعد
وأسس وضدها .

٣ - الادارة المركزية للتنظيم :

وهي المرجع بالنسبة لكافة أجهزة الحكومة والقطاع العام في كل ما يتعلق
بالتنظيم وتبسيط الاجراءات وتقوى الاشراف الوظيفي وتعتبر الرئاسة
التخصصية لكافة وحدات التنظيم بالحكومة والقطاع العام وتقوى معاونتها
في كيفية أدائها لواجباتها وتدريب العاملين بها .

وتقوم الادارة بالشاركة في تشكيل بعض الأجهزة الادارية وإعادة تنظيم
الأجهزة القائمة، وقد ساهمت كذلك في إنشاء وحدات التنظيم والادارة بالوزارات
والهيئات العامة وللؤسسات وتقوم الآن بمعاونتها فنيا لاعداد الدراسات
المتعلقة بالمشا كل التنظيمية بهدف تحقيق الاصلاح الاداري الشامل وفي نفس
الوقت تقوم الادارة بأعداد بعض الدراسات المتعلقة ببلجده انظمة الاداريه .

٤ - الادارة المركزية للتنقيش :

وهي المرجع بالنسبة لكافة أجهزة الحكومة والقطاع العام في كل ما يتعلق
بالتنقيش على الإدارة والعمل والنواحي الادارية . وتقوم بوضع النظم الخاصة
بالتنقيش وللتابعه لتأكد من سلامة وكفاءة أداء العاملين في مجال الانتاج
والخدمات العامة ومتابعة انجاز الأعمال .

وبدأت الادارة في تطبيق مفاهيم جديدة لدور الجهاز الرقابي في مجال
التنقيش ومتابعة الاداء في المرحلة المقبلة بهدف إلى الكشف عن نواحي القصور

في الإدارة والعمل ومعرفة الاختصاصات والتمهيدات المكتبية التي تؤدي إلى آثار ضارة بالعمل والانتاج كما ونوعا ، وبذلك تطورت عملية التفتيش والمتابعة إلى رسالة في اصلاح الإدارة والعمل بما يحقق تحسين الأداء والخدمة وزيادة الانتاج .

• — (١) الإدارة المركزية للتدريب :

وهي المرجع بالنسبة لسكافة أجهزة الحكومة والقطاع العام في كل ما يتعلق بالتدريب الإداري للعاملين وتتولى الاشراف الوظيفي وتعتبر الرئاسة المتخصصة لسكافة وحدات التدريب بالحكومة والقطاع العام وتتولى معاونتها في كيفية أدائها لواجباتها وتدريب العاملين بها والتفتيش عليهم .

وتباشر الإدارة المركزية لتدريب أعمالها في مجالات التدريب المركزي بالانشآت التعليمية المركزية ، بالتنسيق والتعاون الوثيق مع المعهد القومي للإدارة العليا ومعهد الإدارة العامة ومركز التدريب الإداري .

وتقوم الإدارة باجراء مسح شامل لنشاط التدريب في مختلف أجهزة القطاع الحكومي والقطاع العام للتعرف على حجم وطبيعة العمل وامكانيات التدريب بها ، وفي ضوء ذلك تعتمد الإدارة إلى وضع سياسة تخطيطية للمهوض بالتدريب بأجهزة الدولة على المراحل التالية :

(١) تجميع الخبرات الأجنبية التي سبقت في مجال التدريب والاستفادة منها في وضع الأسس العلمية السامية في تنظيم التدريب في الخدمة المدنية .

(ب) نشر الوعي التدريبي بين مختلف الأجهزة .

(ج) تدريب العاملين في وحدات التدريب بالأجهزة المختلفة .

(٢٩٤ — الضبط)

(د) تجميع الاحتياجات التدريبية للأجهزة والتي تخرج عن حدود امكانياتها ورسم سياسة وخطط التدريب التي تكفل تلبية هذه الاحتياجات.
(ب) مركز للتدريب الإداري:

يعد إحدى دعائم الجهاز في ميدان التدريب ويعمل المركز بالتنسيق والتعاون الوثيق مع الإدارة المركزية للتدريب .

يياشر المركز تحقيق هدفه عن طريق عقد دورات تدريبية في جميع المجالات المرتبطة بنشاط الجهاز .
٧ — النيابة الإدارية :

وهي هيئة ملحقة بالجهاز وتتكون من قسم للرقابة وآخر للتحقيق وتقوم بما يلي :

اجراء الرقابة والتحريات اللازمة للكشف عن المخالفات المالية والإدارية .
فحص الشكاوى التي تعال إليها من الرؤساء المختصين أو من أى جهة رسمية عن مخالفة القانون أو الإهمال في أداء الواجبات الوظيفية .

اجراء التحقيق في المخالفات الإدارية والمالية التي يكشف عنها اجراء الرقابة
وفيما يعال إليها من الجهات الادارية المختصة وفيما تتلقاه من شكوى الأفراد
والهيئات التي يثبت التعمس جديها .

٨ — الرقابة الادارية :

وهي هيئة ملحقة بالجهاز وتمارس الرقابة الادارية الاختصاصات التالية :

بحث وتعبر أسباب القصور في العمل والانتاج بما في ذلك الكشف عن عيوب التنظيم الاداري والفنية والمالية التي تعوق السير المنتظم للأجهزة العامة واقتراح وسائل تلافيها .

متابعة تنفيذ القوانين والتأكد من أن القرارات واللوائح والأنظمة السارية وأفية لتحقيق الغرض منها .

وتباشر النيابة الإدارية رقابتها على الجهاز الحكومي بوسائل متعددة نوجزها فيما يلي :

- ١ — إجراء الرقابة والتحريرات لكشف عن المخالفات المالية والإدارية .
- ٢ — إجراء التحقيق فيما تكشف عنه الرقابة من مخالفات أو مبالغ إلى إلبها من الرؤساء الإداريين أو ما تتلقاه من شكاوى الأفراد أو الهيئات .
- ٣ — القيام بدراسات أو تحقيقات في وزارة أو مصلحة أو أكثر .
- ٤ — التقارير التي يقدمها مدير عام النيابة الإدارية سنوياً إلى رئيس الجمهورية .

وبهذه الاختصاصات جميعاً تكامل رقابة هذه الهيئة على الجهاز الحكومي فهي تقوم بدور إيجابي في رقابة الجهاز الحكومي بقصد الكشف عن مخالفة القانون ، فإذا كشفت الرقابة عن أية مخالفة قامت بالتحقيق فيها ، كما أنها تقوم بإجراء التحقيقات فيما تتلقاه من الرؤساء الإداريين أو الأفراد والهيئات . وفضلاً عن ذلك ، فلترئيس الجمهورية أو الوزراء أن يكلفها بإجراء تحقيقات أو دراسات . وتمكيناً لأحكام الرقابة على الجهاز الحكومي وتعرف ما يمتوره من نقص أو خلل أوجب المادة ٤٥ من القانون أن يقدم للوزير العام إلى

رئيس الجمهورية تقريراً شاملاً عن أعمال النيابة الادارية متضمناً ملاحظاته ومقترحاته .. وهذا التقرير يشتمل على الملاحظات المتعلقة بسير العمل في المرافق العامة وحالات مخالفة القوانين أو إساءة استعمال السلطة والمقترحات التي تعالج عيوب الجهاز الادارى^(١).

(٢) اختصاصات النيابة الإدارية :

حددت هذا الاختصاص المادة (٣) من القانون بقولها : « مع عدم الاخلال بحق الجهة الإدارية في الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق ، تختص النيابة الادارية بالنسبة إلى الموظفين الداخلين في الهيئة والخارجين عنها والعمال بما يأتي :

١ — إجراء الرقابة والتعريات للكشف عن المخالفات المالية والادارية .

٢ — فحص الشكاوى التي يحال إليها من الرؤساء المختصين أو من أى جهة رسمية عن مخالفة القانون أو الاعمال في أداء واجبات الوظيفة .

٣ — إجراء التحقيق في المخالفات الادارية والمالية التي يكشف عنها إجراء الرقابة ، وفيما يحال إليها من الجهات الرسمية المختصة وفيما تتلقاه من شكاوى الأفراد والهيئات التي أثبت الفحص جديتها .

وبتاريخ ١٥ يناير ١٩٥٩ صدر القانون رقم ١٩ / ١٩٥٩ وهو يقضى بسريان أحكام اللواد المتقدمة على موظفي المؤسسات والهيئات العامة .

(١) المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ / ١٩٥٨

ويحوز بقرار من رئيس الجمهورية استثناء بعض المؤسسات والهيئات العامة المشار إليها من تطبيق أحكام هذا القانون . كما يسرى القانون على موظفي الجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتعديدها قرار من رئيس الجمهورية . وموظفي الشركات التي تساهم فيها الحكومة والمؤسسات والهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها أو تضمن لها حداً أدنى من الأرباح .

هذا ويشمل اختصاص النيابة الإدارية الرقابة والتحقق مع :

(١) موظفي الحكومة المركزية .

(ب) موظفي المؤسسات والهيئات العامة — إلا ما استثنى منها بقرار من رئيس الجمهورية .

(جـ) موظفي الجمعيات والهيئات الخاصة التي تصدر بتعديدها قرارات من رئيس الجمهورية .

(د) وموظفي الشركات التي تساهم فيها الحكومة والمؤسسات والهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها أو تضمن لها حداً أدنى من الأرباح .

ونمكننا للنيابة الإدارية من مباشرة اختصاصاتها في تحرى الخالفات المالية والإدارية والتحقق فيها ومباشرة الدعوى التأديبية أجازت المادة (٧) لمضو النيابة الإدارية عند إجراء التحقيق الاطلاع على ما يراه لازماً من الأوراق بالوزارات والمصالح ، وله أن يستدعي الشهود ويسمع أقوالهم بعد حلف اليمين .

ونمكننا للحكومة من بسط رقابتها على الجهاز الحكومي ومعرفة

ما يفترزه من تصور أو نقص ، نصت المادة (٤٣) على أن « لرئيس الجمهورية أن يكلف النيابة الادارية بإجراء تحقیقات أو دراسات فی وزارة أو مصلحة أو أكثر ، ولكل وزير هذا الحق بالنسبة إلى وزارته ، وتقدم النيابة الادارية تقريرا بالنتيجة إلى اللجنة طالبة التحقيق أو الدراسة » .. كما نصت المادة ٤٤ على أن « يقدم المدير العام إلى رئيس الجمهورية تقريرا شاملا عن أعمال النيابة الادارية متضمنا ملاحظاته ومقترحاته » .

المبحث الرابع

الهيئة المصرية للتوحيد القياسى

مقدمة عامة فى تحديد بعض المفاهيم:

يقصد ، بالتوحيد القياسى توفير مرجع موحد أو وحدة قياسية مميّزة ، تكون أساساً للمعايرة والمواصفات القياسية ، والمعنى الاصطلاحى للمعايرة هو ضبط ومضاهاة أجهزة ووحدات ومرابط القياس ، بقصد ضمان وحدة المقاييس فى مختلف الجهات التى تستخدمها سواء فى المصانع أو المعامل أو المختبرات أو الورش الحكومية أو الأهلية أو التابعة لقطاع العام .

وهناك اصطلاح فى يستخدم للتعبير عن الأجهزة الخاصة الممتدة والمستخدمه فى المعايرة لفتا أكد من مطابقة مرابط القياس وتطابقها فى جميع الأجهزة التى تستخدم لهذا الغرض على مستوى الجمهورية ، ويطلق هذا الاصطلاح على مايسى :

« أئمة القياس النموذجيه القوميه ، والتى تستخدم فى المعايرة النموذجيه لما يسمى مرابط القياس » .

أما مرابط القياس فى تلك الأجهزة الدقيقة التى تحفظ فى للمل والمصانع المختصة ، بقصد معايرة أجهزة القياس الدقيقة عليها دورياً بشرط ألا تستعمل هى نفسها مباشرة فى القياس ، للتحقق من مطابقة السلع للمروضة للمواصفات القياسية التى يقصدها التحديد للمتطلبات والشكل الخارجى والأبعاد وطرق الاختيار وأغراض الاستخدام ووحدات القياس التى تحقق استعمال السلع أو الخامات لأغراض محدودة .

المطلب الأول

التوحيد القياسي كضابط اجتماعي

يعتبر التوحيد القياسي من أهم الأسس التي يعتمد عليها الانتاج الصناعي في صورته المختلفة إذ يتم به :

أولاً — توحيد أسس وسائل المعايرة بما يضمن إنتاج السلع القابلة للتبادل وتحقيق الغرض من إنتاج الجملة المتكرر ، وتيسير استخدام نظام قطع القياس بحيث تتطابق أبعاد جميع الأجزاء المنتجة سواء ، كان ذلك في مصنع واحد أو مصانع مختلفة. والواقع أنه لا يكاد يخفى على مصنع حديث في البلاد المتقدمة صناعياً من أجهزة قياس دقيقة ، تمار دورياً على مرابط القياس التي تعابر بدورها من من وقت إلى آخر على أئمة القياس النموذجية القومية .

ثانياً — وضع مواصفات قياسية للجمع ما تعتمد عليه الصناعة من خامات ومعدات وعمليات فنية وأجهزة وآلات ووحدات قياس ومراجع معتمدة للإصلاحات والتعاريف والرموز الموحدة والتصنيفات مما يساعد على تمكين المصانع من انتاج سلع قياسية تقلل من الهدر مع الامكانيات المحلية وحاجات المستهلك ، كما يساهم على زيادة الانتاج وتخفيض تكاليفه مع المحافظة على مستوى التقدم والتحسن لكل صنف .

ثالثاً — التحقق من مدى انطباق المواصفات القياسية على السلع والخدمات في شكلها المروض وما يتعلق بها من فحص واختيار .

وبهذا تتوفر احتياجاتنا من البضائع المحلية التي تتطلبها المشتريات الحكومية والأهلية ، ويتحقق للصناعة الوطنية ما يراودها من انتماش وازدهار .

ولقد أدت الدول المختلفة عملية التوحيد القياسى اهتماما كبيرا شمل جميع مظاهرها وتطبيقاتها، وكان من أثر ذلك أن أصبح لكل منها مؤسسة أو أكثر تختص بأعمال التوحيد القياسى، ولم يلبث هذا الاهتمام القومى الحدود أن انتقل إلى مجال دولى أوسع، يهدف إلى تعاون الدول المختلفة فى تنسيق أسس التوحيد القياسى ووسائله، تدعيا للاقتصاد الدولى ومنعا لتعدد الجهود وتيسيرا للتعاون العالمى فى ميادين الصناعة. وهذا ما تقوم به مؤسسة التوحيد القياسى الدولى بجنيف التى أنضم إلى عضويتها خمسة وثلاثون دولة ليست من بينها مصر حتى الآن.

وكان من أثر تطور الرعى الصناعى فى مصر والتوسع فى الإنتاج والاستيراد أن ازداد الاهتمام المحلى بموضوع التوحيد القياسى فى شتى صورته. كما عنت بعض الهيئات الحكومية وغير الحكومية بوضع مواصفات قياسية تستعين بها المصالح الحكومية لشترائها وتستهدى بها الصناعة المحلية فى ترقية إنتاجها وزيادة دقته وجودته، بحيث يصل إلى مستوى السلم المستوردة.

ونظرا لتعدد هذه الجهود وتفرقها وعدم تناسقها صار من الضرورى الربط بينها وتنسيقها بتوجيهها طبقا للاحتياجات القومية والظروف الصناعية المحلية.

ولما كان من الصعوبة بمكان الربط بين أعمال هذه الهيئات والجهات ربطا يحقق سياسة موضوعة ومتفقاً عليها بالنسبة لأعمال التوحيد القياسى تقوم على أسبقيات لأعمال التوحيد، تمشى مع المصالح القومى للصناعة وتحدد واجبات هذه الهيئات والإدارات، بما يضمن الحصول على أقصى فائدة من جهودها دون اللباس بتبعياتها الحالية، كما يحقق الاستفادة من التوفر لديها حاليا من أجهزة

ومعدات وأماكن ويمنع تكرار الجهود ويوفر المصاريف اللازمة للحصول على الأجهزة والمعدات التي تكمل الوجود فعلا . لهذا فقد نص مشروع القانون على أنه لا يجوز لأية مصلحة أو مؤسسة عامة أو خاصة وضع مواصفات جديدة على أنها قياسية لخامات أو منتجات صناعية دون الرجوع إلى الهيئة المصرية للتوحيد القياسي . وعلى كل مصلحة أو مؤسسة عامة أو خاصة ترغب في وضع مواصفات واعتبارها قياسية لخامات أو منتجات صناعية أن تتقدم إلى الهيئة بطلبها موضحة فيه الفرض من المواصفات المطلوبة والمقاييس والاشتراطات التي ترى تضمينها في المواصفات القياسية .

ولا تعتبر المواصفات قياسية إلا بعد اعتمادها من الهيئة ونشرها في السجل الرسمي للمواصفات المصرية القياسية .

وتحقيقا لهدف توحيد المواصفات وضبطها ، اعتبرت المواصفات التي سبق صدورها من أية هيئة مشتتة بالتوحيد غير قياسية ، ما لم تعتمد الهيئة المصرية للتوحيد القياسي ونشرها في السجل الرسمي للمواصفات المصرية القياسية .

وأوجب المشرع على كل مصلحة أو مؤسسة عامة أو خاصة ترغب في اعتبار مواصفاتها قياسية ، أن تتقدم إلى الهيئة بنصوص المواصفات التي وضعتها أو تتولى تنفيذها أو تخضع لها باستثناء ما ترى القوات المسلحة ضرورة الحفاظ على سرية .

هذا ، وقد وضع المشرع عقوبة لمن يخالف ذلك ، كما أنه نص على أنه إذا حصل بيع لخامات أو المنتجات الصناعية أو طرحها أو عرضها للبيع أو جيازتها بقصد البيع على أنها مواصفات قياسية ، خلافاً للحقيقة ، فتكون العقوبة الحبس

مدة لاتزيد على ستة شهور وغرامة لاتتجاوز مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين مع جواز مصادرة الخامات .

المطلب الثاني

الهيكل التنظيمي والوظيفي لهيئة التوحيد القياسي

توحيداً لهيئة التي يمكن أن تتولى الصلاحيات الفنية الوظيفية ، والضوابط الإلزامية الجزائية التي يعتمد عليها الانتاج الصناعي في الجمهورية العربية المتحدة ، فقد صدر القانون رقم ٢ لعام ١٩٥٧ ، بإنشاء الهيئة المصرية للتوحيد القياسي ، وتعتبر المرجع القوي للمتمد لجيم شئون التوحيد القياسي .

وتقوم هذه الهيئة العامة بالتنسيق بين المصالح والجهات والهيئات الحكومية وغيرها ، للشغلة بأعمال التوحيد القياسي . دون المساس بتبعيةاتها ، والعمل على توجيهها في الاتجاه الذي يحقق إيجاد مراجع معتمدة لمعايير موحدة واصدار مواصفات قياسية ، واصطلاحات ، وتعاريف ورموز موحدة ، ونشرها وتقديمها ، وتعميمها كضوابط ملزمة ، كما أنها تهنيء الوسائل السكيفية للتحقق من مطابقة أى سلامة للدواصفات القياسية المعتمدة ، كما يكون من صلاحية هذه الهيئة مهمة الاشراف على حصر وتنسيق وتنظيم وضع اللواصفات القياسية اشتى الخامات والمنتجات والعمليات والآلات التي تتعلق بالانتاج ، وكذلك مراقبة وتدقيق طرق مطابقتها وخصها واختبارها ، بما يحقق تشجيع الصناعات المحلية ورفع مستوى إنتاجها وتجويد نوعيتها ، كما يكون من أهم واجباتها الوظيفية العمل على تنسيق أعمال التوحيد القياسية في الجمهورية العربية مع نظارها من المعايير القياسية المعمول بها في الدول الأجنبية على المستويات العالمية الدولية .

أما عن التنظيم الوظيفي للمهنة، فهي تباشر مسؤولياتها الوظيفية وصلاحياتها الرقابية والإشرافية عن طريق لجنتين دائمتين، تتولى إكمال الجهاز الفني والإداري للمواصفات والمعايرة .

اللجنة الأولى : لجنة المواصفات ، وتعمل على وضع وإصدار المواصفات القياسية، التي تتميز بمثابة وحدات ضابطة لنوعية الانتاج ، كما أنها تباشر عمليات وإجراءات المطابقة بين المواصفات والعلامات اللازمة للسلع المنتجة ، وتمارس عمليات إصدار التصنيفات والاصطلاحات والرموز والتعاريف الموحدة .

اللجنة الثانية : لجنة المعايرة ، وتنفذ أولاً وقبل كل شيء بإشياء أجهزة فنية العمل على توحيد طرق القياس ووحدته ، ونفسق عملية المعايرة ضماناً للدقة الضرورية وتنسيق العمل بين الوحدات الإنتاجية لضمان النظمية السليمة في إطار مستلزمات تحقق الدقة والجودة .

تعقيب

يرتكز الأساس الفني للتوحيد القياسي من الناحية العلمية على علم «الميتروولوجيا» ، الذي يعني بتحديد الوحدات القياسية، والتعاريف والمصطلحات والرموز الفنية ، توحيداً للغة التفاهم في المجالات التكنولوجية ، ويجدر الإشارة إلى أن التوحيد القياسي لا يقتصر على القطاع الصناعي وحده ، بل يمتد إلى قطاعات الخدمات والتجارة والتشييد والبناء ، كما يشمل أعمال المعايرة التي تعنى بضبط ومراجعة أجهزة الاختبار والقياس المستخدمة في شتى أنواع المعاملات والأداء الوظيفي للخدمات، ومختلف النشاطات ، مع توجيه مزيد من العناية لضبط طرق الفحص والعمل على تهيئة الوسائل اللازمة للتأكد من مطابقة

السلع والخدمات لها يلزم لها من مواصفات وما تهدف إلى تحقيقه من أغراض ، ضمانا لجودة والسلمة وحسن الأداء الوظيفي في مجال الخدمات . هذا بالإضافة إلى ما يترتب على هذه المهام الضابطة - التي تستند إلى المراقبة والمراجعة والتقييم - من ضمان وحماية لحقوق المستهلكين بالنسبة لنشاط الاقتصادى وحفظوا للتنفعين بالخدمات .

وقد يتبادر إلى الذهن لأول وهلة أن تحديد المواصفات يؤدي إلى الحد من المصنوع والابتكار ، غير أن هذا التطور يخالف المهدف من التوحيد القياسي، ولا بد أن يعطى مجال للمرونة الخلاقة للبدعة بحيث تترك الفرصة للمنافسة في الابتكار بين المنتجين مادام المهدف الأساسى هو ضمان الجودة وحسن الأداء ، كما يترك مجالاً للتجيز في كل ما يؤدي من نشاط إبداعي، ومن ثم يبدو أنه من الأهمية بمكان العمل على استمرارية للتابعة والمراجعة الدورية بصفة منتظمة ، فأتى كد من مساهمة مستخدمات ومعطيات التقدم المصنوع في العلم والتكنولوجيا حتى يسهم التوحيد القياسي في عملية التطوير الاقتصادى والاجتماعى والحضارى .

خاتمة

الضبط وتطوير القيم الاجتماعية

لكل مجتمع نماذج وأسايب . يحسمها ويقتضئ منها معاير للحكم على السلوك العام للأفراد والجماعات ، ويميل على المحافظة عليها ، مستهدفا تحقيق تماسك الجماعة ووحدة مشاعرها ، وإيجابية فاعليتها ، وتمايز شخصيتها وإبراز مشخصاتها . وتنصهر هذه النماذج فى مقومات الجماعة حتى تندو قوالب جامدة مستقرة يسهل على غرارها أفرادها وهيئتها ومنظمتها ، ويتعدد وفقها السمات العامة للملاقات الانسانية فى البنية الاجتماعية .

وقد مر بمجتمعنا فترة جهود نسبى فى قيمنا الاجتماعية ، نتيجة للسلط الاستعمار الثقافى ، وتحكم النظام الاقطاعى ، وسيطرة للنطق الرجمى ، وكان أبرز نتائج ذلك الجمود الأخذ بنزعه التواء كل والوقوف موقف السلبية إزاء الأحداث الجارية ، والتقليد والحماكة لما هو غريب عن بيئتنا ، دون أنعام نظر فى مدى ملائمته وصلاحيته لوضعياننا الاجتماعية وظروفنا المحلية . كذلك كان شبابنا يعتمد فى مجالات عمله على ما يقدمه له ذوو النفوذ والسلطان من خدمة دون أهلية أو كفاءة فنية ، وكان أن ساد التهاون وعدم تقدير المسئولية فى المعاملات الرسمية ، والأنانية فى العلاقات الجماعية ، والوهن فى كثير من جوانب حياتنا الثقافية والروحية والأدبية والمعنوية ، والعبث بالهروب من مواجهة واقع الحياة العملية ، فساد مجتمعنا متناقضات فى قيمنا بين طبقاتنا الاجتماعية ، ومتناقضات بين الأداء الحماكة والسكرتيل الشعبية الجماهيرية ، وبين الصالح الفردية ومصالح

الدولة الجماعية ، وبين الأساليب البيروقراطية ومقتضيات التزامات الدولة برعاية مصالح رعاياها .

وغنى عن البيان أن كثيرًا من تلك للتناقضات في قيمنا الاجتماعية قد قضى عليها قيام ثورة تحررية إجتماعية عارمة ، تعمل على تطوير نماذجنا الاجتماعية تطويراً جذرياً ، يتلاءم مع الأيديولوجية البناءة التقدمية التي تهدف إلى تحقيق ديموقراطية إجتماعية وإشتركية تضامنية ، عن طريق تنظيقات تعاونية متكاملة ومكافئة .

ومن نعتقد أن سلم قيمنا الاجتماعية يجب أن تتركز أساساً على مبدأ « شرف العمل » بمعنى أن نخشى من الأذهان مارسبة النزعات النواكسية من أمثال دارجه مهبطة أو مبطننة أو معوقة لاستغلال القوى للبدعة السكامة في المساهمة مساهمة إيجابية في القيام بأعمال إنشائية بناءة ، تنعسدى في نطاقها الأهداف الذاتية المأجلة ، وتهدف في مقاصدها إلى أغراض غيرية قومية وإنسانية ، وتخرج الأفراد عن عزلتهم الاجتماعية وجنوحهم إلى السلبية وتحريرهم من تحمل المسئولية .

وإذا كنا نرغب إلى تحقيق مجتمع ديموقراطي إشتركي تعاوني ، فإنه يجدر أن يكون في قمة سلم القيم المتعلقة بشرف العمل ، تفضيل الجهد الجماعي والنشاط التعاوني عن طريق العمل المشترك من الناحية العملية التطبيقية في كل المستويات التنفيذية والأعمال الإنتاجية والانطباعات الفنية ، والتصورات الأدبية والأحكام التقديرية . حتى فيما يتصل بالقدرات الإنشائية في ناحيتها اللاديدة والمعنوية .

ولاشك أننا إذا وضعنا هذه القيمة الاجتماعية موضع الاعتبار والتقدير فإن كل فرد منا يستند في قرارة نفسه أن هناك واجباً أساسياً يلتزم بمقتضاه أن يقوم بعمل إيجابي نافع ، وأن قيامه بهذا العمل يكسبه شرف المواطن

الصالح ، وأن عليه أن يخلص في أداء ما يوكل إليه من عمل ، وفي ذلك ارضاء لصميره القردى ، وتحقيق لوعيه الجماعى واستجابة لشعوره القومى ، وبهذا تضحى صورة السلبية إزاء الأحداث والمواقف الاجتماعية ، فيتخذ الفرد موقفا إيجابيا إزاء مايجرى في مجتمعه المحلى ، بل فيما بعينه من أمور المجتمع العولى ... وآية ذلك أن يشعر كل مواطن شعورا تلقائيا بالسعادة كلما كافح في سبيل تحقيق الرسالة الإصلاحية التى يعتقد أنها لازمة في نطاق بيئته الاجتماعية . وفي مجالات شبكة العلاقات الانسانية ، بمعنى أن يسهم مساهمة إيجابية في حل مشكلات مجتمعه ، وفي بناء صرح تقدمه وتطويره ، وفي تعزيز العوج من سلوك أفراداه ، على ألا تخرج فاعلية الفرد عن نطاق القواعد والآداب السامية السائدة في مجتمعه .

ولاشك في أن تأصل للقيمة الاجتماعية بتفريعاتها ، سيجرر مواطنينا من النزعة التواكلية والتخلص من نتائجها الاجتماعية ، فإن هذه النزعة كثيرا ما أدت إلى ضياع فرص الانتاج الابداعى ، وتمويق التقدم الفكرى ، وكثيرا ما ساعدت على الجلود والرقابة التى تتناقى مع ديمقراطية وحيوية الحركة الاجتماعية التى اكتمل تحقيق التقدم في كل نواحي حياتنا الفكرية والعملية .

وغير خاف أن الوعى بالمسؤوليات التى تتطلبها المرحلة البنائية والانشائية من ثورتنا الاجتماعية يجب أن يرتكز على قيم اجتماعية مثبتة من طبيعة المعنى الثورى لتطورنا الاجتماعى ، وفي مقدمة تلك القيم « المبادئ » والثقة بالقيادة الرشيدة ، والإيمان بوحدة الجماعة ، واتباع المجموعة . وتقدير البطولة ، والعداينة الاجتماعية والسكينة النفسية ، وإدراك أهمية التنظيم وتقدير الزمن ، والتقييم العلمى والموقف الحيادى ، والتركز حول الشخصيات القادئة للقومية العربية ومعاييرنا الروحية .

ومن نافذة القول أن نقرر أن استقرار هذه القيم وللماير في نفوس مواطنينا،
وآخذاها مقاييس منمنطة في نشاطنا ومعاملاتنا ومواقفنا وتصرفاتنا ، كفيلا بأن
يبحث بذور ما ورتنا إياه الاستثمار والرجمية والإقطاع من قيم سلمية أو سلوية،
كالمنمنة العصبية والمنجمية المائلية ، ونوازع التحويل والمباينة وجوانب السلبية
والقوا كل والراخى وعدم الثقة، والحاجة إلى الأمن والطمأنينة الاجتماعية والروح
التشاؤمية ، فشكل هذه رواسب للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية
التي تمكنت في مجتمعنا قبل قيام ثورتنا التحررية ، التي لا بد وأن تنتهى
بإحداث تغيير جذرى في قيمنا الاجتماعية .

وعما لاشك فيه أن التطلع إلى المستويات الأكثر اتعاشا سيكون سمة مجتمع
الثورة ، حيث تتغير القيم الاجتماعية نتيجة للانتفاضة التصنيعية ، وحيث يصبح
الانتاج هو الغاية العليا التي يرنو إليها المجتمع ، وكلما قربت القيم الأخرى منه كلما
كانت أكثر تقبلا من أفراد الجماعة ، فينعمر النشاط الجماعى إلى العمل
الاتحائى وتحسينه ، وتقاس جميع أنواع السلوك التي ينشط لها المجتمع بمدى
تحقيقها للإنتاج أو توفيقها له ، ويحتاج للمهيات وللنظرات في إطار المنافسة للوجهة
النسابق في ميدان الابتكار والتجديد ، والارتفاع بالملم في جميع صوره وإشكاله
لرفع حد السكفاية الاتحائية .

ولزوم الملم يستلزم طبع مجتمعا بالنظرة للوضوعية الوضعية المباشرة وتقاس
النزعات التواكلية ، وفي هذا المجال لا بد وأن نشير إلى ضرورة تطوير نظرتنا
بالنسبة للفنون الآتية والفنون التطبيقية ، وتحررنا من القيم الاجتماعية التي تعتبر
وايدة الثقافة الإقطاعية .

ECA ALEXANDRIA

مكتبة الإسكندرية
مكتبة هذا المجمع

وللمشكلة التي تواجهنا الآن هي التساؤل عن كيفية إحداث هذا التغيير

(م ٣٠ — النمط)

الجذرى ، ولأول وهلة يبدو أنه يكفى إشاعة وعى جماعى بهذه القيم عن طريق غرس ايديولوجيتنا الديمقراطية فى القاعدة الشعبية ، وتهدبها بالنمو والازدهار ، وتكثيف تربيتنا الاجتماعية وفقا لمتعضيات هذه القيم .

غير أن هناك جانباً هاماً من المشكلة لا بد وأن نشير إليه ، ألا وهو دور المنظمات والهيئات الجماعية فى تطوير الآداب الاجتماعية The More باعتبار أنها طرق شعبية تتميز بقوة إلزامية خلقية ، وباعتبار أنها ترتكز على فلسفة خاصة وتتصل اتصالاً وثيقاً بالصالح العام ، ويعتمد عليها إلى حد كبير فى دعم المقومات الذاتية للمنظمات والهيئات الاجتماعية ، والحفاظ على كيان النقابات والقطاعات والطوائف المهنية والحرفية ، والسبيل إلى ذلك أن يفتش من داخل كل منظمة اجتماعية مجموعة من التقاليد والآداب الاجتماعية المتطورة ، بمعنى أن تبلور كل منظمة لأنظمة الآداب التى يلزم أعضاؤها بانباعاها والسير وفقاً فى أدائهم لوظائفهم الاجتماعية ، وفى علاقاتهم بعضهم بالبعض وعلاقاتهم بغيرهم من أعضاء المنظمات الاجتماعية الأخرى .

وبآية ذلك أن تنهج النقابات نهج نقابة للمهن الطبية والصيادلة فى وضع دستور لآداب للمنة ، وأن تتوسع فى هذا الدستور توسعاً ، بضمن تعميق الوعى بالقيم الجديدة ، وأن تحذو المنظمات والطوائف حذوها فى وضع لوائح للآداب الحرفية والمهنية ، بحيث تنتظم شبكة المعاملات الاجتماعية تقاليد وقيم ذات قوة إلزامية قهرية ، حتى تتجسد هذه القيم فى لوائح تفيدمة تنظيمية لمواقف الأفراد تجاه اقتفاعهم بالخدمات التى تقدمها الهيئات العامة ، سواء فى وسائل التواصل الفكرى أو المواصلات أو الإتصالات أو الممارسات الجماعية والمناسبات الاجتماعية .

ومن الحرى أن تسهم وسائل التواصل الثقافى ، وأجهزة التنقل العلمى والفكرى فى تيسير بلوغ الأهداف المرجوة من إشاعة قيمنا الاجتماعية الجديدة ولا يعتقد أننا نبالغ إذا اقترحنا على المسؤولين من أهم سلطة التشريع الاجتماعى

والتوجيه الفكري ، ضرورة إنشاء جهاز فى مستوى المجلس الأعلى يعول الرقابة الفعلية على أجهزة الثقافة الموجهة للرأى العام ، على أن يكون بمثابة وكالة من وكالات الدولة حتى تملك سلطة التدخل والتوجيه والتخطيط والترشيد والسيطرة على الجوانب المتعددة لأنشطة الثقافة ، وذلك للعمل على تطوير قيمنا الاجتماعية ، وتخليصها من رواسب النماذج القطاعية . وتزويدها بالمعانة الواقية من النماذج الدخيلة المستوردة .

وأخيراً فإنه يبدو من وجهة النظر العلمية ، أن الوقت قد حان لأن يوضع موضع التقدير والاعتبار التفكير فى إنشاء فرع مستقل من فروع المعرفة الانسانية ، يمكن أن يطلق عليه علم الآداب الاجتماعية، يعالج آداب السلوك العامة من الناحية الوضعية ، ويحدد التقاليد المهنية والحرفية ، والقيم التى لها وظيفة إيجابية فى دفع عجلة التقدم لبلوغ مجتمع أسعد متحرر من الإقطاع الثقافى والتضليل الإيمائى .

وإذاً فلنأخذ هذا الحد ، فإنه يمكننا أن نتجاوز حدود وأبعاد طموحنا النظرى إلى مجال إدخال الضوابط والقيم الاجتماعية فى نطاق الدراسة العلمية التطبيقية التى تعنى بوضع تخطيط يهدف إلى وضع تحديدات ضابطة وتمييد مسالك موجهة ومؤدية إلى تطوير قيمنا الاجتماعية والأخلاقية .

وإذا شئنا أن نأخذ من التجربة العربية شاهداً للتوضيح ، فإنه قد يكون من المفيد أن نعيد تأكيد بعض خطوط عامة لتطوير قيمنا الاجتماعية والأخلاقية يمكن تلخيصها فيما يلى ^(١) .

(١) دكتور أحمد الخشاب : الارشاد الاجتماعى ٣١ - ٣٦ .

١ — استخلاص سلم القيم التطويرية التي تناسب طبيعة المرحلة الانفعالية من الوضعية الاقطاعية إلى الوضعية الاشتراكية الديمقراطية التعاونية .

٢ — أن يرتكز سلم القيم أساسا على مبدأ « شرف العمل » بهدفية القضاء على النزعات الانسكالية ، التي كثيرا ما أدت إلى ضياع فرص الإنتاج الابداعي . وأسهمت في انتشار فكرة التعاضل الطفولي .

٣ — محاولة اقتلاع الأمثال الدارجة المبهطة أو الموقرة لاستغلال القوى المبدعة السكينة في امكانياتنا واستعداداتنا التصصيلية والتجريبية من مورتاتنا الثقافية ، من خلال رقابة تربوية موجبة ، ومواجهة تثقيفية وترشيدية ، وباترويج لأمثالنا الشعبية وحكمنا الأدبية التي تشجع المساهمة الإيجابية في القيام بأعمال وجهود انشائية ، تتمدى في نطاقها الأهداف الذاتية والشخصية ، وتخرج المواطنين عن عزلتهم الاجتماعية ، وجنوحهم إلى السلبية والانعائية ، وتبرهم من تحمل المسئولية .

٤ — غرس منميات الانجاء نحو تفضيل الجهد الجماعي والنشاط التعاوني عن طريق « العمل المشترك » في جل المستويات التثقيفية التربوية والتوجيهية في إطار من التخطيط الأخلاقي الذي يهدف إلى تقوية الروح المنوية ، ذلك لأن الروح للمنوية هي الركيزة الأساسية التي تمتد عليها هادج التضامن والتماسك البنائي والوظيفي الذي يمكن أن يتحقق في نطاق الجماعة ، ففى تصورنا أن « الروح المنوية » ليست تعبير تجريديا ، بل في تقديرنا أن الروح المنوية تعكس في مفهومها الاجتماعي حالة من التماسك للتواجد والمتحقق تحقفا فليا ، والذي يساعد الجماعة على بسط مبادئها التكوينية وتحقيق الاستمرارية لقيمتها الاجتماعية والأخلاقية ، فإذا لم يعمل التخطيط الأخلاقي هدفية تنمية الروح المنوية أحد أبعادها الأساسية ،

تهديد البناء الاجتماعي بلون من ألوان الوهن أو التخلخل الخلقى Demoralization وفي هذه الحالة من التفسخ لا يتحقق التماسك القوى داخل الجماعة ، حيث تتحقق معايير وقيم الجماعة - لاعتن استجابة تلقائية - ولكن عن ضوابط قهرية.

• - إن تقوية الروح المعنوية - بدالتها الاصطلاحية - من شأنه أن يكون عنصرا أساسيا في أنجاح عمليات التخطيط الأخلاقي - وإن كان لهذا الموقف العسكري كسادمقيا نيزيقي - فالروح المعنوية هي الرابطة الخلقية التي تقوى الأوامر التي تشد أخلاقية الفرد بأخلاقيات مكونات النسيج الاجتماعي وبغير هذه الرابطة أو بضمفها ووهنها يتحول المجتمع إلى مجموعة من القدرات المادية الفردية أو الكائنات المتحركة التي لا يتقود سلوكها أى قصد موحد أو مخطط .

وفي تقديرنا أن الروح المعنوية - من الناحية الوظيفية - تسكن وراء كل موقف تقدمي أو تعديلي للعمل والسلوك الأخلاقي ، بمعنى أنها تفتح أمام « التطوير الأخلاقي المخطط » مجال التحقق وطريقة التأكد ، وتوفد في الإنسان النشاط الضروري للاستجابة التلقائية للإمط الأخلاقية للتطورة التي قد توزعها المساندة في مراحل انبثاقها بصورة أولية ، ذلك لأنها تقوى الإرادة العامة التي تعتبر - كضمون ميتافيزيقي - الينبوع النهائي الذي يلبث عن جميع ما في المجتمع من نظم وقيم ومثل أخلاقية وقواعد سلوكية .

ومن خلال ما تقدم يمكننا القول أنه لكي نضمن تحقيق التماسك الاجتماعي وتبدعيه في ظل التطوير المخطط لقيم الأخلاقية ، فإن ذلك يستلزم ولا شك تقوية الروح المعنوية ، وحتى يفضل هذا الاتجاه بصورة عملية تطبيقية في أماننا الانتاجية ، وانطباعاتنا الفنية ، وتصوراتنا وأبناجاتنا الادبية وأحكامنا القضائية .

٦ — استنبات وتنمية « الأخلاقيات والقيم الاجتماعية » التي من الحرى أن تنبثق من طبيعة المفهوم التطويرى لكياننا الاجتماعى ، وفى تصورنا أن فى صدارة هذه الأخلاقيات ، للبادأة الإبداعية الانشائية البعثة ، والتركز حول الشخصيات ذاتية للقومية العربية ومعاييرها الروحية ، المحفزة للكافل الاجتماعى والتفهم العلمى لأهمية التخطيط والتنظيم للبعد الزمنى والخلقى .

٧ — إعلاء الاحساس بالمسئولية الاجتماعيه والمسئولية الأخلاقية ، بمعنى أن يرسخ فى الفرد الاعتقاد بأن هناك واجبا أساسيا يلتزم بمقتضاه كل مواطن أن يقوم بعمل إيجابى نافع لمجتمعه ، وأن قيامه بهذا العمل يكسبه شرف المواطن الصالح ، وأن عليه أن يخلص من أداء ما يورثه إليه من عمل ، وفى ذلك إرضاء لضميره الفردى ، وتحقيق لوعيته الجماعى واستجابته لشعوره القومى .

٨ — اشاعة الأخلاقيات الاشتراكية القائمة على تحقيق تكافؤ فرص العمل للمواطنين والمدالة الاجتماعية على الصورة التناسبية ، والسكافيه الفنيه فى المجالات الانتاجيه والديمقراطيه التعلمية والاجتماعية فى نطاق الخدمات التعلمية والاسكانية والعمرانية (١) .

٩ — وضع دستور أو دليل سلوك للأداب المهنية^(٢) التى من شأنها أن تحقق « منافع السلم الصناعى » على الصمد العمالى ، على أساس التوحيد النوعى والنمطى من تكافؤ فرص الانتفاع والاستفادة من السلع المنتجة . بين كافة مستويات

(١) الدكتور أحمد الحجاب : أخلاقيات الاحترافية العربية — مقال بمجلة منبر الإسلام عام ١٩٦٣ .

(٢) الدكتور أحمد الحجاب : الاحترافية العربية والأداب المهنية مقال بمجلة منبر الإسلام عام ١٩٦٣ .

المتبعين وكل مستويات المستهلكين ، وعلى افتراض نيقظ الضمير للمنى والإهتمام بالاعتراف الإنسانى فى المجتمع الصناعى ، مع الأخذ بالأسلوب العلمى والتوجيه للمنى والترشيد فى المجال الإنتاجى .

١٠ - تمكين المواطنين من أن يطوروا أنفسهم تطوراً سليماً ليتمكنوا من الوضعية الجديدة ، ونحن نعتبر أن تثبيت القيم الاجتماعية القائمة على أخلاقيات إشترابية تعاونية ، ضرورة أخلاقية .
وفى مقدمة هذه القيم جماعية القيادة وضرورة المشاركة فى تحمل المسئولية الانمازية والإشرافية .

١١ - تنسيق عناصر ودرجات التوجيه القيمى ^(١) ، كوسيلة لادماج الأخلاقيات للتطورة فى مواقف وإحتياجات وتصرفات الأفراد ، بحيث يسير تاقين للمعطيات الأخلاقية فى خط واحد مهما تنوعت وتعددت أجهزة التنشئة والتربية والنوعية والارشاد ، وبحيث لا تتعارض القيم التى تحملها وسائل الانصال الجماهيرى . من صحافة ومجلات وإذاعة وتليفزيون وصور متحركة وما إلى ذلك من الأجهزة التى لها تأثيرها القوى على القيم الأخلاقية للمواطنين .

١٢ - ضرورة رسم حدود وأبعاد النسق القيمى "Value. System" ، على أساس على موضوعى إرتقاى .

ونعنى بذلك تخطيط نسق أو نظام متدرج للقيم Hierarchy of Values ينطوى على أهم للدكونات القيمية الفرعية التى تشكل النظام للضمارد الوجه المعنوى من البناء الإجتماعى ، على أن يوضع فى الاعتبار أن القيم لا تقوم فى بساطة عشوائية ، أو أنها تنشأ طليقة منفردة أو فى وحدات منفردة ، بل أنها أشبه

(١) التوجيه القيمى مفهوم واسع ينظم كل مجموعة القيم الأخلاقية التى تتسلط بها الجماعة والتى تؤثر فى علاقات الأفراد ونوجه سلوكهم تجاه أنفسهم واتجاه الآخرين وإيجاباً لاجتماعهم ككل .

حائكون بالعناصر المترابطة للتعاطف فيما بينها والتي تنظمها وشائج مستمرة التعاطفية والضرورة^(١). وآية ذلك أن نسق القيم يرتبط في كل مرحلة ارتباطاً بذاتها ووظيفياً بالانساق الأخرى المصاحبة لها أو للتعاطف معها. وأهم ما يتميز به سلم القيم في المجتمع هو التنوع في المواقف إزاء القيم الاجتماعية والأخلاقية، لذلك يجب أن يتركز الإهتمام على العناصر الأساسية والأصلية المكونة للنسق القيمي ولا سيما ما نصل منها بالبيئة المحلية أو بالشخصية القومية.

وفي الواقع نحن ننظر إلى النسق القيمي من الناحية الوظيفية على أساس مدى ملاءمته لبنية الاجتماعية، ونرى أنه يجب أن يعكس ويمسك الاتجاهات الرئيسية التي تنبثق عن طبيعة النظام الاجتماعي ومدى إستمداده لتتطور والنما، فالنسق القيمي هو الذي يكسب التنظيم الاجتماعي شكله وإجماعه، فهو بمثابة العمود الفقري للنظام الاجتماعي والمضمون الحضاري، ويتجلى ذلك من المحتوى الوظيفي للقيم الاجتماعية والأخلاقية المسيطرة وتلك التي تنبثق عن التطور. تدفع إلى التمييز الاجتماعي.

وغنى عن البيان أن القيم هي التي تحدد قواعد السلوك العام وهي التي توجه الفعل الاجتماعي والتمصرف الفردي، ذلك لأنها تعطي نمطا تنبؤيا. وهي — بهذا المفهوم الوظيفي — تعتبر من الأبعاد الاجتماعية الأساسية لبنيان الاجتماعي، باعتبارها أنها تتدخل في كل النشاطات والفعاليات، فضلا عن أنها تشكل المعايير التي تصاغ في ضوئها الأحكام التقويمية والأخلاقية، فهي تضع حدا فاصلا بين ما يمدحه المجتمع سلوكا مثاليا أو مقبولا، وبين ما يعتبره المجتمع أمرا مرغوبا عنه أو ممنوعا عليه. كما أنه لا شك أن للقيم وظيفتها في توحيد المواقف والاستجابات، ومعنى ذلك أن النسق القيمي من شأنه أن يعمل على

(1) Talcott Parsons, The Social System pp. 57—67 101—112.

تحقيق التضامن الوطني والتماسك البنائي والتساند الطبقى والتوحيد السلوكي ،
ولذلك يجدر أن يكون هذا النسق في تناسق مع التطور الذي يعقور الجانب المادي
والجانب المعنوي في النسيج الاجتماعي . وفي حالات التغير الارادي المخطط لا بد
وأن يوضع مخطط للتوجيه القيمي ، يساوقه مخطط للنسق القيمي الذي يلائم طبيعة
التحول الذي حدث ، أو التطور المرغوب فيه أو المتطلع إليه .

وقبل أن تأتي على خاتمة الخاتمة ، يجدر بنا أن نشير إلى أهمية اتباع الأسلوب
التضخيلي في تفكيرنا العلمي وسلوكنا العملي وانطباعات ذلك على تطوى السلم

القيمي كأداة لضبط الاجتماعي . على أساس أن التضخيط يمكن أن يوسع في
مجال التفكير — أبعاد الاهتمامات الفردية بحيث تصبح للمعرفة معرفة مشتركة
جماعية ، فيدرك الفرد طبيعة العلاقة بين نشاطه الخاص ودوره الذاتي وجهده
الشخصي وبين نشاطات وأدوار وجهود الآخرين ، ويستشف — بتفكيره — مدى
إحتياج سلوكه وقولب أفكاره ومسالك عمله ، على سلوك وتفكير الآخرين ، وينتج
عن هذا أن يعمق فهمه بضرورة العمل المشترك التعاوني ، بمد أن يصل بالرؤيا إلى
إدارة إرتباط مصلحته بمصالح الآخرين ، وإرتباط فكره بتفكير الآخرين ،
وهذا يؤدي إلى التعمد على إدراك الترابط والتفاعل للتبادل بين الأشياء والوقائع
والأحداث والأنظمة والمواقف والاتجاهات ، فيتحيز للفائز لتواجد نوع من
التفكير الجماعي المشترك . ومن شأن هذا التفكير أن يوفر سبل ومسالك
الترابط بين الفرد والجماعة مما يؤدي إلى إشاعة السلم الاجتماعي والأمن الجماعي .

وفي تقديرنا أنه أصبح من أهم المستلزمات العلمية والعملية بالنسبة للدولة
التي تعمل على تحقيق تطلعاتها في التقدم العلمي في ظل مجتمع إشتراعي ، أن
تعمل ركيزة نظامها التربوي تنشئة إجتماعية قومية ديموقراطية ، تتخذ من التضخيط

الاشتراكي للثقافة والتربية أسلوبا وطريقا يحرك واقعة التفكير التلقائى إلى فكر تجديدى ، يقضى على الإشطار الوهمى بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ويحول التفكير الإفرادى إلى تفكير جماعى ، وينهى الاتجاه المتصارعى إلى اتجاه تماونى تكافلى .

ويبدل مسيرة النزعة الإنتهازية والوصولية إلى رغبة فى الإسهام إيجابيا فى تحقيق الرخاء العام والرفاهية الجماعية ومساندة الضوابط الاجتماعية فى القيام بدورها الوطنى فى الإنماء والتقدم الاجتماعى .

والله ولى التوفيق

القاهرة . فبراير ١٩٦٩

أحمد الخطيب

قراءات في مراجع عربية

ابن خلدون :

- | | | |
|-------------------|---|---------------|
| القاهرة ١٩٥٧ | العلاقات الاجتماعية | } أحمد الخشاب |
| القاهرة ١٩٦٤ | الإرشاد الاجتماعي | |
| بغداد ١٩٦٦ | في التخطيط الأخلاقي | |
| القاهرة ١٩٦٣ | في الاجتماع الديني | |
| القاهرة ١٩٥٤ | أحمد محمد خليفة : أصول علم الإجرام | |
| القاهرة ١٩٥٩ | النظرية العامة للتعريم | |
| | توفيق الطويل : مشكلات فلسفة الآداب الخلقية . | |
| الاسكندرية ١٩٥٢ . | حسن الساعاتي : علم الاجتماع القانوني | |
| | فصل : دراسات في الضبط الاجتماعي | |
| القاهرة ١٩٥٧ | حسين عبد القادر : لرأى العام والعدالة وحرية الصحافة | |
| القاهرة ١٩٤٧ | عبد العزيز عزت : السلطة في المجتمع | |
| القاهرة ١٩٥٧ | في الاجتماع الأخلاقي | |
| القاهرة ١٩٥٧ | في الاجتماع التربوي | |
| بغداد ١٩٥٤ | عبد الجليل الطاهر : التفسير الاجتماعي للجريمة | |
| | عبد الحميد متولى : أصل نشأة الدولة . مقال في مجلة القانون | |
| ١٩٨٤ | والإقتصاد عام | |
| القاهرة ١٩٤٩ | علي عبد الواحد واق : المسؤولية والجزاء | |
| | علي عيسى : ترجمة كتاب المجتمع لما كينر | |
| | محمد زكي عبد الفضال : تاريخ الفظم السياسية والقانونية والاقتصادية | |
| القاهرة ١٩٣٥ | | |
| ١٩٥٤ | محمد صوفي أبو طالب : تاريخ الفظم القانونية - الاجتماعية | |

قراءات في مراجع أجنبية

- (1) Arnold, T. W., *The Folklore of Capitalism*, N. H. 1934.
- (2) Barnes, H. E., *Social Institutions*, N. Y. 1942.
- Contemporary Social Theory N. Y. 1940.
- Benedict, Ruth, *The Science of Custom* (Cent. Magazine April 1929).
- Bernard, L. L., *Social Control, in its Sociological Aspects* N. Y. 1939.
- The Conflict, *Am. Jour. of Sociology* March 1938.
- Bogardus, E. S., *The Making of Public Opinion*, 1951.
- Rationing & Social Control, *Sociology & S. R.* Vol 29, July 1943.
- Carpenter, Niles, *The Sociology of City Life* N. Y. 1931.
- Cooley, Charles, *Human Nature & The Social Order* N. Y. 1922.
- Dowd, Jerome, *Control in Human Sociology* 1935.
- Ehrlich, Eugen, *Fundamental Principles of the Sociology of Law* 1936.
- Falchard, H. P., *Dictionary of Sociology* N. Y. 1944.
- Foot, Melson, *Social Mobility & Economic Advancement* Am. Econ. R. May 1953.
- Frazer, James, *The Golden Bough*, 12 Vols, *Folklore in the Old Testament* 1918.
- Gurvitch, Georges, *Sociology of Law*. N. Y. 1942.
- Social Control in 20th cent. *Sociology* N. Y. 1945.
- Herskovits, M. J. and Miller, M. M., < *The Cultural Approach to Sociology*, *The Am. J. of Sociology* Vol 23, 1923.
- Hollingshead, A. B., *Concept of Social Control* Am. Sociological Rev. April, 1941.
- Kroeber, A. L., < *On the Principle of Order in Civilization*, *Amer. Anthropologist*, xxi. 1919.
- Landis (Paul H.), *Social Control*
- Social Organization and Disorganization in Process, Rev. Ed. 1954.
- La Pierre, Richard, T., *A Theory of Social Control* N. Y. 1954.
- Levy — Brühl, Le Morale, et La Science des mœurs, Paris 1937.

- Lindsay, Alex, Religion, Science and Society. N. H. 1943.
- Linton, E. The Cultural Background of Personality N. Y. 1945.
- Lumley, F E. The Means of Social Control N. Y. 1925.
- Mabel, A. Elliot, Social Disorganization. 3ed. 1950.
- Mac. Iver (R. M.) and Page (C. H.)
- Malinowski (B.) Crime and Custom in Savage Society, London 1929.
- Mannheim (Karl), Man and Society in an age of Reconstruction, London 1940.
- Maine, Sumner, Early Law and Custom London 1901.
- Mead, Margret. Customs and mores, Am. j. of Sociology Vol 47, May 1945.
- Merton, R. Social Theory and Social Structure 1949.
- Ross, Edward, Social Control, A survey of the Foundations of Order N. Y. 1950.
- Roucek, jeseoph, Social Control. N. Y, 1920,
- Segersted, T. Social Control as Sociological Concept Sweden 1948.
- Stein, Ludwig, The Sociology of Authority. Pub. of the Am. Sociological Society vol 18, 1923.
- Sorokin (P.A.) man and Society in Calamity. N. Y, 1946,
Social and Cultural Dynamics vol. 3 N. Y. 1937.
- Sumner, W. Folkways, A study of the Sociological Importance of Usages, manners, Customs and morals 1906.
- Tonnies. Gemeinschaft und Gesellschaft.
Trans into English by C. P. Loonis as Fundamental Concepts of Sociology 1940
- Thomas, Elliot, Human Controls as situation Processes
Am. Sociological Rev. vol 18, Aug. 1943.
- Thomas, William, The Unadjusted Girl 1923.
Am. j. of Soc, vol 3, 1898.
- Walters. P. Non-Violent means of Control.
- Westermarck, The Origin and Development of moral Ideas 1906.
- Wirth, Ideological Aspects of Social Disorganization
Am. Sociological Review, vol 5,

محتويات الكتاب

كلمة إفتتاحية :

- ٣ التأكيد على الوثائق بين النظام الاجتماعي والضبط الاجتماعي
٤ « البعد الديناميكي الإعائى التنشيطى للضبط الاجتماعى »
٦

الباب الأول : الأسس النظرية

الفصل الأول

المفاهيم الاصطلاحية الأولية

- ٩ - ١٣ المبحث الأول : المدلول العام للضبط الاجتماعى
١٠ الدلالة فى الدراسة غير المتخصصة
١١ الدلالة للمستمدة من التلقائية والسيطرة الاجتماعية
١١ - المفهوم البيولوجى
المدلول المستمد من الضرورة الاجتماعية
١٣ - ١٣ والوظيفية
١٤ - ٢٩ المبحث الثانى : المدلول الاصطلاحى للضبط الاجتماعى
١٥ فكرة التدخل فى النظم
١٦ التدخل الإرادى المحفوظ
١٨ - ٢٠ إستناد الضبط على القانون الاجتماعى والحياى
٢٠ تعديل الضبط لحالات الانحراف
٢١ الضبط والإستقرار
٢٣ الضبط وعنصر التبرير

٢٤	السيطرة الاجتماعية
٢٧ — ٢٩	الرقابة الاجتماعية

الفصل الثاني

٣٠ — ٥٠	الاتجاهات العامة في دراسة الضبط الاجتماعي
٣٣ — ٤٤	المبحث الأول : آراء في طبيعة الضبط الاجتماعي
٣٤	الاتجاه الطبيعي الحيائي
٣٥	التحليلي
٣٧ — ٤١	الصورى
٤١ — ٤٢	الانثروبولوجى
٤٢ — ٤٢	التكامل (البنائى الوظيفى)
٤٥ — ٥٠	المبحث الثانى : الضبط الاجتماعى وعلم الاجتماع القانونى

راى ابن خلدون

	مونتسكيو
٤٦	علماء الاثنوغرافيا
٤٧	أهرنج
٢٨ — ٢٩	دور كايم
٥٠	جيروفيش

الفصل الثالث

٥١ — ٧٠	مسائل الضبط الاجتماعى
٥٢ — ٥١	المبحث الأول : مقدمة عامة

٥٢ —	رأى السلامة روس
٥٤	» مالك إيفر
٥٥	» الفريد وبارسيو
٥٦	رأى جيرونش
٥٧ — ٧٠	آراء كارل مانهايم

الفصل الرابع

الأساس النظري للضبط الاجتماعي

٧١	المبحث الأول : الضبط والقانون الإجتماعي
٧٢ — ٧٥	الاتجاه الحيائي
٧٥	الناموس الطبيعي
٧٧ — ٨٠	النظام الطبيعي والاجتماعي
٨٠ — ٨٧	المبحث الثاني : الإلزام في مضمون الضبط
٨٢ — ٨٦	آراء دركهم
٨٦ — ٨٧	الضبط والسلطة
٨٨ — ٩٢	المبحث الثالث : الضبط كضرورة إجتماعية
٨٨ — ٨٩	الضبط والمنظمات والتنظيم الاجتماعي
٩٠	ضبط إحتياجات الطبيعة البشرية
٩١	رأى ابن خلدون في السلطة الاجتماعية
٩٣	المبحث الرابع : الطبيعة المعيارية للصواب الاجتماعي
٩٥	النظرة التقييمية

٩٦	الآراء التبريرية
٩٧ — ١٠٣	المبحث الخامس: الطبيعة النفسية للضوابط الاجتماعية
٩٨	آراء سمير في الآداب الشعبية
٩٩	رأى ميدونيت
١٠٠	مارتن
١٠٠ — ١٠٣	فرويد
١٠٩ — ١٠٣	المبحث السادس: الضغط وقضية الحرية
١٠٣	الحراك الاجتماعي
١٥٠	مشكلة الحرية السلوكية
١٠٨ — ١٠٩	الضغط والرعى الصياني

الفصل الخامس

الضوابط الاجتماعية في المجتمعات المتأخرة

١١٣	مقدمة تمهيدية
١١٧	المظاهر الأولية للضوابط الاجتماعية
١١٩ — ١٢٤	للمبحث الأول: الطرق الشعبية
١٢١	تلقائية الطرق الشعبية
١٢٢	استمرارية
١٢٢ — ١٢٤	الوظيفة الاجتماعية للطرق الشعبية
١٢٤ — ١٥٣	المبحث الثاني: الآداب الاجتماعية
١٢٥ — ١٢٨	مقوماتها وخصائصها

١٢٨	الأداب الاجتماعية السالوية
١٢٩	الماديات الفردية
١٣٤	الماديات الجمعية
١٣٨	عملية غرس الأفكار
١٣٩	عملية التعمود
١٤٠	ضبط الرأي العام
١٤٢	التقاليد
١٤٤	الرمزية
١٤٩ - ١٤٥	المتقدمات الشعبية
١٤٩ - ١٥٣	التجديد والماديات المستعدة
١٥٤ - ١٦٧	للبحث الثالث : المصطلح العرفي والضبط الاجتماعي
١٥٥	القصاص
١٥٧	الدية
١٦٠	المجاهدات الخارقة
١٦٤ - ١٦٧	تطور العرف إلى قانون

الفصل السادس

الإلزام الخلقي والضبط الاجتماعي

١٧٢ - ١٧٦	للبحث الأول : الآراء النفسية الفلسفية
١٧٦	للبحث الثاني : الاتجاه الاجتماعي الوظيفي
١٨٠ - ١٨٣	الوظيفة الاجتماعية للضوابط الخلقية

- للبحث الثالث : الإلزام الخلقى في المجتمع الراقى ١٨٣
 للبحث الرابع : الإلزام الخلقى كضابط وقائي ١٨٦
 التخطيط الأخلاقي والدفاع الاجتماعي ١٨٨ — ١٩٠

الفصل السابع

- القواعد الدينية ضوابط اجتماعية ١٩٠
 مقدمة تمهيدية ١٩٣
 للبحث الأول : مظاهر الضوابط الدينية ١٩٥
 للبحث الثاني : آراء في تفسير الضوابط الدينية ١٩٨
 للبحث الثالث : الطقوس ضوابط اجتماعية ٢٠٤ — ٢٠٧

الفصل الثامن

الضوابط الاجتماعية في المجتمعات النامية

- تمهيد ٢١١
 للبحث الأول : رقابة الرأي العام ٢١٢
 أهمية الرأي العام في الضغط الاجتماعي ٢٢٢
 قياس الرأي العام ٢٢٥
 مقاييس اتجاهات الرأي العام ٢٣١ — ٢٤٤
 للبحث الثاني : التربية والرقابة الاجتماعية ٢٤٥
 التربية سلطة اجتماعية ضابطة ٢٤٦
 دور الأسرة في تحقيق تربية اجتماعية متكاملة ٢٥٦

٢٥٩ الدولة والرقابة التربوية

الفصل التاسع

البناء التشريعي والضبط الاجتماعي

٢٧٩ للمبحث الأول : القاعدة القانونية كأداة تنظيمية

٢٨٠ مصادر القاعدة القانونية

٢٩٥ عالم الاجتماع والقاعدة القانونية

الباب الثاني : المحتوى الوظيفي للضبط الاجتماعي

الفصل الأول

مبادئ نظرية

٣١١ المطلب الأول : الضبط الاجتماعي

٣١٨ المطلب الثاني : الضبط والتنظيم الاجتماعي

الفصل الثاني

رقابة المنظمات الاجتماعية

٣٢٨ للمبحث الأول : مقدمة تمهيدية

٣٣٩ للمبحث الثاني : الأسرة كنظمة ضابطة

٢٤٧ للمبحث الثالث : ضبط النسل وتنظيم الأسرة

٣٦٠ للمبحث الرابع : المدرسة كنظمة ضابطة

المبحث الخامس : المنظمة الاقتصادية والرقابة الاجتماعية ٣٧٧

الفصل الثالث

الدولة وأجهزة الرقابة العامة

٣٩١	المبحث الأول : مقدمة عامة
٣٩١	المبحث الأول : مقدمة عامة
٣٩٩	المبحث الثاني : بعض مظاهر الرقابة الانتقافية
٣٩٩	المطلب الأول : الرقابة على الصحافة
٤٠٢	المطلب الثاني : الضبط والرقابة على الصحافة
٤٠٧	المطلب الثالث : الرقابة على الروايات المسرحية والافلام السينمائية

الفصل الرابع

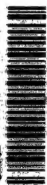
الهيئات التي تتولى الرقابة على الأجهزة الحكومية ٤١٤

٤١٦	المبحث الأول : الجهاز المركزي للمسابات
٤١٦	المطلب الأول : نظرة تاريخية
٤٢١	المطلب الثاني : الجهاز المركزي للمسابات
٤٣٢	المبحث الثاني : الجهاز المركزي للتعبة والاحماء
٤٣٤	المطلب الأول : الوظيفة المضابطة للجهاز
٤٣٦	المطلب الثاني : تعقيب وتذييل

- ٤٣٩ المبحث الثالث: الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
- ٤٥٥ المبحث الرابع : الهيئة المصرية لتوحيد القياس
- ٤٥٦ المطلب الأول : التوحيد القياسى كضابط اجتماعى
- ٤٥٩ المطلب الثانى : الهيكل التنظيمى والوظيفى لخدمة التوحيد القياسى
- ٤٦٢ خاتمة : الضبط وتطوير القيم الاجتماعية

مطبعة المنصورة

Bibliotheca Alexandrina



0493400